لا دفاعًا عن الألباني فحسب ... بل

دفاعًا عن السلفية

النشرة الكاملة

(١ - ٣)

مسائل وبحوث علمية في العقيدة
والتوحيد والفقه والحديث
والرد على المخالفين

تأليف

عمرو عبد المنعم سليم

مكتبة الصحابة
الإمارات - الشارقة
ت: ٥٥١٥٥٧٥ - فاكس: ٣٧٤٥٤٤

مكتبة التابعين
القاهرة - عين شمس
ت: ٤٩٣٨١٤٤ - فاكس: ٤٩٣٤٣٢٥



الطبعة الرابعة

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الصحابة

الإمارات – الشارقة .
ت : ٥٥١٥٥٧٥ – فاكس : ٣٧٤٥٤٤

مكتبة التابعين

القاهرة – عين شمس .
ت : ٤٩٣٨١٤٤ – فاكس : ٤٩٣٤٣٢٥ – مستودع : ٢٤٩٤١٣٣

* فهرس الموضوعات والفوائد *

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الرابعة

إن الحمد لله، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد :

فهذه هي النشرة الرابعة لكتابنا: «**لا دفاعًا عن الألباني فحسب .. بل دفاعًا عن السلفية**» نقدمها للقراء الكرام، كاملة تامة، وقد حوت بحوثًا نفيسة في الاعتقاد والفقه والحديث، بجانب الردود العلمية على شبه الأشاعرة والجهمية في أبواب الاعتقاد .

وقد رغب إليَّ الفاضل مدير دار الصحابة / الشارقة في نشر وتوزيع هذا الكتاب، على ما علمناه منهم من اهتمامهم الكبير بنشر الكتب التي تعني بمذهب السلف والانتصار له والدعوة إليه ، فنسأل الله تعالى أن يوفقهم في هذا المضمار، وأن يجزل لهم الثواب، وأن يجعل التوفيق حليفهم .

وبعد: فقد تلقى إخواننا من طلاب العلم هذا الكتاب بالقبول، وهذا من منِّ الله تعالى علينا، وعظيم فضله، إلا أنه قد وصلني إعتراض على ما ذكرناه في أدلة إثبات اليد من الاستدلال بقوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾ [الذاريات:٤٧] على إثبات اليد لله تعالى، وذهب المعترض إلى أن المراد بقوله: «بأيد: بقوة» .واحتج بما حكى عن بعض السلف في ذلك .

فرأيت أنه من المناسب أن أبسط الكلام على هذه المسألة في مقدمة هذه النشرة دفعًا لهذا الاعتراض ، وبيانًا للراجح في هذه المسألة، والله الموفق .

● **الكلام على تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾** [الذاريات: ٤٧]

اعلم أن مذهب السلف - رحمهم الله تعالى - في الآيات التي ذُكرت فيها الصفات، ومثلها الأحاديث النبوية، إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، دون الخوض فيها بكيف أو بِلِمَ، بل يصدِّقون بها، ويثبتونها على الوجه الذي يليق بالرب تعالى إذا أضيفت إليه هذه الصفات، ولا يتأولونها كما فعل كثير من الخلف، وهذا المذهب أظهر من أن نذكر أدلته في هذه العُجالة .

ولكن بعض أهل العلم من المفسرين كابن جرير الطبري ، وابن كثير - رحمهما الله تعالى - وهما من أئمة أهل السنة والجماعة قد يحكون في تفاسيرهم بعض الأقوال المنسوبة لبعض السلف التي تعضد القول بالتأويل ، فيظن الجاهل بالحكم على الأسانيد وتحقيق الأقوال أن هذه الأقوال صحيحة النسبة إلى قائليها، وعليه يتقوى عندهم القول بالتأويل التزامًا بالتنزيه ، وفرارًا من التجسيم .

وهذا خطأ ظاهر؛ فإنما غاية الأمر حكاية الأقوال، لا تصحيحها وتثبيتها .

ومن هذا الباب ورد الظن على جماعة من المفسرين بثبوت ما حكى عن بعض السلف من تفسير قوله تعالى: **﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾** بأنها: القوة .

فالتزموا بذكر هذا القول في تفاسيرهم، دون تحقيق لصحته ، ولا تدقيق لمعناه.

* وكنت قد ذكرت هذه الآية الكريمة في أدلة إثبات اليدين لله - عز وجل - إجراءً لظاهر النص، إذ لا صارف له إلى التأويل .

فاعترض بعض طلاب العلم بما ورد عن بعض السلف في تفسير هذه الآية، وقوله تعالى: «**بِأَيْدٍ**» ، قالوا: «بقوة» .

فأردت في هذه العُجالة أن أبيِّن لهم ضعف هذا القول، وأن ما ذكرناه من أن المقصود بها الصفة «اليد» هو الموافق للأصل الذي عليه أهل السنة والجماعة .

● **فأقول ، وبالله أستعين :**

اليد: في اللغة هي الكفُّ، ومنهم من قال: من أطراف الأصابع إلى الكف .

قال ابن منظور في «اللسان» : «والجمع أَيْدٍ» .

أي جمع اليد على كونها صفة «أَيْدٍ» .

ونقل عن ابن سيده: «أيادٍ جمع الجمع» .

قال: «وقال ابن جني: أكثر ما تُستعمل الأيادي في النِعَم لا في الأعضاء».

● **قلت:** وهذا القول هو الراجح، وهو موافق لما ذهب إليه الإمام أحمد - رحمه الله - فيما نقله عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي، في «اعتقاد الإمام أحمد» ، وهو منقول في هذا الكتاب (ص:٢٢) ، قال: «ويفسد أن تكون يد: القوة، والنعمة، والفضل، لأن جمع يد أيد، وجمع تلك أياد» .

أي: أن جمع يد - بمعنى النعمة - : أيادٍ ، وجمع يد - بمعنى الصفة -: أيدٍ . هذا من جهة اللغة .

وأما من جهة الأخبار الواردة عن السلف في إثبات أن قوله تعالى: «أيد»، أي «القوة» ، فلا تصح عن أحد من الصحابة ولا من السلف كما بيناه هناك، إلا ما صح عن منصور، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقتادة بن دعامة، وأقوالهم ليست بحجة في الباب لمخالفتها للأصل، وهو إجراء النصوص على الظاهر .

ثم اعلم أن «الأيد» هنا قد أضيفت إلى فعل من الأفعال ، وهو البناء فهذه قرينة على أن المراد بها الصفة، لا معنى آخر بعيد كالقوة والمنَّة .

وقد نقض عثمان الدارمي - رحمه الله - على ابن الثلجي بنحو ذلك، فقال:

«ثم ادعى الجاهل أن هذا من النعم والأفضال كقول الشاعر:

سأبكيك للدنيا وللعين إنني ... رأيت يد المعروف بعدك شلت

ويلك أيها الثلجي، أتعلّم بوجه العربية ولغات العرب وأشعارهم من هو أعلم بها منك؟ هذا ها هنا في المعروف جائز في المجاز، لا يستحيل، وفي يدي الله تعالى اللتين يقول: «خلقت بهما آدم» يستحيل أن يُصرف إلى غير اليد، لأن المعروف ليس له يدان، تقبض بهما ويبسط، ويخلق ويبطش، فيقال: يد المعروف مثلاً، ولا يُقال: فعل المعروف بيديه كذا، وخلق بيديه كذا، وكتب بيديه كذا، كما يُقال: خلق الله آدم بيده، وكتب التوارة بيده، ذاك في سياق القول بيِّنٌ معقول، وهذا في سياق القول بين معوقل، من صرف منهما شيئًا إلى غير معناه المعقول جهل ولم يعقل» .

● **قلت:** وهكذا الأمر في هذه الآية ، فإنه سبحانه قد أخبر عن نفسه أنه قد بنى السماوات «بأيد» ولم ينسب الخلق لغيره، وأضاف إلى الفعل صفة من صفاته، دلالة على التكريم .

وأما من يحتج بقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [البقرة: ١١٧] ومثيلاتها في القرآن كثيرة، فقد أبعد .

فإن هذه الآيات لا تخالف بوجه ما ذكرناه، فإنه تعالى إذا قضى أمرًا يقول له كن فيكون، فقد خلقه بأمره ، وبكلمته، ولكن قد أخبر سبحانه وتعالى بتكريمه لبعض المخلوقات بأن خلقها بيديه ، كما في قوله: ﴿**ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي**﴾ وهو آدم عليه السلام .

* وكما في حديث النبي ﷺ :

«**احتج آدم وموسى عليهما السلام عند ربهما، فحج آدم موسى**» .

«**قال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده ...**» .

فهذا لا يناقض ذاك ، فإنه سبحانه وتعالى يفعل ما يريد وما يشاء، إن أراد خلق بالأمر، وإن أراد خلق بيديه سبحانه وتعالى تكريمًا وتعظيمًا .

ثم للناظر أن يتأمل في هذه الآية؛ فإنها من آيات المتشابه ، والأصل الذي بنى عليه أهل السنة والجماعة مذهبهم في آيات المتشابه قوله تعالى: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران: ٧] . فلا يصرفونه عن ظاهره بتأويل ، ولا يشبهونه بمثل، ولا يبطلونه بتعطيل .

هذا ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وكتبه أبو عبد الرحمن
عمرو عبد المنعم سليم



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة النشرة الكاملة

(١-٣)

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد : فهذه هي النشرة الكاملة لكتاب :

« لا دفاعًا عن الألباني فحسب..... بل ..دفاعًا عن السلفية » .

بأجزائه الثلاثة مجموعة في هذا المجلد ، بعد أن أعدت النظر في الجزء الأول منه ، وأضفت إليه إضافات عديدة ، ونقحته تنقيحًا وافيًا .

ثم بدا لي أنه من المناسب إعادة ترتيب الكتاب بأجزائه الثلاث - الجزء الأول الذي صدر من قبل والجزئين الآخرين - بحسب الأبواب.

فجمعت أبواب الاعتقاد كلها ما ذكر منها في الجزء الأول المطبوع ، وما لم يُذكر مما كان مخطوطًا - وهو كثير جدًا كما سوف يلحظ القارئ الكريم - وجعلته جزءًا أولاً.

ثم جمعت أبواب الفقه والفروع في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

ثم جعلت الجزء الثالث من الكتاب دراسة حديثية لما انتُقد على الشيخ الألباني -حفظه الله ورعاه - .

ولم أستوعب في هذه الدراسة كل ما ذكره السقاف في كتابه «تناقضات الألباني» ، وإنما تناولت بالنقد جملة من الأحاديث التي ذكرها السقاف ، تدليلاً على تناقضه هو نفسه ، وتدليسه ، وتعميته للحقائق العلمية .

● **وكما قلت من ذي قبل** : فإن السلفية - **التي هي اتباع كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وترك البدع المضلة والأهواء المردية والتعصب الممقوت والحزبية المنتنة** في أبسط حدودها - لها في كل زمان ومكان من يذب عنها كيد الكائدين ، وحسد الحاسدين ، تصديقًا لقول النبي ﷺ :

« **لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم** ».

فهذه الطائفة هم أصحاب الحديث ، والذابون عن السنة ، المتبعون لها ، في كل زمان ومكان كما وردت به آثار من سلف من أئمة العلم وعلماء الملة ، فهم أفضل من تكلَّم في العلم كما قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - .

وهذا الكتاب بأجزائه الثلاثة لا يعد مجرد ردٍ علميٍّ عما أثاره السقاف من ترهات ، أو دعا إليه من بدع وضلالات في كتبه ، وإنما هو مجموعة بحوث محررة قد حوت أدلة إثبات جملة من اعتقاد السلف الصالح ، والرد على الشبه التي يثيرها المبتدعة حولها.

كما أن فيه بحوثًا فقهية في مسائل طال حولها الخلاف ، وكثر حولها الكلام.

هذا بالإضافة إلى الصناعة الحديثية ، والكلام على بعض الأحاديث المشهورة بالإعلال أو التصحيح، وتحرير أحوال بعض الرواة المختلف فيهم.

فهذا الجهد الذي تراه بين يديك أخي القارئ الكريم جهد أحتسبه عند الله تعالى ، سائلاً إياه أن يجعله في ميزان أعمالي يوم القيامة ، وأن يكون فيه من أسباب الدعوة إلى السنة ، والتحذير من البدعة ، ومن الإخلاص في تحريره ونشره ، ما يؤهله لأن يكون عملاً متقبلاً عند الله تعالى.

فأسأله سبحانه أن ينفعني به تعالى ، وأن ينفع به سائر إخواني من طلاب العلم خاصة ، ومن المسلمين عامة.

إنه ولي ذلك والقادر عليه والحمد لله رب العالمين

وكتبه أبو عبد الرحمن
عمرو عبد المنعم سليم

الجزء الأول

ويتناول مسائل التوحيد والاعتقاد في الكتب التالية :

(١) كتاب : « دفع شبه التشبيه » لابن الجوزي ، بتعليق السقاف.

(٢) كتاب : « إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر ».

(٣) كتاب : « عقيدة أهل السنة والجماعة » ، وهو نفسه جزء من توحيد الغزالي في « الإحياء » ، مع مقدمة للسقاف.

(٤) حاشية السقاف على « فتح المعين بنقد كتاب الأربعين » لشيخه عبد الله الغماري.

(٥) حاشية السقاف على « إرغام المبتدع الغبي بجواز التوسل بالنبي » لشيخه السابق.

نسبة التأويل إلى الصحابة ﭫ والتابعين - رحمهم الله - وبيان عدم ثبوت ذلك عنهم

حاول السقاف إثبات مذهبه الرديء ، وطريقته المبتدعة في تأويل النصوص الشرعية الواردة فى الصفات بنسبة هذا المذهب إلى الصحابة -ﭫ- والتابعين - رحمهم الله تعالى- وحاشاهم أن يثبت عنهم ذلك.

فقال فى مقدمة تعليقه على كتاب ابن الجوزى « دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» - وهو كتاب خالف فيه ابن الجوزى مذهب أهل السنة والجماعة فى الصفات واعتقادهم فيها[1] - (ص: ١١):

(أوَّل ابن عباس قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ فقال: يكشف عن شدة، فأوَّل الساق بالشدة ، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر فى « فتح البارى» (١٣/ ٤٢٨) ، والحافظ ابن جرير الطبرى فى تفسيره (٢٩/ ٣٨) ، حيث قال فى صدر كلامه على هذه الآية :

« قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل : يبدو عن أمر شديد».

قلت : ومنه سيتضح أن التأويل كان عند الصحابة والتابعين وهم سلفنا الصالح.

---

(١) قد تكلم العلماء فى مذهب ابن الجوزى فى الصفات ، وأخذوا عليه التأويل.

- قال موفق الدين المقدسى :« لم نرض تصانيفه فى السنة ، ولا طريقته فيها ، وكانت العامة يعظمونه ، وكانت تنفلت منه فى بعض الأوقات كلمات تنكر عليه فى السنة ، فيستفتى عليه فيها ، ويضيق صدره من أجلها ».
- قال : « وكان أبو المظفر ابن حمدى ينكر على أبى الفرج كثيرًا كلمات يخالف فيها السنة» ، وانظر ذلك فى ترجمته من « السير» للذهبى (٢١/ ٣٨٣) ، وسوف نفرد بابًا للكلام على اعتقاده ، هو ومن احتج السقاف بكلامه في مواطن من كتبه ، كالغزَّالي ، والسيوطي ، وغيرهم.

قلت : ونقل ذلك الحافظ ابن جرير أيضًا عن : مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وقتادة ، وغيرهم) .

● **قلت** : هذا الذى نقله السقاف ونسبه إلى ابن عباس وجماعة من التابعين لا يصح عنهم ، وإليك ما ورد عنهم فى ذلك ، مع بيان علل طرق كل خبر من هذه الأخبار.

* * *

● **خبر ابن عباس ﷺ فى ذلك** [1]:

وقد ورد عنه من طرق:

● **الأول:** ما رواه ابن جرير فى« التفسير »(٢٩/ ٢٤) ، والحاكم فى «المستدرك» (٢/ ٤٩٩)،والبيهقي في « الأسماء والصفات» (٧٤٦) من طريق : ابن المبارك ، عن أسامة بن زيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ .

قال : «**هو يوم كرب وشدة**».

ولفظه عند البيهقي : « هذا يوم كرب وشدة»، وصححه الحاكم.

■ **قلت : بل هذا سند ضعيف** ، ففيه أسامة بن زيد ، وهو وإن كان ابن أسلم أو الليثى فكلاهما ضعيف لا يحتج به ، إلا أن ابن أسلم ضعيف جداً.

وأما الليثى : فقال أحمد : « ليس بشىء »، وقال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه :« روى عن نافع أحاديث مناكير » ، فقلت له : «أُراه حسن الحديث» ، فقال : « إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة».

---

(١) استفدت فى ذكر طرق هذا الخبر من كتاب أخينا الفاضل سليم الهلالى- حفظه الله - وهو «المنهل الرقراق فى تخريج ما روى عن الصحابة والتابعين فى تفسير ﴿يوم يكشف عن ساق﴾».

وقال ابن معين فى بعض الروايات : « ثقة » ، وزاد فى رواية الدورى: «غير حجـة »، أى أنه ثقـة من حيث العـدالة ، إلا أنه ضعـيف من حيث الضـبط ، وبسط الكلام فى حاله يطول.



● **الثانى** : ما رواه ابن جرير فى« تفسيره»(٢٩/ ٢٤)، والبيهقى فى «الأسماء والصـفات» (ص:٤٣٨) من طريق : مـحمـد بن سعـد بن الحسين بن عطيـة ، حدثنى أبى ، حدثنى الحسين بن الحسن بن عطية ، حدثنى أبى ، عن جدى عطية ابن سعد ، عن ابن عباس :

فى قوله: ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ** ﴾.

يقول : « **يكشف الأمر ، وتبـدو الأعمال، كشـفه دخول الآخرة ، وكشف الأمر عنه**» .

■ **قلت**: أما محمد بن سعد فهـو ابن محمد بن الحسين، قال الخطيب -كما فى« الميزان » (٣/ ٥٦٠) -:«كان لينًا فى الحديث ».

وأما أبوه سعد بن محمـد بن الحسين العوفى فله ترجمة فى «تاريخ بغداد » (٩/ ١٢٧) ، وفيها نقل الخطيب البغدادى عن الأثرم قوله : قلت لأبى عبد الله - (أى الإمام أحـمد) - أخـبرنى اليـوم إنسان بشىء عـجب ، زعم أن فلانـًا أمر بالكتابة عن سعد بن العوفى، وقال : هو أوثق الناس فى الحديث ، فاستعظم ذاك أبو عبد الله جدًا ، وقال : لا إله إلا الله ، سبحان الله ، **ذاك جهمى** امتحن أول شىء قبل أن يُخَوَّفوا ، وقبل أن يكون ترهيب، فأجابهم ؟ ! قلت لأبى عبد الله: فهـذا جهمى إذاً ؟ فقـال : فأى شىء ؟ ! ، ثم قال أبو عـبد الله : « **لو لم يكن هذا أيـضًا لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ، ولا كان موضعًا لذلك**» .

والحسين بن الحسن العوفى له ترجمة فى «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٩) ، وقد ضعفه ابن معين والنسائى .

والحسن بن عطية بن سعد العوفى وأبوه كلاهما من رجال التهذيب ، وهما ضعيفان ، والأخير مدلس .



● **الثالث** : ما رواه ابن جرير فى « تفسيره» (٢٩/ ٢٤):

حدثنا ابن حميد ، قال: حدثنا مهران ، عن سفيان ، عن المغيرة ، عن إبراهيم ، عن ابن عباس : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ قال :

« **عن أمرعظيم ، كقول الشاعر : وقامت الحرب بنا على ساق**».

■ **وسنده ضعيف** ، فيه شيخ ابن جرير ،وهو محمدبن حميد ، وهو ضعيف الحديث ، وإبراهيم النخعى لم يدرك ابن عباس ومهران بن أبى عمر سيئ الحفظ .

وقد اختلف فيه على مهران.

فرواه ابن جرير عن ابن حميد ، حدثنا مهران ، عن سفيان ، عن عاصم ، عن سعيد بن جبير ، قال : عن شدة الأمر.

وهذا يدل على الاضطراب فيه.



● **الرابع** : ما رواه ابن جرير فى«تفسيره» (٢٩/ ٢٤)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (ص: ٤٣٧) من طريق :

أبى صالح ، قال : حدثنا معاوية ، عن على ، عن ابن عباس:

قوله : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ قال :

«هو الأمر الشديد المفظع من الهول يوم القيامة».

■**قلت** : فيه أبو صالح عبد الله بن صالح - كاتب الليث - وهو ضعيف من قبل حفظه ، وعلى هو ابن أبى طلحة ، روى عن ابن عباس ولم يسمع منه، فهو منقطع.



● **الخامس**: ما رواه ابن جرير الطبرى فى« تفسيره»(٢٩/ ٢٤) :

حُدِّثت عن الحسين ، قال : سمعت أبا معاذ ، يقول : حدثنا عبيد ، قال: سمعت الضحاك يقول:

فى قوله : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ -وكان ابن عباس يقول: « كان أهل الجاهلية يقولون : شمرت الحرب عن ساق » - :

« يعنى إقبال الآخرة وذهاب الدنيا».

■ **وسنده ضعيف** لجهالة شيخ ابن جرير ، ورواية الضحاك عن ابن عباس منقطعة ، ثم ليس هو من مسند ابن عباس ، وإنما هو من قول الضحاك.



● **السادس** : ما رواه الطستى فى « مسائله عن ابن عباس » - كما فى«الدر المنثور»(٨/ ٢٥٤) -أن نافع بن الأزرق سأله عن قوله :

﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ قال : « عن شدة الآخرة».

وقد أورده السيوطى فى« الإتقان» (١/ ١٢٠) من طريق الطستى:

حدثنا أبو سهل السرى بن سهل الجند يسابورى ، حدثنا يحيى بن أبى عبيدة بحر بن فروخ المكى، أخبرنا سعيد بن أبى سعيد ، أخبرنا عيسى بن داب ، عن حميد الأعرج ، وعبد الله بن أبى بكر بن محمد ، عن أبيه، عن نافع به ، وفيه قصة.

■ **قلت** : وهذه القصة موضوعة ، فإن حميدًا الأعرج ضعيف جدًا ، وله ترجمة فى « التهذيب» ، وعيسى بن داب ، هو ابن يزيد بن داب ، قال الذهبى فى« الميزان» (٣/ ٣٢٨):

«كان أخباريًا علامة نسابة،لكن حديثه واه، قال خلف الأحمر : كان يضع الحديث، وقال البخارى وغيره: منكر الحديث ، وقال أبو حاتم:منكر الحديث».

وفى الإسناد من لم أعرفه.

* * *

● **السابع** : وأخرج ابن جرير (٢٤/ ٢٩):

حدثنى الحسن ، قال : حدثنا ورقاء ، عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهد قوله: ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ قال : شدة الأمر.

وقال ابن عباس : « **هى شر ساعة تكون فى يوم القيامة**».

■ **قلت : وهذا سند ضعيف** ، ورقاء ضعفه أحمد فى التفسير ، وابن أبى نجيح مدلس وقد عنعن ، ثم إنه لم يسمع التفسير من مجاهد بن جبر.

* * *

● **الثامن** : ما رواه اللالكائى فى« شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة » (٧٢٤):

أخبرنا على بن عمر بن إبراهيم ، قال : حدثنا عبد الصمد بن على ، قال : حدثنا الحسين بن سعيد السلمى ، قال : حدثنى أحمد بن الحسن بن على بن أبان البصرى المرادى ، قال : حدثنا الحسن بن محبوب ، عن على بن دياب ، عن أبان بن ثعلب ، عن سعيد بن جبير:

أن ابن عباس - فى قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ - قال : «عن بلاء عظيم».

■ **قلت** : وآفة هذا الإسناد جهالة رواته ، فإنى اجتهدت فى البحث لهم عن تراجم ، فلم أقف على من ترجمهم ، أو ذكرهم بجرح أو تعديل.



● **التاسع** : وأخرج ابن منده فى«الرد على الجهمية» (ص:٣٨):

حدثنا عمرو بن الربيع بن سليمان ، حدثنا بكر بن سهل ، حدثنا عبد الغنى ابن سعيد، حدثنا موسى بن عبد الرحمن ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس:

وعن مقاتل ، عن الضحاك ، عن ابن عباس:

فى قوله : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ ، قال : «**شدة الآخرة**».

■ **قلت : وهذا إسناد موضوع** ، والمتهم به موسى بن عبد الرحمن الثقفى الصنعانى، قال ابن حبان :« دجال ، وضع على ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس كتابًا فى التفسير » ، وقال ابن عدى : «منكر الحديث» وذكر له جملة من الأخبار ، ثم قال : « هذه الأحاديث بواطيل».

وعبد الغنى بن سعيد أورده الذهبى فى « الميزان» (٢/ ٦٤٢) ، وقال : «ضعفه ابن يونس » ، وبكر بن سهل هو الدمياطى ، ضعفه النسائى ، وقال الذهبى(١/ ٣٤٦) فى« الميزان»: «حمل الناس عنه وهو مقارب الحال»، ومقاتل فى السند الثانى هو ابن سليمان، قال الحافظ فى« التقريب» (٦٨٦٨): « كذَّبوه وهجروه ورمى بالتجسيم».

والضحاك بن مزاحم لم يلق ابن عباس.



● **العاشر** : وروى البيهقى فى« الأسماء والصفات» (ص: ٤٣٧) من طريق:

محمد بن الجهم ، حدثنا يحيى بن زياد الفراء، حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس أنه قرأ : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾.

يريد : يوم القيامة والساعة لشدتها.

■ **قلت** : وهذا **سند صحيح** لاعلة فيه[1].

إلا أنه ورد فى « المطبوعة» (يكشف) بالياء ، وهو تصحيف ، وإنما هى (تكشف) فقد أورد السيوطى هذا الخبر فى « الدر المنثور» (٦/ ٢٥٥) وقال :

« وأخرج سعيد بن منصور، وعبد بن حميد ، وابن منده من طريق: عمرو ابن دينار، قال : كان ابن عباس يقرأ :

﴿ **يومَ تَكْشِفُ عن ساق**﴾ - بفتح التاء -.

---

(١) أعل الأخ الفاضل سليم الهلالى هذا السند بجهالة محمد بن الجهم ، فقال فى كتابه سالف الذكر (ص: ٢٥): «محمد بن الجهم هو ابن هارون السمرى،له ترجمة فى« لسان الميزان» (٥/ ١١١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وروى عنه جماعة ، فهو مجهول الحال».

- قلت: ونحن لا نوافقه على هذا القول فمحمد بن الجهم بن هارون السمرى ترجمه الخطيب فى «تاريخه» (٢/ ١٦١)، ونقل عن الدارقطنى قوله فيه: « ثقة صدوق».

قال أبو حاتم السجستانى : أى تكشف الآخرة عن ساقها ، يستبين منها ما كان غائبًا.

■ **قلت** : وهذا الوجه هو الثابت عن ابن عباس ، وليس فيه ما يدل على التأويل ، فإن قراءته على بناء الفعل للمعلوم المؤنث ، ثم إنه لم يفسر قراءته بالشدة - وإن حدث وفعل على هذه القراءة لم يقع فى التأويل - بل الذى فسرها هو عمرو بن دينار ، وليس هو الآخر متأول ، بل مبين لبناء الفعل ، وصفة الفاعل.

وقد ذهب ابن جرير إلى إثبات هذا القول عن ابن عباس ، فقال فى«التفسير» (٢٩/ ٢٧).

«وذكر عن ابن عباس أنه كان يقرأ ذلك ﴿ **يوم تكشف عن ساق**﴾ بمعنى يوم تكشف عن شدة شديدة ، والعرب تقول : كشف هذا الأمر عن ساق إذا صار إلى شدة ومنه قول الشاعر:

كشفت لهم عن ساقها وبدا من الشر الصراح »

فقول ابن عباس هذا تبعًا لهذه القراءة لا يعد تأويلاً للنص.

وسوف يأتى ذكر من قال بالساق من الصحابة وأئمة السلف فى باب: إثبات صفة الساق للرب جل وعلا - إن شاء الله تعالى -.



فصل : فى بيان عدم ثبوت التأويل عن مجاهد بن جبر وسعيد بن جبير و غيرهم من أئمة السلف

وأما ما ذكره السقاف من نسبة التأويل إلى جماعة من أئمة السلف فغير صحيح ، وأفضل وسيلة لإثبات ذلك : ذكر الأخبار الواردة عنهم فى التأويل وبيان عللها .

(١) خبر مجاهد بن جبر - رحمه الله-:

أخرجه ابن جرير(٢٩ / ٢٤) من طريق :

ورقاء ، عن ابن أبى نجيح ، عن مجاهد به .

وقد سبق ذكر علة هذا الإسناد .

وأخرج ابن جرير :

حدثنى محمد بن عبيد المحاربى ، وابن حميد، قالا : حدثنا ابن المبارك ، عن ابن جريج ، عن مجاهد : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ قال : شدة الأمر وجده .

قال ابن عباس : هى أشد ساعة فى يوم القيامة .

■ **قلت** : ابن جريج مدلس وقد عنعن ، ثم إنه لم يسمع التفسير من مجاهد **كما نص عليه ابن معين .**

ففى « سؤالات ابن الجنيد » له (٣٧) : «سألت يحيى بن معين، قلت : ابن جريج سمع من مجاهد شيئًا ؟ قال : حرفًا أو حرفين ، قلت : فمن بينهما؟ قال : لا أدرى » .

وقال : (٥٩٥): «وسمعت يحيى بن معين يقول : سمع ابن جريج من مجاهد حرفًا واحدًا في القراءة : ﴿ **فإن الله لا يهدى من يضل** ﴾ قال : لا أدرى كيف قرأه يحيى بن معين ، لم يسمع منه غيره، كان أتاه ليسمع منه ، فأتاه فوجده قد مات».



(٢) خبر سعيد بن جبير - رحمه الله -:

أخرجه ابن جرير (٢٩/ ٢٤): حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا مهران ، عن سفيان ، عن عاصم بن كليب، عن سعيد بن جبير قال : **عن شدة الأمر.**

■ **قلت** : وهذا إسناد ضعيف ، وقد سبق بيان علته.

ولكن قال السيوطى فى« الدر المنثور» (٦/ ٢٥٥):

«وأخرج عبد بن حميد ، وابن المنذر ، عن سعيد بن جبير ، أنه سئل عن قوله عز وجل : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ ، فغضب غضبًا شديدًا، وقال:

إن أقوامًا يزعمون أن الله يكشف عن ساقه ، وإنما يكشف عن الأمر الشديد».

■ **قلت** : وهذا الخبر لم يورد لنا السيوطى إسناده حتى نتبينه من حيث الصحة والضعف، فلا حجة للسقاف فيه، خصوصًا مع ما فيه من النكارة، من حيث إنكار سعيد بن جبير على من يثبت صفة الساق للرب جل ذكره، مع أن جمعًا من الصحابة أثبتوها له كما سوف يأتى بيانه إن شاء الله تعالى في باب أدلة إثبات الساق .



(٣) خبر قتادة بن دعامة - رحمه الله -:

ثابت عنه ، وقتادة من الموصوفين بالكلام في القدر ، وهي بدعة مأخوذة عليه ، ومثلها هذا التأويل، فهو مخالف لما ورد به الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وعوام أهل العلم من الأئمة،وسوف يأتى تفصيل ذلك.

وأزيد السقاف بيانًا ، فأقول له :

وممن رُوِىَ عنه أنه فسَّر هذه الآية على التأويل عكرمة ، وإبراهيم النخعى ، والربيع بن أنس وإليك خبر كل واحد منهم.



(٤) خبر عكرمة - رحمه الله -:

أخرجه البيهقى فى« الأسماء والصفات » (ص:٤٣٨) من طريق : أبى بكر يحيى بن أبى طالب ، أخبرنا حماد بن مسعدة ، أخبرنا عمر بن أبى زائدة ، قال: سمعت عكرمة سئل عن قوله عز وجل : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ قال :

« إذا اشتد الأمر فى الحرب ، قيل : كشفت الحرب عن ساق ».

قال : « **فأخبرهم عن شدة ذلك**».

■ **قلت** : **وهذا إسناد ضعيف** ، فيه يحيى بن أبى طالب ، وهو مختلف فيه بين أهل العلم ، وعلى التحقيق فهو ضعيف.

■ **فأما من عدله:**

فالدارقطنى ، وقال : « لا بأس به عندى ، ولم يطعن فيه أحد بحجة».

وأمر البرقانى أن يخرج له فى« الصحيح » ، قال الذهبى:

« الدارقطنى فمن أخبر الناس به».

وقال أبو حاتم : « محله الصدق » ، وليس صاحب هذا الوصف ممن يحتج به عنده .

■ **وجرحه غيرهم:**

فقال أبو أحمد الحاكم : « ليس بالمتين».

وقال موسى بن هارون :« أشهد عليه أنه يكذب ».

قال الذهبى: «عنى فى كلامه ولم يعن فى الحديث فالله أعلم ».

■ **قلت** : هذه إحالة على جهالة ، ولابد لهذا القول من دليل.

وخط أبو داود على حديثه.

■ **قلت** : أما الدارقطنى فمتساهل فى التوثيق ، وأما قول أبى حاتم : «محله الصدق» فهذا الوصف يطلقه على من توقف فيه ، فلم يطرح حديثه ، ولم يحتج به ، بل يُلحق بأحد القسمين بعد السبر والتتبع.

فقد روى الخطيب فى « الكفاية» (ص:٣٩) بإسناده إلى ابن أبى حاتم قال :

«وإذا قيل أنه صدوق ، أو محله الصدق ، أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ».

■ **قلت** : فأفضل أحوال يحيى بن أبى طالب أن يكون محتجًا به إذا لم يتفرد برواية الحديث أو الخبر ، فكيف إذا تفرد بخبر فى تأويل صفة من صفات الرب جل وعلا ؟!

لا شك أن حديثه - أوخبره - يكون منكرًا ،لا يحتج به فى هذه الحالة ، وقد أكثر السقاف بوصف أحاديث كثيرة فى البخارى ومسلم - مع أن رواتها ثقات- بالشذوذ لتفرد أحد الرواة بذكر صفة من صفات الرب جل وعلا.



(٥) خبر إبراهيم النخعي - رحمه الله -:

فرواه ابن جرير (٢٩/ ٢٤):

حدثنا ابن حميد، قال : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن إبراهيم:

﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾:

«ولا يبقى مؤمن إلا سجد ، ويقسو ظهر الكافر ، فيكون عظمًا واحدًا ».

■ **قلت** : وسنده ضعيف لضعف ابن حميد.

* * *

(٦) خبر الربيع بن أنس - رحمه الله -:

أخرجه ابن جرير (٢٩/ ٢٧) من طريق : أبى جعفر الرازى ، عن الربيع فى قول الله : **﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾** ، قال : «**يكشف عن الغطاء**».

● وسنده ضعيف لضعف أبى جعفر الرازى ، وسوف يأتي الكلام على حاله تفصيلاً في الجزء الثاني .

■ **خلاصة البحث :**

فمما سبق :

يتبين لنا أن ابن عباس لم يصح عنه التأويل ، ولا عن أئمة التابعين كمجاهد ، وعكرمة ، وغيرهم الذين نسبهم السقاف إلى التأويل ، ليشيد بدعته بهذا النسب الزائف ، وهذا التدليس الفاحش .

* * *

ما نسبه السقاف إلى ابن عباس ومجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان من تأويل صفة اليد والرد عليه

قال السقاف (ص: ١١):

(وأوَّل سيدنا ابن عباس رضي الله عنه أيضا قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ قال : بقوة ، كما في « تفسير» الحافظ ابن جرير الطبرى (٢٧/ ٧)) .

حتى قال :

(وقد نقل الحافظ ابن جرير في تفسيره (٢٧/ ٧) تأويل لفظة (أيد) الواردة في قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ بالقوة أيضًا عن جماعة من أئمة السلف منهم : مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان».

■ **قلت** : وهذا فيه نظر من حيث الإسناد عنهم ، وسوف نبين علة إسناد كل خبر من هذه الأخبار ، فأقول وبالله التوفيق :

(١) **خبر ابن عباس رضي الله عنه**:

أخرجه ابن جرير (٢٧/ ٦) من طريق:

أبى صالح ، عن معاوية ، عن على ، عن ابن عباس به.

■ **قلت** : وهذا **سند ضعيف** ، فأبو صالح هو كاتب الليث وهو ضعيف من قبل حفظه ، وعلى هو ابن أبى طلحة ، متكلم في ضبطه ، وروايته عن ابن عباس منقطعة ، وقال ابن حبان : « لم يره».

(٢) وأما **خبر مجاهد - رحمه الله -** :

● فراويه عنه ابن أبى نجيح ولم يسمع التفسير منه كما مر ذكره.

(٣) وأما **خبر سفيان - رحمه الله -** :

● ففيه شيخ ابن جرير ابن حميد وهو ضعيف ، ومهران وهو سيئ الحفظ .

ولكن هو صحيح من قــول قتادة ، ومنصور بن المعــتمر ، وابن زيد ، ولا حجةَ فى تأويلهم لمخــالفته للصحيح الثابت عن النبى ﷺ فى إثبــات صفة اليد كما سوف يأتى ذكره وبيانه - إن شاء الله تعالى- .

ثم إن هذا لا يعني أنهم لا يُثبتون صفة اليد كما قد يُتوهم ، فتنبه.

● **وقد أنكر الإمام أحمد - رحمه الله - على من يقول :**

إن معنى اليد القوة .

قال الإمام عبــد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التــميمى فى«**اعتقاد الإمام أحمد**» (ق: ٥١/أ) :

«وكان يقــول : إن لله تعالى يدَيْنِ ، وهمــا صفة فى ذاته ليــستا بجــارحتين وليستــا بمركبتين ، ولا جسم ، ولا جنس من الأجــسام ، ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح ، ولا يقــاس على ذلك، ولا مرفق ، ولا عضد ، ولا فيما يقتــضى ذلك من إطلاق قولهم يد ، إلا ما نطق القرآن به ، أو صح عن رسول الله ﷺ فيه.

قال الله تعالى : ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَان** ﴾ .

وقال رسول الله ﷺ : « **كلتا يديه يمين**».

وقال الله عز وجل : ﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ .

وقال : ﴿**وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِه**﴾ .

ويفــسد أن تكون يد : القــوة والنعمــة ، والفــضل ، لأن جمع يد أيد ، وجــمع تلك أياد ، ولو كان اليد عنده القوة لسقطت فـضيلة آدم، وثبتت حجة إبليس» .

■ **قلت** : ولو كانت هذه الأخبار التى أوردها ابن جرير فى «التـفسير » حجة فى الباب لكان أول من قال بها ، ولتأوّل الآية ، إلا أنه صرح بإثبات اليد لله عز وجل.

قال الذهبى فى« **الأربعين فى صفات رب العالمين**» (ص:١١٦):

«وقال أبو جـعفر محـمد بن جرير الطبرى فى كـتاب « **التبـصير فى مـعالم الدين**» :

القول فيما أدرك علمه من الصفات خـبرًا ، نحو إخباره أنه سميع بصير ، وأن له يدين بقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾» .

وأنكر الخطيب البغدادى من يتـأول اليد ، فقال فى « **الكـلام على الصفات** » - بتحقيقنا - (ص: ٢٢):

« فإذا قـلنا : لله تعالى يد وسـمع وبصر ، فـإنما هى صفـات أثبتـها الله تعـالى لنفسه ، ولا نقول : إن معنى اليد القـدرة ، ولا إن معنى السمع والبصر العلم ، ولا نقول : إنها جوارح ، ولا نشبهـها بالأيدى والأسماع، والأبصار ، التى هى جوارح وأدوات للفـعل ، ونقول : إنما وجب إثبـاتها لأن التـوقيف ورد بهـا ، ووجب نفى التشبيه عنها».

■ **قلت** : والخطيب منسوب إلى مذهب الأشعرى، وفيه نظر.

قال إبراهيم بن محـمد بن الأزهر الصريفينى فى« المنتخب من السـياق لتاريخ نيسابور » (ص:١٠٧): «وكان أشعرى العقيدة».

ونقل الذهبى فى ترجمته من « السير » (١٨/ ٢٧٧):

« قال عـبد العزيز بن أحمـد الكتانى : وكان يذهب إلى مـذهب أبى الحسن الأشعرى» .

● **فدل ذلك على أمرين:**

■ **الأول** : أن المنع من تأويل الصفات كان المذهب الأخير الغالب على الأشعرى ، إذ لو لم يكن ، وكان التأويل هو ما مات عليه الأشعرى لما نُسِبَ الخطيب إليه وهو يقول بالمنع من التأويل .

■ **الثانى**: وهو مترتب على الأول ، أن كتاب الإبانة آخر ما صنفه الأشعرى وليس من أول مصنفاته كما ادعى السقاف ، فإنه قد صرح فيه بإثبات اليدين لله تعالى ، ونافح عن ذلك منافحة شديدة، ورد على المتأولة - أمثال السقاف - فلو كان هذا الكتاب من أول مصنفاته ، وأن القول بالتأويل هو آخر أقواله ، لما نُسِبَ إلى مذهبه الخطيب - رحمه الله - .



ما نسبه السقاف إلى ابن عباس وغيره من تأويل قوله تعالى: ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا ﴾

قال السقاف (ص: ١٢):

(وأوّل أيضًا سيدنا ابن عباس النسيان الوارد في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ بالترك، كما في تفسير الحافظ الطبري).

■ **قلت**: الآثار الواردة في ذلك ضعيفة من حيث الإسناد.

فالطريق إلى **ابن عباس**: فيه علي بن أبي طلحة، وهو لم ير ابن عباس، وفيه لين كما مر بيانه.

وله طريق آخر من رواية: أبناء وأحفاد عطية بن سعد العوفي عن ابن عباس، وقد مر بيان عوار هذه الترجمة.

ورواية **مجاهد** وردت عنه من ثلاثة طرق:

● **الأول**: عن ابن أبي نجيح عنه، ولم يسمع منه التفسير كما مر ذكره.

● **والثاني**: فيه جابر بن يزيد الجعفي وهو تالف، وسفيان بن وكيع وقد ابتلي بوراقه، وكان يدس له الأحاديث فيرويها، وروجع في ذلك فلم يرجع.

● **والثالث**: من رواية عبد العزيز، عن أبي سعد، عن مجاهد.

■ **قلت**: وأبو سعد هذا لم أتبينه.

إلا أنه ينبغي التنبيه هنا على أن النسيان ليست صفة من صفات الله عز وجل، تعالى الله عن ذلك وتنزه، وإطلاق الترك على النسيان هنا واجب، وليس بتأويل.

ذلك لأن صفات الرب عز وجل على قسمين ؛ صفات ثبوتية ، وصفات سلبية .

● **والصفات الثبوتية** : هى ما أثبته الله سبحانه وتعالى لنفسه فى الكتاب، أو على لسان نبيه ﷺ ،وهى صفات كمال لا نقص ، مثل العلم ، والحياة ، والقدرة ، واليد ، والاستواء على العرش ، . . ولم يرد فى الكتاب أو فى السنة نفى صفة من هذه الصفات حتى نحكم على أنها صفات سلبية - أى صفات نقص - بل الأحاديث كثيرة فى إثبات هذه الصفات ، وتلقاها العلماء بالقبول والتصديق والإيمان.

● **والصفات السلبية**: هى ما نزه الله سبحانه وتعالى نفسه عنها فى الكتاب ، أو على لسان نبيه ﷺ ، كالموت ، أو النسيان ، أو العجز ، أو الجهل .

وصفة النسيان فى حق المخلوق صفة نقص وعيب تدل على قصوره ، وحدود قوته ، فكيف إذا وُصف بها الخالق ؟؟!!

ولذلك نزه الله نفسه عن هذه الصفة ، فقال :

﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤].

وقال :

﴿ قُلْ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّى فِى كِتَابٍ لاَ يَضِلُّ رَبِّى وَلاَ يَنْسَى ﴾ [طه : ٥٢].

فلمَّا يرد فى الشرع نفى صفة من الصفات عن الرب عز وجل -خصوصًا إذا عُلم أنها صفة نقص وقصور - ثم تُذكر فى موضع آخر من الكتاب أو السنة مضافة إلى الله عز وجل يعلم بذلك أن المراد بهذه النسبة إحدى معانى الصفة التى لا تدل على النقص إذا أضيفت إلى الرب تعالى .

والنسيان يأتى بمعنى الترك ، فيكون معنى الآية أن الله عز وجل يتركهم فى العذاب ، وهذا من تمام عدله وكماله عز وجل.

نفى التأويل - الذي ادَّعاه السقاف - عن الإمام مالك - رحمه الله -

وادعى السقاف - زوراً وبهتانًا - أن الإمام مالك قد أوَّل صفة النزول ، بنزول الأمر.

فقال (ص : ١٨):

(روى الحافظ ابن عبد البر فى « التـمهيد» (٧/ ١٤٣) ، وذكر الحافظ الذهبى فى « سير أعـلام النبلاء» (٨/ ١٠٥) أن الإمام مالكًا رحـمه الله تعالى، أوَّل النزول الوراد فى الحديث بنزول أمره سبحانه وهذا نص الكلام من « السير» :

قال ابن عدى : حدثنا محمـد بن هارون بن حسان ، حدثنا صالح بن أيوب ، حدثنا حبيب بن أبى حبيب ، حدثنى مالك ، قال :

« يتنزل ربنا تبارك وتعالى : أمره ، فأما هو فدائم لا يزول ».

قال صالح ، فذكـرت ذلك ليحيى بن بكير ، فقال : حـسن والله ، ولم أسمعه من مالك .

قلت - (القـائل هو السـقـاف) - : ورواية ابن عـبد البـر من طريق أخـرى فتنبه).

■ **قلت :**

هذا والله عين التبجح بنسبة الأقوال إلى العلماء بالأسانيد الساقطة ، والتدليس بأن ثمة طريقًا آخر يعضد طريق ابن عدى.

وإليك تفـصيل الكلام على هذه الطرق - الواهيـة - التي اعتـمدها السـقاف ليثبت ما ادعاه من نسبة التأويل إلى الإمام مالك - رحمه الله-.

● **{ الكلام على طريق ابن عدي }:**

أما طريق ابن عدى : ففيه حبيب بـن أبى حبيب كاتب مالك ، قال أحمد : « ليس بثقة، . . كان يكذب» وأثنى عليه شرًا وسوءًا ، وقال أبو داود: « كان من أكذب الناس» ، وقال أبو حاتم : « مـتروك الحديث ، روى عن ابن أخى الزهرى أحاديث مـوضوعـة » ، وقال الأزدى :« مـتروك الحديث » ، وقـال أبو داود فى رواية : « يضع الحـديث» ، وقال النـسائى: «مـتروك الحـديث ، أحـاديثه كلهـا موضوعة عن مالك » ، وتكلم فيه ابن معين والحاكم.

وصالح بن أيوب هذا مجهول.

والغريب أن السقاف نقل هذا الخبـر من « السير» ، ولم ينقل ما علقه الذهبى عليه أداءً للأمانة .

قال الذهبى - رحمه الله - بعد إيراده هذا الخبر:

«قلت : لا أعرف صالحًا ، وحبيب مشهور ، والمحفوظ عن مالك - رحمه الله - رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات ، فقال أمروها كما جاءت بلا تفسير ، فيكون للإمام فى ذلك قولان إن صحت رواية حبيب ».

■ **قلت :** لم تصح رواية حبيب ، فهو تالف الحال كما ذكرنا آنفًا.

ولعله يُروى عن حبيب نفسه ، وليس هو بحجـة ، فقد قال ابن عبد البر فى « التمهيد» (٧/ ١٤٣):

« وروى ذلك عن حبيب كاتب مالك ، وغيره » ، فلم ينسبه لمالك ، فيكون صالح بن أيوب قد رواه على التـوهم فنسبه لمالك ، ولا إخاله يثـبت عن حبيب نفسه ، فصالح مجهول كما سبق ذكره.

● [الكلام على الطريق المعضد !!]:

وأما الطـريق الآخر الذى ذكـره السقاف - وكـأنه يعضـد الطريق الأول!! - فأورده ابن عبد البر فى « التمهيد» (٧/ ١٤٣) وقال :

«وقد روى مـحمـد بن على الجبلى - وكـان من ثقات المسلمين بالقـيروان - قال: حدثنا جامع بن سوادة بمصر ، قال : حدثنا مطرف ، عن مالك بن أنس ، أنه سئل عن الحديث : « إن الله ينزل فى الليل إلى سمـاء الدنيا» فقـال مالك : يتنزل أمره .

■ **قلت : وهذا سند سـاقط** ، فـيه جـامع بن سـوادة ، ترجمـه الذهبى فى «الميزان » (١/ ٣٨٧) فـقال :«وعن آدم بن أبى إياس بـخبر باطل فى الجـمع بين الزوجين ، كأنه آفته».

وأمـا محـمد بن على الجـبلى ، فلعله الذى ترجـمه الخطيب فى «تاريخـه» (٣/ ١٠١)، ولم يذكـر فـيـه جـرحًا ولا تـعديـلاً ، ولكن قـال : « علقت عنه مقطعات من شعره ، وقيل إنه كان رافضيًا شديد الرفض».

فهـذان هما طريقا هذا الأثر ، الأول :مـوضوع ، والثانى : راويه مـتهم، فأنى يكون لهذا الخبر ثبوت ؟!! .



الجواب عما نسبه السقاف إلى الإمام أحمد - رحمه الله - من التأويل

وقد نسب السقاف التأويل - أيضًا - إلى الإمام أحمد فى أربعة مواضع :

قال : (ص: ١٢):

(روى الحافظ البيهقي فى كتابه «مناقب الإمام أحمد » - وهو كتاب مخطوط - ومنه نقل الحافظ ابن كثير فى« البداية والنهاية » (١/ ٣٢٧) ، فقال:

«روى البيهقى عن الحاكم ، عن أبى عمرو بن السماك ، عن حنبل، أن أحمد ابن حنبل تأول قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أنه جاء ثوابه، ثم قال البيهقى ، وهذا إسناد لا غبار عليه » انتهى كلام ابن كثير.

وقال ابن كثير أيضًا في« البداية» (١٠/ ٣٢٧):

«وكلامه - أحمد- فى نفى التشبيه، وترك الخوض فى الكلام، والتمسك بما ورد فى الكتاب والسنة عن النبى ﷺ وعن أصحابه» اهـ.

■ **قلت** : ومثل هذا لا يصح عن الإمام أحمد ، وإن ورد عنه بإسناد رجاله ثقات ، من وجهين :

● **أولهما** : أن راويه عنه هو حنبل بن إسحاق ، وهو وإن كان ثقة، ومن تلاميذ الإمام أحمد - وابن عمه - إلا أنه يغرب ويتفرد عنه ببعض المسائل.

قال الحافظ الذهبى - رحمه الله - فى« السير»(٣/ ٥٢):

«له مسائل كثيرة عن أحمد ،ويتفرد ، ويغرب».

ونقل العليمى فى« المنهج الأحمد» (١/ ٢٤٥) عن أبى بكر الخلال قوله:

« قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها الرواية ، **وأغرب بشيء يسير ،** وإذا نظرت فى مسائله شبهتها فى حسنها وإشباعها وجودتها بمسائل الأثرم».

قلت : فإن صح هذا الخبر عن حنبل، فيكون قد أغرب به على أبى عبد الله - رحمه الله - فإن المحفوظ عنه إمرار النص على وجهه ، والتصديق ، وعدم التأويل[1].

ثم وقفت بعد ذلك على كلام لابن رجب الحنبلي في شرحه على البخاري المسمى بـ «فتح الباري» في دفع هذه النسبة ، فقال - رحمه الله - (٩/ ٢٧٩) في معرض الكلام على حديث النزول :

«ومنهم من يقول : هو إقبال الله على عباده ، وإفاضة الرحمة والإحسان عليهم.

ولكن يردُّ ذلك : تخصيصه بالسماء الدنيا ، وهذا نوع من التأويل لأحاديث الصفات ، وقد مال إليه في حديث النزول - خاصة- طائفة من أهل الحديث ، منهم : ابن قتيبة ، والخطابي ، وابن عبد البر، وقد تقدَّم عن مالك ، وفي صحته عنه نظر ، وقد ذهب إليه طائفة ممن يميل إلى الكلام من أصحابنا ، **وخرَّجوه عن أحمد من رواية حنبل عنه في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أن المراد : وجاء أمر ربك.**

وقال ابن حامد : رأيت بعض أصحابنا حكى عن أبي عبدالله الإتيان ، أنه قال: تأتي قدرته ، قال : وهذا على حدِّ التوهم من قائله ، وخطأ في إضافته إليه ».

(١) قال الذهبى -رحمه الله - فى«الأربعين فى صفات رب العالمين» (ص:١١٣):
- «قال الخلال فى « كتاب السنة» له : حدثنا المروذى ، قال : سألت أحمد بن حنبل عن أخبار الصفات فقال : نمرها كما جاءت.
- وقال الإمام أحمد أيضًا ولا نزيل عن ربنا صفة من صفاته لشناعة شنعت ، وإن نبت عن الأسماع».

حتى قال :

« والفرقة الثالثة : أطلقت النزول كما ورد ، ولم تتعد ما ورد ، ونفت الكيفية عنه ، وعلموا أن نزول الله تعالى ليس كنزول المخلوق .

وهذا قول أئمة السلف : حماد بن زيد ، وأحمد ، فإن حماد بن زيد سئل عن النزول فقال: هو في مكانه يقرب من خلقه كيف يشاء .

وقال حنبل : قلت لأبي عبدالله : ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا ؟ قال : نعم ، قلت : نزوله بعلمه أو بماذا؟ قال لي : اسكت عن هذا ، مالك ولهذا ، أتقن الحديث على ماروي بلا كيف ولا حدٍّ ، إلا بما جاءت به الآثار وبما جاء به الكتاب ، فقال الله عز وجل :

﴿ فَلاَ تَضْرِبُوا لله الأَمْثَالَ ﴾ [النحل : ٧٤].

ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيءٍ علمًا ، لا يبلغ قدره واصف ، ولا ينأى عنه هارب».

■ **ثانيهما** : أن هذه الرواية الأخيرة تدل على مذهب الإمام أحمد في حديث النزول، وهي موافقة لسائر الروايات عنه في ذلك، مما يدل على أن الرواية الأولى من المفاريد والغرائب عنه، فهي غير مقبولة.

ثم إن هذا الخبر من زيادات إحدى نسخ البداية والنهاية ، وهى النسخة المصرية ، وباقى النسخ لم يرد فيها هذا الخبر ، فثبوته محل نظر.

● **ومما ينبغى التنبيه عليه هنا** : أن السقاف أورد كلام ابن كثير الأخير مورد الاستدلال على المخالف بأن أحمد نفى التشبيه ، يقصد بذلك صفات اليد ، والضحك ، والوجه ، والساق.

وهذا فهم خاطئ ، وإنما التشبيه المقصود به هنا أن يقول : وجه كوجه، أويد كيد ، أو ساق كساق . . وهكذا .

قال الإمام الترمذى - رحمه الله - فى «جامعه» (٣/ ٥٠):

«قد ذكر الله عز وجل فى غير موضع من كتابه : اليد ، والسمع ، والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا : إن الله لم يخلق آدم بيده ، وقالوا : إن معنى اليد ها هنا القوة.

وقال إسحاق بن إبراهيم - (وهو ابن راهويه) - : **إنما يكون التشبيه إذا قال يد كيد ، أومثل يد، أوسمع كسمع ، أو مثل سمع ، فإذا قال: سمع كسمع ، أو مثل سمع فهذا هو التشبيه.**

وأما إذا قال كما قال الله تعالى : يد وسمع وبصر ، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع ، ولا كسمع ، هذا لا يكون تشبيهًا ، وهو كما قال الله تعالى فى كتابه:

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾.»

■ **قلت** : ونمثل للسقاف هنا بصفة الحلم:

فإن الله عز جل وصف نبيه إبراهيم بهذه الصفة فقال :

﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ ﴾ [التوبة : ١١٤]

وقال : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُّنِيبٌ ﴾ [هود: ٧٥].

ووصف سبحانه وتعالى نفسه بنفس الصفة فقال:

﴿ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١٧]

﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [الحج : ٥٩]

﴿ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ [الإسراء : ٤٤]

ولكن اختلفت كيفية الصفة فى ذلك ، ولا أظن أن السقاف يقول بأن حلم الله كحلم إبراهيم - والعياذ بالله - وإلا لكان هو المشبِّه.

وقال السقاف (ص:١٣) :

(تأويل آخر للإمام أحمد:

قال الحافظ ابن كثير أيضًا فى «البداية والنهاية» (١٠/ ٣٢٧):

«ومن طريق أبى الحسن الميمونى ، عن أحمد بن حنبل أنه أجاب الجهمية حين احتجوا عليه بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِم مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ قال : يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث ، لا الذكر نفسه هو المحدث ، وعن حنبل ، عن أحمد أنه قال : يحتمل أن يكون ذكراً آخر غير القرآن».اهـ.

قلت - (القائل هو السقاف) -: وهذا تأويل محض ، ظاهر ، واضح ، وهو صرف اللفظ عن ظاهره ، وعدم إرادته حقيقة ظاهره).

■ **قلت** : لا يصفو له هذا القول أيضًا فى إثبات التأويل عن الإمام أحمد - رحمه الله - والجواب عنه من وجوه:

● **الأول** : أن الخبر قد أورده ابن كثير معلقًا ، ولم يورده بإسناده حتى نحكم عليه بالثبوت أو البطلان!!

● **الثانى** : أن هذا الخبر من زيادات إحدى نسخ « البداية والنهاية» - كسابقه - فهو محل نظر ، فكتاب البيهقى « مناقب أحمد» ، غير موجود بين أيدينا مطبوعًا حتى نحكم إذا ما كان هذا الخبر فيه حقًّا ، أم أن بعض المعطلة قد زاد هذه الزيادات فى نسخة البداية والنهاية.

● **الثالث** : أن هذا الخبر قد أورده الذهبى فى« السير» (١١/ ٢٤٥) بسياق آخر يدل على أن الإمام أحمد لم يؤول النص ، بل فسره بنص آخر من القرآن.

قال الذهبى - رحمه الله -:

« .. فقال بعضهم : ﴿ **يَأْتِيهِم مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِم مُحْدَثٍ** ﴾ ، أفيكون محدث

إلا مـخلوقًا ؟ فـقلت : - (القـائل: هو الإمام أحـمد)- : قـال الله : ﴿ **ص * والقرآن ذى الذكر**﴾ ، فالذكر هو القرآن ، **وتلك ليس فيها ألف ولام** ».

فهذا النص يوضـح مقصد الإمام أحـمد « يحتمل أن يكون ذكـرًا آخر»، فإن القرآن لا يطلق عليه (ذكر) بغير ألف ولام فى القرآن . . ، فكأنه قصد هنا سنة رسول الله ﷺ ، بل هو ما قصده .

وقد خشى السـقاف أن تنكشف حيلتـه ، فحذف الشطر الأخيـر من الخبر ، وهو :

« **يحتمل أن يكون ذكرًا آخر غير القرآن ، وهو ذكر رسول الله** ﷺ ».

فدل ذلك دلالة واضحة على أن الإمام أحـمد - رحمه الله - لم يتأول النص بما يخرجه عـن ظاهره كما ادعى السقـاف ، بل فسره بالقرآن ، فرد المـتشابه إلى المحكم.

* * *

ثم قال السقاف (ص: ١٣ -١٤).

(تأويل آخر عن الإمام أحمد :

قال الحافظ الذهبى في « سير أعلام النبلاء»(١٠/ ٥٧٨):

« قـال أبو الحسن عـبد الملك الميـمونى : قـال رجل لأبى عبـد الله -أحمـد بن حنبل:-

ذهبت إلى خلف البـزار أعظه ، بلغنى أنه حدث بحـديث عن الأحوص ، عن عـبد الله بـن مسـعـود ،قـال : ما خلق الله شيـئًـا أعظم من آية الكرسى .. وذكـر الحديث.

فقال أبو عبد الله - أحمد بن حنبل-:

ما كان ينبغي أن يحدث بهذا في هذه الأيام - يريد زمن المحنة - والمتن : « ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي».

وقد قال أحمد بن حنبل لما أوردوا عليه هذا يوم المحنة : إن الخلق واقع ها هنا على السماء والأرض وهذه الأشياء ، لا على القرآن).

■ **قلت** : هذا النقل دليل على جهل السقاف ، وقلة بضاعته في العلم ، أو تجاهله وتدليسه لإثبات مذهبه الرديء.

فالتأويل يأتي بمعنيين:

الأول : الحقيقة التي يؤول إليها الكلام.

والثاني : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به .

والتأويل بالمعنى الثاني هو المذموم الذي عليه كثير من المتأخرين والأشاعرة والمعتزلة وغيرهم ، وهو الذي يحاول السقاف **إثباته على الإمام أحمد.**

والتأويل بالمعنى الأول هو التفسير وهو الذي سار عليه الإمام أحمد مع هذا النص ، فحقيقة الكلام تؤول إلى أن الله عز وجل لم يخلق شيئًا أعظم من آية الكرسي ، وسبب هذا التفضيل والتعظيم أن آية الكرسي من كلام الله ، وكلام الله غير مخلوق - وليس كما يدعي السقاف - أن حقيقة الكلام تؤول إلى أن آية الكرسي مخلوقة -والعياذ بالله - فصرف الإمام أحمد الكلام عن هذا الوجه فقال بأن الخلق لم يقع عليها.

وهذا التفسير الذي ذكرناه للحديث هو ما ذهب إليه ابن عيينة -رحمه الله - .

قال الترمذي في « جامعه » (٢٨٨٤):

حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال : حدثنا الحميدى ، حدثنا سفيان بن عيينة - فى تفسير حديث عبد الله بن مسعود قال : ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسى - قال سفيان :

لأن آية الكرسى هو كلام الله ، وكلام الله أعظم من خلق الله، من السماء والأرض.

وسنده صحيح .

وبهذا يُعلم أن ما ذهب إليه أحمد - رحمه الله - هو ما يدل عليه ظاهر النص ، وليس وجهًا مرجوحًا متأولاً - بالمعنى الثانى للتأويل- .



وأخيرًا قال هذا السقاف (ص: ١٤):

(تأويل آخر عن الإمام أحمد يتعلق بمسألة الصفات:

روى الخلال بسنده ، عن حنبل ، عن عمه الإمام أحمد بن حنبل أنه سمعه يقول:

احتجوا علىَّ يوم المناظرة ، فقالوا : « تجىء يوم القيامة سورة البقرة...» الحديث .

قال : فقلت لهم : إنما هو الثواب.

فتأمل فى هذا التأويل الصريح).

وقال فى« الحاشية»:

(وقد نقل هذا لنا عن الخلال المحدث الإمام محمد زاهد الكوثرى رحمه الله تعالى فى تعليقه على« دفع شبه التشبيه» ص:٢٢٨).

■ **قلت** : إسناده لا نعرفه عن حنبل حتى نثبته من قول الإمام أحمد، ولو صح عنه فليس بتأويل، إنما فسر هذا الحديث على هذا النحو لرواية أخرى للحديث ورد فيها ما يدل على أن الذى يجىء يوم القيامة هو الثواب.

وهذه الرواية هي حديث نواس بن سمعان مرفوعًا :

« **يأتى القرآن وأهله الذين يعملون به في الدنيا تقدمه سورة البقرة وآل عمران** . . . الحديث»

قال الإمام الترمذي في « الجامع » (٥ / ١٤٨) :

« ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم أنه يجىء ثواب قراءته ، كذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث ومايشبه من هذه الأحاديث أنه يجىء ثواب قراءة القرآن.

وفي حديث النواس عن النبي ﷺ ما يدل على ما فسروا ، إذ قال النبى ﷺ : وأهله الذين يعملون به في الدنيا ، ففي هذا دلالة أنه يجىء ثواب العمل».

قلت : وحديث النواس هذا صحيح مخرَّج عند مسلم والترمذي.

فتأملوا تلبيس هذا السقاف !!

وقد نسب السقاف التأويل إلى الإمام البخاري والنضر بن شميل وغيرهما ، وسوف يأتى الجواب عن ذلك عند الكلام على إثبات صفة الضحك ، والاستواء للرب تعالى .

* * *

تصريح السقاف بمخالفته للأشعرى وموافقته لأهل الاعتزال والرد عليه فى ادعائه أن كتاب « الإبانة » من أول كتب الأشعرى

والعجيب حقًا من أمر هذا السقاف أنه دائمًا يهتف فى كتبه عديمة النفع ، كثيرة الضر ، بأن أهل السنة والجماعة هم الأشاعرة، ثم يأتي ليوافق المعتزلة بعد ذلك ، ويخالف الأشعرى - إمام مذهبه في الأصول -.

قال فى حاشيته على كتاب ابن الجوزى (ص:١٢٧) - بعد أن ذكر كلام الأشعرى فى الاستواء من كتاب « الإبانة» -:

(وأما رد الإمام أبى الحسن الأشعرى تفسير الاستواء بالاستيلاء فنحن لا نوافقه فى ذلك أبداً ، ونقول إنه قال ذلك بسبب ردة فعل حصلت عنده من المعتزلة ، وهم وإن لم نوافقهم فى كثير من مسائلهم إلا أننا هنا نوافقهم ونعتقد أنهم مصيبون فى هذه المسألة).

وقال (ص:١٧٣) تعليق رقم:١٠٦ :

(وهذا الإمام أبو الحسن الأشعرى يقوده بغضه للمعتزلة، وإرادته لمعاندتهم أن ينكر أن معنى الاستواء:الاستيلاء،لأن المعتزلة تقول به،مع أنه قال معناه، وقولهم فى تأويله صحيح لا غبار عليه، فتأملوا).

● أقول : بل تأملوا أنتم أيها القراء هذا التناقض العجيب فى اعتقاد هذا الرجل ، الذى أبان لنا عن جانب من جوانب معتقده ، وهو موافقته لأهل الاعتزال ، فكيف تنسب نفسك بعد ذلك إلى الأشعرى الذى يصرح فى«الإبانة» وفى« رسالة إلى أهل الثغر » بإثبات الصفات على الوجه المذكور فى النصوص

الشرعية - التى تأولتها أنت - والمعلوم أنه قد صنف هذه الكتب بعد رجوعه عن الاعتزال وتوبته منه، فعلى هذا أنت أشعرى على المذهب القديم للأشعرى وهو الاعتزال !!.

وأما ادعاؤك أن «الإبانة» كان من أوائل ما صنف الأشعرى ، فمجرد دعوى لا دليل عليها .

وقد ثبت لنا بالنص الصريح أن الإبانة قد صنفه الأشعرى بعد رجوعه عن الاعتزال .

ففى ترجمة شيخ الحنابلة أبى محمد الحسن بن على بن خلف البربهارى- رحمه الله - من «سيرأعلام النبلاء» (١٥/ ٩٠):

« فقيل : إن الأشعرى لما قدم بغداد جاء إلى أبى محمد البربهارى ، فجعل يقول : رددت على الجبائى ، رددت على المجوس ، وعلى النصارى ، فقال أبو محمد : لا أدرى ما تقول ، ولا نعرف إلا ما قاله الإمام أحمد **فخرج ، وصنَّف الإبانة فلم يقبل منه**» .

فهذه الحادثة دالة على أنه صنف هذا الكتاب بعد رجوعه عن الاعتزال، ولم يكن هذا فى بداية عمره وأول طلبه كما ادعى السقاف.

ولذلك قال ابن العماد فى الشذرات (٢/ ٣٠٣) :

« قال فى كتاب « الإبانة فى أصول الديانة» وهو آخر كتاب صنفه ، وعليه يعتمد أصحابه فى الذب عنه عند من يطعن عليه » .

وهناك دلائل أخرى تجدها مذكورة في بعض فصول هذا الكتاب.



طعنه فى كتب أئمة أهل السنة والجماعة أمثال : عبد الله بن أحمد بن حنبل ، والخلال ، واللالكائى . .وغيرهم لمخالفتها مذهبه العقدى المبتدع

وقد دأب السقاف على الطعن فى كتب السنة التى اتبع فيها مصنفوها الطريقة الحديثية فى إثبات مسائل العقيدة من رواية الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والأخبار المقطوعة الواردة فى كل باب من أبواب العقيدة ، وهذه هى طريقة أهل السنة والجماعة فى إثبات مسائل العقيدة ، إذ اعتمادهم فى ذلك على الكتاب والسنة لا تحكيم الأهواء والعقول ، كما يفعل السقاف ، ومن على طريقته.

قال في مقدمته على كتاب ابن الجوزى « دفع شبه التشبيه» (ص:٧٥):

(جميع الكتب التى أطلق عليها كتب «السنة» ..هي فى الحقيقة مليئة بالأحاديث الموضوعة والتالفة والمنكرة والضعيفة ، وما أشبه ذلك ، ومنها :

١ - كتاب « السنة » المنسوب لابن أحمد والذى في سنده : الخضر بن المثنى وهو : مجهول .

٢-كتاب السنة للخلال .

٣- السنة للالكائى ، و«اعتقاد أهل السنة» له أيضًا .

٤- كتب عثمان بن سعيد الدارمى التى منها : « الرد على بشر المريسي» .

٥-الإبانة لابن بطة الوضاع ، كما فى كتابنا « إلقام الحجر» ص(٤) .

٦- إبطال التأويل لأبى يعلى المجسم .

٧- التوحيد لابن خزيمة الذى ندم على تصنيفه كما روى عنه ذلك الحافظ البيهقى في « الأسماء والصفات» ص(٢٦٧).

٨- كتاب «الصفات» وكتاب « الرؤية» المنسوبين غلطًا للدارقطنى .

٩- «الإيمان » لابن منده.

١٠- «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبى العز ، وقد بينا ما فيها فى عدة كتب من كتبنا أهمها : «التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد» و«التنديد بمن عدد التوحيد» فاقرأهما فإن فيهما كشف تلك الأخطاء الجسيمة التى فى «شرح العقيدة الطحاوية».

١١- كتب ابن تيمية ، فإن جميعها لا يخلو من التشبيه.

١٢- كتب ابن قيم الجوزية تلميذ ابن تيمية.

١٣- كتاب «العلو» للذهبى الذى بينا أنه صنفه فى أول حياته ثم تبين له خطأ ما قاله فرجع عنه فى كتبه الأخرى.

١٤- كل كتاب فى العقيدة على نسق عقيدة هؤلاء ، وغالب ما فيها يدور حول ما أبطلناه فى مقدمة هذا الكتاب والتعليق عليه.)

■ **قلت** : وهذا الكلام عليه اعتراضات من وجوه:

● **أولها** : أن كثيرًا من الأحاديث الواردة فى هذه الكتب إن كانت ضعيفة الإسناد من طريق مصنفيها ، فهى صحيحة من طرق أخرى غير طرق مصنفيها.

● **ثانيها** : أن كثيرًا من الأحاديث التى احتج بها أصحاب هذه الكتب على مسائل المعتقد مروية فى «الصحيحين»، إلا أن السقاف يحكم بالشذوذ على كل ما كان فى «الصحيحين »مما ورد فى إثبات صفات الرب عز وجل كاليدين ، والوجه، والساق ، والضحك فاحتجاج أصحاب هذه الكتب بهذه الروايات الصحيحة على إثبات صفات الرب مقدم عندنا على كلام من غرق فى بحور الكلام والعقلانيات ، ورد النصوص الشرعية لهواه المفرط ، ولشدة ابتداعه.

● **ثالثـها** : أنه نفى صـحة كتـاب السنة لعبـد الله بن الإمام أحـمد ، مع أنه صحيح النسبة إليه كما سوف نبينه قريبًا .

والداعي عنده إلى ذلك ، أنه من أصح الكتب في مذهب الإمـام أحمد في مسائل الاعتقـاد ، لا سيما في باب الأسماء والصفات ، وعـامة ما روي فيه عن أحمـد - رحمـه الله - مما يخالف اعتـقاده ، ولذا فـقد سعى إلى التـشكيك في صحته ، بل ونفيها بالكذب والتلفيق ، ولكن كما قال تعالى :

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال : ٣٠].

● **رابعـها** : أن الكتب التي ذمـها السـقاف أكثـر مصنفـوها من إيراد الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة لإثبات ما بوبوه من أبواب العلم والاعتقاد ، فما وجه ذم كتب هذه صفتها؟!! .

وقد أثنى أهل العلم على هذه المصنفات .

● **فكتاب السنة للخلال:**

أثنى عليه الذهبى فى« السير»(١١/ ٢٩١) ، فقال:

«ومن نظر فى «كـتاب السنة» لأبى بكر الخـلال رأى فيـه علمًا غـزيرًا ونفـعًا كثيرًا» .

وقال : (١٤/ ٢٩٨):

«وألف كتـاب «السنة» وألفاظ أحـمد والدليل على ذلك مـن الأحاديث فى ثلاثة مـجلدات تدل على إمامـته وسـعة عـلمه ، ولم يكن قـبله للإمام مـذهب مستقل، حتى تتبع هو نصوص أحمد ، ودونها وبرهنها بعد الثلاث مائة» .

● **وكتاب « شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائى :**

فيـدل على جلالته كـثرة نقل أهل العلم عنه فى مـصنفاتهم ، كـالحافظ ابن

حجر والسيوطى - وهما أشعريان - وقبلهما ابن الجوزى - وهو أشعرى أيضًا -، وابن أبى شامة ، وغيرهم.

● **وأما كتاب «الرد على بشر المريسى» لعثمان بن سعيد الدارمى .**

فإنه رد فيه على من قال بخلق القرآن ، فكيف يذم كتابًا هذا موضوعه ، والتزام السنة فى المسألة صفته.

ومثلها باقى الكتب التى ذكرها.

وكل يؤخذ من قوله ويرد ، ولا نقول فى الله إلا ما أثبته لنفسه ، أو أثبته على لسان نبيه ﷺ ، ولا نحكِّم العقول ، ونجعلها أداة لرد النصوص من الكتاب والسنة التى لا توافق الهوى أو المذهب.

وظنى أن هذا السقاف قد حذَّر من هذه الكتب لأنها حوت مادل على العقيدة السليمة من نصوص شرعية وأقوال السلف بالسند، فإن السند إذا صح ، ثبت القول بما ورد فيه ، ومثل هذا يخالف ما يذهب إليه المبتدعة من الأشاعرة والماتريدية ، ومنهم السقاف.

وسوف يأتى الرد على ما ادعاه السقاف من أن كتاب « العلو » للذهبي من أول ما صنفه وأنه رجع عنه في مصنفاته ، ومثله كتاب ابن خزيمة في باب « إثبات صفة العلو للرب تعالى » .



تلفيق السقاف إسنادًا مزوّرًا لكتاب السنة لعبدالله بن أحمد للتشكيك في صحة نسبته

قال (ص: ٧٥): **(كـتـاب السنة المنسـوب لابن أحـمـد ، والذى فى سنده الخـضر بن المثنى وهو مجهول).**

■ **قلت** : إسناد كتاب السنة ليس فيه الخضر بن المثنى ، وإنما «كتاب الرد على الجهمية» هو الذى فى سنده الخضر بن المثنى.

● **وأما إسناد كتاب « السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد:**

أنبأنا الأشياخ : مـحمد بن أحمد بن عمر القطيـعى ، وعمر بن كرم بن أبى الحسن الدينورى ، وأبو نصر بن أبى الحسن بن قنيدة ، وعـبد السلام بن عبد الله ابن أحمـد بن بكران الداهرى ،وغيرهم، قـالوا: أنبأنا أبو الوقت عـبد الأول بن عيسى بن شـعيب السجزى الهروى الـصوفى ، قال : أخبرنا الشـيخ الإمام شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمـد الأنصارى من كتابه ، أخبرنا أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مـحمد بن عبد الرحـمن القراب كتابة ، أخـبرنا أبو النصر محمد بن الحسن بن سليمان السمـسار ، حدثنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خالد الهروى ، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل .

وقد توسع أخونا الفاضل الشيخ محمـد بن سعيد القحطانى فى ذكر أدلة إثبات نسبة هذا الكتاب إلى مصنفه ، وأما إسناد« الرد على الجهمية» فقد رواه أبو بكر غلام الخلال ، عن الخلال ، عن الخضر بن المثنى، عن عبد الله بن أحمد ، عن أبيه.

فلا أدرى كـيف ادعى السقـاف أن فى سند كتاب «السنة» لـعبد الله بن أحـمد خـضـر بن المثنى هذا ، هل سبب ذلـك جهله وتسـرعه ، أم مـحض كذبه لتـرويج بدعه؟!!.

الجواب عن حديث « يا ابن آدم مرضت فلم تعدني » .
الذي احتج به السقاف على وجوب التأويل

قال السقاف (ص: ١٠) فى مقدمته على كتاب ابن الجوزى:

(ثبت فى« صحيح مسلم» (٤/ ١٩٩٠برقم٢٥٦٩) عن سيدنا رسول الله ﷺ أن الله تعالى يقول:

«يابن آدم مرضت فلم تعدنى ، قال : يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين ، قال : أما علمت أن عبدى فلانًا مرض فلم تعده ، أما علمت أنك لو عدته لوجدتنى عنده ... الحديث.

فهل ياقوم يجوز لنا أن نقول : نثبت لله صفة المرض ، ولكن ليس كمرضنا؟!! وهل يجوز أن نعتقد أن العبد إذا مرض مرض الله تعالى أيضًا وكان عند المريض على ظاهره وحقيقته).

■ **قلت** : المرض صفة نقص إذا لحقت بالمخلوق ، فكيف تلحق بالخالق سبحانه وتعالى؟!

و قد سبق وبينا عند الكلام على النسيان بأن الصفة إذا أضيفت إلى الرب عز وجل فى موضع ، ونفيت عنه فى موضع آخر - من الكتاب أو السنة - دلت على أن المراد من إضافة هذه الصفة إلى الرب أحد المعانى التى تدل عليها الصفة التى إذا نسبت إلى الرب جل وعلا لم تقدح ولم تكن صفة ذم ، وبينا أن الترك معنى من معانى النسيان ، وهو الذى دل عليه قوله تعالى :

﴿ فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا﴾ .

قال ابن منظور في « لسان العرب» (٦/ ٤٤١٦):

«وقوله عز وجل : ﴿ نسوا الله فنسيهم ﴾ قال ثعلب : **لا ينسى الله عز وجل، إنما معناه تركوا الله فتركهم ، فلما كان النسيان ضربًا من الترك وضعه موضعه** ».

وأما إضافة المرض لله جل وعلا فلا يجوز لأن المرض من صفات النقص المنزه عنها الله سبحانه وتعالى ، والسلف ﷺ لما فسروا المرض هنا فسروه بما فسره به الله سبحانه وتعالى وهو: (مرض العبد) ، ومثل هذا ليس فيه صرف للكلام عن ظاهره لأن ذلك تفسير الله سبحانه - وهو المتكلم بهذا الكلام - فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداءً ، وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث ، كقوله تعالى:

﴿ مَنْ ذَا الذِي يُقْرِضُ الله ﴾[1].



(١) وانظر لزامًا ما علقه الشيخ ابن عثيمين - متع الله بعلومه وحياته - على هذا الحديث في كتابه القيم : «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» (ص: ٧٥).

خلط السقاف بين التفويض والتأويل وبين تفويض المعنى وتفويض الكيف ليثبت التأويل عند السلف الصالح !!

والعجيب من هذا السقاف استخفافه بالقراء الكرام ، بخلطه بين المصطلحات والإطلاقات ليثبت ما يدين به من ضرورة التأويل لصفات الرب عز وجل ، وقد ظهر هذا جليًّا في مقدمته على « دفع شبه التشبيه » (ص:٢١) ، حيث قال :

(التفويض أيضًا كان مذهب السلف... ونصوص أئمة السلف في قولهم أمرّوها كما جاءت مع عدم الخوض في بيان معناها أكثر من أن تحصر ، من ذلك ما قاله الإمام الحافظ الترمذي في «سننه»(٤/ ٦٩٢):« والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء ، ثم قالوا : تُروى هذه الأحاديث ، ونؤمن بها ، ولا يُقال : كيف ، وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت : ويؤمن بها ، ولا تُفسر ،ولاتتوهم ، ولا يُقال : كيف ، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه »اهـ.

قلت - القائل هو السقاف - :وقوله : (لا تُفسر) هي نفس قول بعض أئمة السلف (قراءتها تفسيرها) ، وقوله : (لا تتوهم) معناه : يُصرف ظاهرها الذي يوهم مشابهة الله لخلقه ، مع تفويض المعنى الحقيقي لله تعالى، وأما الكيف فلا نحتاج إلى تفويضه لأن الكيف محال على الله تعالى كما قال الإمام مالك : ولا يقال كيف ، والكيف عنه مرفوع).

■ **قلت** : يظهر للقارئ الكريم من كلام السقاف السابق أنه يحاول بشتى الطرق - محاولة المستميت - أن يثبت أن التأويل والتفويض من مذاهب السلف .

ولذلك أتى بكلام الإمام الترمذي ، وهو كلام حسن رائق لا شوب فيه البتة، وهو حقيقة مذهب السلف ، إلا أن السقاف المبتدع جاء ففسره كما يُحب ، فنسب إلى السلف ما ليس من مذهبهم البتة.

فقال : **(قوله : (لا تتوهم) معناه : يُصرف ظاهرها الذي يوهم مشابهة الله لخلقه ، مع تفويض المعنى الحقيقي لله تعالى).**

وهذا ليس من مذهب أهل السنة والجماعة.

وإنما معنى قولهم : (**لا تتوهم**) : أي لا تتوهم أنها كصفات المخلوقين ، ففيها نفي الشبه بصفات المخلوقين ، لأنه سبحانه ليس كمثله شيء ، والسبب في ذلك أن معنى الصفة معروفة عندهم في لغة العرب ، فدفعوا التوهم في المشابهة في الكيفية.

وهذا ولا شك بخلاف ما ذكره السقاف ، فإنه قد نفى المعنى أيضًا ، فهل يُعقل أنهم لم يكونوا يعرفون الفرق بين الوجه واليد ، والفرق بين الرحمة والسمع، والفرق بين الاستواء والنزول؟!!

من نسب إليهم ذلك فقد خاض غمار الجهل ، بل قد نسب نفسه إلى قول المعتزلة الملحدين.

فهذا القول الذي بثه الخبيث من أنهم كا نوا يفوضون المعنى يقتضى أنهم كانوا يثبتون للرب ما لا يعرفون معناه، بل وهو يجر إلى قول آخر، وهو إثبات الاسم دون الصفة، كما ذهبت المعتزلة، فهم يقولون: هو سميع بلا سمع، بصير بلا بصر .

وإنما كان مذهب السلف الصالح - رحمهم الله تعالى - :

إجراء النصوص على ظاهرها ، ولا يقولون كيف هذا ، لأن الصفة ثابتة بنص الكتاب أو السنة أو كليهما ، وهم يعرفون معنى الصفة إذا أطلقت ،

فيعرفون ماذا تعني كلمة وجه ، ويد ، واستواء ، ونزول ، وإلا لو كانوا لا يعرفونها من حيث المعنى لجلَّ الله سبحانه وتعالى أن يخاطبهم بما لا يعلمون ، فإنه لما خاطبهم ، خاطبهم باللسان العربي - وهذا خلاف ما يعتقده السقاف !! - ومعاني هذه الصفات معروفة عندهم في اللسان العربي ، إلا أنها لما أضيفت إلى الله تعالى لم يتعرضوا إلى كيفيتها ، لأنه سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء.

وقد دل على ذلك دلالة قوية قول الإمام مالك - رحمه الله تعالى - لما سئل عن الاستواء ، فأجاب :

« **الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول..** ».

فنفى الكيف ، وأثبت المعنى ، ألا تراه قال : الاستواء غير مجهول ، أي معناه.

ولكن السقاف قد حرَّف هذا المفهوم ، فقال (ص: ٧١) :

(**الاستواء غير مجهول -أي أنه قد ذُكر في القرآن -..**).

● **فأقول لهذا السخاف**: وهل يذكر ربنا في القرآن ما لا يُعلم معناه ؟!! وهو القائل في محكم التنزيل :

﴿ **لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ** ﴾ [النحل : ١٠٣].

قال شيخنا العلاَّمة المحدِّث عبدالله بن يوسف الجديع - حفظه الله - في كتابه «العقيدة السلفية » (ص: ٥٧):

« السلف كانوا يعلمون معاني الصفات ، ويفرِّقون بينها بحسب ما دلت عليه مما تعرفه العرب من لسانها ، فالعلم غير الحياة ، والإتيان غير الاستواء على العرش ، واليد غير الوجه ، وهكذا سائر الصفات.

وفي هذا إبطال قول الملحدين في أسماء الله وصفاته في حكايتهم مذهب السلف : أنهم كانوا مفوِّضة!!، ويعنون بهذا أنهم لم يكونوا يعلمون معاني

الصفـات ، ولا التميـيز بينها ، وأنـها من المتشـابه الذي يكلون العلم به إلى الله تعالى ، وهذا معنى قولهم «أمروها إذا جاءت ».

وهذا القـول من أفسـد مـا يُنسب إلى السـلف ، وهو من الكذب والبـهتـان والافتـراء البيِّن ، ذلك لأن الصفـات إنما تُعرف بالموصوف ، فـإذا كان السلف يجهلون معانيها فكيف كانوا أعلم من غيرهم بالله تعالى ؟! وبماذا عرفوه إذًا؟!

إن هذا لمن أسوأ ما يُظن بهم ، وهم خير هذه الأمة ، وفيهم أصحاب رسول الله ﷺ الذين لم يقدر الله أحدٌ مثلهم.

وإنما كان السلف أبعد الناس عن الخوض فيما لم يحيطوا به علمًا مما أخبر الله تعـالى عنه من الغـيب ، فكمـا أنهم لم يكونوا يحـيطون بذات الله علمًـا ، لم يكونوا يحيطون بصفاته علمًا ، إذ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، إلا أن صفاته كانت دليل المعرفة به ، ولا تصلح أن تكون كذلك وهي من المتشابه الذي ليس للعباد أن يعلموا حقيقته ، وإنما كانت معلومة المعاني عندهم ، مجهولة الكيف، كمـا أن ذاته تعالى مـعلومة عندهم بصفـاته ، مجهـولة الكيف ، وهذا معنى إمرار الصفات كما جاءت.

بل تضمن قوله : « **نمرها كما جاءت** » إثباتها على الحقيقة ، فإن الأصل في الإطلاق الحقيقة ، فالعلم صفة على الحقيـقة ، والقدرة صفة على الحقيقة ، واليد صفة على الحـقيقة ، مع أن لكل صفـة معنى غير مـعنى الأخرى ، تعرف ذلك العرب من لغاتها».



إثبات أن كلام الله عز وجل بصوت
والرد عليه في نفي ذلك

وقدصرح بمعتقده فى هذه المسألة فى مواطن عدة من كتبه ، نذكر منها ما ورد فى كتابه« إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر » (ص٢٩)، حيث قال - فى معرض رده على عمر محمود صاحب كتاب « الرد الأثرى المفيد على البيجورى فى شرح جوهرة التوحيد» -:

(وأما ادعاؤه بأن كلام الله تعالى حروف وأصوات فادعاء باطل لا أساس له، ولا دليل عليه، وخصوصًا أنه نقل كلام ابن تيمية فقال:

إن الله تكلم بالقرآن بحروفه ومعانيه كما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف ... إلخ.

فنقول: أما قوله (كما ثبت بالكتاب) فليس صحيحًا ، فأين ذكرت لفظة (صوت) فى القرآن صفة لله تعالى ، وأين فى القرآن الآية التى فيها أن الله يتكلم بصوت ؟!.

قال الإمام البيهقى فى «الأسماء والصفات» (٣٧٣) : ولم يثبت صفة الصوت فى كلام الله عز وجل أهـ.

وأما قوله :(والسنة) فجوابه : لم يثبت فى السنة أن الله تعالى يتكلم بصوت البتة ، أو أن لله صوتًا بتاتًا. ..) إلى آخر كلامه.

■ **قلت** : بل الكلام بصوت ثابت لله تعالى بنص الكتاب والسنة:

● **فأما ما دل على ذلك من الكتاب:**

فقوله تعالى : ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه:١٣].

وقول الله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤].

وقوله تعالى: ﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ... ﴾ الآية [الشورى: ٥١]

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ ﴾ [الشعراء: ١٠].

«فدل هذا على أنه سمع كلام الله تعالى، ولا يُسمع إلا الصوت، وربنا تعالى قد خاطبنا باللسان العربى الذى نفهمه، وليس فيه سماع يحصل من غير صوت»[١].

■ **وأما ما دل على ذلك من السنة:**

فحديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال:

إذا تكلم الله عز وجل بالوحى سمع صوته أهل السماء، فيخرون سجداً، حتى إذا فزع عن قلوبهم، قال: سكن عن قلوبهم، نادى أهل السماء: ماذا قال ربكم؟ قال: الحق، قال: كذا وكذا.

رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة (٥٣٦) **بسند جيد.**

وفى رواية: « **إذا تكلم الله عز وجل بالوحى سمع أهل السماء له صلصلة كصلصلة الحديد على الصفا** ».

أخرجه عبد الله فى السنة (٥٣٧)، وابن خزيمة فى التوحيد (ص: ١٤٥-١٤٧)، والدارمى فى « الرد على الجهمية » (ص: ٩١).

وسنده صحيح.

ونقل عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه قوله:

---

(١) انظر « العقيدة السلفية» (ص: ١٤٣)-لشيخنا النحرير: عبد الله بن يوسف الجديع-.

«حديث ابن مسعـود رضى الله عنه : إذا تكلم الله عز وجل سُمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان ، قال أبى : وهذا **الجهمية تنكره** ».

ومثله لا يقال بمجرد الرأى أو العقل ، فله على ذلك حكم الرفع، كما قرره علماء الحديث ، بل وردت بعض روايات هذا الخبر مرفوعة، إلا أنها شاذة ، فقد تفرد برفعـها بلفظ مغاير عن الأعمـش أبو معاوية الضرير محـمد بن خازم ، عن النبي ﷺ ، قال :

« **إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء للسـماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا** . . . »الحديث.

أخرجه أبو داود (٤٧٣٨)، والآفة في هذا الخبـر من أبي معاوية ، وإن كان رواه مرة على الجادة فوافق كل من رواه عن الأعمش مـوقوفًا باللفظ الأول ، فقد رواه - مرة أخـرى - مرفوعـًا ببغـداد فيمـا ذكره عبـدالله بن الإمام أحـمد في «السنة» (١/ ٢٨٢) ، وأبو معاوية وإن كان مـن أصحاب الأعمش إلا أنه يخطئ في أحاديث عنه ، بل قـال عن نفسه : حـفظت من الأعمش ألفـًا وست مائة ، فمرضت مرضة فذهب عني منها أربع مائة .

وقال الإمام أحمد: «يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش».

وقـد خالف كـل من رواه عن الأعمش مـوقـوفـًا باللفظ الأول، ولذا رجح البخاري الرواية الأولى فأخرجها تعليقًا في « صحيحه » (٩/ ٦١٢-اليونينية) :

« وقـال مسـروق ، عن ابن مسـعـود : إذا تكلم الله بالوحي سـمع أهل السماوات شيئًا ، فإذا فُزِّع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا ماذا قال ربكم ؟قالوا : الحق».

■ وقد أثبت الإمام أحمد الكلام بصوت لله عزوجل:

فقال عبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله - فى السنة (٥٣٣):

سألت أبى - رحمه الله - عن قوم يقولون : لما كلَّم الله عز وجل موسى ، لم يتكلم بصوت ، فقال أبى : **بلى ، إن ربك عز وجل تكلم بصوت ، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت**» .

وهذا الخبر رواه النجاد فى « الرد على من يقول القرآن مخلوق » (ق:٨٧/ب) عن عبد الله به .

● فدل هذا الخبر على أمرين:

أحدهما : إثبات معتقد الإمام أحمد فى هذه المسألة ، وأنه يثبت الكلام بالصوت لله عز وجل ، وفى هذا رد على هذا السخاف فيما ذكره فى (ص٢١) من كتابه المذكور حيث قال:

«حاول الكاتب أن يرد قول أهل السنة والجماعة : أن الله تعالى متكلم، وأن كلامه ليس بحرف ولا صوت ولا لغة».

فلا أدرى : هل يعتبر الإمام أحمد مبتدعًا ويخرجه من أهل السنة والجماعة بعد هذا النقل الصحيح عنه فى بيان مذهبه فى مسألة الصوت؟!

وخصوصًا أنه منقول عنه بإسناد صحيح عند النجاد في كتابه «الرد على من يقول القرآن مخلوق»، **فالسقاف ينفي صحة نسبة كتاب «السنة»!!**

أم سوف يتأوّل هذا النص كما تأوّل صفات الرب سبحانه وتعالى؟!

ثانيهما : تصحيحه لهذه الأخبار الواردة فى إثبات الصوت ، حيث قال : «هذه الأحاديث نرويها كما جاءت» ، فدل بذلك على أنه يثبت الصفة كما جاءت ولا يتأولها كما ادعى هذا الأفاك الأثيم.

وقال الإمام عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمى- رئيس الحنابلة فى عصره - المتوفي سنة ٤١٠هـ فى كتابه **«اعتقاد الإمام أحمد» مخطوط - وهو مروى عنه بإسناد صحيح** - (ق:٥٢/ب) :

«وكان يقول- أي الإمام أحمد-:

إن القرآن كيف يصرف غير مخلوق، وأن الله تعالى تكلَّم بالصوت والحرف، وكان يبطل الحكاية ويضلل القائل بذلك».

وفي هذا رد على ملا على القاري فيما نقله عنه السقاف فى «إلقام الحجر» (ص: ٢٤) حيث قال:

(قال المحدث علي القاري فى شرح الفقه الأكبر (ص:٢٩-٣٠): ومبتدعة الحنابلة قالوا كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته، وهو قديم).

فهذا الذى بَدَّع به بعض الحنابلة من إثبات الصوت والحرف منقول بأسانيد صحيحة عن الإمام أحمد - رحمه الله -.

وممن أثبت الصوت لله عز وجل **الإمام البخارى** رحمه الله كما سوف يأتى ذكره.

وأصرح من خبر ابن مسعود:

حديث عبد الله بن أنيس رضي الله عنه قال:

سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: «**يحشر الله العباد- أو الناس - عراة غرلاً بُهْمًا**»، قلنا: ما بهماً؟ قال: «**ليس معهم شىء، فيناديهم بصوت يسمعه من بُعُد - أحسبه قال: كما يسمعه من قرب - أنا الملك أنا الديان لا ينبغى لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة ..الحديث**».

وهذا الخبر قد أعله السقاف في كتابه إلقام الحجر (ص:٢٩-٣١).

وفى كلامه على إعلال هذا الحديث ما يدل على جهله بهذه الصناعة، وقلة باعه فيها، وعدم تحريه لأقوال العلماء، هذا إذا حسنًا فيه الظن، وإلا فهو متجاهل ملبس، يدلس الأقوال ويبتر منها مالا يوافق رأيه، ليثبت بِدَعه.

وسوف نتكلم بشىء من التفصيل على طرق هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

الكلام على حديث عبد الله بن أنيس رضي الله عنه في كلام الرب تعالى بصوت وإثبات صحته

قد ورد هذا الحديث من طرق عن جابر بن عبد الله، عن عبدالله بن أنيس رضي الله عنهما.

● **فأما الطريق الأول:**

فمن رواية القاسم بن عبد الواحد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر به.

أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٤٩٥)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (٩٩٩)، والحاكم فى «المستدرك» (٤/ ٥٧٤)، والخطيب فى «الرحلة فى طلب الحديث» (٣١). وصححه الحاكم ووافقه الذهبى.

وقد أعله هذا السقاف بضعف القاسم بن عبد الواحد وعبد الله بن محمد بن عقيل فيما ادعاه.

بل أشد من ذلك قوله: (والكل يعرف أنه لا عبرة بتصحيح الحاكم فى المستدرك خاصة، ولا بإقرار الذهبى له هناك، لأنه لم يحرره ما لم يطابق الواقع، أو يوافق على ذلك الحفاظ).

قلت: وفى هذه العبارة تهوين من شأن الحافظ الذهبى - رحمه الله -.

وأما تحريفه لكلام العلماء فى رواة هذا الإسناد فكثير، من ذلك:

قوله فى القاسم بن عبد الواحد (ص: ٣٠): (**قال عنه أبو حاتم: لا يحتج به كما فى الجرح والتعديل بمعناه (٧/ ١١٤)**).

فاحتاط لنفسه بقوله : **(بمعناه)** لئلا يُتعقب ، والذى فى «الجرح والتعديل» ، قال ابن أبى حاتم :

« سألته عنه ، فقال : **يكتب حديثه** ،قلت : يحتج بحديثه ؟ قال: **يحتج بحديث سفيان وشعبة**».

وشتان بين هذا النقل،وبين ما حرَّفه ذلك المؤوِّل من قول أبى حاتم، فإن هذا الوصف مشعر بأنه عنده من أهل الصدق والعدالة ، بل إن هذا الوصف يدل على تشدد أبى حاتم ، إذ قال : « يحتج بحديث سفيان وشعبة» ، أى أن القاسم هذا لم يصل إلى درجة الحافظ المحتج بحديثه دون سبر كسفيان وشعبة ، وهذا لا يمنع من كونه ثقة محتجًا به عند غير أبى حاتم ، فلا شك أن هذا الراوى أعلى درجة ممن يقول فيه أبو حاتم : «لا يحتج به ».

وقد أورده ابن حبان فى « الثقات» (٧/ ٣٣٧) ، وذكره الحافظ الذهبى فى «الميزان » (٣/ ٣٧٥)، وقال : « راوى حديث الصوت ، ولم ينكره عليه ، مع أنه ذكر له حديثاً عدَّه من مناكيره » .

وهو ما أخرجه النسائى فى «عشرة النساء »(٢٥٦) ، والذهبى فى «الميزان» (٣/ ٣٧٥) من طريق :

محمد بن محمد بن نافع ، حدثنى القاسم بن عبد الواحد ، قال حدثنى عمر بن عبد الله بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت:

فخرت بمال أبى فى الجاهلية ، وكان قد ألف ألف وقية ، فقال النبى ﷺ : « **اسكتى ياعائشة ، فإنى كنت لك كأبى زرع لأم زرع**».

ثم أنشأ رسول الله يحدّث :

«إن إحدى عشرة امرأة اجتمعن فى الجاهلية وذكر . . . الحديث بطوله».

قال الذهبى - وقد وقع فى روايته: «وكان ألف ألف وقية» - :

«قلت : ألف الثانية باطلة قطعًا ، فإن ذلك لا يتهيأ لسلطان العصر» .

قلت : إن كان هذا هو وجه النكارة فى هذا الحديث ، فهو مردود بما فسرته رواية النسائى وبينته : « قد ألَّف ألف وقية» .

فليست هناك ثمة ألف ثانية ، بل الظاهر أنها تصحفت على الذهبى ، فخففها والصواب أنها بلام مشددة .

وإن كان وجه النكارة قوله: « ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث : . . . الحديث» - إذ المحفوظ أن الذى حدثت بهذا الحديث هى عائشة- فالأولى الحمل فيه على من هو دون القاسم بن عبد الواحد ، وهو محمد بن نافع ، فقد قال فيه الذهبي نفسه فى«الميزان» (٤/ ٢٥): «لا يكاد يعرف » .

وقد تفرد بالرواية عنه عبد الملك الجُدّى ، فالحمل عليه أولى فى رواية هذا الخبر .

وبهذا يتضح لك أن القاسم بن عبد الواحد ثقة محتج به ، لا سيما وقد ثبَّت البخاري له هذا الحديث كما سوف يأتي ذكره .

وأما كلامه فى عبد الله بن محمد بن عقيل ، فقال (ص: ٣٠):

(وأما شيخه عبد الله بن محمد بن عقيل ، فى تهذيب التهذيب (٦/ ١٣):

قال يعقوب : صدوق ، وفى حديثه ضعف شديد جدًا ، وكان ابن عيينة يقول: أربعة من قريش يترك حديثهم ، فذكره فيهم ، وذكر أنه تغير، وقال الإمام أحمد : منكر الحديث ، وقال الدورى عن ابن معين : ابن عقيل لايحتج بحديثه ، وقال ابن المدينى : كان ضعيفًا ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه. أ هـ مختصرًا ، وفصَّل القول فيه الإمام الحافظ الذهبى فى سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٠٥) ، فقال:

قلت : لا يرتقى خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج) .

■ **قلت** : قد اهتم هذا المحرِّف بنقل كلام من جرح عبد الله بن محمد بن عقيل ، وضرب صفحًا عن ذكر أقوال من عَدّله واحتج به.

ففى التهذيب :« قال الترمذى: صدوق ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، **وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان أحمد وإسحاق والحميدى يحتجون بحديث ابن عقيل ، قال محمد بن إسماعيل ، وهو مقارب الحديث**».

■ **قلت** : فاحتجاج هؤلاء الأئمة بحديثه يدل على أن من ضعفه إنما ضعفه لعلة وردت عليه ، وهى تغيره ، ولذلك نُقل عن يحيى بن سعيد الوجهان فى الرواية عنه.

فقال ابن المدينى : «وكان يحيى بن سعيد لا يروى عنه » ، وقال عمرو بن على : « سمعت يحيى وعبد الرحمن يحدثان عنه».

وأما قول أحمد : « منكر الحديث » فالإمام أحمد قد يطلق النكارة على ما تفرد به الثقة.

وقد صرَّح ابن حجر العسقلاني في « هدي الساري» ، وفي «فتح الباري » في مواضع عدَّة بذلك عن الإمام أحمد[1] .

وأما قول الذهبى:

«لا يرتقى خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج».

فليس معناه تضعيف حديثه ، وإنما غايته أن يكون حديثه من رتبة الحسن ، ولا شك أنه أدنى من الصحيح فى الدرجة والاحتجاج.

وإلى ذلك ذهب شيخ السقاف الغمارى فى «الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين » (ص:١٨٠).

---

(١) وانظر ذكر هذه المواضع في كتاب : «توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري » (ص:١٧١) لحافظ ثناء الله الزاهدي.

● وإلى هذا المدعى الأثيم ، والمتشبع بما لم يعط نقول:

لقد صحح هذا الحديث الإمام البخارى - رحمه الله - فأورده فى «صحيحه» (العلم / باب : الخروج فى طلب العلم) (١/ ٢٥) معلقًا بصيغة الجزم ، قائلاً:

«ورحل جابـر بن عبد الله مـسيـرة شهر إلـى عبد الله بن أنيس فـى حديث واحد».

وقال فى خلق أفعال العباد » (ص: ٣٠):

«وقال عبد الله بن أنيس ﷺ : . . . . » فذكره تامًّا.

وقال (ص: ١٤٩):

«وفى هذا دليل أن صـوت الله لا يشـبـه أصـوات الخلق ، لأن صـوت الله جل ذكره يسمع مـن بُعدكما يسمع مـن قُرب ، وأن الملائكة يصعقـون من صوته ، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا ».

فاستدلاله بهذا الحديث على إثبات الصـوت لله عز وجل يدل على تصحيحه حديث عبد الله بن أنيس الوارد في ذلك .

ولا أظن أن السقـاف لم يقف على كلام الإمام البـخارى السابق ذكره، فـقد أورد هذا الحديـث من كتابـه «خلق أفعال الـعباد» بسنـده عند البخـارى ، وكلام البخارى المشار إليه سابقًا موجود فى نفس الكتاب قبل هذا الحديث مباشرة.

لكن السقاف احـتال لنفسه بحيلـة أخرى لدفع الاحتجاج بتـعليق البخارى - رحمه الله - لهذا الحديث بصـيغة الجزم فى «صحيحه» ، فذكـر كلاماً لابن حجر يشيد فى ظاهره ما ادعاه من ضعف هذا الحديث:

فقال (ص: ٣١-٣٢):

(مَرّضِ الحـافظ ابن حجر الحـديث من جهة ورود لفظة الصـوت ، وجزم بأن البخارى مَرَّضه أيـضًا حيث قال الحافظ ما نصه فى «الفتح» (١/ ١٧٤):

«ونظر البخارى أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا ، فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن ، وقد اعتضد ، وحيث ذكر طرفًا من المتن لم يجزم به ، بل مَرّضه ، لأن لفظ الصوت مما يتوقف فى إطلاق نسبته إلى الرب ، ويحتاج إلى تأويل ، فلا يكفى فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ، ولو اعتضدت ومن هنا يظهر شفوف علمه - أى البخارى- ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى» . أ هـ كلام الحافظ من الفتح).

■ **قلت** : وأين تعليق البخارى للحديث بصيغة الجزم فى كتابه «خلق أفعال العباد» واحتجاجه بالرواية التى ذُكر فيها الصوت ، وقوله رحمه الله :

«وفى هذا دليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق ، لأن صوت الله جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب».

فهذه العبارة الأخيرة هى نفسها التى وردت فى حديث عبد الله بن أنيس ، فكيف يقال بعد ذلك أنه مَرّضه تضعيفًا لهذا الحرف؟!!

ثم إن كلام ابن حجر - رحمه الله - فيه تضارب ، فكيف يجزم بحسن إسناد الحديث عند كلامه على الارتحال ، ثم يطعن فى الإسناد بقوله: (فلا يكفى فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها) عند الكلام على الصوت ، مع أن شطري المتن وردا بنفس الأسانيد ؟!!.

وعلى تقدير صحة ما ذهب إليه السقاف فكلام البخارى هذا أقل ما يدل عليه أنه **يذهب إلى إثبات الصوت لله عز وجل.**

فهل تعد البخارى بذلك من أهل السنة والجماعة ، أم أنه خرج من دائرتهم إلى دائرة المبتدعة أو الزنادقة كما وصفه شيخ شيوخك، الكوثرى المتهالك.

● **وأما الطريق الثانى:**

فأخرجه الطبرانى فى مسند الشاميين (١٥٦) ، وتمام الرازى فى «فوائده»

(٩٢٨) من طريق : عثمان بن سعيد الصيداوى ، عن سليمان بن صالح -وعند تمام: سليم بن صالح - عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثروان ، عن الحجاج بن دينار ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر به.

قال الحافظ فى الفتح (١/ ١٤١) : « إسناده صالح ».

وأما السقاف فرد حكم الحافظ عليه (ص: ٣١)، فقال:

(كيف يقبل - أى عمر محمود - هو وسادته قول الحافظ ابن حجر: وإسناده صالح هنا ، مع أن إسناده غير صالح لوجود المجاهيل فى طريق الطبرانى فى مسند الشاميين ، وتمام) .

حتى قال :(فعثمان الصيداوى الذى فى سند الطبرانى فى مسند الشاميين وشيخه سليمان بن صالح مجهولان ، وشيخ الثانى : وهو عبد الرحمن بن ثابت : صدوق يخطئ رمى بالقدر تغير بأخرة كما فى التقريب) .

■ **قلت** : وهذا الكلام يُظهر جهله من وجهين :

الأول : قوله بجهالة عثمان الصيداوى وسليمان بن صالح ، فكأنه لم يقف لهما على تراجم.

فأقول له:

أما الأول: فترجمه ابن عساكر فى تاريخ دمشق (ج١١/ ق:٩٩) فقال : «عثمان بن سعيد بن محمد بن بشير أبو بكر الصفراوى ، من أهل صيدا ، الصيداوى ، من ساحل دمشق ، روى عن محمد بن شعيب **وسليم بن صالح** ، ومحمد بن عبدك الرازى.

روى عنه : الحسن بن جرير الصورى ، ومحمد بن المعافى الصيداوى ، وأحمد بن بشر بن حبيب ، وأبو جعفر أحمد بن عمر بن أبان الصورى الأصم، وأبو عبد الملك بن عبدوس الصورى . . . ».

وأما سليـمان بن صالح فـهو نفسـه سليم بن صالح كما فى رواية تمام، وقد ذُكر فى شـيوخ الصيـداوى باسم سليم ، وله ترجمة فى تـاريخ دمشق ولكن فى الجزء المفقود منه .

دل على ذلك أن ابن منظور أورد تـرجمـته فـى «مخـتصـر تاريخ دمـشق» (١٠/ ٢٠٥) ، فقال :

« سليم بن صالح أبوسفيان العنسى سكن جبلة حدثنا عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان . . الحديث » .

وأما قول الذهبى فـيه فى «الميزان » : «لا يعرف » فمتعـقب بما ذكرناه ، فإن ترجمته في « تاريخ دمشق» ونسبته وموطن سكنه ترفع عنه جهالة العين.

وأما عـبد الرحـمن بن ثابت بن ثوبان فمع مـا فيـه من اللين إلا أنه عند ابن حجر ممن يتـابع على حديثه ، فهؤلاء الثـلاثة ضعفهم محـتمل، فمن أجل ذلك وصف الحـافظ هذا الإسناد بأنه صـالح ،أى أنه يقوى سـابقـه - وهو طريق ابن عقيل - .

والوجه الثانى : أنه ذكر ضعف عبد الرحمن بن ثابت على سبيل القدح فيه، لكي يغلّط الحـافظ ابن حجـر فى حكمه على إسناد الحـديث من هذا الطريق ، فكأنه ظن أن حكمه على الإسناد بالصلاح يعنى أنه محتج به ، أو أنه مثل الحسن في الرتبة ، والصواب أنه يدل على ضعف الإسناد ، إلا أن هذا الـضعف محتمل غير شديد.

فتدبر وتأمل.

وأما ما لمز به زهير الشاويش فى حاشية كتابه (ص:٣٥) حيث قال :

(تنبيه : قوله : رفيع غيـر فظيع لعله من تفسير ابن بشر ، فلم أره فى شىء من طرق الحديث .أهـ.

دال على أنه لا يعى - أى زهير - ما يقول ، إذ كـان عليه أن يقول: وهذا قول باطل من رجل أجمعوا على أنه كذاب).

فلا يصفو له :

لأن هذا الحرف : «رفيع غـير فظيع» ورد فى رواية تمام من أصل الحديث ، وليس من تفسير أحد الرواة، وهو حرف منكر .

- **وأما الطريق الثالث:**

فأخـرجه الخطيب فى «الرحلة فى طلب الحديث» (٩٢٨) من رواية عـمر بن الصبح ،عن مقاتل بن حيان ، عن أبى الجارود العنسى، عن جابر .

قال الحافظ : « فى إسناده ضعف» .

قلت :بل إسناده تالف ، فـعـمر بن الصـبح كـذاب متـهم بالوضع ، وأبو الجـارود العنسى لم أقف على ترجمـة له ،وليس هو الكوفى الأعـمى - زياد بن المنذر - فالكوفى عامة روايته عن طبقة التابعين.

- فمما سبق يتضح لنا أن حديث عبـد الله بن محمد بن عقيل حديث حسن لذاته ، ويقويه طريق الحجاج بن دينار.

ومثل حديث عبد الله بن أنيس فى الدلالة:

حديث أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال :

قال النبى ﷺ :

«يقول الله عـزوجل يوم القيامـة : يا آدم ! فيقـول لبيك ربنا وسعـديك فَيُنَادى بـصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار، قال: يارب ! وما بعث النار ؟ قـال من كل ألف -أراه قال : تسـع مائة وتسـعين - حيـنئذ تـضع الحـامل حملها ، وترى الناس سكارى ، وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد».

وهو حديث صحيح مخرَّج في « الصحيحين» .

وقد حاول السقاف رد هذا الدليل أيضًا ، فقال (ص: ٣٣):

(قال الحافظ فى « الفتح » (١٣/ ٤٦٠) نافيًا إثبات الصوت لله تعالى، وعدم دلالة الحديث على ذلك:« ووقع فينادى مضبوطًا للأكثر بكسر الدال ، وفى رواية أبى ذر بفتحها على البناء للمجهول ، ولا محذور فى رواية الجمهور ، فإن قرينة قوله (إن الله يأمرك) تدل ظاهرًا على أن المنادى ملك يأمره الله أن ينادى بذلك»).

قلت : وليس الأمر كما ادعى الحافظ، فإن قوله (**إن الله يأمرك**) قد تحتمل الوجهين نعم، ولكن وردت قرينة هنا تدل على أن المنادي هو الله وهي: جواب آدم للنداء بقوله : « **يارب وما بعث النار ؟**» فإنه صريح الدلالة على أن المنادي هو الله ، وليس الملك ، إذ لو كان ملكًا ، لما أجابه آدم بقوله: « **يارب ...**» ، ولا يصرف النص عن حقيقته إلا بصارف صحيح.

وصنيع البخاري يدل على ماذكرناه ،إذ أورد هذا الحديث في كتابه «خلق أفعال العباد » استدلالاً به على إثبات الصوت عقب إيراده حديث عبد الله بن أنيس في نفس الكتاب(ص: ١٥٠رقم: ٤٦٤).

وفيما ذكرناه كفاية فى إثبات الصوت لله عز وجل وفى الرد على السقاف فى نفيه ذلك ، ولولا خشية الإطالة لأوردنا أكثر ما روى فى هذا الباب من الأخبار.

* * *

إثبات الكلام بحرف لله تعالى
والرد على السقاف في نفيه ذلك

كما حاول السقاف أن ينفى الكلام بصوت عن الله سبحانه وتعالى ، حاول أن ينفى عنه أيضًا الكلام بحرف ، فقال فى كتابه «إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر» - ردًا على عمر محمود صاحب « الرد الأثرى المفيد على البيجورى فى شرح جوهرة التوحيد » - (ص: ٢١) :

(حاول الكاتب أن يرد قول أهل السنة والجماعة : أن الله تعالى متكلم ، وأن كلامه ليس بحرف ولا صوت ولا لغة ، يعنون الصفة بذات المولى تبارك وتعالى ، وأن هذه الألفاظ والكتابة كلها عبارات دالة على الكلام الأزلى ، وهو متعلق بعلم الله تعالى ، فلا يوصف بالحدوث كصفة العلم) .

■ **قلت** : ويرد هنا عدة اعتراضات على كلامه هذا :

الأول : أن نفى الكلام بحرف عن الرب عزَّ وجل ليس قولاً لأهل السنة والجماعة كما ادعى السقاف ، وإنما هو قول الأشاعرة والماتريدية والكلابية ومن شابههم من أهل البدع .

وأما أهل السنة والجماعة وعلى رأسهم إمامهم الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السلف - رضوان الله عليهم - فيثبتون الكلام بحرف للمولى عزَّ وجل .

قال الإمام عبدالواحد بن عبدالعزيز بن الحارث التميمى - رئيس الحنابلة فى عصره - فى كتابه« اعتقاد الإمام أحمد» - مخطوط - (ق: ٥٢/ب) : « وكان يقول - أى الإمام أحمد - :

إن القرآن كيف يصرف غير مخلوق ، وإن الله تعالى تكلم بالصوت والحرف ، وكان يبطل الحكاية ، ويـضلل القائل بذلك».

وصنَّف الإمام الحافظ أبو القـاسم عبدالرحمن بن محمـد بن إسحاق بن منده الأصبهانى كتابًا فى إثبـات الحرف ، والرد على من ينفيه، اسمه :« **الرد على من يقول: ﴿ ألم ﴾ حرف لينفى الألف واللام والميم عن كلام الله عزوجل** »[1] .

■ **وأما أدلة إثبات الحرف لله سبحانه وتعالى ، فهى :**

١ - حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال :

بينما جبريل قاعد عند النبى ﷺ سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه، فقال:

« هذا باب من السمـاء فتح اليوم لم يفـتح قط إلا اليوم ، فنزل منه ملك ، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض ، لم ينزل قط إلا اليوم ، فسلم ، وقال : أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبى قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة ، لن **تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته».**

أخـرجه مـسلم (١/ ٥٥٤) ، والنسـائى (٢/ ١٣٨)من طريق: عمـار بن رزيق، عن عبد الله بن عيسى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به .

٢ - حديث عبدالله بن مسعود - رضى الله عنه - قال :

« تعلموا القرآن ، فإنه يُكتب بكل حرفٍ منه عـشر حسنات ، ويكفر به عشر سيئات ، أما إنى لا أقول :

﴿ ألم ﴾ ولكن أقول : ألف عشر ، ولام عشر ، وميم عشر».

أخرجه ابن أبى شيبة (٦/ ١١٨) **بسند صحيح** ، واختلف فى وقفه ورفعه ، والأصح الوقف ، وله حكم الرفع .

---

(١) وهو مطبوع متداول بتحقيق شيخنا العلامة المحدّث النحرير : عبدالله بن يوسف الجديع -حفظه الله - .
- وقد نقل ابن تيميـة - رحمه الله - في « مجموع الفتاوى »(١٢/ ٥٨٤)هذا القول عن الإمـام أحمد ومَنْ قَبله من الأئمة.

٣ - قول ابن عباس - رضى الله عنه - :

« ما يمنع أحدكـم إذا رجع من سوقه ، أو من حاجتـه ، إلى أهله ، أن يقرأ القرآن **فيكون له بكل حرف عشر حسنات** » .

أخرجه ابن المبارك فى «الزهد »(٨٠٧) **بسند جيد**[١].

وأما السقاف :

فيذهب إلى أن القرآن الذى نقرؤه مخلوق ، وهو معبِّر عن كلام الله الأزلى .

قال فى كتابه« إلقام الحجر» (ص : ٢٢) :

« أخـبـر المولى تبـارك وتعـالى الخلق أنهـم لا يسـتطيـعـون أن يأتوا بمثل هذه العبـارات المخلوقة - [يـقصد القـرآن الكريم]- المعـبرة عن كلامـه الأزلى الأبدى الذى ليس بحرف ولا صوت ولا لغة ، كما أخـبر أنهم عاجزون أن يخلقوا إنساناً بل بعوضة..... وأن هذه الألفـاظ المخلوقة باللغة العربية المنزلة على سـيدنا رسول الله... ولو كانت قـديمة لما كانت فى كـتاب حـادث مخلوق ولما تصـوّر مسـها ولا كتابتها فى اللوح المحفوظ الذى خلقـه الله تعالى وأحدثه وأجرى القلم عليه بأشياء كثيرة).

قلت : هذا والله اعتقاد الجهمية ولكن بطريقة توهم القارئ بأنه مخالف له ، ولنا مع هذا الكلام وقفة .

فـإنه قـد استـدل على كـون القـرآن الذى نقـرؤه ونحـفظه ، ويسطر فى المصاحف ، ويحفظه الصـبيان فى الكتاتيب مخـلوق !!- والعياذ بالله - بأنه لو كان قديمًا لم يُسَطَّر فى كـتاب حادث ، ولما تصوّر مس هذا الكتاب ، ولا كـتابته فى اللوح المحفوظ المخلوق ، وجوابنا عن هذا :

---

(١) ذكرت هذه الأدلة نقلاً عن كتاب شـيخنا الجديع - حفظه الله - « العقيدة السلفـية فى كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة والردية » (ص : ١٤١-١٤٢).

بأن الله سبحانه وتعالى أخبرنا فى كتابه العزيز بتكليمه لموسى ، فقال:

﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً﴾ [النساء: ١٦٤].

وقال له : ﴿ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴾ [طه : ١٣].

« فـدلّ هذا على أنه سمع كـلام الله تعـالى، ولا يُسمع إلا الصـوت، وربنا تعالى قد خـاطبنا باللسان العربى الذى نفهـمه، وليس فيه سـماع يحصل من غير صوت » (١) ، فهو كلام مسموع بالآذان وليس من قبيل الإلهامات .

فهل سمـاع موسى عليه السلام بأذنه الحادثة المخلوقـة يمنع من كون كلام الله الذى تكلم به إليه قديم غير حادث ؟!

وقال تعالى لنبيه ﷺ :

﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

فوصف سبحانه وتعالى هذا القرآن الذى نتلوه بألسنتنا الحادثة ، وتحفظه قلوبنا المخلوقة بأنه كلام الله ، وأنه يا محمـد إذا استجار بك أحد من المشـركين فأجره حتى يسمع بأذنه - وهى مـخلوقة - كلام الله سبحانه وتعـالى المُنزل إليك - غير المخلوق - ، وإن كنا قد أثبتنا الـكمال المطلق لله سبحانه ، فـلا يعزب عن قدرته أن يُسمع موسى المخلوق بأذنه الحادثة كلام الله سبحانه الذي هو صـفة من صفاته غير المخلوق ، وإلا لو نفينا ذلك ، لتناقض الإثبات مع النفي .

ولكن السقاف تأوّل هذه الآية ، فقال (ص : ٢٣) :

(وأما مـعنى قوله تـعالى ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾ أى اتل عليه هذه الألفـاظ التى خلقتـها وعلمـتك إياها ، والتى تعـبِّر عن كـلامى الأزلى ، والتى لـم يصنفـها أحد والتى تقـرؤها بفمك الحـادث ، وتقرير ذلك فى كـتاب خلق أفـعال العباد للإمام البخارى - رحمه الله تعالى -).

---

(١) نقلاً عن « العقيدة السلفية » للجديع - حفظه الله - (ص : ١٤٣) .

وقد أثبتنا من قبل بما لا يدع مجالاً للشك أن كلام الله عز وجل بصوت ، وأن هذا معتقد أهل السنة والجماعة .

■ **قلت** : وهذا صرف لظاهر الكلام عن حقيقته ، وهو التأويل المذموم الذى ذمه السلف ،والذى نُهينا عنه ، ثم إنه تناقض هنا فقال فى أول كلامه :« أى اتل عليه هذه الألفاظ التى خلقتها »، ثم قال بعد ذلك :« والتى لم يصنفها أحد ».

والأعجب من ذلك أن السقاف تمادى في تدليسه فأحال القارئ إلى كتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري ، وكأن البخاري يقول بمثل قوله!!

وها هو إمام رضي من أئمة السلف - رضوان الله عليهم أجمعين- يثبت أن هذا القرآن المثبت فى الصحف ، المتلو بالألسنة ، المحفوظ فى الصدور هو من كلام الله سبحانه غير حادث .

● هذا الإمام هو : **سفيان بن عيينة - رحمه الله -** .

قال الترمذى فى« الجامع» (٢٨٨٤) :

حدثنا محمد بن إسماعيل - (وهو البخارى) - قال : حدثنا الحميدى ، حدثنا سفيان بن عيينة - فى تفسير حديث عبدالله بن مسعود قال : ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسى - قال سفيان :

لأن آية الكرسى هو كلام الله ، وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض .

※ **وسند هذا الخبر صحيح .**

وفيه ما يدل على أن آية الكرسى من كلام الله - على الحقيقة - غير الحادث، بل الذى هو صفة من صفاته .

وعلى قول السقاف ، فلابد أن يقول أيضًا أن تلاوة جبريل للنبى صلى الله عليه وسلم مخلوقة ، فإن قال بذلك خالف ما عليه السلف ، وإن لم يقل لزمه التسليم بأن ما فى المصحف من قرآن غير مخلوق .

قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابورى فى « مسائله للإمام أحمد » (١٨٥٣) : « وسمعت أبا عبدالله يقول : من زعم أن لفظى بالقرآن مخلوق فهو جهمى .

وقال : **أرأيت جبريل عليه السلام ، حيث جاء إلى النبى ﷺ فتلا عليه ، تلاوة جبريل للنبى صلى الله عليه وسلم ، أكان مخلوقاً ؟! ما هو مخلوق** ».

وقد أنكر العلماء - رحمهم الله أجمعين - من قال بمثل مقولة السقاف ، بل كفّر بعضهم من اعتقدها أو دان بها ، وإليك جملة من أقوالهم - رحمهم الله تعالى .

● **قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - :**

« القرآن علم من علم الله ، ومن زعم أن القرآن مخلوق ، فقد كفر بالله تعالى »[١] .

ونقل عبدالواحد بن عبدالعزيز التميمى فى « اعتقاد الإمام أحمد » عنه : «وكان يبطل الحكاية ، ويضلل القائل بذلك ، وعلى مذهبه : أن من قال: إن القرآن عبارة عن كلام الله عزوجل فقد جهل وغلط»[٢] .

والحكاية :هي ما ذهب إليه السقاف ، من أن كلام الله عزوجل معنى قائم بذاته ، وأن ما تتلوه الألسنة وتحفظه القلوب ، وما يسطر فى الصحف عبارة عنه، وحكاية له ، وهى دلالات ، والدلالات مخلوقة ، كذا زعموا !!

● **وقال الإمام البخارى - رحمه الله -**[٣]:

سمعت عبيدالله بن سعيد ، يقول : سمعت يحيى بن سعيد ، يقول : مازلت أسمع من أصحابنا يقولون : إن أفعال العباد مخلوقة .

---

(١) « مسائل إسحاق بن هانئ النيسابورى » عن الإمام أحمد (١٨٥٨) .

(٢) (ق : ٥٢ / ب).

(٣) « خلق أفعال العباد » : (١٢٥) تحقيق : بدر البدر .

قال أبو عبدالله - (هو البخارى) - :

حركاتهم ، وأصـواتهم ، واكتسابهم ، وكتـابتهم مخلوقة ، فـأما القرآن المتلو المبين ، المثبت فى المصـحف ، المسطور ، المكتوب ، الموعى فى القلوب ، فهـو كلام الله ، ليس بخلق ، قـال الله : ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُـدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت : ٤٩] .

● **وقال الإمام الحافظ محمد بن الحسين الآجرى رحمه الله** [١]:

« من قال: إن هذا القرآن الذى يقرؤه الناس ، وهو فى المصاحف : حكاية لما فى اللوح المحفـوظ ، فهذا قول منـكر تنكره العلماء ، يقال لقـائل هذه المقالة : القرآن يكذبك ، ويرد قولك ، والسنة تكذبك وترد قولك » .

ثم قال[٢]: « **حُكْمُهُ**: أن يُهجـر ، ولا يُكلم ، ولا يُصلى خلفـه ، ويُحذر منه» .

● **وقال الإمام المفسـر الحافظ محمد بن جرير الـطبرى - رحمه الله- فى ذكر** اعتقاده المسمى بـ « **صريح السنة** »[٣] :

« فأول مـا نبدأ فيه القـول من ذلك كلام الله عزوجل وتنزيـله ، إذ كان من معانى توحيده :

فالصـواب من القول فى ذلك عندنا : أنه كلام الله عزوجل غيـر مخلوق ، كيف كُـتب ، وكيف تُـلى ، وفى أى موضع قُـرئ ، فى السمـاء وجد ، أو فى الأرض حيث حـفظ ، فى اللوح المحفـوظ كان مكتـوباً ، أو فى ألواح صبـيان الكتاتيب مرسومًا فى حـجر منقوش ، أو فى ورق خُطّ ، فى القلب حُفظ ، أو باللسان لُفظ ، فـمن قال غيـر ذلك، أو ادعى أن قرآناً فى الأرض أو فى السـماء

---

(١) « الشريعة » : (ص : ٨٩) .

(٢) المصدر السابق : (ص: ٩١)

(٣) وقد أخرجها اللالكائى فى « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة » ، وهي مطبوعة على حدة.

سوى القرآن الذى نتلوه بألسنتنا ونكتبه فى مصاحـفنا، أو اعتقد غير ذلك بقلبه ، أو أضمره فى نفسـه ، أو قال بلسانه دائنًا به **فهو كـافر ، حلال الدم ، وبرىء من الله، والله برىء منه لقول الله جلّ ثناؤه: ﴿ بل هو قرآن مجـيد فى لوح محفوظ ﴾ ، وقال - وقوله الحق -: ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ فـأخبـرنا جل ثناؤه أنه فى اللوح المحـفوظ مكتـوب ، وأنه من لسان مـحمـد ﷺ مـسمـوع ، وهو قرآن واحـد من مـحمـد مسـمـوع ، وفى اللوح المحفـوظ مكتوب ، وكذلك فى الصدور محفوظ ، وبألسن الشيوخ والشبان متلو »** .

- وقال أبو القاسم بن منده - رحمه الله - :

بعد روايته لحديث عوف بن مالك - رضى الله عنه - مرفوعًا :

« من قرأ حـرفًا من القـرآن كُتبـت له حسنة ، ولا أقول﴿ ألم ذلـك الكتاب ﴾ ولكن الألف حرف،واللام حرف، والميم حرف .... » .

قال: « والمبتـدع يشير بهذه الحـروف إلى قرآن سوى ذلك الكتاب، فـقد صار القرآن عنده قرآنين: مـجازاً وحقيقـة ، المجاز عنده مخلوق،**وصاحب الحديث لا يعرف قرآناً غير هذا الذى يراه المبتدع مخلوقاً »** (١).

وفيـما ذكرناه كفـاية للبيب فى إثبات الكلام بحـرف لله تعالى ، والرد على السقاف فيما نفاه من ذلك ، وقوله بالحكاية .

أعاذنا الله وعامة المسلمين من الضلال بعد الإيمان .

❋ ❋ ❋

---

(١) « الرد على من يقول ﴿ ألم﴾ حرف » : (ص : ٧٥ - ٧٦) .

مذهب أبي الحسن الأشعري في كلام الله القديم والقرآن الكريم

وتبقى هنا مسألة مهمة جدًا يجب التعريج على بيانها ، وإثبات القول الراجح فيها ، لغلبة الخلط الذي ورد في تحريرها ، وهذه المسألة هي :

● **إذا كان أبو الحسن الأشعري قد تاب عن الاعتزال ، ووافق أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات ، وشن تلك الحملة الشديدة على المعتزلة ، فأخذ في الرد عليهم ، ونقض أصولهم ، وبيَّن عوار مذهبهم، وإن كان قد صرح في مواطن من كتبه بأنه يثبت أن القرآن كلام الله ، وأنه غير مخلوق ، ويكفِّر من قال بخلقه ، فما بال بعض الحنابلة يحطون عليه ، وينزلون من قدره ، ويصفونه بمخالفة أهل السنة والجماعة في القول في القرآن الكريم وفي كلام الله القديم؟**

● **فالجواب :**

إن أبا الحسن الأشعري وإن كان قد تاب من بدعة الاعتزال ، وأثبت جملة من الصفات ، ووافق في جملة من معتقده ماكان عليه أهل السنة والجماعة من إثبات الصفات ، وترك تأويلها ، إلا أن رجوعه هذا لم يكن صرفًا كما يتوهم البعض ، **وإنما ظل متلبسًا ببعض المذهب القديم ، لا سيما في مسألة الكلام** .

ولعل السبب في ذلك أن خبرته بالكلام كانت مفصلة ، وخبرته بالحديث والسنة - وإن كان قد انصرف بعد رجوعه إلى سماع الحديث من الساجي - مجملة ، وما خاض أحد في الكلام إلا ابتلي بتلك البدع وبتلك الوساوس في الاعتقاد .

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -[1] :

« كانت خبرته بالكلام خبرة مفصلة ، وخبرته بالسنة خبرة مجملة ، **فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة**» .

وقال : « فلما كان في كلامه شوب من هذا وشوب من هذا : صار يقول من يقول : إن فيه نوعًا من التجهم ، وأما من قال : إن قوله قول جهم فقد قال الباطل ، ومن قال : إنه ليس فيه شيء من قول جهم فقد قال الباطل ، والله يحب الكلام بعلم وعدل . . » .

حتى قال : « وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري فليسوا من هذا الباب ، بل هؤلاء معروفون بالصفاتية ، **مشهورون بمذهب الإثبات** ، **لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية** »[2] .

فكان من هذه المسائل التي وافق فيها المعتزلة مسألة القرآن الكريم، وكلام الله القديم ، مع أن ظاهر كلامه مخالفته وموافقة أهل السنة والجماعة .

ولكن أهل العلم والمحققين من أهل السنة والجماعة لم يتركوا تحرير موقفه من القرآن الكريم ، والنظر في قوله فيه، **فجمعوا بين النظر في كلامه المجمل الذي يوافق به أهل السنة والجماعة، وقوله المفصَّل الذي يوافق به أهل الاعتزال وابن كلاَّب** .

وحقيقة مذهب الأشعري في هذه المسألة : أنه يوافق أهل السنة في مذهبهم إذا تكلم على الإجمال ، فيقول : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وينقل عبارات أهل السنة في تكفير من قال بخلقه .

فإذا فصَّل الكلام في هذه الصفة قال: إنه معنىً قائم بذات الرب ، وليس بحرف ولا صوت ، فيوافق المعتزلة وابن كلاَّب ومن شابههم .

---

(١) « مجموع الفتاوى » : (١٢ / ٢٠٤).

(٢) « مجموع الفتاوى » (١٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦).

وقد تفطن لهذه المسألة أئمة من أئمة الحنابلة ، فشددوا النكير عليه ، وبينوا للناس قوله الباطل في هذه المسألة.

■ **من هؤلاء الأئمة :**

الإمام أبو نصر السجزي ، والإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي - رحمهما الله تعالى -.

● فأما أبو نصر السجزي - رحمه الله - فقال في «رسالته إلى أهل زبيد» (ص: ١٠٦):

« وقال أبو محمد بن كلاب ومن وافقه، **والأشعرى** ، وغيرهم :

القرآن غير مخلوق ، ومن قال بخلقه كافر، إلا أن الله لا يتكلم بالعربية، ولا بغيرها من اللغات ولا يدخل كلامه النظم والتأليف والتعاقب ولا يكون حرفاً ولا صوتاً» .

قلت: فعلى الإجمال وافق مذهب أهل الحق فى القرآن أنه غير مخلوق، وعلى التفصيل خالفهم فى صفة هذا الكلام والذى منه القرآن .

● وأما موفق الدين ابن قدامة - رحمه الله - فتكلم بكلام شديد فى الأشعرى فى كتابه « المناظرة »، وبيّن أنه عاد إلى القول بخلق القرآن ، فقال (٦٣ / أ : ظاهرية دمشق):

« وزعمت المعتزلة أنه مخلوق، وأقر الأشعرى أنهم مخطئون ، ثم عاد ، فقال: هو مخلوق وليس بقرآن، فزاد عليهم، ولا خلاف بين المسلمين أجمعين أن من جحد آية أو كلمة متفقًا عليها أو حرفاً متفقاً عليه أنه كافر، وقال علي - رضى الله عنه - : من كفر بحرف منه فقد كفر به كله، والأشعرى يجحده كله، ويقول: ليس شيء منه قرآناً، وإنما هو كلام جبريل».

وقال (٧٠/أ): «**فيقول - أى الأشعرى - فى الظاهر قولاً يوافق أهل الحق،**

ثم يفسره بقول المعتزلة، فمن ذلك أنه يقول: القرآن مقروء متلو محفوظ مكتوب مسموع، ثم يقول: القرآن فى نفس البارى قائم به، ليس هو سوراً ولا آيات ولا حروفًا ولا كلمات، فكيف يتصور إذاً قراءته وسماعه وكتابته» .

● **قلت:** والذى ذكره السجزى من حال الأشعرى أهون مما ذكره موفق الدين، فإن هذا الكلام الأخير يدل على تحول آخر للأشعرى من موافقة أهل السنة فى القرآن على الإجمال مع المعارضة عند التفصيل، إلى المعارضة إجمالاً وتفصيلاً.

فإن قيل : ولكنه أثبت فى «مقالات الإسلاميين» أنه على مذهب أحمد فى القرآن وغيره؟

فالجواب: إن ادعاء موافقة الأشعرى لأحمد فى أصول الدين أمر منقوض، فإنه وإن وافقه فى أن القرآن غير مخلوق، فقد خالفه فى إثبات الصوت والحرف، وقال بعد ذلك أيضاً بالحكاية والعبارة فى القرآن .

ومن أين له أن يعلم أصول مذهب الإمام أحمد وخبرته فى السنة مجملة جداً، ولم يكن هو منسوبًا إلى الحنابلة ، فيُعرف بذلك ، ولا طالبًا لأصول مذهبهم فيكون به عالمًا ، وإنما خبرته كانت فى الكلام وأدواته ، وما ذكره من معتقد أحمد والحنابلة فلشهرته .

وكم من أشعرى ادعى موافقة الإمام أحمد فى اعتقاده، فتراه يوافقه فى أن القرآن غير مخلوق، فإذا تكلم على صفة القرآن قال: إنه حكاية أو عبارة، وليس بصوت أو حرف، بل بعضهم يتمادى فيكفر من قال بذلك، و كذا يكفِّرمن نسبه إلى أحمد .

ونضرب مثالاً على ذلك العز بن عبد السلام، فإنه يقول فى كتابه «الملحة فى الاعتقاد» (ص: ١٩) :

«وأحمد بن حنبل وفضلاء أصحابه وسائر علماء السلف بُرآء إلى الله مما نسبوه إليهم ، واختلفوا عليهم، وكيف يُظن بأحمد بن حنبل وغيره من العلماء أن

يعتقدوا أن وصف الله القديم بذاته هو عين لفظ اللافظين، ومداد الكاتبين، مع أن وصف الله قديم، وهذه الألفاظ والأشكال حادثة بضرورة العقل وصريح النقل . . . »

حتى يقول (ص : ٢٠): « والعجب ممن يقول: القرآن مركب من حرف وصوت، ثم يزعم أنه فى المصحف، وليس فى المصحف إلا حرف مجرد لا صوت معه . . . » .

وهذا الذى ذكره العز أثْبَتَ فى أول رسالته أنه اعتقاد أبي الحسن الأشعرى، وبهذا يوافق ما ذكره السجزى وابن قدامة فيما أثبتاه من مذهب الأشعرى .

وموافقة الحق فى مسألة على الإجمال لا يعنى موافقته على التفصيل، فإن الأشعرى قال: القرآن كلام الله غير مخلوق، ثم ادعى أن هذا الذى فى المصحف عبارة وحكاية، وأن الكلام صفة قائمة بذات الرب، وأنه يتكلم بلا صوت ولا حرف .

وكان لابد من بيان هذه المسألة الخطيرة ، لما نراه اليوم من تساهل جماعة من أهل العلم في نسبة الأشعرى إلى أهل السنة والجماعة مطلقًا ، دون ذكر التفصيل في حاله ، حتى أدى ذلك إلى وصف بعضهم له بـ : « إمام أهل السنة والجماعة في عصره » ، لما ذُكر عنه من رده على المعتزلة عند رجوعه وتوبته من الاعتزال ، ثم هل خلت ساحة أهل السنة والجماعة في عصره،وهل خلت ساحة المحدثين والأئمة المرضيين حتى يكون هو إمامًا لأهل السنة في عصره ؟ فأين البربهارى إمام الحنابلة في عصره بلا مدافعة ؟! وأين الحفاظ وأئمة الحديث في عصره الذين لم يتعلقوا بشيء من الكلام ، وإنما كان الأثر دليلهم ، والسنة نبراسهم ، فرحمهم الله تعالى أجمعين .



إثبات صفة النزول للرب عزوجل
والرد على السقاف فى نفيه ذلك

وقد صرح السقاف بمعتقده فى هذه المسألة فى كتابه « إلقام الحجر»، وفى تعليقه على كتاب ابن الجوزى : « دفع شبه التشبيه » .

فقال فى الأول (ص : ١٠) : (**وأما تأويل النزول بنزول ملك فهو الصحيح كما قال الباجورى ، لوروده فى حديث صحيح ، ونصه :**

« إن الله عزوجل يمهل حتى يمضى شطر الليل الأول ، ثم يأمر منادياً ينادى يقول: هل من داع يُستجاب له،هل من مستغفر يغفر له ؟ هل من سائل يعطى ».

رواه النسائى بسند صحيح فى عمل اليوم والليلة ص : ٣٤٠ من حديث أبى هريرة وأبى سعيد ، وقد فصلت الكلام عليه وبيان طرقه ، ومتابعاته وشواهده فى «الأدلة المقومة لاعوجاجات المجسمة » ، وبينت بطلان كلام الألبانى فى تضعيفه، وبطلان طعنه بحفص بن غياث الثقة الإمام الذى أخرج أحاديثه الستة) .

وقال فى الثانى (ص : ١٩٣) نحواً من ذلك ، وزاد زيادات سوف يأتى التنبيه عليها ، والرد على ما ورد فيها من ضلالات ، فالله المستعان .

● **قلت** : ويكفى لإثبات صفة النزول للرب سبحانه وتعالى ما اتفق على إخراجه البخارى ومسلم -رحمهما الله- فى«صحيحيهما» من حديث أبى هريرة ﷺ : عن النبى ﷺ ، قال :

« ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول : من يدعونى فأستجيب له ، من يسألنى فأعطيه ، من يستغفرنى فأغفر له ».

قال الحافظ الذهبى - رحمه الله - فى « الأربعين فى صفات رب العالمين » (ص : ١٠٠) :

« **هذا حديث حسن ، متفق عليه من حديث أبى هريرة وغيره** ، وقد أفردت له جزءًا ، وقد ذكرت فيه عن **أكثر من عشرين صحابيًا** عن النبى ﷺ نزول الرب عزوجل بطرق كثيرة إليهم ، ومنها لمسلم : «فينزل : فيقول : لا أسأل عن عبادى غيرى » .

وقد حدّث بهذا الحديث حماد بن سلمة ، فقال : **من رأيتموه ينكر هذا فاتهموه** ».

قلت : وهذا الحديث لم يسلم من طعون السقاف وتأويلاته فادعى أن الذى ينزل هو أحد الملائكة ، واستدل على ذلك بما رواه النسائى فى « عمل اليوم والليلة » (٤٨٦) : أخبرنى إبراهيم بن يعقوب ، حدثنا عمر بن حفص بن غياث، حدثنا أبى ، حدثنا الأعمش ، حدثنا أبو إسحاق ، حدثنا أبو مسلم الأغر، سمعت أبا هريرة، وأبا سعيد يقولان : قال رسول الله ﷺ :

« **إن الله عزوجل يمهل حتى يمضى شطر الليل الأول ، ثم يأمر منادياً ينادى ، هل من داع يستجاب له ، هل من مستغفر يغفر له ، هل من سائل يُعطى** » .

وهذه الرواية شاذة ، من جهة ذكر المنادى .

فقد رواه جماعة عن أبى إسحاق فأثبتوا النزول والنداء لله عزوجل، وهم :

١ - شعبة بن الحجاج :

أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٤)، ومسلم (١/ ٥٢) ، وابن خزيمة (١١٤٦)، والآجرى فى « الشريعة » (ص : ٣١٠) .

٢ - سفيان الثورى :

أخرجه الآجرى (ص : ٣٠٩).

٣ - أبو عوانة :

أخرجه أحمد (٢/ ٣٨٣)، والرامهرمزى فى « المحدث الفاصل» (٥٥٢).

٤ - معمر :

أخرجه عبدالرزاق (١/ ٤٤٤ - ٤٤٥/ ١٩٦٥٤).

٥ - إسرائيل :

أخرجه الآجرى (ص : ٣١٠).

٦ - شريك :

أخرجه الآجرى (ص : ٣١٠).

٧ - منصور بن المعتمر :

أخرجه مسلم(١/ ٥٢٣)،والنسائى فى«اليوم والليلة»(٤٨٥).

وليس الحمل فيه على الأعمش، فقد رواه الآجرى (ص : ٣٠٩) من طريق: مالك بن سعير ، عن الأعمش ، عن أبى إسحاق ، عن أبى مسلم الأغر، عن أبى هريرة مرفوعاً :

« **إن الله عزوجل يُمهل،حتى إذا كان شطر الليل نزل تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا، فقال:هل من مستغفر .... الحديث**».

وسنده صحيح .

فالحمل فى رواية النسائى - الشاذة - على حفص بن غياث أولى، فقد تغيَّر بعد ما تولى القضاء ، وقد خالف الأكثر والأوثق .

والحديث محفوظ من طرق أخرى - غير طريق الأغر - عن أبى هريرة بلفظ نزول الرب عزوجل .

وأما زعمه أن هذا الحديث كان فى كتاب حفص،فمردود عليه.

قال فى تعليقه على « دفع شبه التشبيه » (ص : ١٩٣) :

(وقد زعما - أى الألبانى وشعيب الأرناؤوط - أن حفص بن غياث تغير حفظه قليلاً بأخرة ، وأقول : إن هذا تضعيف مردود لأن رواية حفص عن الأعمش كما فى إسناد هذا الحديث كانت فى كتاب عند ابن حفص - عمر - كما فى ترجمة حفص فى « تهذيب الكمال » (٧/ ٦٠) ، و « تهذيب التهذيب » (٢/ ٣٥٨) ، فلا يضرها اختلاط حفص بأخرة على تسليم وقوعه) .

● **قلت:** هذه إحالة على جهالة، فالذى ورد فى «تهذيب التهذيب»:

« قال ابن خراش : بلغنى عن على بن المدينى ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث ، فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة ، فأخرج إلىَّ عمر بن حفص كتاب أبيه ، عن الأعمش ، فجعلت أترحم على يحيى » .

● **قلت: هذا الإسناد منقطع بين ابن خراش وعلى بن المدينى من جهة** ، ومن جهة أخرى لم يرد فى هذا الخبر ما يدل على أن هذا الحديث من كتاب حفص ، ولم يرد فى إسناد الخبر نفسه ما يدل على ذلك ، وقد يكون الحديث من رواية صاحب كتاب أو صاحب نسخة، إلا أن حديثاً بعينه من روايته لا يكون من هذه النسخة .

ونضرب على ذلك مثالاً :

ما أخرجه أحمد والترمذى والحاكم من طريق : عمرو بن الحارث، عن دراج أبى السمح ، عن أبى الهيثم ، عن أبى سعيد مرفوعًا : « **لا حكيم إلا ذو تجربة، ولا حليم إلا ذو عثرة** ».

قال الحافظ ابن حجر مدافعًا عن هذا الحديث فى « أجوبته عن أحاديث المصابيح » (المشكاة : ١٧٨٦) :

« صحح ابن حبان هذه النسخة من رواية ابن وهب ، عن عمرو ابن الحارث، عن دراج ، عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد ، فأخرج كثيرًا من أحاديثها في صحيحه ».

فاحتج على تقوية الحديث بأنه من نسخة ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث، لأن من رواه رواه من طريق ابن وهب ، فظن أنها من نسخته ، والأمر على خلاف ما ذكر .

قال ابن عدى فى « الكامل » (٣/ ١٢٥٦) :

« وهذا لا يرويه مصرى عن ابن وهب ، وإنما يرويه قوم غرباء ثقات سمعوه من ابن وهب بمكة ، **وليس هذا فى نسخة عمرو بن الحارث من رواية ابن وهب عنه** » .

قلت : فكون الحديث من رواية عمر بن حفص ، عن أبيه ، عن الأعمش لا يعنى أنه فى كتاب حفص عن الأعمش ، ولو سلمنا بذلك فقد خالف حفص بن غياث الأكثر والأحفظ ، فروايته على ذلك شاذة بل منكرة .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أنبِّه على ما تعالم به السقاف فى تعليقه السابق ذكره ، وما حاول به أن ينقص من منزلة الشيخ الألبانى - حفظه الله - من استدراكه عليه - كذا زعم !!- وصفه لرواية حفص بن غياث بالنكارة ، حيث قال (ص : ١٩٣) : (**وقوله - المعلق على « أقاويل الثقات » - عن حديث النسائى : منكر بهذا السياق غريب !! بل منكر من القول ، ويصح ذلك لو كان حفص ضعيفًا ، وليس هو كذلك ، ثم لا نكارة فى المتن ألبتة ، فلو كان ما ادعاه الألبانى ، ومتابعه حقًا لكان شاذاً لا منكرًا لقول أهل الحديث:**

وما يخالف ثقة به الملا　　　فالشاذ والمقلوب قسمان تلا)

● **قلت:** وهذا استدراك فى غير محله ، فقد سبقهما إلى وصف ما تفرد به

حفص بن غياث بالنكارة الحافظ الجهبذ أبو عبدالله الذهبى ، فقال فى «الموقظة» (ص: ٧٧) : « **وقد يسمى جماعة من الحفاظ الحديث الذى يتفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث منكرًا** ».

● **قلت:** وفى هذا الإطلاق **نكتة لطيفة** ، وهى : أن وصف حديثه بالنكارة لأنه اعتراه بعض الضعف الذى نزل به عن درجة الثقة الحافظ لحديثه المتثبت فيه ، وإطلاق النكارة مختص بالضعيف لا بالثقة المتثبت ، وابن غياث اعتراه ضعف بعد توليه القضاء .

قال ابن رجب فى « شرح علل الترمذى » (ص : ٢٩٧) :« وأما حفص ابن غياث فقد كان أحمد وغيره يتكلمون فى حديثه لأن حفظه كان فيه شيء » .

وقد حاول السقاف أن يقوى استدلاله بالحديث السابق ، فاستشهد له بشاهد عن عثمان بن أبى العاص ﷺ مرفوعًا : « **تفتح أبواب السماء نصف الليل ، فينادى مناد ، هل من داع فيستجاب له ، هل من سائل فيعطى ، هل من مكروب فيفرج عنه، فلا يبقى مسلم يدعو بدعوة إلا استجاب الله عزوجل له ، إلا زانية تسعى بفرجها ، أو عشارًا** » .

قال السقاف بعد أن عزاه إلى الإمام أحمد (٤/ ٢٢ و ٢١٧) ، والبزار (٤/ ٤٤ كشف الأستار) ، والطبرانى (٩/ ٥١) :

(وهو صحيح الإسناد ، وانظر مجمع الزوائد (١٠/ ٢٠٩) ، وفيه : رواه الطبرانى ورجاله رجال الصحيح).

وقد نقل هناك تصحيح الألبانى لهذا الحديث .

والحق أن هذا الحديث : **معلول .**

كما سوف يأتى بيانه قريباً إن شاء الله تعالى .

فصل في:
ذكر علة خبر عثمان بن أبى العاص

ورد هذا الحديث من طريقين عن عثمان بن أبى العاص :

الأول : من رواية على بن زيد بن جدعان ، عن الحسن ، عن عثمان باللفظ المذكور.

أخرجه أحمد (٤/ ٢٢ و ٢١٧)،و البزار(٤/ ٤٤ :كشف).

وهذا الإسناد **معلول بعلتين** :

- **الأولى** : ضعف علي بن زيد بن جدعان .
- **والثانية** : الانقطاع ، فالحسن لم يسمع من عثمان بن أبى العاص كما فى ترجمته من « تهذيب التهذيب » (٢/ ٢٣١) .

والثانى : من رواية هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن عثمان بن أبى العاص به .

أخرجه الطبرانى فى « الكبير » (٩/ ٥١) :

حدثنا إبراهيم بن هاشم البغوى ، حدثنا عبدالرحمن بن سلام الجمحى، حدثنا داود بن عبدالرحمن العطار،عن هشام بن حسان به.

قلت : وقد اختلف فى هذا الإسناد على داود بن عبدالرحمن .

فأخرجه البيهقى فى « الشعب » (٧/ ٤١٨ / ٣٥٥٥) ، وفى «فضائل الأوقات » (٢٥) من طريق : جامع بن الصبيح الرملى ، حدثنا مرحوم بن عبدالعزيز ، عن داود بن عبدالرحمن ، عن هشام بن حسان ، عن الحسن ، عن

عثمان مرفوعاً بلفظ : « **إذا كان ليلة النصف من شعبان ، نادى مناد ، هل من مستغفر فأغفر له ، هل من سائل فأعطيه ، فلا يسأل الله عزوجل أحد شيئًا إلا أعطاه ، إلا زانية بفرجها أو مشرك** ».

وجامع بن صبيح هذا ترجمه ابن أبى حاتم فى « الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٥٣٠) وسكت عنه ، وضعفه الأزدى كما فى «لسان الميزان » (٢/ ٩٣) .

ولكن تابعه على هذه الرواية راو ثقة وهو محمد بن بكار بن الزبير ، فرواه عن مرحوم به .

أخرجه الخرائطى فى « مساوئ الأخلاق » (رقم: ٤٩٠) : حدثنا عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقى ، حدثنا محمد بن بكار، عن مرحوم به .

● **قلت : وهذا سند صحيح إلى مرحوم بن عبدالعزيز .**

ومرحوم بن عبد العزيز أثبت من مُخَالِفِه داود بن عبدالرحمن .

فالأول : وثقه أحمد ، وابن معين ، والنسائى ، و البزار ، ويعقوب بن سفيان، وأبو نعيم ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأخرج له الستة .

وأما الثانى : فقال أبو حاتم : « صدوق» ومثله نُقل عن صالح جزرة ، وذكره ابن حبان فى « الثقات» ، وأخرج له مسلم .

فالأصح رواية مرحوم من حديث الحسن عن عثمان فى فضل ليلة النصف من شعبان .

وهى **معلولة بالانقطاع بين الحسن وعثمان كما تقدَّم** والله أعلم .

● **قلت** : وقد استدل السقاف بالحديثين السابقين - **وهما ضعيفان كما بيَّنا** - على أن الذى ينزل وينادى هو مَلَك إعمالاً لما نقله الحافظ فى «الفتح » عن بعض المشايخ من ضبطهم لفظ : (يُنزل) بضم الياء، وهذا وجه ضعيف مخالف لعامة الروايات الواردة فى هذا الحديث والتى تثبت النزول لله سبحانه وتعالى .

وقد أنكر بعض أهل العلم هذا الضبط .

قال أبو القاسم الأصبهانى المعروف بـ « قوام السنة » فى كتابه «الحجة فى بيان المحجة » (١/ ٢٤٨) :

«ذكر على بن عمر الحربى فى كتاب « السنة » : أن الله تعالى ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، قاله النبى ﷺ من غير أن يقال : كيف؟

فإن قيل : يَنزل أو يُنزل ؟ قيل : **يَنْزِل بفتح الياء وكسر الزاى ، ومن قال : يُنزل بضم الياء فقد ابتدع ، ومن قال : ينزل نوراً وضياءً فهذا أيضًا بدعة »** .

وعلى بن عمر الحربى هذا إمام محدِّث زاهد ثقة صاحب معرفة وعلم وكرامات ، وانظر ترجمته فى « تاريخ بغداد » : (١٢/ ٤٣) ، و « سير أعلام النبلاء » : (١٧ / ٦٩) .

والعجيب حقًا من السقاف - غفر الله لنا وللمسلمين - أن يصر على تجنيه على الأئمة ، فيذكر فى مقام إثبات ما ذهب إليه أنه مذهب مالك ، فيقول فى (ص: ١٩٤ تعليق رقم : ١٢٩) :

(وممن أوّل حديث النزول بنزول رحمته سبحانه الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى ، وهو من أئمة السلف ، فيما رواه عنه الحافظ ابن عبدالبر فى كتابه «التمهيد» (٧/ ١٤٣) ، وفى « سير أعلام النبلاء » (٨/ ١٠٥) :

« قال ابن عدى : حدثنا محمد بن هارون بن حسان ، حدثنا صالح بن أيوب، حدثنا حبيب بن أبى حبيب ، حدثنى مالك ، قال : يتنزل ربنا تبارك وتعالى أمره ، فأما هو فدائم لا يزول ، قال صالح : فذكرت ذلك ليحيى بن بكير ، فقال : حسن والله ، ولم أسمعه من مالك ».

قلت : وفى هذا أن مالكاً ينزه الله عن الحركة ، ولا نقول : إنه ساكن ، سبحان ربى العظيم الأعلى) .

وكنت قد أجبت عن هذه الشبهة من قبل **تفصيلاً**، ولا مانع من استحضار علة عدم ثبوت هذا الخبر هنا، وهى:

وهاء حبيب بن أبى حبيب ، قال أحمد : « ليس بثقة . . . . . كان يكذب»، وأثنى عليه شرًا وسوءًا ، وقال أبو داود : « كان من أكذب الناس» ، وفى رواية عنه : «يضع الحديث » ، وقال النسائى : «متروك الحديث ، أحاديثه كلها موضوعة عن مالك » ، ووهاه آخرون ذكرتهم هناك .

وصالح بن أيوب هذا مجهول .

وقد علق الذهبى على هذه الرواية بعد إيرادها فى كتابه بقوله :

« قلت : لا أعرف صالحاً ، وحبيب مشهور ، والمحفوظ عن مالك - رحمه الله- رواية الوليد بن مسلم أنه سأله عن أحاديث الصفات ، فقال : أمروها كما جاءت بلا تفسير » .

وأما طريق ابن عبد البر ففيه جامع بن سوادة وهو متهم ، وفيه علة أخرى ذكرتها فى الموضع المشار إليه فلتراجع .

ثم وقفت للحافظ الكبير ابن رجب - رحمه الله - على تضعيفه لنسبة هذا القول إلى مالك ، فقال في « فتح الباري شرح صحيح البخاري » له ، وهو من أعظم الشروح على الإطلاق وصل فيه إلى الجنائز (٩/ ٢٧٩) :

«وقد تقدَّم عن مالك ، وفي صحته عنه نظر» .

والسقاف فيما فعل تبعَ شيخه عبدالله بن الصديق الغمارى ، الذى يحذف من كلام العلماء ما يخالف مذهبه ، ويعكر مشربه .

وقد تصرف التلميذ تصرف أستاذه ، لا أعلم لأى منهما السبق فى هذا المضمار !!

فقال فى كتابه: «فتح المعين بنقد كتاب الأربعين» (ص : ٥٥) :

(« باب : نقد باب إثبات نزوله إلى السماء الدنيا» - بعد أن أورد حديث رفاعة عن عرابة الجهنى فى النزول :

(قال الحافظ -[أى ابن حجر] - استدل به من أثبت الجهة ، وقال : هى جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور ، لأن القول بذلك يفضى إلى التحيز ، تعالى الله عن ذلك ، وقد اختلف فى معنى النزول على أقوال : فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة ، تعالى الله عن قولهم ، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة فى ذلك جملة ، وهم الخوارج والمعتزلة ، وهو مكابرة ، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنًا به على طريق الإجمال ، منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه ، وهم جمهور السلف ، ومنهم من أوّله على وجه يليق مستعمل فى كلام العرب ، ومنهم من أفرط فى التأويل حتى كاد يخرج إلى نوع من التحريف ، ومنهم من فصّل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً فى كلام العرب ، وبين ما يكون بعيداً مهجوراً ، فأوّل فى بعض ، وفوض فى بعض، وهو منقول عن مالك ، وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد) .

● **قلت** : فمن يقرأ هذا الكلام يظن للوهلة الأولى أن الإمام مالك قد أوّل وفوّض فى أحاديث النزول ، هذا لأن الغمارى قد أسقط من الكلام ما يدل على خلاف ذلك .

فنص كلام ابن حجر فى « الفتح » (٣/ ٢٣) : (استدل به من أثبت الجهة، وقال : هى جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور ، لأن القول بذلك يفضى إلى التحيز ، تعالى الله عن ذلك ، وقد اختلف فى معنى النزول على أقوال : فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة ، تعالى الله عن قولهم، ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة فى ذلك جملة ، وهم الخوارج والمعتزلة ، وهو مكابرة ، ومنهم من أجراه على ما ورد ، مؤمناً به على طريق الإجمال ، منزها

الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، { **ونقله البيهقى عن الأئمة الأربعة ، والسفيانين ، والحمادين ، والأوزاعى والليث ، وغيرهم**}، ومنهم من أوّله على وجه . . . .) .

فما أسقطه الغمارى يدل دلالة قاطعة على أن مذهب الإمام مالك هو مذهب السلف من حيث الإيمان بصفة النزول ، مع عدم الخوض فى كيفيتها ، وأن مانقله الحافظ عن الإمام مالك في التأويل والتفويض فالأغلب أنه اعتمد فى ذلك على الروايات الضعيفة الواردة عنه فى ذلك ، والتى سبق ذكرها، والتي لينها ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - ، والله أعلم .



ذكر أقوال من أثبت النزول للرب عزوجل من أهل العلم

● **قال الإمام الترمذى - رحمه الله - فى « الجامع » (٣/ ٥٠ - ٥١) :**

بعد أن أخرج حديث: « **إن الله يقبل الصدقة ، ويأخذها بيمينه.....** ».

قال الترمذى: «قال غير واحد من أهل العلم فى هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، **ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا**، قالوا: قد ثبتت الروايات فى هذا ، ويؤمن بها ، ولا يتوهم، ولا يقال: كيف؟

هكذا روى عن **مالك وسفيان بن عيينة وعبدالله بن المبارك** أنهم قالوا فى هذه الأحاديث : أَمِرُّوهَا بلا كيف ، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا : هذا تشبيه ».

قلت : والمعنى بـ (الإمرار) أى إثبات الصفة كما وردت ، ولا يقال : كيف ينزل ؟ ولا يقال : ينزل كنزول . . . أو مثل نزول . . . وإنما يثبت له الصفة مع اعتقاد الكمال له سبحانه فيها وعدم التشبيه أو التجسيم أو التكييف .

● **وقال إسحاق بن راهويه - رحمه الله -:**

جمعنى وهذا المبتدع - إبراهيم بن أبى صالح - مجلس الأمير عبدالله بن طاهر ، فسألنى الأمير عن أخبار النزول ، فسردتها ، فقال ابن أبى صالح : كفرت برب ينزل من سماء إلى سماء ، فقلت : آمنت برب يفعل ما يشاء[1] .

---

(١) أورده الذهبى فى « الأربعين »(ص : ١٠٢) وقال : « رواها الحاكم بإسناد صحيح عنه».
- قلت : وهو مخرج فى « الأسماء والصفات » (ص: ٥٦٨) للبيهقى ، عن الحاكم، عن محمد بن صالح بن هانئ ، عن أحمد بن سلمة عنه به .

● **وقال حنبل بن إسحاق :**

سألت أبا عبدالله **أحمد بن حنبل** عن الأحاديث التى تروى عن النبى ﷺ : «**إن الله عـزوجل ينزل إلى السـمـاء الدنيـا** » ؟ فقـال أبو عـبدالله : **نؤمن بهـا ، ونصدق بها ، ولا نرد شيئًا منها إذا كـانت أسانيدها صحاح ، ولا نرد على رسول الله ﷺ قوله ، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق .**

قلت لأبى عبدالله : ينزل الله إلى سماء الدنيا ، قال : قلت : نزوله بعلمه ؟ بماذا ؟

قال لى : **اسكت عن هذا ، مـالك ولهذا ، أمض الحديث عـلى ما روى ، بلا كيف ولا حد إنما جاءت به الآثار ، وبما جاء به الكتاب .**

قال الله عزوجل : ﴿ **ولا تَـضْرِبُوا لله الأَمْثَالَ** ﴾ .

ينزل كيف يشـاء بعلمه ، وقدرته ، وعظمته ، أحـاط بكل شىء علماً ، لا يبلغ قدره واصف ، ولا ينأى عنه هرب هارب[1] .

● **وقال إسحاق بن منصور الكوسج – رحمه الله – :**

قلت لأحمد – يعنى ابن حنبل – :

« ينزل ربنا تبارك وتعـالى كل ليلة ، حين يبقى ثلث الليل الآخر إلى سـماء الدنيا » ، أليس تقول بهذه الأحاديث ؟

و«يراه أهل الجنة» ، يعنى ربهم عزوجل .

و«لاتقبحوا الوجه فإن الله عزوجل خلق آدم على صورته » .

و«اشتكت النار إلى ربها عزوجل حتى وضع فيها قدمه » .

و « إن موسى لطم ملك الموت » .

---

(١) أورده اللالكائى فى«شرح أصول أهل السنة والجماعة »(٣/ ٤٥٣ / ٧٧٧) .

قال أحمد: كل هذا صحيح .

قال إسحاق : هذا صحيح ، ولا يدعه إلا مبتدع أو ضعيف الرأى[1] .



● وأخيرًا أقول للسقاف :

أبو الحسن الأشعرى الذى تنسب نفسك إليه يُثبت النزول للرب عزوجل ، ويثبت الأحاديث الواردة فى النزول ، وانظر إن شئت كتابه «الإبانة » (ص : ١٢٢) باب ذكر الاستواء على العرش .

وكتابه «مقالات الإسلاميين»(ص : ٢٢٠ - ٢٢٥) حيث قال :

« هذه حكاية جملة أقوال أصحاب الحديث وأهل السنة .... فذكرها، وذكر منها :

« ويصدقون بالأحاديث التى جاءت عن رسول الله ﷺ أن الله سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا فيقول : هل من مستغفر ، كما جاء فى الحديث عن رسول الله ﷺ .... حتى قال : وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب » .



(١) رواه الآجرى فى « الشريعة » (ص : ٣٠٦) : حدثنا أبو محمد عبدالله بن محمد بن العباس الطيالسى ، قال : حدثنا إسحاق فذكره . وهذا سند صحيح .

- وشيخ الآجرى ترجمه الخطيب فى « تاريخه » (١٠/ ٣٦) باسم : « عبدالله بن العباس بن عبيدالله ، أبو محمد الطيالسي » ، ووثقه ، ونقل عن الدارقطني قوله فيه : «لا بأس به ».

إثبات صفة العلو للواحد القهار والرد على السقاف في نفيه ذلك

لقد تأوَّل السقاف صفة العلو للواحد القهار ، فادعى أنه علو معنويٌّ ، وهذا خروج عن ظاهر النصوص ، فإنه يقصد بذلك علو المنزلة والمكانة ، وينفى العلو بالذات والصفات لله تعالى .

والأدلة على إثبات صفة العلو لله سبحانه وتعالى كثيرة من الكتاب والسنة .

قال تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾

[يونس : ٣، الفرقان: ٥٩، السجدة: ٤ ، الحديد: ٤].

وقال : ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك : ١٦].

وقال عز من قائل : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠].

وقال سبحانه : ﴿يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾[السجدة : ٥]

وقال تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ ﴾ [المعارج : ٤].

وقال لعيسى : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وقال عنه : ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء : ١٥٨].

وقال سبحانه وتعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٥٠].

وأخبر سبحانه عن فرعون فقال: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

وقد تأول السقاف قوله تعالى : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ ، فقال فى كتابه

« إلقام الحجر » (ص : ١٦) : **(المقرر أن علو الله تعالى علو معنوى كما أثبت ذلك الحافظ فى الفتح ٦/ ١٣٦)** .

وقال فيما علقه على كتاب قواعد العقائد من كتاب الإحياء للغزالى ، والذى نشره باسم « عقيدة أهل السنة والجماعة » (ص : ٣٣) :

(جميع الآيات والأحاديث التى ظاهرها جهة السماء المراد منها العلو المعنوى والفوقية القهرية ، والعرب الذين جاء القرآن بلغتهم إذا أرادوا وصف أى شىء بالعظمة والرفعة والكبرياء يشيرون فى تعظيمه إلى جهة السماء ، وإلى العلو المعنوى كما هو مشهور ، فالعلو المراد بالفوقية و نحوها هو من جهة المعنى وليس من جهة الحس فى حق المولى تبارك وتعالى) .

قلت : إثبات العلو لله سبحانه والفوقية له عز وجل بذاته وصفاته ليس معناه التشبيه، ولا يعنى أن يَرِد عليه النقص بإثبات هذه الصفة فهو سبحانه فوق عباده بذاته وصفاته بغير كيف ، مع اعتقاد الكمال المطلق، والتنزيه عن النقص والعيب.

● **وأما أدلة إثبات صفة العلو من السنة ، فكثيرة جداً ، نذكر منها :**

١ - حديث الجارية الذى حكم عليه السقاف بشذوذ لفظه :

وهو عند مسلم فى «صحيحه»، وغيره، عن معاوية بن الحكم السلمى، قال:

كانت لى جارية ترعى غنمًا لى قِبَلَ أُحُد والجوانية ، فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها ، وأنا رجل من بنى آدم، آسف كما يأسفون ، لكنى صككتها صكة ، فأتيت رسول الله ﷺ ، فعظم ذلك علىّ ، قلت : يارسول الله !! أفلا أعتقها ؟ قال : «ائتنى بها » ، فأتيته بها ، فقال لها : « **أين الله؟** » قالت فى السماء ، قال : «**من أنا ؟** » ، قالت : أنت رسول الله ، قال : « **أعتقها فإنها مؤمنة** »

قال السقاف فى « عقيدة أهل السنة والجماعة»!! (ص : ٣٦):

(وقد صح حديث الجارية بلفظ : « أتشهدين أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فقالت نعم » ونحن نقول:هذا هو الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ، ولفظة «أين الله » لا تثبت لأنها مروية بالمعنى) .

وقال فى تعليقه على«دفع شبه التشبيه»لابن الجوزي (ص: ١٨٦) :

(قد خالف كثير من الحفاظ فى مصنفاتهم هذا اللفظ الذى جاء فى «صحيح مسلم » فرووه بلفظ :

« أتشهدين أن لا إله إلا الله ؟ فقالت : نعم ، قال: أتشهدين أنى رسول الله؟ قالت : نعم ، قال : أتؤمنين بالبعث بعد الموت ؟ قالت : نعم، قال : فأعتقها ».

رواه أحمد فى «مسنده » (٣/ ٤٥٢)، وقال الهيثمى فى «المجمع» (٤/ ٢٤٤): رجاله رجال الصحيح،وعبدالرزاق فى «المصنف» (٩/ ١٧٥)، والبزار (١/ ١٤ كشف) ، والدارمى (٢/ ١٨٧) والبيهقى (١٠/ ٥٧) ، والطبرانى (١٢/ ٢٧) وسنده صحيح ، وليس فيه سعيد بن المرزبان كما قال الهيثمى ، وابن الجارود فى «المنتقى » (٩٣١) ، وابن أبى شيبة (١١/ ٢٠)) .

● **قلت** : وهذا الكلام فيه تدليس عريض ، فظاهره أن الاختلاف فى اللفظ دون السند ، فكأنه يشير بذلك إلى أنه اختلف فى متن هذا الحديث على أحد رواة السند ، فرواه جماعة عنه بلفظ مسلم ، وجماعة آخرون باللفظ الآخر ، **وهذا غير صحيح .**

فما أورده من تخريج هذا اللفظ فلأحاديث عدة بأسانيد مختلفة.

وسوف أذكرها لك أخى القارئ ، حتى ترى أى درجة من التدليس وصل إليها السقاف .

● **أما الحديث الأول :**

فالذى أخرجه عبدالرزاق فى « مصنفه » (٩/ ١٧٥) - ومن طريقه الإمام أحمد فى «المسند »(٣/ ٤٥٢) وابن الجارود (٩٣١)-:

عن معمر، عن الزهرى ، عن عبيـدالله بن عبد الله بن عتبة ، عن رجل من الأنصار ، جاء بأمة سوداء إلى النبى ﷺ ، فقال : يا رسول الله، إن علىّ رقبة مؤمنة ، فإن كنت ترى هذه مؤمنة . . . . الحديث .

وأخرجه البيهقى فى « الكبرى » (١٠/ ٥٧) من طريق :

يونس بن يزيد ، عن الزهرى به .

● **قلت** : وهذا الإسناد معلول بـجهالة صـحابيِّه ، فـإن قيل ما وجـه إعلاله بذلك، والصحـابة كلهم عدول ؟ **فالجـواب** : أنه لم يرد فى أى طريق من طرق الحديث ما يدل على أن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة قد سمعه من هذا الأنصارى ، فلعله لم يسمع منه ، وكما قال السقاف :

« **متى طرأ الاحتمال سقط الاستدلال** » .

وقد استظهر البيهقى هذه العلة ، فقال عقب إخراجه هذا الحديث :

« **هذا مرسل** » .

● **وأما الحديث الثانى :**

فمـا أخرجه البزار فى « مـسنده » (١٣ / كشف) والطبرانى فى «الكبـير » (١٢/ ٢٧) من طريق :

ابن أبى ليلى ، عن المنهال بن عمرو ، عن سعيـد بن جبير ، عن ابن عباس قال:

أتى رجل النبى ﷺ ، فـقال : **إن على أمى رقبـة ، وعندى أمة سـوداء** . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعـيف لضعف محـمد بن عبـدالرحمن بن أبى ليلى ، وعجبًا للسقاف كيف صحح هذا الإسناد ؟!!

● **وأما الحديث الثالث :**

فهو الحديث الذى أشار إليه عند الدارمى (٢٣٤٨) من طريق :

حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمرو ، عن أبى سلمة ، عن الشريد ، قال : أتيت النبى ﷺ فقلت : إن على أمى رقبة ، وإن عندى جارية سوداء نوبية ، أفتجزى عنها ؟ قال : ادع بها .... الحديث .

● **قلت : وهذا الحديث دليل قاطع على تدليس السقاف** ، فحديث مسلم إنما هو من رواية معاوية بن الحكم ، مما يدل على أن الواقعتين مختلفتان ، وأن واقعة الشريد فى التكفير عن أمه ، وبها يفسر الحديثان السابقان ، وأما واقعة معاوية بن الحكم فتختص بعتقها لأنه صكها على وجهها .

فلا أدرى كيف يُشذذ لفظة فى حديث ورد فى واقعة معينة بحديث آخر فى واقعة أخرى ؟!!

● **وما أجود ما علَّقه شيخنا عبدالله بن يوسف الجديع على من يعل الحديث باختلاف اللفظ من أهل البدع.**

قال - حفظه الله - فى تعليقه على « ذكر الاعتقاد » لأبى العلاء بن العطار (ص : ٧٥) :

« من زعم الاختلاف فى متنه فلم يصب ، لأنه احتج لما ذهب إليه بروايات أحسن مراتبها الضعف ، على أنها عند التحقيق لا تُعد اختلافًا ، وإنما أراد بعض أهل البدع التعلق بهذا لإبطال دلالة هذا الحديث على اعتقاد أهل السنة من أن الله فوق خلقه ، وأنه فى مكان .

كذلك تشكيك بعض أهل الزيغ فى ثبوت هذا الحديث فى «صحيح مسلم» هو أوهى من بيت العنكبوت لمن علم وفهم وأنصف ، وشبهات أهل البدع لم تسلم منها آيات الكتاب فكيف تسلم منها السنن؟؟! » .

● **وأخيرًا أقول للسقاف :**

قد ورد فى القرآن الكريم ما يشهد لحديث الجارية ، ألم تقرأ قوله تعالى :

﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ (16) أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾ [الملك : ١٦- ١٧].

● **ومما يدل على علو الله عزوجل أيضًا :**

الأحاديث الواردة فى الإسراء والمعراج ، ومعراجه ﷺ إلى السماوات العُلا، وتردده بين الله سبحانه وتعالى وبين موسى عليه السلام فى أمر الصلاة .

وفى الباب أحاديث أخرى صحيحة تثبت صفة العلو وذكرها مبسوط فى كتب أهل العلم ، **ولكن كان الاهتمام بذكر ما أعله السقاف منها .**

* * *

أقوال أهل العلم الدالة على إثبات صفة العلو للواحد القهار

وإليك أقوال أهل العلم الدالة على إثباتهم العلو لله سبحانه بذاته وصفاته.

● **عبدالله بن المبارك - رحمه الله - :**

عن على بن الحسن بن شقيق ، قال : سألت عبدالله بن المبارك : كيف ينبغى لنا أن نعرف ربنا عزوجل ؟ قال : **على السماء السابعة على عرشه ، ولا نقول كما تقول الجهمية : أنه ها هنا فى الأرض .**

أخرجه عبد الله فى « السنة » (٢٢) ، والدارمى فى « الرد على الجهمية » (ص:٢٣)، والبيهقى فى « الأسماء والصفات » (ص: ٤٢٧) **وسنده صحيح .**

وأورده البخارى جازماً به فى كتاب«خلق أفعال العباد» (١٤) .

● **الإمام مالك بن أنس - رحمه الله -:**

قال - رحمه الله -: **الله عزوجل فى السماء ، وعلمه فى كل مكان ، لا يخلو من علمه مكان .**

رواه أبو داود فى« المسائل» (ص : ٢٦٣)، وعبدالله فى«السنة»، والآجرى فى « الشريعة » (ص: ٢٨٩) من طريق : الإمام أحمد ، عن سريج بن النعمان، عن عبدالله بن نافع ، عن الإمام مالك به .

وسنده حسن ، فعبدالله بن نافع الصائغ فى حفظه لين ، إلا أنه صحيح الكتاب، وحديثه عن الإمام مالك لا ينزل عن درجة الحسن .

● **الحسن بن موسى الأشيب :**

قال : **الجهمى إذا غلا قال : ليس ثم شىء - وأشار إلى السماء -** .

أخرجه الإمام البخارى فى « خلق أفعال العباد » (٦٩) **بسند صحيح** .

● **حماد بن زيد :**

عن سليمان بن حرب قال : سمعت حماد بن زيد - وذكر هؤلاء الجهمية - قال : **إنما يحاولون أن يقولوا ليس فى السماء شىء** .

رواه عبدالله فى « السنة » (٤١) ، وابن أبى حاتم فى « الرد على الجهمية » كما فى « العلو » للذهبى (ص : ١٠٦ - ١٠٧) .

وسنده صحيح .

● **الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله- :**

عن يوسف بن موسى البغدادى أنه قيل لأبى عبدالله أحمد بن حنبل : الله عزوجل فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه ، وقدرته وعلمه فى كل مكان ؟ قال : **نعم على العرش ، وعلمه لا يخلو منه مكان** .

أورده اللالكائى (٣/٤٠١) معلقًا ، وعزاه ابن القيم فى «اجتماع الجيوش » (ص : ١٢٣) إلى الخلال فى كتاب السنة ، فعلى هذا يكون سنده **صحيحًا** ، فيوسف بن موسى هذا له ترجمة فى « تاريخ بغداد » (١٤/٣٠٨) ذكر فيها رواية الخلال عنه وثناؤه عليه وهو صاحب مسائل عن الإمام أحمد .



معنى قول أهل السنة والجماعة:
« إن الله فى السماء »

وإثبات أهل السنة لصفة العلو ، واحتجاجهم بحديث الجارية على أن الله فى السماء ، ليس معناه إثبات الحلول له ، تعالى عن ذلك عز وجل ، وإنما عنوا بـ «فى » أى : « على » .

وليس هذا تأويلاً كما ادعى السقاف ، بل له نظائر فى القرآن الكريم:

قال تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ أي: على جذوع النخل.

قال شيخنا العلامة المحدّث المفيد عبد الله بن يوسف الجديع حفظه الله فى تعليقه المُنيف على كتاب « ذكر الاعتقاد ، وذم الاختلاف » لأبى العلاء بن العطار -رحمه الله - (ص: ٣٠) :

« الحق أن الله تعالى له جهة العلو ، وأنه مستو على عرشه ، بائن من خلقه، وقول من قال من السلف والأئمة : إن الله فى السماء إنما أراد حكاية القرآن : ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ وما ورد فى حديث الجارية ونحو ذلك ، وليس معنى ذلك عندهم على الظرفية ،بل إن نصوص الفوقية والاستواء والعلو مفسرة ، لكون (فى) بمعنى على ، وذلك نظير قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ ».

قلت : وهذا يؤيده ما ذكره الذهبي في « الأربعين في صفات رب العالمين» (ص: ٨٧) حيث قال :

« ورد أنه - عز وجل - في السماء ، و (**في**) تَرد كثيرًا بمعنى (**على**) ،

كقوله تعالى : ﴿فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ﴾ [التوبة : ٢].

أي : على الأرض .

﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] .

أي على جذوع النخل ، فكذلك قوله :

﴿ أأمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الملك : ١٦].

أي : مَنْ على السماء ».



طعن السقاف وشيخه عبد الله الغماري في حماد بن سلمة للطعن في أحاديث الصفات

وقد سلك السقاف وشيخه عبد الله بن الصديق الغمارى مسلك أهل البدع قبلهم فى الطعن فى أحاديث الصفات بالطعن فى حماد بن سلمة - رحمه الله - الثقة الرضىّ لأنه روى جملة كبيرة من أحاديث الصفات ، حتى قالوا : إن شيطانًا ألقاها إليه ليضل بها أهل الحق ، ونسبوا هذا القول إلى إبراهيم بن عبد الرحمن ابن مهدى .

● **وأصل هذه القصة :**

ما أخرجه ابن عدى فى« الكامل » (٢/ ٦٧٦) :

عن الدولابى قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن شجاع بن الثلجى ، أخبرنى إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدى ، قال :

كان حماد بن سلمة لا يُعرف بهذه الأحاديث، حتى خرج خرجة إلى عبادان، فجاء وهو يرويها، فلا أحسب إلا شيطانًا خرج إليه فى البحر فألقاها إليه.

وهذه قصة موضوعة ملفقة ، وضعها ابن الثلجى الكذاب ، فهو جهمى ضال خرب القلب ، كان يضع الحديث .

قال ابن عدى : « كذاب ، وكان يضع الحديث ويدسه فى كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات».

وكان يفعل ذلك ليثلبهم ، ويلحق بهم النقص.

والعدل والقسط فى الحكم على أحاديثه التى رواها في الصفات ما ذكره شيخنا الجديع -حفظه الله-، قال[1]:

« ما صح سنده إليه وجب قبوله والإيمان به إن أسنده بالسند الصحيح ، وأهل البدع يجهلون طرق الحديث والمعرفة برواته ، ويتبعون الشبهات ، ولو أنهم علموا وتثبتوا وأخلصوا فى النية لبان لهم أن ما ورد به الخبر الصحيح موافق لما ورد به القرآن ، ويحتذى فيه حذوه ، ولكن القوم عموا وصمُّوا ، وتمكنت منهم الأهواء».

قلت : وقد صرح عبد الله الغماري بالطعن فى حماد بن سلمة فى كتابه «فتح المعين » (ص: ٢٠) حيث قال :

(حماد بن سلمة وإن كان ثقة ، فله أوهام ، كما قال الذهبى ، ولم يخرج له البخارى ، ومن أوهامه ما رواه عن عكرمة ، عن ابن عباس: « رأيت ربي جعداً أمرداً عليه حلة خضراء » وروى عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن محمداً رأى ربه فى صورة شاب أمرد دونه ستر فى لؤلؤ ، قدميه أو رجليه فى خضرة ، قال الذهبى فى الميزان : فهذا من أنكر ما أتى به حماد بن سلمة ، وهذه الرؤية رؤية منام إن صحت).

وقد علّق السقاف على كلام شيخه هذا فى الحاشية بقوله :

(وأقول: حماد بن سلمة إمام ثقة ، لكن لا ينبغى أن تقبل أخباره فى الصفات البتة ، لأن ربيبيه كانا يدسان فى كتبه ما شاءا ، وقال الذهبى فى سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٥٢) : إلا أنه لما طعن فى السن ساء حفظه ... فالاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات أ . هـ كلام الذهبى .

قلت : فما بالك برواياته التى يخالف بها نصوص التنزيه فى الكتاب والسنة!! فتدبر).

---

(١) «ذكر الاعتقاد » لابن العطار(ص: ٣٠).

● **قلت** : أما كون البخارى لم يخرج لحماد بن سلمة فقد أُخذ عليه ذلك ، فقد أخرج عن قوم دونه فى الضبط والإتقان.

قال الحافظ الذهبى فى« الميزان» (١/ ٥٩٤) :

«نكَّت ابن حبان على البخارى ، ولم يسمِّه حيث يحتج بعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وبابن أخى الزهرى ، وبابن عياش ، ويدع حمادًا ».

● **قلت : والأصح أن يُقال :إن البخارى لم يمتنع عن إخراج حديثه مطلقًا ، بل له حديث عند البخارى في« الصحيح ».**

قال الحافظ الذهبى فى ترجمة حماد بن سلمة من « السير » (٧/ ٤٤٦) :

« تحايد البخارى إخراج حديثه ، إلا حديثًا خرَّجه فى الرقاق ، فقال : قال أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس عن أُبى».

وعدم إخراج البخاري له كما زعم شيخ السقاف فليس بقادح فيه ، فالبخارى لم يشترط أن يخرج حديث الثقات جميعًا كما يعلم المبتدئ من طلاب العلم ، فإقحام مثل هذا القول عند الكلام على حماد بن سلمة دون ذكر الجواب عنه إنقاص من قيمته،وإنزال من رتبته ، وهو من هو من الحفظ والضبط والإتقان ، وأقوال أهل العلم شاهدة على ذلك.

وأما قول السقاف : (**حماد بن سلمة إمام ثقة ، لكن لا ينبغى أن تقبل أخباره فى الصفات ألبتة ، لأن ربيبيه كانا يدسان فى كتبه ما شاءا**).

فمتناقض . .

فكيف تقبل أحاديثه فى غير الصفات ، وترد أحاديثه فى الصفات مستدلاً على ذلك بخبر موضوع وحكاية ملفقة.

إنما مستندك فى ذلك :

ما رواه ابن عدى في« الكامل » (٢/ ٦٧٦) بالسند السابق ذكره إلى ابن الثلجى ، قال :

سمعت عباد بن صهيب ، يقول : إن حماد بن سلمة كان لا يحفظ ، فكانوا يقولون ، إنها دسَّت فى كتبه ، وقد قيل :إن ابن أبى العوجاء كان ربيبه ، فكان يدس فى كتبه هذه الأحاديث.

وابن الثلجى كذاب كما مر ذكره .

وأما الأحاديث التى أوردها الغمارى من رواية حماد بن سلمة فى الرؤية ، ليطعن بها فيه ، فليس فيها ما يدل على أن الحمل عليه فيها ، فهو لم يتفرد برواية هذه الأحاديث من جهة.

قال الحافظ أبو أحمد بن عدى في« الكامل » (٢/ ٦٧٨) عقب روايته أحاديث الرؤية من طريق حماد :

« هذه الأحاديث التى رويت عن حماد بن سلمة فى الرؤية ، وفى رؤية أهل الجنة خالقهم ، قد رواها غير حماد بن سلمة ، وليس حماد بمخصوص به فينكر عليه».

ومن جهة أخرى فهي غير محفوظة عنه باللفظ المذكور .

وأما قول الذهبى :« فهذا من أنكر ما أتى به حماد بن سلمة ».

● **فالجواب عنه من وجوه:**

الأول : أن الحديث بهذا التمام الذى ذكره الذهبى منكر ، غير محفوظ عن حماد بن سلمة ، فالآفة فيه من غيره .

■ **وتفصيل ذلك :**

أن الحديث صحيح من حديث حماد ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :« **رأيت ربى عز وجل** » .

فقد أخرجه بهذا اللفظ :

الإمام أحمد (١/ ٢٨٥) : حدثنا أسود بن عامر ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة ، بإسناده ومتنه .

وأخرجـه من طريقه : أبو القاسم الأصـبهانى فى« الحـجة فى بيان المحـجة» (١/ ٥٠٩). وقد اختلف فى متنه على أسود بن عامر.

فـرواه ابن عـدي في« الـكامل » (٢/ ٦٧٧) من طريق : النضـــر بن سلمـة شـاذان، حدثنا الأسـود بن عامـر ، بسنده ، بلفظ : « أن مـحمـدًا رأى ربه فى صورة شاب أمرد من دونه ستر من لؤلؤ ، قدميه ، أوقال : رجليه فى خضرة».

وهذا **سند واه بمرة** ، آفتـه النضر بن سلمـة - شاذان - قال أبو حـاتم: «كان يفتعل الحديث».

وقال عبدان : سألنا عباس العنبـرى عن النضر بن سلمة ، فأشار إلى فمه ، قال ابن عدى : «أراد أنه يكذب» .

ولكن رواه ابن عـــدي في«الكامل » (٢/ ٦٧٧) ، والدارقطنـى فى «الرؤية » (٣٠٠) كـلاهما عن الحـسن بن على بن عاصـم ، حدثنا إبراهيم بن أبى سـويد الذراع، حدثنا حماد بن سلمة بإسناده .

ولفظه عند ابن عدى : « رأيت ربى جعدًا أمرد عليه حلة خضراء» .

ولفظه عند الدارقطنى : « رأيت ربى فى أحسن صورة».

قلت : وهذا **إسناد تالف** ، آفـته الحـسن بن على بن زكـريا بن صـالح بن عاصم ، وله ترجمة فى «تاريخ بغداد » (٧/ ٣٨٢).

قال ابن عدى :« أبو سعيـد الحسن بن على العدوى يضع الحديث ، ويسرق الحديث ، ويلزقـه على قوم آخريـن ، ويحدِّث عن قوم آخـرين ، ويحدِّث عن قوم لا يعرفون ، وهو متهم فيـهم ، وإن الله لم يخلقهم ، وعامة ما حدث به - إلا القليل - موضـوعات ، وكنا نتهمه بـل نتيقنه أنه هو الذى وضعـها » ، وقال الدارقطنى : «متروك» ، وقـال ابن حبان : « لعله قد حدث عن الثقـات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث».

ورواه ابن عدي من طريق : محمد بن رزق الله بن موسى ، حدثنا الأسود ابن عامر . . . . .بسنده وبلفظ:

«رأيت ربى فى صورة شاب أمرد جعد عليه حلة خضراء».

قلت : ومحمد بن رزق الله بن موسى هذا قد أطلت البحث عنه فلم أعرفه، ولا أظنه الذى ترجمه الخطيب فى « تاريخ بغداد » (٥/ ٢٧) باسم محمد بن رزق الله الكلوذانى .

ورواه ابن عدى من طريق محمد بن رافع ، حدثنا أسود بن عامر بسنده وبلفظ حديث الحسن بن على بن عاصم .

ومن طريقه البيهقى فى« الأسماء والصفات» (ص: ٤٤٤).

ومن طريق البيهقى الذهبى فى« السير» (١٠/ ١١٣) ، وقال :

« وهو خبر منكر» .

قلت : **لا شك فى ذلك ، والحمل فيه على محمد بن رافع** ، فهذه الزيادة فى هذا الحديث قد **تفرد بها عن الأسود ، وخالفه الإمام أحمد** فرواه عن الأسود **من غير هذه الزيادة** ، ومحمد بن رافع وإن كان **ثقة إلا أنه دون الإمام أحمد فى الحفظ والضبط والإتقان ، فهذه الزيادة منكرة كما ترى .**

فإن قيل : ولكن رواه غيره عن الأسود بهذه الزيادة ؟

فالجواب : إن الطرق ضعيفة إلى الأسود كما سبق أن ذكرنا بل بعضها تالفة واهية.

وقد رواه غير الأسود عن حماد ، فلم يذكر هذه الزيادة ، مما يدل على أن حماداً لم يحدِّث بهذا الحديث على هذا الوجه المنكر.

فالحديث قد أخرجه الآجرى فى « الشريعة » (ص: ٤٩٤) حدثنا أبو بكر بن

أبى داود ، قال: حـدثنا الحسين بن يحـيى بن كثيـر العنبرى ، قـال: حدثنا أبى، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعًا:

« **رأيت ربى عز وجل** » .

وسنده صحيح .

ورواه الإمام أحـمد (١/ ٢٩٠) ، وابن أبى عـاصم فى« السنة » **(٤٣٣)** وابن عدى (٢/ ٦٧٧) من طريق : عفان ، حدثنا عبد الصمد بن كيسان ، حدثنا حماد ابن سلمة بالسند والمتن السابق.

ولكن رواه الخطيب فى«تاريخـه » (١١/ ٢١٤) من طريق : عمـر ابن موسى ابن فيروز ، حدثنا عفان ، فذكره بإسناده ولكن زاد :

« **فى صورة شاب أمرد عليه حلة حمراء**» .

● **قلت: وهذه زيادة منكرة** ، تفرد بها عمر بن مـوسى بن فيروز التوزى، وهو مسـتور ، ذكره الخطيب في«تاريخـه» (١١/ ٢١٤) ولم يورد فيه جـرحًا ولا تعديلاً، وقد خـالف كلاً من الإمام أحمد بن حنبل ،وحنبل بن إسـحاق، وفضل ابن سهل، فرووه من غير هذه الزيادة .

ولكن فى هذا الإسناد عـبد الصمـد بن كيسـان ، قال الحافظ فى «تعـجيل المنفعة» (ص: ٢٦) :

« عبـد الصمد بن كيـسان : عن حماد بـن سلمة ، وعنه عفان ، فـيه نظر، قلت: أظنه الأول ، تصحف اسمه».

يقصد بذلك عبد الصمد بن حسان ، وهو **صدوق حسن الحديث** كما يظهر من ترجمـته فى« التعـجيل » ، فـقد وثقه ابن سـعد ، وقال أبو حـاتم:« صالح الحديث ، صدوق » ، وقال الذهبى :«صدوق إن شاء الله » .

فهـذا يدلك على أن ما ورد فى المتن من نكارة إنما هو من قـلة ضبط من روى

الحديث عن الأسود بن عامر ، وليس هو بمحفوظ بهذا المتن المنكر عن حماد بن سلمة ، وإنما المحفوظ عنه من حديثه ، لفظ :

«رأيت ربى عز وجل ».

وهذا الحديث قد صححه جماعة من الحفاظ منهم الإمام أحمد بن حنبل ، وأبو زرعة الرازى ، وغيرهما .

ففى « رسالة عبدوس بن مالك العطار عن الإمام أحمد » رحمه الله (ص:٥٨) ، قال :

« أصول السنة عندنا: .... والإيمان بالرؤية يوم القيامة كما روى عن النبى ﷺ من الأحاديث الصحاح ، وأن النبى ﷺ قد رأى ربه ، فإنه مأثور عن رسول الله ﷺ ، صحيح ، رواه قتادة ، عن عكرمة، عن ابن عباس ، ورواه الحكم بن أبان ، عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه على بن الزيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس ».

وقال عبد الله بن الإمام أحمد فى« السنة» (٥٨٤) :

«رأيت أبى رحمه الله يصحح هذه الأحاديث أحاديث الرؤية ويذهب إليها وجمعها فى كتاب وحدثنا بها» .

وروى الضياء فى «المختارة» عن أبى زرعة الرازى ، قال[1] :

« حديث قتادة ، عن عكرمة، عن ابن عباس صحيح ، ولا ينكره إلا معتزلى». يعني باللفظ المختصر .

ولا يُتوهم - كما يحاول أن يبث السقاف فى روع القراء - أن أهل السنة والجماعة يثبتون الحديث بهذه الزيادة المنكرة الواردة فيه ، والتى سبق أن بينّا أن الحمل فيها على من هو دون حماد بن سلمة وليست الآفة منه .

---

(١) نقلاً عن « ظلال الجنة» للشيخ الألبانى (١٨٨/١).

والوجه الثانى : أن قول الذهبى هذا مجمل ، وليس بحجة على أن الحمل فى هذا الخبر عند الذهبى على حماد بن سلمة لأنه لما روى هذا الحديث فى «السير» (١٠/ ١١٣) ، قال :

« خبر منكر نسأل الله السلامة فى الدين فلا هو على شرط البخارى ، ولا مسلم ، ورواته وإن كانوا غير متهمين ، فما هم بمعصومين من الخطأ والنسيان » .

والوجه الثالث : أننا لو سلمنا بصحة أسانيد هذا الخبر - بهذه الزيادة - إلى حماد بن سلمة ، فكيف تغاضى السقاف عن عنعنة قتادة بن دعامة السدوسى وهو عنده وعند شيوخه مدلس ، ولو تغاضى عن هذه العلة فأين من أعل هذه الرواية بعكرمة ؟!

قال البيهقى فى « الأسماء والصفات» : «وقد حمل غيره من أهل النظر فى هذه الرواية على عكرمة مولى ابن عباس» .

● **قلت** : ونحن لا نحاول دفع التهمة عن حماد ، لنصيب بها غيره، وإنما غايتنا بيان أن السقاف إنما تغاضى عن بيان هذه العلل كلها حتى يسلم له اتهام حماد بن سلمة ، **كما هو الحال عند أسلافه من المعتزلة.**

والسقاف **متناقض** ..

فتارة يوثق حماد بن سلمة فى غير أحاديث الصفات، فيقول - كما مر ذكره- :

(حماد بن سلمة إمام ثقة، لكن لا ينبغى أن تقبل أخباره فى الصفات ألبتة).

ثم يأتى فى موضع آخر من قراطيسه - وهو تعليقه على « دفع شبه التشبيه » (ص:١٩) - فتدفعه عقيدته الاعتزالية إلى الطعن فيه بشدة فيقول:

(نحن نغمز حماد بن سلمة أشد الغمز ، وخصوصًا فى أحاديثه فى الصفات).

وتراه يتعالم بخبث طوية ، فيقول (ص:١٧٨-١٧٩) :

(حماد بن سلمة ضعفه مشهور ، وإن كان من رجال مسلم ، وقد تحايده البخارى ، كما فى « الميزان » (١/ ٥٩٤) فى ترجمته).

فلا أدرى كيف يقول فى موضع :« إمام ثقة » ، ثم يناقض نفسه فى موضع آخر فيقول :« ضعفه مشهور ».

والأغرب من ذلك أن يعل حديث أبى رزين العقيلى مرفوعاً :

« كان عماء ما تحته هواء ، وما فوقه هواء ،ثم خلق عرشه على الماء» ، بحماد بن سلمة وفيه من هو أوهى منه .

قال (ص : ١٨٩) :

(وهذا حديث ضعيف لأجل حماد بن سلمة ، ولا تقبل أخباره فى الصفات ألبتة ، وكذلك يضعف هذا الحديث بوكيع بن عدس ، لأنه مجهول لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء).

● **قلت** : فقدم إعلال الحديث بحماد ، مع أن فيه من هو أضعف منه - وهو وكيع- ووكيع هذا قد حدَّث بالحديث قبل حماد ، فالآفة فيه منه ، وليست من حماد ، ولكن دفعه إلى ذلك ما دفع المعتزلة من قبله إلى الطعن فى حماد .

ولن أكلف نفسى الجهد في جمع أقوال أهل العلم فى تعديل وتوثيق حماد ابن سلمة فهى كثيرة جدًا، ومبسوطة فى ترجمته في كتب الرجال و«السير» للذهبي،حتى عُدَّ حبه من علامة اتباع السنة، وبغضه والوقيعة فيه من علامة البدعة.



طعن السقاف فى محمد بن إسحاق بن يسار صاحب «السير»

ولكن : هل اكتفى السقاف بالطعن فى حماد بن سلمة فقط ؟

لا ، بل طعن أيضًا فى محمد بن إسحاق بن يسار صاحب «السير» وذلك لأنه روى حديثًا يخالف معتقد السقاف .

قال السقاف فى تعليقه على « دفع شبه التشبيه» (ص: ٢٦٧) :

(محمد بن إسحاق عنعن هذا الحديث ولا حجة بحديثه إذا عنعن عند من يحسِّنُ حديثه ، والحقيقة أنه قد كذبه وطعن فيه جماعة من كبار الأئمة كما فى ترجمته فى « التهذيب» (٩/ ٣٤فكر) ، فقد طعن فيه الإمام أحمد بن حنبل وكذبه الإمام مالك أيضًا، وسليمان التيمي، ويحيى القطان، ووهيب بن خالد وهؤلاء من أئمة هذا الشأن).

● **قلت** : ولن أجيب على كلام السقاف السابق طمعًا فى تصحيح الحديث الذى رواه ابن إسحاق ، بل للإنصاف وللأمانة العلمية وللعدل فى القول ، الذى يجب على كل طالب علم أن يحرص عليه، فقد قال تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء : ٥٨].

وابن إسحاق هذا حافظ كبير ،عليه مدار أحاديث كثيرة فى الأحكام، وفى السير، وفى غيرهما، والتسرع فى الحكم عليه، أو تلفيق حكم زائغ عليه، بلية من البلايا . وسوف أكتفى بالإجابة عما أورده السقاف من دعوى طعن أهل العلم فيه بما يرد حديثه .

الجواب عما أورده السقاف من أسباب رد حديث ابن إسحاق مطلقًا

أما قوله : (**وكذبه الإمام مالك أيضًا ، وسليمان التيمى ، ويحيى القطان ، ووهيب بن خالد ، وهؤلاء من أئمة هذا الشأن**).

فإنه لم يورد ما أجيب به عما ذكره من تكذيب سليمان التيمي، ويحيى القطان ، ووهيب ، ففى«التهذيب»- ومنه نقل السقاف -:

« وقال ابن المدينى: ثقة ، لم يضعه عندى إلا روايته عن أهل الكتاب، وكذبه سليمان التيمى، ويحيى القطان، ووهيب بن خالد، فأما وهيب والقطان فقلدا فيه هشام بن عروة ، ومالكًا، **وأما سليمان التيمى ، فلم يبين لى لأى شىء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث ، لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل** » .

● **قلت** : فهذا دال على أن قول سليمان التيمى فيه لا يضره بنص حافظ كبير وإمام جهبذ فى الجرح والتعديل وهو ابن المدينى.

وأما دعوى تكذيب وهيب بن خالد ويحيى القطان فمستندها قصة موضوعة ، وأصلها :

ما أخرجه العقيلى فى« الضعفاء» (٤/ ٢٤) ، وابن عدى فى «الكامل» (٦/ ٢١١٧) من طريق :

عبد الملك بن محمد ، حدثنى سليمان بن داود ،قال : قال لى يحيى بن سعيد القطان : أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب ، قال : قلت : وما يدريك ؟ قال : قال لى وهيب بن خالد، فقلت لوهيب: ما يدريك ؟ قال : قال لى مالك بن

أنس، فقلت لمالك بن أنس: ما يدريك ؟ قال : قال لى هشام بن عروة ، قال : قلت لهشام بن عروة : وما يدريك : قال : حَدَّث عن امرأتى فاطمة بنت المنذر ، وقد دخلت عليَّ وهى بنت تسع سنين ، وما رآها حتى لقيت الله عز وجل .

والإجابة عن هذه القصة من وجهين :

الأول : أن هذه القصة مختلقة موضوعة ، والمتهم بها سليمان ابن داود الشاذكونى ،وقد انتقدها الذهبى فى« سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٩) ، فقال :

« معاذ الله أن يكون يحيى وهؤلاء بدا منهم هذا بناء على أصل فاسد واه ، **ولكن هذه الخرافة من صنعة سليمان وهو الشاذكونى-لا صبَّحه الله بخير - فإنه مع تقدمه فى الحفظ ، متهم عندهم بالكذب** ، وانظر كيف سلسل الحكاية .

ويبين لك بطلانها أن فاطمة بنت المنذر لما كانت بنت تسع سنين لم يكن زوجها هشام خُلِقَ بعد ، فهى أكبر منه بنيف عشرة سنة ، وأسند منه، فإنها روت كما ذكرنا عن أسماء بنت أبى بكر ، وصح أن ابن إسحاق سمع منها ، وما عرف بذلك هشام ، أفبمثل هذا القول الواهي يكذب الصادق ».

الثانى : أنه لو صحت هذه القصة فمستند التجريح والطعن فى ابن إسحاق ضعيف ، فإن سماعه من فاطمة ثابت وإن نفاه هشام بن عروة ، وإن أقسم على ذلك كما ورد فى بعض الأخبار عنه .

قال الذهبى فى « السير» (٧/ ٣٨) :

« هشام صادق فى يمينه ، فما رآها ، ولا زعم الرجل - (أى ابن إسحاق) - أنه رآها ، بل ذكر أنها حدَّثته ، وقد سمعنا من عدة نسوة وما رأيتهن » .

● وأما تكذيب الإمام مالك لابن إسحاق :

فإنما هو من قبيل كلام الأقران بعضهم فى بعض ، فقد وقع ابن إسحاق فى مالك ، ووقع مالك فى ابن إسحاق ، **هذا إن صح أنه قد كذَّبه** .

وقد تتبعت ما روى عن مالك فى تكذيب ابن إسحاق فلم أجد ما يصح فى ذلك، وإنما أشد ما قال فيه :« **دجال من الدجاجلة** » ، ولا يقتضى هذا القول تجريحًا كما سوف يأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

وأما الأخبار التى وردت فى تكذيب مالك لابن إسحاق ، فهى :

(١) ما رواه ابن عدى فى« الكامل » (٦/ ٢١١٦) :

حدثنا ابن حماد ، حدثنى أبو عون محمد بن عمرو بن عون الواسطى،حدثنا محمد بن يحيى بن سعيد ، حدثنا عفان ، عن وهيب ، قال : سمعت مالك بن أنس يقول : هو كذاب .

قلت : وهذا **إسناد ضعيف** فيه شيخ ابن عدى ، وهو محمد بن أحمد بن حماد، أبوبشر الدولابى ، قال ابن عدي :« هو متهم فيما يقوله فى نعيم بن حماد لصلابته فى أهل الرأى » ، وقال ابن يونس : « كان يضعف » ، وقال الدارقطنى : «تكلموا فيه ، ما تبين من أمره إلا خير ».

ومحمد بن يحيى بن سعيد هو ابن القطان ، تفرد ابن حبان بذكره في «الثقات» (٩/ ٨٢) ، وأورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١/ ٤/ ١٢٣ - ١٢٤) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وأما ابن حجر فقال : « ثقة » ، فلا أدري ما مستند التوثيق عنده ، ولم يوثقه معتبر؟!!

(٢) ما رواه العقيلى في « الضعفاء » (٤/ ٢٤) :

حدثنا أحمد بن علي الأبار، حدثنا إبراهيم بن زياد - سبلان -، حدثنا حسين بن عروة ، قال : سمعت مالك بن أنس يقول : محمد بن إسحاق كذاب .

قلت : وهذا الإسناد فيه : حسين بن عروة ، ضعفه الساجى والأزدى، وقال أبو حاتم :« لا بأس به».

وقول أبى حاتم هذا معناه أنه يكتب حديثه وينظر فيه ، أى أنه لا يحتج به على إطلاقه ، كمابيَّن ذلك ابنه في « الجرح والتعديل » (١/ ١/ ٣٧) .

والحسين بن عروة قد تفرد بهذه الحكاية عن مالك ، ولم يشاركه أحد من أصحاب مالك فى حكايتها عنه ، فهل أسر بها مالك إليه ؟!!

لقد بيَّن الإمام مسلم رحمه الله أن الراوى وإن كان ثقة أوصدوقًا إذا تفرد بحديث أوخبر عن حافظ كبير ، فلم يشاركه فى هذا الخبر أحد من أصحاب هذا الحافظ ، كان تفرده بهذا الخبر منكرًا مردودًا .

قال الإمام مسلم - رحمه الله - فى مقدمة«الصحيح» (١/ ٧) :

«فأما من تراه يعمد لمثل الزهرى فى جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما وليس ممن قد شاركهم فى الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس ».

ولكن صح عن مالك أنه قال في ابن إسحاق: « **دجال من الدجاجلة** » .

وهذا الوصف لايؤخذ منه جرح ، ولا يعوَّل عليه خصوصًا وأنه قال هذا القول لما أُخبر أن ابن إسحاق يقول : اعرضوا عليَّ علم مالك، فإنى أنا بيطاره .

وقيل : إنه قال ذلك لما طعن ابن إسحاق في نسب الإمام مالك.

قال الذهبي في « السير» (٨/ ٧١):

« وروي عن ابن إسحاق أنه زعم أن مالكًا وآله موالي بني تيم ، فأخطأ، **وكان ذلك أقوى سبب في تكذيب الإمام مالك له ، وطعنه عليه**» .

ولو نظر السقاف إلى ترجمة ابن إسحاق فى« التاريخ الكبير » للبخارى ، لوجد أن الإمام البخارى - رحمه الله - لم يورد فيه إلا التعديل، ولم يورد فيه كلام الطعن وخصوصًا كلام مالك ، فكأنه لا يثبت عنده قول مالك بتكذيبه ،

أو أن ذلك عنده لأمر غير الرواية ، فهو من قبيل كلام الأقران ، ولا يقبل كلام الأقران بعضهم في بعض.

يدل على ذلك مانقله الذهبى فى« السير» (٧/ ٤)، قال :

« قال البخارى : ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق ، فلربما تكلم الإنسان ، فيرمى صاحبه بشيء واحد ، ولا يتهمه فى الأمور كلها».

وقال الذهبى فى « الميزان» (٣/ ٤٧١) :

« لم يذكر ابن إسحاق أبو عبد الله البخارى فى كتاب الضعفاء له».

وقد نفى التهمة عن ابن إسحاق سفيان بن عيينة .

قال ابن أبى حاتم فى« الجرح والتعديل » (٢/ ٣/ ١٩٢) :

حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، حدثنا على بن المدينى ، قال : سمعت سفيان بن عيينة سئل عن محمد بن إسحاق ، فقيل له : لم يرو أهل المدينة عنه ، قال :

جالست ابن إسحاق بضعًا وسبعين سنة ، وما يتهمه أحد من أهل المدينة ، ولا يقول فيه شيئًا .

وسنده صحيح .

وقال إبراهيم بن المنذرالحزامى شيخ البخارى - فيما نقله الذهبى فى «السير» (٧/ ٣٩) - :

« الذى يذكر عن مالك فى ابن إسحاق لا يكاد يُتبين» .

وقال الذهبى فى« السير» (٧/ ٤٤) :

«وقال يعقوب بن شيبة : سألت عليًا - يعنى ابن المدينى - : كيف حديث ابن إسحاق عندك ، صحيح ؟ فقال : **نعم ، حديثه عندي صحيح** ، قال : فكلام

مالك فيه ؟ قال : **مالك لم يجالسه ولم يعرفه ، وأى شيء حدَّث به ابن إسحاق بالمدينة؟!!».**

وأما قول السقاف :

(طعن فيه الإمام أحمد).

فإنما حمل عليه الإمام أحمد لتدليسه ، وأما إذا صرح بالسماع فيحتج به إذا لم ينفرد بمنكر .

وقد نقل الذهبى فى«الميزان »(٣/ ٤٦٩)عن الإمام أحمد قوله :

«حسن الحديث» .

وفى « بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم » ليوسف بن حسن ابن عبد الهادى (ص:٣٦٣) :

« قال ابن إبراهيم - (أى إسحاق بن إبراهيم بن هانئ) - :

قلت : محمد بن إسحاق فى الزهرى ؟ قال هو ثقة ، ولكن معمر ومالك وهؤلاء أوثق منه» .

وأما ما نقل عنه أنه قال : «كان ابن إسحاق يشتهى الحديث ، فيأخذ كتب الناس فيضعها فى كتبه » .

فلا يدل على جرح ، وقد أجاب عن ذلك الحافظ الذهبى فى«السير» (٧/ ٤٦)، فقال :

« هذا الفعل سائغ ، فهذا الصحيح للبخارى فيه تعليق كثير » .

● والقول العدل فى محمد بن إسحاق:

ما قاله الإمام الذهبى فى« السير» (٧/ ٤١) :

« له ارتفاع بحسبه ، ولا سيما فى السير ، وأما فى أحاديث الأحكام ،

فينحط حديثه فيــه عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن ، إلا فيما شــذ فيه ،فإنه يعد منكرًا هذا الذى عندى فى حاله».

● **قلت : وهذا الذى نأخـذ به ، ولا نحتج بمـا لم يصرح فـيه بالسـماع، فـإنه مكثر من التدليس ، ولا نغالى فيه فنقول : صحيح الحديث ، بل هو حسن الحديث إذا لم يخالف أو لم يتفرد بأصل أو سنة لم يأت بها غيره من الثقات.**

والله الهادي إلى سواء السبيل

* * *

إثبات رؤية الرب في الآخرة
وتخبط السقاف في إثبات ذلك

وقد ذهب السقاف مذهب المعتزلة فى نفى رؤية الرب عز وجل فى الآخرة ، فقال فى كتابه« احتجاج الخائب بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب» (ص: ٣٩):

(اعلم أولاً : أن الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -كذب عليه الناس كثيراً ، من ذلك ما فى كتاب السنة المنسوب لابنه ، ذكر فيه أن الإمام أحمد يقول بجلوس الله تعالى على العرش ، وحاشاه من ذلك ، ولو ثبت هذا عنه فهو مردود عليه بنصوص الكتاب والسنة المنزهة للمولى تبارك وتعالى عن مشابهة الحوادث والمخلوقات ، ﴿ليس كمثله شيء﴾ وإنى أنقل أحد تلك النصوص الفظيعة الشنيعة المثبتة فى كتاب الزيغ المسمى بكتاب السنة ، فأقول : لو نظرنا ص:٧٩ لوجدنا مانصه:

ذكر الكرسى : سئل - أى أحمد - عما روى فى الكرسى وجلوس الرب عليه.

رأيت أبى ﷺ يصحح هذه الأحاديث - أحاديث الرؤيا - ويذهب إليها وجمعها فى كتاب وحدثنا به .. إلى آخر ذلك الهراء الوثنى ، ومقام الإمام أحمد يجل عن هذه الوثنية التى تشمئز منها الأرواح).

● **قلت** : بل هى سلفية تلين لها قلوب المؤمنين ، وتغلظ منها قلوب الزائغين أمثال السقاف المبتدع .

والجواب عن هذا الكلام من وجوه :

الأول : أن كتاب « السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله - الذى

حاول السقاف الطعن فى نسبته لمصنفه ثابت النسبة إلى عبد الله بن أحمد كما بيناه من قبل في هذا الكتاب ، وقد ذكرنا هناك كذب السقاف فى تلفيق إسناد كتاب الرد على الجهمية لهذا الكتاب - « السنة» -.

الثانى : أننا لو سلمنا للسقاف أن هذا الكتاب غير صحيح النسبة لعبدالله بن الإمام أحمد ، فليس هذا معناه أن هذا النص غير ثابت عنه ، **بل هو صحيح ثابت عن الإمام أحمد.**

فقد رواه ابن النجاد الفقيه - رحمه الله - فى كتاب« الرد على من يقول القرآن مخلوق ».

وفى « مسائل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابورى » (٢/ ١٥٢/ ١٨٥٠) قال: «سمعت أبا عبد الله يقول: من لم يؤمن بالرؤية فهو جهمى ، والجهمى كافر».

الثالث : أن أحاديث الرؤية الصحيحة المُثْبِتة لهذه السلفية - (أو وثنيتك التى تدعيها خيَّبك الله) - كثيرة بلغت حد التواتر ، وهو ممايفيد العلم اليقينى عندك كما أثْبَتَّ في غير موضع من كتبك.

قال أبو الفيض الكتاني في « نظم المتناثر من الحديث المتواتر» (ص:١٥٣) بعد أن ذكر أحاديث الرؤية :

« وقال اللقاني في شرح جوهرته : أحاديث رؤية الله تعالى في الآخرة بلغ مجموعها مبلغ التواتر ، مع اتحاد ماتشير إليه ، وإن كان تفاصيلها آحاداً».

فلا أدري كيف يخالف السقاف في هذه المسألة ، مع صحة الأحاديث الواردة فيها ، ومع إثبات صاحب جوهرته للرؤية.

بل قال شيخه - المنسوب إليه - أبو الحسن الأشعري في «رسالته إلى أهل الثغر» (ص:٧٦):

« **وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم**».

وإليك أيها القارئ السلفي الأثري - وإليك أيضًا أيها السقاف المعتزلي - جملة مماصح في هذا الباب من أحاديث.

(١) حديث جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه :

قال : كنا جلوسًا عند رسول الله ﷺ ، إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، فقال:

« **أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها** » -يعني العصر والفجر - ثم قرأ جرير :

﴿**وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها**﴾ [طه: ١٣٠].

أخرجه البخاري (١/ ١٠٥) ، ومسلم(١/ ٤٣٩)،وأبو داود (٤٧٢٩) ، والترمذي(٢٥٥١)،والنسائي في «الكبرى» (تحفة : ٢/ ٤٢٧)، وابن ماجة(١٧٧)من طريق : قيس بن أبي حازم ، عن جرير به.

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

قال : قال ناس : يارسول الله ! أنرى ربنا عز وجل يوم القيامة ؟ قال:« **هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة ليست في سحابة ؟!**» قالوا : لا ، قال : «**هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ليس في سحابة ؟!**» ، قالوا : لا ، قال : « **والذي نفسي بيده لا تضارون في رؤيته إلا كما تضارون في رؤية أحدهما** ».

أخرجه مسلم (٤/ ٢٢٧٩) ، وأبوداود(٤٧٣٠) من طريق :

سفيان بن عيينة ، عن سهيل بن أبي صالح ،عن أبيه ، عن أبي هريرة به.

(٣) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه :

قال : قلنا : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال : « **هل تضارون**

في رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحواً؟» قلنا : لا ، قال : «**فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذ إلا كما تضارون في رؤيتهما**».

أخرجه البخاري (٤/ ٢٨٥) ، ومسلم(١/ ١٦٧) من طريق :

عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد مطولاً .

(٤) حديث صهيب بن سنان النمري ﷺ :

مرفوعًا : « **إذا دخل أهل الجنة الجنة ، قال : يقول الله تبارك وتعالى ، تريدون شيئًا أزيدكم ، فيقولون : ألم تبيض وجوهنا ؟ ألم تدخلنا الجنة ، وتنجنا من النار؟ قال : فيكشف الحجاب ، فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل**».

أخرجه مسلم(١/ ١٦٣) ، والترمذي (٢٥٥٢) ، وابن ماجة (١٨٧) من طريق : عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن صهيب به .

(٥) حديث أبي موسى الأشعري ﷺ :

مرفوعًا : « **جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما ، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**».

أخرجه البخاري (٤/ ٢٨٧) ، ومسلم (١/ ١٦٣) ، والترمذي(٢٥٢٨) ، من طريق : أبي بكر بن أبي موسى ، عن أبيه به .

والعجيب حقًا : أن يتناقض السقاف - صاحب كتاب «تناقضات الألبانى»؟!! - فيثبت حديث الرؤية في موضع آخر من كتبه .

حيث قال فى تعليقه على كتاب ابن الجوزى الجهمى « دفع شبه التشبيه» (ص: ٢١٠) - تعليقًا على قول ابن الجوزى : « كما وقع الشبه فى رؤية الحق سبحانه برؤية القمر فى إيضاح الرؤية لا فى تشبيه المرئى»-:

قال السقاف:

(**أى عندما قال ﷺ فى الحديث الصحيح :« إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون فى رؤيته » كان معنى كلامه : أى أنكم سترون** ربكم ، وسوف لا تشكون هل الذى رأيتموه هو ربكم أم لا كما أنكم إذا رأيتم القمر فإنكم لا تشكون أن الذى ترونه هو القمر ليلة البدر ، وليس معنى ذلك أن الله يشبه البدر حاشا وكلا» .

فانظر أيها اللبيب إلى هذا التناقض العجيب ، والتخبط الشديد فى اعتقاد هذا الرجل.



طعن السقاف المبتدع في السُّنِّي ابن السُّنِّي عبدالله بن الإمام أحمد - رحمهما الله -

والسقاف كعادته كثير الطعن فى علماء أهل السنة والجماعة ، ولم يسلم منه أحد من أئمة السلف حتى عبد الله بن الإمام أحمد - رحمه الله- فقد قال فى كتابه الخائب «احتجاج الخائب» (ص: ١١):

« **فإذا علمت أنهم كذبوا على الإمام أحمد فى كتب يدعون أن لها أسانيد صحيحة ، وأن عليها سماعات إلى غير ذلك من هذيان فارغ ، علمت أن هذه اللفظة ربما تكون من جملة تلك الكذبات أو الفريات وخصوصًا أنها من طريق ابنه عبد الله عنه ، ككتاب الزيغ** ».

فقوله : « **وخصوصًا أنها من طريق ابنه عبد الله عنه** » يدل على ما يكنه قلب هذا الحاقد من كره لأهل السنة والجماعة ، ومنهم عبد الله بن الإمام أحمد - رحمه الله - .

وإذا علمت أنه تطاول بخبث وعنجهية وتكلم في معاوية بن أبي سفيان - ﷺ - كاتب الوحي ، وخال المؤمنين ، فلا تستكبر بعد ذلك أن يتكلم في عبدالله بن الإمام أحمد ، أوحتى الإمام أحمد نفسه ، أو غيره من أئمة السلف .

* * *

بيان تلبيس السقاف في تضعيفه لحديث السُّبُحَات الذي رواه مسلم والرد عليه في ذلك

قال تعليقًا على الحديث الذى رواه مسلم من رواية أبى موسى ﷺ مرفوعاً: « **إن الله لا ينام ولا ينبغى له أن ينام ، يخفض القسط ، ويرفعه . . .** » .

إلى قوله: « **حجابه النور ، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه** » .

وفى تعليقه على كتاب ابن الجوزى (ص: ٢٠٠):

(هذا الحديث من مشكل صحيح مسلم ، لما فيه من الألفاظ والمعانى الغريبة، وقد أشار مسلم إلى عنعنة الأعمش ، عن عمرو بن مرة، وكان مدلسًا كما هو معلوم ، فهذه رواية شاذة لا سيما وقد أشار مسلم بعدها إلى علة فيها ، ثم روى الحديث بعد ذلك بلفظ معقول شرعاً من طريق شعبة ، عن عمرو بن مرة بلفظ : «إن الله لا ينام ، ولا ينبغى له أن ينام ، يرفع القسط ويخفضه ، ويرفع إليه عمل النهار بالليل ، وعمل الليل بالنهار» .

فلفظ السبحات : لا يثبت ، ولا يجوز أن يجزم به صفة لله تعالى، وخصوصًا أن الحافظ ابن الجوزى حكى عن أبى عبيدة: أنه لا يعرف السبحات فى لغة العرب، أى لم يسمعها إلا فى هذا الحديث).

● **قلت** : وهذا الكلام على وهنه ووهائه فيه ما فيه من التلبيسات والتدليسات.

أولها : قوله : **(وقد أشار مسلم بعدها إلى علة فيها)** .

● **قلت** : إنما قال مسلم عقب رواية هذا الحديث - وهو الأصل فى الباب عنده ، وما بعده متابعات له ، والمتابعة ليس لها شرط الصحيح ، وإنما كتاب مسلم هذا في الصحيح وليس في العلل أيها المتهالك -:

وفى رواية أبى بكر : « عن الأعمش » ولم يقل حدثنا.

يقصد هنا : أبا معاوية الضرير ، فهو الذى لم يصرح بالسماع فى رواية أبى بكر بن أبى شيبة ، ولم يقصد بذلك عنعنة الأعمش على أنها علة كما لبَّس السقاف ، وهذا من باب ذكر الاختلاف فى الرواية ، وهو مما ميَّز صحيح مسلم على صحيح البخارى ، وقد صرح أبو معاوية بالسماع فى الرواية الأخرى عند مسلم ، وهى رواية أبى كريب عنه.

وصرح فى رواية على بن حرب عنه عند أبي عوانة في «المستخرج» (١/ ١٤٥).

ثانيها : محاولته إعلال الحديث بعنعنة الأعمش.

وهذا مردود من وجهين:

الأول : أن هذ الحديث قد رواه عن الأعمش ثلاث أنفس ، وهم: أبو معاوية، وسفيان الثورى[1]، وجرير ولم يختلف على الأعمش فيه ، مما يدل على أنه لم يدلسه.

الثاني : أن الأعمش لم يتفرد برواية هذا الحديث عن عمرو بن مرة بهذا اللفظ ، وإنما تابعه عليه المسعودى.

أخرجه الإمام أحمد فى« المسند» (٤/ ٤٠٠-٤٠١) ، وابن ماجة (١٩٦) من طريق : وكيع ، عن المسعودى به.

● **قلت** : والمسعودى ثقة اختلط ، إلا أن سماع وكيع منه قبل الاختلاط.

---

(١) قد تكلم العلماء فى مذهب ابن الجوزى فى الصفات ، وأخذوا عليه التأويل.

قال الإمام أحمد - كما فى « العلل ومعرفة الرجال» برواية عبدالله (١/ ٣٢٥/ ٥٧٥) -:

« سماع وكيع من المسعودى بالكوفة قديم وأبو نعيم أيضًا ، وإنما اختلط المسعودى ببغداد ، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد».

فالحديث - على تقدير احتمال التدليس - بهذه المتابعة صحيح لا ريب فى ذلك.

ووصف السقاف لهذه الرواية بالشذوذ خطأ كبير ، وجهل واضح.

ثالثها: محاولته لإعلال هذه الرواية برواية شعبة الناقصة.

وهذا مخالف للقواعد الحديثية ، فإنما روى شعبة الشطر الأول من الحديث ، وتفرد الأعمش والمسعودى وهم الأكثر برواية الشطر الأول والشطر الثانى من الحديث ، والتفرد بالزيادة من الحافظ مقبولة ، فكيف إذا توبع ؟!!

رابعها : تحريفه لكلام أبى عبيدة حيث قال :« لم نسمع هذا إلا فى هذا الحديث».

فقال السقاف : (**الحافظ ابن الجوزى حكى عن أبى عبيدة أنه لا يعرف السبحات فى لغة العرب، أى لم يسمعها إلا فى هذا الحديث**).

● **قلت** : وهذا تدليس واضح ، بل كذب على أبى عبيدة ، فكلام أبى عبيدة لا يقتضى المعنى الذى ذكره السقاف فإنه يحتمل أنه لم يسمع هذا اللفظ فى الأحاديث التى سمعها إلا فى هذا الحديث ، وهذا لا يدل بأى حال من الأحوال على ضعف الحديث أو شذوذ اللفظة، أو أن هذه اللفظة ليست من كلام العرب .

● وهو كقول أبى هريرة ﷺ فى الحديث الذى أخرجه البخارى فى «صحيحه» (٢/ ٢٥٢) :

والله إن سمعت بالسكين إلا يومئذ وما كنا نقول إلا المدية.

تشكيك السقاف في صحة نسبة بعض أحاديث مسند أحمد إليه واتهامه الحنابلة بالدس في المسند

ومن بلايا هذا السخَّاف الطعن في دواوين السنة ، سواءً الصحاح أو المسند.

فهـذا هو مسند الإمام أحـمد - وهو أحد الدواوين المشـهورة فى السنة - لم يسلم من طعن هذا السـقـاف المبتـدع ، وكيف يسلم من تـشكيكه ولـم يسلم من بلاياه الصحيحان اللذان رد كثيراً من أحاديثهما مما تخالف عقيدته.

قـال هذا الأفاك الأثيم فى تـعليقـه على كـتاب ابن الجـوزى (ص:١٨) عند الكلام على حديث : « فضحك حتى بدت لهواته وأضراسه» :

(هذه الزيادة المنكرة الظاهر أنـها من دس الحنابلة المجسِّمـة ، لأنهم وخاصـة رؤساؤهم مـتخصصون فـى الدس والوضع حتى فى مسند الإمام أحـمد بن حنبل الذى ينتـسـبون إليـه كـمـا سأذكـر أحـد براهين ذلك فى فـائدة خاصـة آخـر هذا التعليق).

ثم قال :

(فائدة خاصة مهمة:

ذكر الحـافظ الذهبى فى« الميـزان» (٢/ ٦٢٤) والحافظ ابن حـجر فى «لسـان الميزان» (٤/ ٢٦:الهندية) و(٤/ ٣٢دار الفكر) ترجمة : عـبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التميمى الحنبلى ، وقالا فيها :

« من رؤسـاء الحنابلة ، وأكابر البـغـاددة ، إلا أنه آذى نفسـه ووضع حديثًـا أو حديثين فى مسند الإمام أحمد.

قال ابن رزقـويه الحافظ : كتبـوا عليه محـضـراً بما فعل ، كتب فـيه الدارقطنى وغيره ، نسأل الله العافية والسلامة).

● **قلت** : هذا إن كان قد حدث من أحد الحنابلة فلم يحدث من غيره ، وإلا لما توانى هذا السـقـاف الخبـيث عن ذكـره ، فكيف يصف الحنابلة بهـذا الوصف العجيب القبيح ، ويعمم فيهم الاتهام.

وكذلك فإن كـان هذا حدث من عبد العزيز بن الحـارث فإن أهل الحديث لم يقفوا مكتوفى الأيدي أمام هذا الحدث الجلل ، بل سطروا محـضراً أثبتوا فيه تهمة هذا الرجل ، وهذا كاف لتبرئة ساحتهم ، وإبراء ذمتهم.

فكفى منك أيها السقاف طعنًا فى دواوين السنة وأمهات الكتب.



نفى السقاف صفة الضحك عن الله عز وجل ونسبة التأويل إلى الإمام البخارى والرد عليه فى ذلك

قال السقاف فى تعليقه على « دفع شبه التشبيه» (ص:١٧٩) تعليقًا على ما أخرجه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة ﷺ مرفوعًا: «**يضحك الله من رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة**»:

(اعلم أن هذا الحديث الذى نحن بصدد الكلام عليه ورد عند النسائى (٦/ ٣٨ برقم ٣١٦٥) بلفظ:

« إن الله عز وجل يعجب من رجلين يقتل أحدهما صاحبه ..» وإسناده صحيح ، ورواه ابن خزيمة كما فى« الجامع الكبير» برقم (٢٨٦١٥) للحافظ السيوطى ، ومنه يتبين أننا لا نستطيع الجزم بواحد من اللفظين).

● **قلت** : وهذا تدليس بيِّن ، وتلبيس واضح.

فلفظ الحديث عند النسائى:

« إن الله عز وجل يعجب من رجلين يقتل أحدهما صاحبه».

وقال مرة أخرى :« **ليضحك من رجلين يقتل أحدهما صاحبه ، ثم يدخلان الجنة**».

وهذا اللفظ الأخير لم يذكره السقاف لئلا تنكشف حيلته فى رد الحديث بهذا اللفظ ، وهذا الحديث رواه بلفظ :« يضحك» الإمام مالك فى موطئه (٢/ ٤٦٠) عن أبى الزناد به.

ومن طريقه البخارى ومسلم والنسائى .

والحديث بالوجهين رواه النسائى ، قال :

أخبـرنا محـمد بن منصـور ، قال : حدثـنا سفيـان ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة به.

وسفيان هو ابن عيينة ، وهو وإن كان دون مالك فى التثبت والحفظ ، إلا أنه رواه على وجه يوافق ما رواه مالك ، ولو تفرد مـالك بالوجه الأول لرجح لتقدمه فى الحفظ والتثبت ، والله أعلم.

وأما **الحديث الثاني**: الذى رده السقاف المبتدع فـهو حديث ابن مسعود ﷺ الذى أخبـر فيه عن النبى عليـه السلام ، عن آخر رجل يـدخل الجنة ، وضحكه عليه السلام ، فقيل : مم تضحـك ؟ فقال : من ضحك رب العالمين حين قال : أتستهزئ منى.

قال السقاف (ص:١٧٨):

(هى عندنا لا تثبت لأن راويها « حـماد بن سلمة » ، ضعفه مـشهور وإن كان من رجال مسلم ، وقد تحايده البخارى كـما فى «الميزان» ، وقد صح حديثه هذا فى مـسلم دون الزيادة التى ذكـرناها هنا لمتابعـة غـيره له فى الحـديثين اللذين قـبله فى مسلم ، لا سيما والرواة قد اختلفوا فى هذا اللفظ أو شكوا هل قال : أتسخر بى أو أتـضحك بى كما فى مسلم).

● **قلت** : حماد بن سلمة ثقة رضي حافظ ، كـما مر بيانه وذكره وهو حافظ مقدم في روايته عن ثابت البنانى ، وهذا الحديث عند مسلم من روايته عن ثابت ، عن أنس ، عن ابن مسعود.

قال ابن المدينى - رحمه الله - :

« لم يكن فى أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة».

ومثله عن الإمام أحمد.

وقال ابن معين :

« من خالف حماد بن سلمة فى ثابت فالقول قول حماد».

فحـديثه هذا حـجة ، وقد احـتج البخـاري بروايته عن ثابت كـما مـر ذكره وتحقيقه ، خلافًا لما زعمه السقاف.

وأما دعوى المخالفة التى ادعاها السقـاف فواهية ، لأن الخبر الثانى الذى أعل به السقاف هذا الحديث من طريق آخر ، عن جرير ، عن منصور، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن ابن مسعود.

وشك الراوى فى اللفظ قد يكون سببًا فى إعـلال هذا الحرف إذا كان قد تفرد به على الشك ، أما إذا تابعـه ثقة على أحد اللفظين ، فهـذا يدل دلالة قوية على ثبوت اللفظ المُتَابع عليه.

وبعد : فهذه طريقة أهل الزيغ والضلال فى هدم الدين برد الأحاديث الثابتة، والطعن فى أحـاديث الصـحيـحين ، مع أنه يُكثـر من تأليب الناس على الشـيخ الألبانى بدعوى أنه يضعف بعض أحاديث الصحيحين.

وأما ما ادعـاه السقاف من نسبـة التأويل إلى الإمام البخـاري -رحمه الله- وأنه أوَّل الضحك بالرحمة **فغير صحيح**.

قال السقاف (ص:١٧٩) :

(قال البـيهـقى هناك - (أى فى الأسمـاء والصفات) - : روى الـفربرى عن محـمد بن إسـماعـيل البخـارى رحمـه الله تعالى أنه قـال : معنى الـضحـك فى الحديث الرحمة).

● **قلت** : هذا ليس بدليل كاف على إثبات التأويل على الإمام البخارى، فأين إسناده إلى الفربرى ، وأين هو من الصحيح ، فالفربرى من رواة الصحيح .

ولقد استحضر ابن حجر - **وهومنسوب إلى الأشعرية** - عدم صحة نسبة هذا القول إلى الإمام البخارى ، فقال فى « الفتح» (٨/ ٥١٣):

« لم أر ذلك فى النسخ التى وقعت لنا من البخارى».

وابن حجر معتبر عند هذا السخاف ، فكيف لم يعرج على قوله هذا، ويأخذ به كعادته فيما وافق مذهبه؟!!

*   *   *

مراوغة السقاف في الاحتجاج بأحاديث الآحاد ليرد أحاديث الصفات التي لا توافق معتقده

وقد سلك السقاف مسلك أهل البدع المعروفين به لرد أحاديث الصفات التي لا توافق معتقداتهم الباطلة ، وذلك عن طريق الطعن في هذه الأحاديث بأنها أحاديث آحاد ، وهي - كما يدَّعون - ظنية الثبوت ، ويجل الله سبحانه عن أن تُثْبَت له صفة من الصفات بخبر ظني!!

● وهذه الطريقة كما قال أبو المظفر السمعاني :

« **رأس شغب المبتدعة في رد الأخبار**».

● بل التعبير عن ذلك بالظن واليقين هو من محدثات هؤلاء المبتدعة تدليسًا عن إطلاق الأئمة المتقدمين وهو : (**إفادة العلم والعمل**)، فإنهم لما زأوا أن الأئمة المتبوعين ، وأهل النظر والتحقيق منهم يثبتون ذلك بقولهم أن أحاديث الآحاد تفيد العلم والعمل جميعًا ، أى أنها يقينية الثبوت على إطلاق هؤلاء المبتدعة أرادوا طمس هذا الوصف القديم بالوصف المحدث تمويهًا منهم وتلبيسًا ، كما فعل اللفظية حين أطلقوا قولهم البدعي « لفظنا بالقرآن مخلوق » بعد أن تصدى لهم أهل السنة فيما ادعوه صراحة من أن القرآن الكريم مخلوق ، فجنحوا للقول الثاني تمويهًا وتعمية، وكذلك هم فعلوا في أحاديث الآحاد.

○ والذى عليه متقدمو أهل الحديث ، وأهل السنة والجماعة : **أن حديث الواحد الصحيح الإسناد بنقل العدل الضابط عن مثله ، إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة يفيد العلم والعمل جميعًا ، أى أنه قطعى الثبوت** -كما يُعبر عنه المتأخرون- **مثله مثل الحديث المتواتر**.

○ ونقل ابن عبد البر فى « التمهيد» (١/٨) هذا القول عن :

« قوم كثير من أهل الأثر ، وبعض أهل النظر ، منهم الحسين الكرابيسى وغيره ، وذكر خواز بنداذ أن هذا القول يخرج على مذهب مالك» .

○ وإليه ذهب ابن حزم ، وبه أخذ ، ونقله عن داود الظاهرى ، والحارث ابن أسد المحاسبى ، كما فى كتابه « الإحكام فى أصول الأحكام » (١/ ١١٥) .

○ وهو مذهب البخارى والشافعى .

فأما البخارى فأفرد له بابًا من أبواب « صحيحه » (٤/ ٢٥٢) فقال :

(باب : **ما جاء فى إجازة خبر الواحد الصدوق فى الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام**).

وأورد فيه أخبارًا تدل على ما ترجم له .

وأما الشافعى فقال فى « **الرسالة** » (ص٤٠١) :

« **الحجة فى تثبيت خبر الواحد** » .

ثم ساق الأدلة على ذلك .

فلا حجة بعد ذلك فيما نقله ابن عبد البر من أن الشافعي يذهب إلى إثبات العلم دون العمل بأحاديث الآحاد .

○ ونقل أبو القاسم الأصبهانى فى كتابه « الحجة »(٢/ ٢١٤) عن الإمام أبى المظفر السمعانى قوله -فى الرد على من قال بأنه لا يفيد العلم والعمل - :

« وهذا رأس شغب المبتدعة فى رد الأخبار ، وطلب الدليل من النظر والاعتبار فنقول ، وبالله التوفيق :

إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ ، ورواه الثقات والأئمة ، وأسنده خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ ، وتلقته الأمة بالقبول: فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم .

هذا قـول عـامة أهـل الحديث والمـتقنين مـن القائـمين على السنة ، وإنما هذا القول الذى يذكـر أن خبر الواحـد لا يفيد العلم بحـال ، ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به: **شيء اختـرعته القدرية والمعـتزلة، وكان قـصدهم منه رد الأخبـار**، وتلقفـه منهم بعض الفقـهاء الذين لم يكن لهم علم فـى العلم وقدم ثابت، ولم يقفوا على مقصـودهم من هذا القول ، ولو أنصفت الفرق من الأمة لأقروا بأن خـبر الواحد يوجب العلم ، فـإنهم تراهم مع اختلافـهم فى طرائقهم وعقائدهم يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بالخبر الواحد » .

وقال: « فإذا قلنا : إن خـبر الواحد لا يجوز أن يوجب العلـم ، حملنا أمر الأمة فى نقل الأخبار على الخطأ ، وجعلناهم لاغين ، مـشتغلين بما لا يفيد أحدًا شيئًـا ، ولا ينفعه ، ويصير كـأنهم قد دونوا فى أمور مالا يجـوز الرجوع إليه ، والاعتماد عليه ، وربما يرتقى هذا القول إلى أعظم من هذا ، فإن النبى ﷺ أدى هذا الدين إلى الواحد فالواحد من أصحابه ، ليؤدوه إلى الأمة ، ونقلوا عنه،فإذا لم يقبل قول الراوى لأنه واحد ،رجع هذا العيب إلى المؤدى ، نعوذ بالله من هذا القول الشنيع ، والاعتقاد القبيح ».

وأما ما احـتج به ذلك الخائب في مقـدمته لكتاب ابن الجوزي من فعل بعض الصحابة في رد بـعض الأخبار التي رواها غيرهم عن النـبي ﷺ فلا تدل بحال من الأحوال على ماذهب إليه من نفي ذلك.

❑ وإليك الجواب عن كل خبر من هذه الأخبار.

قال السقاف (ص : ٣٣) من مقدمة « دفع شبه التشبيه » :

تحت عنوان : « **رد الصحـابة بعض أحاديث الآحاد الثـابتة واستـيثاقـهم منها أحيانًا أخرى** »:

(رد السيدة عـائشة - رضي الله عنها وأرضاها - على سيدنا عـمر - رضوان الله عليه - في حديث « تعذيب الميت ببكاء أهله »).

وقال (ص : ٣٤) :

(ردت السيدة عائشة على من قال أو روى أن سيدنا محمداً ﷺ رأى ربه ، وهو ابن عباس - رضي الله عنه- وغيره).

وقال (ص : ٣٥):

(وردت السيدة عائشة رضي الله عنها على من قال : « بال رسول الله ﷺ قائمًا »).

وذكر عدة أخبار مثلها.

● **قلت** : وهذا لايفيد بحال من الأحوال أن مارواه غيرها عن النبي ﷺ ظني الثبوت عندها ، وأن ما رأته منه يقيني ، وإنما ردت ماردت لسبب من الأسباب التالية :

أحدها : أن يكون ماسمعه الصحابي من النبي ﷺ يقتضي العموم ، فيحدِّث به على هذا الوجه ، فيفيد حكمًا شرعيًا ، يخالفه ماسمعته هي من النبي ﷺ مما يفيد الخصوص كما في استدراكها على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ثانيها : أن يخبر أحد الصحابة بخلاف هديه الظاهر لها ، ويكون هذا الهدي مما اطلعت عليه هي بخلاف ماروى هذا الصحابي، كما في ردها على من حدَّث بأن النبي ﷺ بال قائمًا.

ثالثها : أن يخبر أحد الصحابة بحال من أحوال النبي ﷺ مما لم تطلع عليه هي - رضي الله عنها - فتستدل عليه بعموم القرآن ، كما ورد في إثبات ابن عباس لرؤية النبي ﷺ لربه ، ونفيها هي ذلك.

وهذا كله لا يثبت بحال من الأحوال أن أقوال الصحابة عندها ظنية الثبوت ، **ولو كان كذلك لكانت أقوالها ظنية عند الصحابة ، ولردوا سننًا كثيرة لم يَرْوِها عن النبي ﷺ غيرها ، سواءً في العقائد أو في الأحكام.**

ثم قال السقاف تعضيداً لكلامه الواهي المتقدم (ص: ٣٧) تحت عنوان :

« **خبر الواحد يفيد الظن ولا يفيد العلم عند سيدنا أبي بكر الصديق ﷺ** » :

(**قال الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ» (١/ ٢)** :

وكان أبوبكر أول من احتاط في قبول الأخبار فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورَّث ، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئًا ، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئًا ، ثم سأل الناس ، فقام المغيرة ، فقال : حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس ، فقال له : هل معك أحد؟! فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك ، فأنفذه أبو بكر ﷺ) .

ثم قال السقاف في الحاشية عقب تخريج الحديث:

(**وهو صحيح**).

قلت : كذا قال ، وهو إما جهل بهذا العلم ، أو تجاهل وتدليس ، **فإن هذا السند ضعيف لانقطاعه**، فإن قبيصة لا يصح سماعه من أبي بكر ، وكذا يستبعد أن يكون قد أدرك هذه الواقعة.

وقد استظهر الحافظ هذه العلة ، فقال :

« إسناده صحيح لثقة رجاله ، إلا أن صورته صورة المرسل ، فإن قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ، ولا يمكن شهوده القصة ، قاله ابن عبد البر ، وقد اختلف في مولده ، والصحيح أنه ولد عام الفتح ، **فيبعد شهوده القصة ، وقد أعله عبد الحق تبعًا لابن حزم بالانقطاع**» .

فهذا الخبر لا يدل على ما ذكر لضعفه ، **ولو صح فإنه لايفيد الظن عنده** ، وإنما هو من باب التثبت، ولا يستطيع أحد أن يجزم برد الصِّدِّيق لهذه السنة لو تفرد بروايتها المغيرة ، ولم يتابعه عليها أحد من الصحابة ، وكما يكثر السقاف من القول :

« متى طرأ الاحتمال سقط الاستدلال».

ثم ، لو صحَّ هذا الخبـر ، فهل رواية الاثنين تفيد التـواتر وتحققه كـما ادعي هذا السخَّاف؟!!

وكذلك ، فهـذه الأخبار واردة في الأحكام ، وليست في العقـائد ، فهذا يلزم منه أيضًـا أن لا نتعبـد الله تعالى بشيء من الأخـبار الآحـاد ، وإنما يلزم أن نتعـبده بالمتواتر ، فإن قـال : نعم،فقد خالف إجـماع الأمة وخالف نفـسه ، وإن قال : لا ، رُدت عليه حجته ، وأُلزم بها.

ثم قال السـقاف (ص :٣٨) تحت عنوان : « **خـبر الواحـد يفيـد الظن دون العلم عند سيدنا عمر رضي الله عنه أيضًا**» :

ثم ذكر مارواه مسلم من واقعته مع أبي موسى الأشعري في الانصراف إذا لم يؤذن له في الثالثة ، ومارواه أبو موسى في ذلك عن النبي ﷺ ، وكيف توعده عمر إذا لم يأت بمن يعضده ممن سمع نفس الحديث من الصحابة.

وليس في هذا إلا التثبت ، لأن عمـر - رضي الله عنه - قد وقع معه خلاف ماسمع ، فأراد أن يرجح الصواب بالكثرة لتساوي المتعارضين في العدد .

قال الترمذي عقب إخراج هذا الحديث في « الجامع» (٥/ ٥٤):

« وإنما أنكر عمر عندنا على أبي موسى حيث روى عن النبي ﷺ أنه قال: الاستـئذان ثلاث ، فإذا أذن لك وإلا فارجع، وقـد كان عمر اسـتأذن على النبي ﷺ ثلاثًا فأذن له ، ولم يكن علم هـذا الذي رواه أبو موسى عن النبي ﷺ أنه قال : فإن أذن لك فإلا فارجع ».

فالذي دفع عمر على الإنكار الزيادة الأخـيرة التي تخالف ماوقع له مع النبي ﷺ ، وكذلك فللترهيب من التساهل في الرواية، والحث على الاحتياط فيها.

قال الخطيب البغدادي - رحمـه الله - في « شرف أصحاب الحديث» (ص: ٩٢ - ٩٣):

« لم يطلب عمر من أبي موسى رجلاً يشهد معه بهذا الحديث لأنه كان لا يرى قبول خبر الواحد العدل!! وكيف يقول ذلك ، وهو يقبل رواية عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ في أخذ الجزية من المجوس ، ويعمل به، ولم يروه غير عبد الرحمن، وكذلك حديث الضحاك بن سفيان الكلابي في توريث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها، ولا فعل عمر ذلك لأنه كان يتهم أبا موسى في روايته، **لكن فعله على الوجه الذي بيناه من الاحتياط لحفظ السنن والترهيب في الرواية** ».

ثم قال السقاف (ص : ٣٩) تحت عنوان : « **خبر الواحد ينبغي التثبت منه ولو كان راويه صحابيًا ، ويفيد الظن عند الإمام علي رضي الله عنه** » :

(روى الإمام أحمد في « المسند » (١/ ١٠) بإسناد صحيح عن أسماء بن الحكم الفزاري ، قال سمعت عليًّا قال : كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني الله به بما شاء أن ينفعني منه ، وإذا حدثني غيري عنه استحلفته ، فإذا حلف لي صدقته ، وحدثني أبو بكر ، وصدق أبو بكر....فذكر حديثًا مرفوعًا).

قال السقاف :

(لو كان خبر الواحد يفيد العلم ولا يفيد الظن لاكتفى سيدنا علي عليه السلام ورضي الله عنه بسماع خبر الواحد ، ولما استحلفه ، لأنه باستحلافه يؤكد خبره ، أو يصرح الراوي بأنه غير متأكد من الخبر...).

○ قلت : وقبل أن أجيب عن كلامه الواهي هذا ، أفطِّن القارئ الكريم وأنبهه إلى ذلك الحقد الشيعي ، بل الرافضي الخبيث الذي يكنه هذا المتهالك لجماعة صحابة رسول الله ﷺ ، لا سيما معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص - رضي الله عنهما -.

فانظر إلى قوله الخبيث :« **خبر الواحد ينبغي التثبت منه ولو كان راويه صحابيًا ، ويفيد الظن عند الإمام علي رضي الله عنه** ».

فهذا يحمل في طياته الطعن في عدالة الصحابة وحفظهم وأمانتهم ، فمن سلف هذا الطعّان في البحث عن أحوال الصحابة وسبر ماارووه عن النبي ﷺ إلا الروافض الخبثاء ، وغلاة الشيعة اللئام.

○ **والجواب عن هذا الدليل الذي ذكره من وجهين :**

الأول : أن هذا الخبر مما استنكره أئمة الشأن كالبخاري والعقيلي، ومن المتأخرين الحافظ ابن حجر.

فأما الإمام **البخاري** فأشار إلى نكارته فقال في « التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ٥٤) :« لم يتابع عليه ، وقد روي أصحاب النبيﷺ . بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضًا ».

وأما العقيلي ، فنقل في « الضعفاء » (١/ ١٠٧) كلام شيخه السابق ، ثم قال :« وحدثني عبد الله بن الحسن ، عن علي بن المديني ، قال : قد روى عثمان بن المغيرة أحاديث منكرة من حديث أبي عوانة ».

كذا في الضعفاء ، والصواب : (من حديث علي بن ربيعة) كما في «التهذيب».

قلت : لأن هذا الخبر من رواية عثمان بن المغيرة ، عن علي بن ربيعة الوالبي، عن أسماء بن الحكم ، عن علي به.

وقد حاول الحافظ المزي أن يدافع عن هذا الخبر بمتابعات عدة ، فتعقبه الحافظ ابن حجر في « التهذيب » (١/ ٢٣٥) بقوله:

«المتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئًا لأنها ضعيفة جدًّا ».

● **قلت** : وأسماء هذا لم يوثقه إلا العجلي وهو متساهل ، وأما البزار ، فقال: « مجهول» ، واستنكار الأئمة لحديثه مما يوهن حاله ، خصوصًا إذا كان مقلاً جدًا من الرواية.

والثاني : أنه لو صح هذا الحديث فليس بدليل على ما بوّب له السقاف ، فإن الاستحلاف لا يفيد اليقين ، ولا يصح بأي حال من الأحوال أن يُعدل بالمتابعة وتكثير الطرق ، وإنما الاستحلاف للترهيب من الرواية ، والتشديد على من تساهل فيها ، ثم إن عليًّا ﷺ قبل الرواية من أبي بكر الصديق ﷺ ولم يستحلفه ، فهذا خارم لما ادعاه السقاف ، وكذب السقاف فيما ادعاه.

○ وأخيرًا : أقول للسقاف ردًّا على ما ادعاه من أن الآثار المتقدمة تفيد الحكم بالظن عند الصحابة على أحاديث الآحاد :

إن معظم هذه الآثار التي توقف فيها الصحابة - على حد زعمك الواهي - عن قبولها ، لأنها من طريق الآحاد هي مما وردت في العبادات والأحكام ، لا في أبواب الاعتقاد ، فيلزمك على هذا أن ترد أخبار الآحاد أيضًا في أبواب الأحكام والعبادات ، لا في أبواب الصفات والعقائد ، وهذا يخالف ما ذكرته من أن الآحاد إنما يحتج بها في الأحكام دون العقائد!!



الجواب عما ادعاه السقاف من نسبة مذهبه الرديء في مسألة الآحاد إلى بعض الأئمة المتبوعين

وليت السقاف اكتفى بما ذكر ، بل نسب مذهبه هذا إلى علماء أجلة من العلماء المتبوعين .

فنسبه (ص : ٤٠) إلى ابن عبد البر ، وإن كان الأمر كذلك فهو مخالف لإمامه الإمام المبجل مالك بن أنس ،من أنه يوجب العلم والعمل معًا في الآحاد كالمتواتر، فيما نقله ابن عبد البر نفسه في «التمهيد » (١/ ٨) كما سبق ذكره.

ثم نقل السقاف بعد ذلك هذا المذهب عن الشافعي ، فقال :

(قال سيدنا الإمام الشافعي رحمة الله عليه ورضوانه :

الأصل القرآن والسنة ، وقياس عليهما ، والإجماع أكبر من الحديث المنفرد).

● **قلت** : وهذا القول لا يفيد بحال من الأحوال ما بوَّب له السقاف، فإن معنى هذا القول أن حديث الآحاد إذا خالفه الإجماع كان دليلاً على نكارة هذا الخبر الفرد ، لأنه لا يحتمل أن يُروى حديث صحيح فيخالفه الصحابة ومن بعدهم من التابعين وأهل العلم ، وهو المعنى الذي ذكره الخطيب البغدادي في طرق إعلال الحديث والذي نقله السقاف في مقدمة كتاب ابن الجوزي (ص : ٢٧)، قال :

(قال الحافظ الخطيب :

باب : القول فيما يرد به خبر الواحد :. . . . .وإذا روى الثقة المأمون خبرًا متصل الإسناد رُدَّ بأمور :

فذكر عدة ، ثم قال :

والثالث : يخالف الإجماع ، فيستدل على أنه منسوخ أو لا أصل له . . .).

فهذا هو معنى كلام الشافعي ، وليس معناه نفي العلم عن أحاديث الآحاد ، بل ما ذكرناه عنه فيما تقدم من أقوال العلماء أولى بالصواب ، والله أعلم.

ثم قال بعد ذلك (ص : ٤١) :

(وعلى ذلك الإمام البخاري رحمه الله تعالى :

قال الإمام الحافظ البخاري رحمه الله تعالى في كتاب أخبار الآحاد من صحيحه (فتح ١٣/ ٢٣١) ما نصه :

باب : ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام).

● **قلت** : كون الإمام البخاري أفاد بتبويبه إثبات ذلك في الأحكام، فلا يفيد بحال نفيه ذلك عن العقائد ، لا سيما وقد احتج في «صحيحه» بجملة من أحاديث الآحاد في الصفات والتي تناولها السقاف - ومن قبله ابن الجوزي - إما بالتأويل أو بالرد لأنها ظنية الثبوت عندهما ، **فكيف إذا احتج بحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه في كلام الرب تبارك وتعالى بصوت في كتابه** « خلق أفعال العباد» وإثبات ما أفاده هذا الحديث كما بيناه تفصيلاً فيما سبق.

ثم قال بعد ذلك :

(الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى لا يفيد خبر الواحد عنده إلا الظن ، ومتى عارضه شيء من القطعي أو نحوه ضرب عليه ، ولو كان يفيد العلم لما ضرب عليه ، وهذا مذهبه الذي كان عليه في مرضه الأخير الذي توفي فيه.

روى البخاري ومسلم وأحمد في المسند (٢/ ٣٠١) حديث :

« يهلك أمتي هذا الحي من قريش ، قالوا : ما تأمرنا يا رسول الله؟ قال : لو أن الناس اعتزلوهم».

قال عبد الله بن الإمام أحمد هناك في المسند عقب هذا الحديث مباشرة :قال أبي في مرضه الذي مات فيه : اضرب على هذا الحديث ، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ﷺ ، يعني قوله : اسمعوا وأطيعوا واصبروا).

● **قلت** : هذا التدليس الواضح من السقاف يدلنا على خبث طويته وعظم جهله ، فإننا لما قلنا : إن حديث الآحاد يفيد العلم اشترطنا لهذا الحديث الصحة، والتي من شروطها انتفاء الشذوذ والعلة ، والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه في السند أو في المتن أو في كليهما ، فَرَدُّ الإمام أحمد لهذا الحديث وضربه عليه لأنه خالف رواية الأكثر ، وهو نوع من أنواع الشذوذ ، ومن ثم فهو غير صحيح عنده ، لا كما ادعى السقاف أنه لا يفيد إلا الظن.

ثم إن تدليس السقاف وتلبيسه على القراء لإشعارهم أن هذا القول هو آخر ماذهب إليه أحمد أسلوب خبيث في التعمية ، فإن الإمام أحمد لم ينقل عنه خلاف ذلك في مسألة الخروج ، بل هو دومًا يحتج بهذا الخبر بترك الخروج ، في صحته وفي مرضه ، قبل موته ، وعند موته.

وهو منقول عنه في كتاب السنة للخلال وغيره من كتب المسائل عنه.

وما دلَّس به هنا مناقض لما نقله الحنابلة عن إمامهم ، فقد نقل عبدالواحد بن عبد العزيز التميمي عن الإمام أحمد في « الاعتقاد» :

«أنه كان يفسِّق من خالف خبر الواحد مع التمكن من استعماله» .

ثم إن في مسائل الإمام أحمد - رحمه الله - ما يدل دلالة قطعية على أنه كان يحتج بأحاديث الآحاد في الاعتقاد ، وقد مر ذكر جملة من ذلك .

الكلام على حديث « فيم يختصم الملأ الأعلى يا محمد » وبيان تدليسات السقاف وتلبيساته في تضعيفه له

ومن تدليسات وتلبيسات السقاف ذلك الجزء الذي ألفه في تضعيف حديث : « **فيم يختصم الملأ الأعلى يا محمد** » ، والذي سماه :

« أقوال الحفاظ المنثورة لبيان وضع رأيت ربي في أحسن صورة».

وقد سلك فيه مسلكًا ينافي الأمانة والعدل في القول، بل كلامه في هذا الجزء يدل على جهله بعلوم الحديث ، ولا سيما تخريج الأحاديث ، وجمع الطرق.

قال السقاف في مطلع رسالته هذه - وهي مطبوعة مع « دفع شبه التشبيه » (ص: ٢٨١):

(حديث : رأيت ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة ، قال فيم يختصم الملأ الأعلى ؟ قال : قلت : لا أعلم أي ربي ، قال : فوضع كفه بين كتفي فوجدت بردها بين ثديي فعلمت ما في السماوات والأرض ، ثم قال : فيم يختصم الملأ الأعلى يامحمد ؟ قلت : في الكفارات ، قال: وماهذه ؟ قلت : المشي إلى الجماعات ، والجلوس في المساجد وانتظار الصلاة ، وإسباغ الوضوء على المكاره ، قال : فمن يفعل ذلك يعيش بخير ، ويموت بخير ، ويكون من خطيئته كيوم ولدته أمه .

قلت : هذا الحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه :

الأول : رواه الترمذي في سننه(٥/ ٣٦٦) وحسنه،والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ١٥٢) وابن الجوزي في الموضوعات ١٠/ ١٢٥) والطبراني في «الكبير» (١/ ٣١٧) وأورده الحافظ السيوط في كتابه اللآلئ المصنوعة في

الأحاديث الموضوعة (١/ ٣١) وذكر أن في سنده حماد بن سلمة ، وقد روي الحديث عن حماد بلفظ آخر كما قال السيوطي في اللآلئ المصنوعة (١/ ٣١) ذكر هذا اللفظ الحافظ الذهبي في الميزان وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» ......
قلت : أورد الذهبي صدر الحديث الذي نحن بصدده والذي اضطرب فيه الرواة وماجوا اضطرابًا عجيبًا في كتابه القيم « سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١٣ - ١١٤) من طريق حماد هذا ، وقال : وهو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر نسأل الله السلامة في الدين. ا.هـ.

قلت : الإمام الحافظ البيهقي قال في كتابه الأسماء والصفات (ص: ٣٠٠ بتحقيق المحدث الكوثري) :

وقد روي من وجه آخر وكلها ضعيف. اهـ.

● قلت : وهذا تصريح من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث ، وقول الذهبي معه بأنه منكر ، مع إيراد الحافظ السيوطي وابن الجوزي له في الموضوعات يثبت وضعه بلا شك ولا ريب ، كما أن الحافظ ابن خزيمة أطال في رد أحاديث الصورة في كتابه الصفات)ا.هـ. كلام السقاف.

○ قلت : والمآخذ على السقاف في هذا الكلام كثيرة ، منها:

أولاً: أنه لما خرَّج الحديث لم يميز بين الطرق وبين رواة الحديث من الصحابة، ولا بين المتون ، حتى إذا نقل قولاً عن أحد الحفاظ كالذهبي مثلاً في تضعيف الحديث لبَّس على القارئ النزيه بأن الحديث لا يصح من كل الطرق ، وتفصيل الأحاديث كالتالي:

● الحديث عند الترمذي من رواية :

(١) ابن عباس رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ .

(٢) معاذ بن جبل رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ .

● **وعند الطبراني :**

من حديث أبي رافع -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ .

● **وعند الخطيب :**

من حديث أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، عن النبي ﷺ .

● **وعند ابن الجوزي:**

من حديث أم الطفيل امرأة عمارة بن عامر، عن النبي ﷺ .

ثانيًا : أنه لما خرَّج هذا الحديث من هذه الوجوه ذكر كلامًا للحافظ الذهبي في تضعيف حديث آخر غير هذا الحديث ، وهو الحديث الذي يروى عن حماد ابن سلمة - ولا يُحفظ عنه - عن قتادة، عن عكرمة ، عن ابن عباس مرفوعًا : «رأيت ربي جعدًا أمردًا عليه حلة خضراء » .

وهذا بخلاف الحديث الذي فيه اختصام الملأ الأعلى .

ثالثًا : أنه لما نقل كلام الذهبي في تضعيف هذه الرواية لم ينقل كلامه بتمامه حتى لا ينكشف تدليسه ، وتمام كلام الذهبي كما في «السير» :

«حماد بن سلمة، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال: قال رسول الله ﷺ : « رأيت ربي - يعني في المنام -. . .» وذكر الحديث، وهو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السلامة في الدين ، فلاهو على شرط البخاري ، ولا مسلم ، ورواته وإن كانوا غير متهمين ، فما هم بمعصومين من الخطأ والنسيان ، فأول الخبر ، قال : «رأيت ربي » **وما قيَّد الرؤية بالنوم** » .

فقوله في أول الكلام : « يعني في المنام» من إدراج الذهبي نفسه، فإنها ليست في مصنف البيهقي ، وهذا يدل على أن هذا الخبر غير خبر اختصام الملأ الأعلى ، فإن الثانية كانت رؤيا في المنام.

وكذلك فإعلال البيهقي للحديث فللرواية التي فيها وصف الرب تعالى باللفظ المنكر ، ولا يختص بحديث الاختصام.

رابعًا: أنه دلَّس على القراء فقال :

(كما أن الحافظ ابن خزيمة أطال في رد أحاديث الصورة في كتابه الصفات).

والجواب عن هذا : أن ابن خزيمة إنما ذكر طرق هذا الحديث بحسب ماوقعت له ، وذكر عللها ، ثم أورد طريقًا صحيحًا ، وأعله بأنه من رواية يحيى بن أبي كثير ، وقال : « يحيى بن أبي كثير رحمه الله أحد المدلسين ، لم يخبر أنه سمع هذا من زيد بن سلام ».

وهذه العلة مردودة كما سوف نبين قريبًا إن شاء الله تعالى.

خامسًا : أنه ضرب صفحًا عن ذكر الأسانيد الصحيحة لهذا الخبر ، وتصحيح أهل العلم لها ، وهذا مخالف للأمانة العلمية ، وميثاق أهل العلم.



ذكر طريق صحيح لحديث : « فيم يختصم الملأ الأعلى » وتصحيح أحمد والبخاري والترمذي له خلافًا لما ادعاه السقاف

قال السقاف (ص : ٢٨٣-٢٨٤)- بعد أن أورد كلامه السابق نقله -:

(فإن قال قائل : قد حسَّن الترمذي الحديث ، بل قد صححه في بعض الروايات عنه ، قلنا : هذا لا ينفع لوجوه :

منها : أن الترمذي رحمه الله تعالى متساهل في التصحيح والتحسين كما هو مشهور ، مثله مثل الحاكم رحمه الله في «المستدرك» يصحح الموضوعات كما هو مشهور عند أهل الحديث.

ومنها : أن تضعيف هؤلاء الحفاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا على الحديث بأنه منكر وموضوع وغير ذلك مقدم على تحسين الترمذي أو تصحيحه.

ومنها أن الثابت من كلام الترمذي رحمه الله من نسخ سننه أنه قال : حسن غريب ، كما نقل ذلك عنه الحافظ المزي في تحفة الأشراف(٤/ ٣٨٢) ، والمنذري في الترغيب والترهيب ...وقال ابن الجوزي في كتابه العلل المتناهية (١/ ٣٤) عقب هذا الحديث :

أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، قال الدارقطني : كل أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح).ا.هـ.

● **قلت** : الكلام كله الذي ذكره هذا السخاف إنما هو على حديث ابن عباس - رضي الله عنه -.

فأين رواية عبد الرحمن بن عائش ، عن مالك بن يخامر ، عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - قال :

احتبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح ، حتى كدنا نتراءى عين الشمس ، فخرج سريعًا ، فثوّب بالصلاة ، فصلى رسول الله ﷺ وتجوَّز في صلاته ، فلما سلَّم دعا بصوته ، قال لنا :

« على مصافكم كما أنتم » .

ثم انفتل إلينا ثم قال :

« أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة ، إني قمت من الليل، فتوضأت ، وصليت ما قدِّر لي ، فنعست في صلاتي حتى استثقلت ، فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة ، فقال : يا محمد ، قلت : لبيك رب ، قال : فيم يختصم الملأ الأعلى ؟ قلت : لا أدري ، قالها ثلاثًا ، قال : فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين ثديي ، فتجلى لي كل شيء وعرفت ، فقال : يامحمد ، قلت : لبيك رب ، قال : فيم يختصم الملأ الأعلى ؟ قلت: في الكفارات، قال : ما هن؟ قلت : مشي الأقدام إلى الحسنات ، والجلوس في المساجد بعد الصلوات ، وإسباغ الوضوء حين الكريهات، قال : فيم - وعند أحمد : وما الدرجات؟- قلت : إطعام الطعام ، ولين الكلام ، والصلاة بالليل والناس نيام ، قال : سل ، قلت : اللهم إني أسألك فعل الخيرات ، وترك المنكرات، وحب المساكين ، وأن تغفر لي وترحمني ، وإذا أردت فتنة قوم فتوفني غير مفتون ،أسألك حبك ، وحب من يحبك ، وحب عمل يقرب إلى حبك ، قال رسول الله ﷺ : إنها حق فادرسوها ثم تعلموها» .

أخرجه الترمذي (٣٢٣٥) من طريق : جهضم بن عبدالله ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن زيد بن سلام ، عن أبي سلام ، عن عبد الرحمن بن عائش الحضرمي ، أنه حدَّثه عن مالك بن يخامر السكسكي ، عن معاذ به .

● **قلت** : وهذا سند رجاله ثقات ، إلا أن رواية يحيى بن أبي كثير عن زيد ابن سلام تكلم بعضهم في إتصالها.

ففي « التهذيب » :

قال يحيى بن حسان ، عن معاوية بن سلام : أخذ مني يحيى بن أبي كثير كتب أخي زيد بن سلام .

ولذا قال ابن معين: لم يلقه، وأما أحمد بن حنبل فسأله الأثرم : يحيى سمع من زيد ؟ قال : ما أشبهه.

● **قلت** : سماعه من زيد بن سلام ثابت، لا سيما في هذا الحديث.

فقد أخرج أحمد هذا الحديث في « المسند » (٥/ ٢٤٣):

ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم ، ثنا جهضم يعني اليمامي ، ثنا يحيى يعني ابن أبي كثير ، ثنا زيد به.

وهذا سند صحيح محفوظ إلى يحيى.

وقد صحح هذا الحديث الإمام الترمذي والبخاري .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح ، سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ، فقال : **هذا حديث حسن صحيح** ».

وكذا هو النقل عنهما في « تحفة الأشراف » ، وأما مانقله السقاف من قول الترمذي « حسن غريب» ، فإنما هو في حديث ابن عباس ، وليس في حديث معاذ هذا.

ثم أقول لهذا السقاف : ألم تر في كتاب المزي « تحفة الأشراف » في الموضع الذي أشرت إليه (٤/ ٣٨٢-٣٨٣) أنت في كتابك قول المزي :

«وقال موسى بن خلف العمي ، عن يحيى ، عن زيد ، عن جده أبي

سلام، عن أبي عبدالرحمن السكسكي مالك بن يخامر (وتصحفت في التحفة إلى: عن مالك) عن معاذ بن جبل به.

قال أبو أحمد بن عدي: وهذا له طرق، **ورأيت أحمد بن حنبل صحح هذه الرواية التي رواها موسى بن خلف، عن يحيى بن أبي كثير حديث معاذ بن جبل، وقال: هذه أصحها**».

فإن ادعى السقاف أن حكم الترمذي على هذا الحديث بالصحة مردود لتساهله، فما بال تصحيح البخاري له، وتصحيح الإمام أحمد له كذلك، هل هما أيضًا موصوفان بالتساهل ؟!!

ثم دعواه تلك أن الترمذي متساهل فيها نظر كبير، ولن أتكلَّف الرد عليه في ذلك، بل سوف أحيله على كتاب شيخه عبدالله الصديق الغماري الموسوم بـ: «**الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين**» (ص: ١٧٦ - ١٨١)، ففيه بحث مفحم للسقاف في الرد على من يقول: إن الترمذي لايُعول على تصحيحه، وأنه من الموصوفين بالتساهل.

ولكتاب شيخه هذا قصة طريفة معي يأتي ذكرها إن شاء الله في الجزء الثالث من هذا الكتاب، وهو الرد على التناقضات.

فالحديث أخي القارئ صحيح ثابت إن شاء الله تعالى، فالحمد لله على السنة وعلى الاتباع، ونعوذ به من البدعة والابتداع.



إثبات صفة الساق وصفة اليدين للرب تبارك وتعالى
والرد على السقاف في نفيهما عنه

هاتان الصفتان لم تسلما من تعطيل السقاف أيضًا بتأويلهما تارة ، وبنفيهما على الحقيقة تارة أخرى، مع ورود النصوص الشرعية من الكتاب والسنة بإثباتهما على الوجه الذي يليق بالله تبارك وتعالى.

وقد قال تعالى في محكم التنزيل:

● ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾[القلم : ٤٢].

■ وقد مرّ معنا أن ما نسبه السقاف من تأويل هذه الآية إلى الصحابة وجماعة من السلف لا يصح عنهم كما بيناه بالأسانيد والأدلة الدامغة .

وورد في تفسير هذه الآية ما أخرجه البخاري (فتح : ٨/ ٥٣١) من طريق: سعيد بن أبي هلال ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد ﵁ قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« يكشف ربنا عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ، ويبقى من كان يسجد في الدنيا رئاءً وسمعة...».

وأما ذلك السقاف ، فحكم على لفظة : « ساقه » بالشذوذ، وقوّى القول بالتأويل والصرف عن الظاهر ، فقال (ص: ١١٨)حاشية(٤٦) تعليقًا على ما نقله ابن الجوزي من التأويل المنسوب إلى بعض السلف للآية السابقة :

(وقد ثبت ذلك عن ابن عباس بثلاثة أسانيد صحيحة ، انظر فتح الباري (١٣/ ٤٢٨) ، ومسند أحمد(٣/ ١٧) فهكذا أوّل هذه الآية الصحابة والسلف.

وأما الحديث الذي وردت فيه لفظة (ساقه) فقد قال الحفاظ في شرحه أن لفظة (ساقه) غير محفوظة ، والمحفوظ لفظة (ساق) الموافقة للآية القرآنية ، وأما لفظة (ساقه) فتسوق إلى التجسيم ، هذا معنى كلام الحافظ في « الفتح» ولذا نقطع أن هذه اللفظة لم يقلها ﷺ ، ومتى طرأ الاحتمال سقط الاستدلال ، وقد أفاد غالب ما ذكرته هنا الحافظ ابن حجر في فتح الباري ، ونقله عن الحافظ الإسماعيلي ، فليراجع).

● **قلت** : وللجواب عن هذه الترهات المذكورة ، نورد كلام الحافظ في «الفتح» تعليقًا على الحديث السابق (٨/ ٥٣٢):

«ووقع في هذا الموضع : (يكشف ربنا عن ساقه) وهو من رواية سعيد بن أبي هلال ، عن زيد بن أسلم،فأخرجها الإسماعيلي كذلك ، ثم قال :في قوله: (عن ساقه) نكرة ، ثم أخرجه من طريق : حفص بن ميسرة ، عن زيد بن أسلم، بلفظ : (يكشف عن ساق) ، قال الإسماعيلي : هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة ، لا يُظن أن الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك ليس كمثله شيء ».

● فهذا الكلام يدلنا على أن الإسماعيلي قد رجح الرواية دون الهاء الزائدة ، وهي : (يكشف عن ساق) ، لموافقتها للقرآن ، ولكن هذا ليس معناه أنه قد نفى هذه الصفة عن الرب جل وعلا ، والأقرب أن الجملة الأخيرة من كلام ابن حجر نفسه ، فإن الإسماعيلي معروف بالإثبات ، وقد أثبت اليد وغيرها مما ينفيه أهل التأويل من صفات الرب كما في اعتقاده ،الذي ذكر الذهبي جملة منه في «السير» (١٦/ ٢٩٥).

ثم إن إيراد البخاري له في الصحيح واحتجاجه به ، دلالة على ثبوت هذه المسألة عنده ، ويستبعد أن لا يكون البخاري قد وقف على الرواية الناقصة ، فهو إمام جهبذ متفق على تقدمه وعلو مكانته .

والحديث مفسرٌ للآية ولا شك ، فلا وجه للنكارة التي يدعيها السقاف .

وإثبات الساق لا يقتضي التشبيه ، **لأن الاتفاق في الاسم لايقتضي الاتفاق في الكيفية.**

قال محمد بن إسحاق بن منده - رحمه الله -[1] :

« **التمثيل والتشبيه لا يكون إلا بالتحقيق ، ولا يكون باتفاق الأسماء**، وإنما وافق اسم النفس اسم نفس الإنسان الذي سماه الله نفسًا منفوسة ، وكذلك سائر الأسماء التي سمى بها خلقه إنما هي مستعارة لخلقه ، منحها عباده للمعرفة . . » .

● **وأما أدلة إثبات اليد لله تعالى :**

■ **فمن الكتاب الكريم :**

﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾ [المائدة : ٦٤].

و﴿**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: ٧٥].

و﴿ **وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ**﴾ [الذاريات: ٤٧].

■ **ومن السنة المطهرة :**

* حديث عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما -:

عن النبى ﷺ قال:

«**إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمن عز وجل ، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا**» .

والحديث رواه مسلم (٣/ ١٤٥٨)،والنسائى (٨/ ٢٢١) من طريق:

عمرو بن أوس،عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - به .

---

(١) نقله عنه أبو القاسم الأصبهاني في « الحجة في بيان المحجة» (١/ ٩٣).

* وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - :

عن النبي ﷺ أنه قال :

«**احتج آدم وموسى ، فقال له موسى : ياآدم أنت أبونا خيَّبتنا وأخرجتنا من الجنة ، قال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخطَّ لك بيده ....**» الحديث.

وهو متفق عليه عند البخاري (٤/ ١٤٦)، ومسلم (٤/ ٢٠٤٢).

وفي رواية عند مسلم :

«**قال موسى : أنت آدم الذي خلقك الله بيده ...**».

ولم تسلم هذه الصفة من تأويلات ابن الجوزي ، فقد أوَّلها بالقوة ، وتبعه السقاف على ذلك، وهو مذهب غالب من ينتسب إلى الأشعري، مع أن الأشعري خالفهم في هذا القول ، فقال في كتابه «الإبانة» (ص: ١٣١):

« فإن سئلنا : أتقولون إن لله يدين؟ قيل : نقول ذلك. . . ».

ثم أسهب في الرد على من يدعي أن المراد باليد النعمة أو القدرة.

وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة ، يثبتون أن لله تعالى يدين كما ورد في الكتاب والسنة .

* * *

أقوال أهل العلم الدالة على إثبات صفة اليد لله تعالى

وأقوال أهل العلم من أهل السنة والجماعة والأئمة المتبوعين والعلماء المعتبرين تشهد بما ذكرناه من إثبات صفة اليد لله تعالى.

وإليك جملة من أقوالهم في ذلك :

● **الإمام أحمد - رحمه الله -[1]:**

كما في رواية أبي طالب عنه ، قال :

« قلب العبد بين أصبعين ، وخلق آدم بيده ، وكل ما جاء الحديث مثل هذا قلنا به».

وفي رواية الميموني عنه :« من زعم أن يديه نعمتاه فكيف يصنع بقوله : ﴿**خلقت بيدي**﴾ مشددة.

● **الحافظ الإسماعيلي :**

قال في اعتقاده كما في « السير » للذهبي (١٦/ ٢٩٥):

« اعلموا رحمكم الله أن مذاهب أهل الحديث الإقرار بالله وملائكته ، وكتبه، ورسله، . . . . . ، ويعتقدون بأن الله مدعو بأسمائه الحُسنى ، وموصوف بصفاته التي وصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه، **خلق آدم بيديه ، ويداه مبسوطتان بلا اعتقاد كيف ....**».

---

(١) انظر : « الرسائل والمسائل»(١/ ٣٠٧) ، وقد عزاها إلى « إبطال التأويلات» لأبي يعلى بن الفراء (٢٦/أ و١٠٢/أ).

● **أبو عثمان الصابوني:**

قال - رحمه الله - في « اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث»(ص: ٢٦):

« يقولون : إنه خلق آدم بيده كما نص سبحانه عليه في قوله عز وجل : **﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل اليدين على النعمتين أو القوتين تحريف المعتزلة والجهمية أهلكهم الله ، ولا يكيفونهما بكيف أو يشبهونهما بأيدي المخلوقين تشبيه المشبهة خذلهم الله . . . » .

● **أبو القاسم الأصبهاني المعروف بـ : « قوام السنة»:**

قال في كتابه : « الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٩١) في مذهب أهل السنة في الصفات:

«**والإيمان بما ورد في القرآن من صفات الله تعالى كاليد**، والإتيان ، والمجيء ، وإمرارها على ما جاءت ، لا تكيُّف ، ولا تتأوَّل» .

● **ابن قتيبة الدينوري :**

قال في « الرد على الجهمية والمشبهة»(ص: ٤٠) بعد أن فند أقوالهم في تأويل اليدين ، وردها بالأدلة الجازمة:

« فإن قال لنا : ما اليدان ها هنا ؟ قلنا : هما اليدان اللتان تعرف الناس **كذلك** ، قال ابن عباس في هذه الآية : « اليدان : اليدان» ، وقال النبي ﷺ : « **كلتا يديه يمين** » ، فهل يجوز لأحد أن يجعل اليدين ها هنا نعمة ، أو نعمتين، وقال : ﴿ **لما خلقت بيدي**﴾ فنحن نقول كما قال الله تعالى ، وكما قال رسوله ، ولا نتجاهل ، ولا يحملنا ما نحن فيه من نفي التشبيه على أن ننكر ما وصف به نفسه ، ولكنا لا نقول : كيف اليدان ، وإن سئلنا نقتصر على جملة ما قال ، ونمسك عما لم يقل» .

● **أبو الحسن الأشعري :**

الذي ينسب السقاف نفسه إليه.

وقد تقدَّم نقل كلامه في ذلك (ص: ١٦٧).

* * *

تبرئة معاوية بن أبي سفيان ﵁
مما نُسب إليه من الزور والبهتان

قد صرَّح السقاف في غير ما موضع بالحط على معاوية بن أبي سفيان ، ووصفه بالنقائص ، وكيل الشتائم له واتهامه بأبشع التهم ، يدفعه إلى ذلك تشيعه - بل رفضه الشديد - وكرهه العظيم لهذا الصحابي الجليل ، الذي هو كاتب الوحي ، وخال المؤمنين ، وهذا يظهر لنا بدعة أخرى من بدع هذا السقاف ، ألا وهي الغلو في الرفض.

وقد قال في تعليقه عديم النفع على « دفع شبه التشبيه » لابن الجوزي : (ص:١٠٢) ، تعليق رقم:١٨ :

(قال العلامة ابن الأثير في كتابه « الكامل » (٣ / ٤٨٧) :

قال الحسن البصرى : أربع خصال كن فى معاوية ، لو لم تكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة : انتزاؤه على هذه الأمة بالسيف حتى أخذ الأمر من غير مشورة وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ، واستخلافه بعده ابنه - يزيد - سكيراً خميراً يلبس الحرير ويضرب بالطنابير - أى العود وهو من آلات اللهو - وادعاؤه زياداً، وقد قال رسول الله ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر» ، وقتله حُجْرًا- وهو أحد الصحابة العباد- وأصحاب حجر ، فيا ويلاً له من حُجْر ويا ويلا له من حجر وأصحاب حجر !» انتهى كلام ابن الأثير وما بين الشرطتين إيضاح منى، وحجر ابن عدى ﵁ صحابى مترجم فى « سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٦٢) والإصابة (١/ ٣٢٩ طبعة دار الكتب العلمية).

وقد فشا النصب بين الحنابلة وهو بغضهم لآل البيت أو عدم احترامهم لهم

وموالاة طائفة معاوية أو الدفاع عنها بالحجج التى هى أوهى من بيت العنكبوت، ويأبى الله إلا أن يتم نوره، ونحن نجد فى هذه الأيام من يفتخر بالانتساب لآل النبى ﷺ وخصوصًا لسيدنا الحسن ولسيدنا الحسين ابنى سيدنا علي والسيدة فاطمة عليهم السلام والحمد لله تعالى، ولا نجد من يفتخر بالانتساب إلى معاوية وذريته، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء).

وقال (ص: ٢٣٦) تعليق رقم: ١٨١:

(وكان معاوية بن أبى سفيان هو الذى سن للناس لعن الخليفة الراشد ابن عم رسول الله ﷺ على المنابر يوم الجمعة، فجعل لعنه كأنه أحد أركان الخطبة، ففى صحيح مسلم (٤/ ١٨٧٤ برقم ٢٤٠٩) عن سيدنا سهل بن سعد رضي الله عنه قال:

«استعمل على المدينة رجل من آل مروان، قال فدعا سهل بن سعد .. فأمره أن يشتم عليًا، قال: فأبى سهل، فقال له: أما إذ أبيت فقل: لعن الله أبا تراب» ولم يمتثل لأمره سهل رضى الله عنه.

● قلت: ولما ولى معاوية المغيرة بن شعبة على الكوفة قال له:

« ولست تاركًا إيصاءك بخصلة: لا تترك شتم عليّ وذمه » انتهى من الكامل (٣/ ٤٧٢).

وقد قتل معاوية الصحابى الجليل حجر بن عدى عندما أنكر على عمال معاوية وولاته سب سيدنا عليّ رضى الله عنه، وهذا شيء مشهور قال الحافظ ابن حجر فى« الإصابة »(١/ ٣١٤) فى ترجمته:

«وقتل بمرج عذراء بأمر معاوية »!!!.

● قلت: وقد قتل معاوية أناسًا من الصالحين من الصحابة والفضلاء من أجل السلطة ومن أولئك أيضًا عبد الرحمن بن خالد بن الوليد قال ابن جرير فى «تاريخه» (٣/ ٢٠٢) وابن الأثير فى الكامل (٣/ ٤٥٣) واللفظ له:

«وكان سبب موته - عبد الرحـمن بن خالد بن الوليد- أنه كان قد عظم شأنه عند أهل الشام ومالوا إليه لما عنده من آثار أبيه ولغنائه فى بلاد الروم ولشدة بأسه ، فخافه معاوية وخشي منه وأمر ابن أثال النصراني أن يحتال في قتله ، وضمن له أن يضع عنه خراجه ما عاش وأن يوليه جباية خراج حمص ، فلما قدم عبدالرحمن من الروم دس إليه ابن اثال شربة مسمومة مع بعض مماليكه ، فشربها ، فمات بحمص ، فوفى له معاوية بما ضمن له» أ هـ.

● قلت : فهل يجوز قتل المسلم والله تعالى يقول فى كتابه العزيز:

﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[النساء : ٩٣]؟! وهل معاوية مستثنى من مثل هذه الآية؟!!! ، ولذلك قال فى حقه الحسن البصرى رحمه الله تعالى كما فى «الكامل» (٣/ ٤٨٧):

«أربع خصال كن فى معاوية ، لو لم تكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة : انتزاؤه على هذه الأمة بالسيف حتى أخذ الأمر من غير مشورة وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة، واستخلافه بعده ابنه سكيراً خميراً يلبس الحرير ويضرب بالطنابير، وادعاؤه زياداً، وقد قال رسول الله ﷺ : « الولد للفراش وللعاهر الحجر» وقتله حجراً وأصحاب حجر، فيا ويلاً له من حجر! ويا ويلاً له من أصحاب حجر!» أهـ.

● قلت : ولما كانت سيرة معاوية هكذا !! لم ترد له فضائل عن النبى ﷺ ، نقل الحافظ الذهبى في « سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٣٢) عن إسحق بن راهويه ، أنه قال: « لا يصح عن النبى ﷺ فى فضل معاوية شىء » أ.هـ.

وقد ثبت فى صحيح مسلم (٤/ ٢٠١٠برقم٢٦٠٤) عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال له : «اذهب وادع لى معاوية » قال : فجئت فقلت : هو يأكل فقال ﷺ : « لا أشبع الله بطنه » وثبت فى صحيح مسلم (٢/ ١١١٤برقم١٤٨٠) أن

النبي ﷺ قال عنه لما شاورته في الزواج منه فاطمةُ بنتُ قيس : « صعلوكًا لا مال له ».

قلت : وفى مسند الإمام أحمد (٥/ ٣٤٧) بسند رجاله رجال مسلم عن عبد الله بن بريدة قال : « دخلت أنا وأبى على معاوية فأجلسنا على الفرش ثم أتينا بالطعام فأكلنا ثم أتينا بالشراب فشرب معاوية،ثم ناول أبى ثم قال: ما شربته منذ حرمه رسول الله ﷺ .»!!!

قلت : وأما حديث الترمذى (٣٨٤٢) من طريق سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن عبد الرحمن بن أبى عميرة عن النبى ﷺ أنه قال لمعاوية : «اللهم اجعله هاديًا مهديا واهد به» فحديث ضعيف ومضطرب لا تقوم به حجة ، لا سيما وإسحاق بن راهويه يقول:

« لا يصح عن النبي ﷺ في فضل معاوية شيء ».

قلت : سعيد بن عبد العزيز اختلط كما قال أبو مسهر الراوى عنه فى هذا الحديث ، وكذا قال أبو داود ويحيى بن معين كذا فى التهذيب (٤/ ٥٤) للحافظ ابن حجر.

وكذا عبد الرحمن ابن أبى عميرة ، لم يسمع هذا الحديث من النبى ﷺ كما فى « علل الحديث» للحافظ ابن أبى حاتم (٢/ ٣٦٢و٣٦٣) نقلاً عن أبيه الحافظ أبى حاتم الرازى ، فهذا حديث معلول بنص الحافظ السلفي أبى حاتم .

قلت : ولو ثبت لابن أبى عميرة صحبة فهذا الحديث بالذات نص أهل الشأن على أنه لم يسمعه من النبى ﷺ ، كما فى « علل الحديث» لابن أبى حاتم.

وقد نص ابن عبد البر أن عبد الرحمن هذا : لا تصح صحبته ، ولا يثبت إسناد حديثه كما فى « تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٢٠دار الفكر))اهـ كلام السقاف .



الجواب عن شُبه السقاف واتهاماته السابقة
وذكر فضل معاوية بن أبي سفيان

● **قلت** :ما أورده السقـاف من آثار وأخبار فى مثـالب معاوية رضي الله عنه لا تصح من جهة الإسناد ، ولو صحت لأوردها هذا الخساف بأسانيدها ، إلا أنه خشى أن تظهر لنا حيلته فى سـرد هذه الأخبار والاحتجاج بها مع ضعـفها ، وسوف يأتى بيان ضعفها قريبًا إن شاء الله تعالى .

وفضائل معاوية - رضى الله عنه - ثابتة عمومًا وخصوصًا .

● **فأما عمومًا :**

فلما رواه البخارى ومسلم من حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه مرفوعًا :

« **لا تسبـوا أصحابى ، فلو أن أحدكم أنفق مـثل أحد ذهبًا ما بلغ مـد أحدهم ولا نصيفه**».

وأهل العلم مجمعون قاطبة - على أن معاوية من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا شك أنه داخل فى عمـوم هذا النص ، فمن سـبَّه أو طعن فيـه آثم بلا ريب، بل سب الصحابة - رضى الله عنهم - من الكبائر .

● **وأما خصوصًا** : فلحديثين أحدهما احتج بـه السقاف على ذم معاوية ولم يُصِب ، والثانى ضَعَّفَه .

■ **فأما الأول:**

فما رواه مسلم من حديث ابن عباس : قال : كنت ألعب مع الصبيان، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فـتواريت خلف باب ، فـجاء فحطـأنى حطأة، وقال: « **اذهب**

وادع لى معاوية »، قال: فجئت فقلت هو يأكل، قال: ثم قال لى : « **اذهب فادع لى معاوية »** ، قال : فجئت فقلت : هو يأكل ، فقال : «**لا أشبع الله بطنه**».

قال الحافظ الذهبى « فى تذكرة الحفاظ » (٢/ ٦٩٩):

« لعل هذه منقبة معاوية لقول النبى ﷺ : اللهم من لعنته أو شتمته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة».

وقال الإمام النووى - رحمه الله - فى « شرح صحيح مسلم » (١٦/ ١٥٦):

« قد فهم مسلم رحمه الله من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقًا للدعاء عليه ، فلهذا أدخله فى هذا الباب ، وجعله غيره من مناقب معاوية ، لأنه فى الحقيقة يصير دعاءً له ».

قلت :وهذا الحديث أخرجه مسلم فى باب[1]:

{ من لعنه النبى ﷺ أو سبَّه أو دعا عليه ، وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجرًا ورحمة }.

وأما السقاف فجعل هذا الحديث فى مثالب معاوية بن أبى سفيان - رضى الله عنه - فبئس ما صنع .

وأما الحديث الثانى:

فهو ما رواه الإمام أحمد فى « مسنده » (٤/ ٢١٦) ، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» (٢/ ٣٥٨)، والبخارى فى «التاريخ الكبير» (٤/ ١/ ٣٢٧) والترمذى (٣٩٣١) من طرق عن :

سعيد بن عبد العزيز التنوخى، حدثنا ربيعة بن يزيد، سمعت عبد الرحمن ابن أبى عميرة المزنى يقول: سمعت النبى ﷺ يقول فى معاوية بن أبى سفيان:

---

(١) أي الأحاديث التي تندرج تحت هذا الباب ، وإلا فمسلم بن الحجاج لم يبوب صحيحه ، وإنما سرد أحاديثه سردًا.

« اللهم اجعله هاديًا مهديًا واهده واهد به».

● **قلت : وهذا إسناد صحيح متصل** ، إلا أنه لم يسلم من طعون السقاف ، حيث قال طعنًا فى صحته: (ص:٢٣٨) .

(حديث ضعيف ومضطرب ، لا تقوم به حجة لا سيما وإسحاق ابن راهويه يقول:

« لا يصح عن النبى ﷺ فى فضل معاوية شيء».

● **قلت : سعيد بن عبد العزيز اختلط كما قال أبو مسهر الراوى عنه فى هذا الحديث ، وكذا قال أبو داود ويحيى بن معين كذا فى «التهذيب» (٤/ ٥٤) للحافظ ابن حجر.**

وكذا عبد الرحمن بن أبى عميرة لم يسمع هذا الحديث من النبى ﷺ كما فى « علل الحديث» للحافظ ابن أبى حاتم (٢/ ٣٦٢-٣٦٣) نقلاً عن أبيه الحافظ أبي حاتم الرازى ، فهذا حديث معلول بنص الحافظ السلفى أبى حاتم.

● **قلت : ولو ثبت لابن أبى عميرة صحبة فهذا الحديث بالذات نص أهل الشأن على أنه لم يسمعه من النبى ﷺ كما فى علل الحديث لابن أبى حاتم.**

وقد نص ابن عبد البر، أن عبد الرحمن هذا :« لا تصح صحبته ، ولا يثبت إسناد حديثه » كما فى « تهذيب التهذيب») .

● **قلت** : أما إعلال الحديث باختلاط سعيد بن عبد العزيز فليس بسديد، وذلك لأنه لم يحدّث وقت اختلاطه ، بنص من وصفه بالاختلاط وهو أبو مسهر .

قال ابن معين (تاريخ الدورى : ٢/ ٢٠٤):

« قال أبو مسهر : كان سعيد بن عبد العزيز قد اختلط قبل موته، وكان يُعْرض عليه قبل أن يموت ، وكان يقول لا أجيزها».

وهذا النص قد نقله ابن حجر فى «التهذيب» فلا أدرى لماذا تعامى عنه السقاف ؟!!

ولذلك فقد احتج مسلم بحديثه من رواية أبى مسهر، والوليد بن مسلم ومروان بن محمد ، وهم نفسهم الذين رووا هذا الحديث عنه .

وسعيد التنوخى، ثقة حجة، قال عنه أحمد: « ليس بالشام رجل أصح حديثًا من سعيد بن عبد العزيز ، هو والأوزاعى عندى سواء».

فكيف يضعف حديثه بعد ذلك ؟!

● وأما دعوى السقاف بالاضطراب فى الحديث ففيها نظر شديد.

فإنما حكم السقاف بالاضطراب على الحديث للاختلاف فيه على التنوخى.

فقد رواه الذهبى فى « السير» (٨/٣٧)، وابن قانع - كما فى «الإصابة» (٢/٤٠٧) - من طرق :

عن الوليد بن مسلم ، عن سعيد بن عبد العزيز ، عن يونس بن ميسرة، عن عبد الرحمن بن أبى عميرة به.

قال الذهبى ، « فهذه علة الحديث قبله».

● **قلت** : وليست هذه علة ألبتة ، فإن كلا الطريقين محفوظ عن الوليد بن مسلم.

فقد رواه أحمد فى « المسند » (٤/٢١٦): حدثنا على بن بحر، حدثنا الوليد ابن مسلم، حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الرحمن به.

وعلى بن بحر هذا ثقة والتنوخى ثقة فى حفظ الأوزاعى ، بل قَدَّمه أبو مسهر على الأوزاعى فمن كانت هذه صفته احتُمل تعدد الأسانيد عنه ، فيكون له فى هذا الحديث أكثر من إسناد.

وعلى تقدير المخالفة بين الوليد بن مسلم من جـهة ، وبين أبى مسهر ومروان ابن محمد من جهة أخرى ، فقد رجح أبو حاتم كما فى «العلل» لابنه (٢/ ٣٦٣) رواية أبى مسهر ومروان بن محمد.

ولكن الوليد لم يتفرد بهذه الرواية بل تابعه عليها عمران بن عبد الواحد عند ابن شاهين - كما فى « الإصابة»- فـدل هذا على أن الطريقين محفوظان ، وليس ثمة اضطراب يُعَلُّ به الحديث.

■ **وأما محاولة نفى السقاف لصحبة عبد الرحمن بن أبى عميرة:**

فمردودة بثبوت سمـاعه من النبى ﷺ هذا الحديث ، وكذلك فقد أثبت له الصحبة غير واحد من أهل العلم المعتبرين.

قال الحافظ فى« الإصابة» :

« قال أبو حاتم وابن السكن له صحبة ، وذكره البخارى ، وابن سعد، وابن البرقى ، وابن حبان ، وعبد الصمد بن سعيد فى الصحابة وذكره أبو الحسن بن سميع فى الطبقة الأولى من الصحابة الذين نزلوا حمص ».

وذكره الذهبى فى« تجريد أسماء الصحابة» (٣٧٤٢) ، وقال:

« الأصح أنه صحابى».

وأما قول ابن عبد البـر الذى استدل به على عدم ثبوت صحبتـه ، فقد انْتُقِدَ على ابن عبد البر كما فى « الإصابة».

■ **وأما قوله : (ولو ثبت لابن أبى عميرة صـحبة ، فهذا الحديث بالذات نص أهل الشأن على أنه لم يسـمعه من النبى ﷺ كما فى « علل الحديث» لابن أبي حاتم) .**

● **فدال على جهله من وجوه:**

■ **الأول** : أنه ضَعَّف مرسل الصحابى ، وهذ خلاف ما عليه أهل العلم.

قال ابن الصلاح فى « مقدمته» (ص:٥٦):

« ثم إنا لم نعد فى أنواع المرسل ونحوه ما يسمى فى أصول الفقه مرسل الصحابى ، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه ، لأن ذلك فى حكم الموصول المسند ، لأن روايتهم عن الصحابى والجهالة بالصحابى غير قادحة ، لأن الصحابة كلهم عدول » .

وقال العراقى فى « التقييد والإيضاح » (ص: ٨٠):

« . . . . المحدثين وإن ذكروا مراسيل الصحابة فإنهم لم يختلفوا فى الاحتجاج بها ، وأما الأصوليون فقد اختلفوا فيها ، فذهب الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني إلى أنه لا يحتج بها ، وخالفه عامة أهل الأصول فجزموا بالاحتجاج بها».

■ **والثانى** : أنه ذهب إلى قول أبى حاتم مع تصريح عبد الرحمن بن أبى عميرة بالسماع من النبى ﷺ لهذا الحديث ، ولا أظن أنه فعل ذلك إلا ليعل الحديث بأى طريقة كانت.

والثالث : أنه جعل قول أبى حاتم قولاً لأهل الشأن ، مع أنه لم يذكر أحدًا صرح بعدم سماع عبد الرحمن بن أبى عميرة لهذا الحديث من النبى ﷺ ، ولا يتوهم أن ابن عبد البر ممن قال بذلك ، فابن عبد البر ضعف الإسناد ، ونفى عن عبد الرحمن بن أبى عميرة الصحبة أصلاً ، فتنبه.

■ **وكذلك فمن فضائل معاوية - رضى الله عنه -:**

اتفاق عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما وهما من هما من الصحابة ، ولهما المكان الأعلى والأمثل من الورع والدين والتقى وسداد الرأى ، وحُسْنِ الفكر ، وتمام النظر على تأمير معاوية رضي الله عنه على الشام.

حتى قال ابن عباس رضي الله عنه :

ما رأيت رجلاً كان أخلق للمُلْكِ من معاوية ، كان الناس يردون منه على أرجاء

وادٍ رحب ، لم يكن بالضيق الحصر العصعص المتغضب - يعنى ابن الزبير- .

رواه عبد الرزاق فى « المصنف » (٢٠٩٨٥): عن معمر ، عن همام بن منبه، قال : سمعت ابن عباس ، يقول : ... فذكره.

وسنده صحيح .

قال الذهبى فى « السير » (٣/ ١٣٢):

«حسبك بمن يؤمره عمر ، ثم عثمان على إقليم - وهو ثغر- فيضبطه ويقوم به أتم قيام ، ويرضى الناس بسخائه وحلمه ، وإن كان بعضهم تألم مرة منه ، وكذلك فليكن الملك ، وإن كان غيره من أصحاب رسول الله ﷺ خيرًا منه بكثير ، وأفضل ، وأصلح ، فهذا الرجل ساد ، وساس العالم بكمال عقله ، وفرط حلمه ، وسعة نفسه ، وقوة دهائه ورأيه ، وله هنات وأمور ، والله الموعد.

وكان محببًا إلى رعيته ، عمل نيابة الشام عشرين سنة ، والخلافة عشرين سنة ، ولم يهجه أحد فى دولته ، بل دانت له الأمم ، وحكم على العرب والعجم ، وكان ملكه على الحرمين ، ومصر ، والشام ، والعراق ، وخراسان ، وفارس ، والجزيرة ، واليمن ، والمغرب ، وغير ذلك ».

● **قلت** : ووصفه ابن عباس بالفقه - أيضًا -:

فقد أخرج البخارى - رحمه الله - من حديث ابن أبى مليكة:

أن ابن عباس قيل له : هل لك فى أمير المؤمنين معاوية ، فإنه ما أوتر إلا بواحدة ، فقال : «**إنه فقيه**»

وأما ما أكثر السقاف التشدق به نقلاً عن إسحاق بن راهويه:

«لا يصح عن النبى ﷺ فى فضل معاوية شىء».

● **فلا يثبت عنه .**

فقد أخرجه الحاكم- كما فى «سير» الذهبى (٣/ ١٣٢) و«الفوائد المجموعة» للشوكانى (ص:٤٠٧)- : عن الأصم - أبى العباس محمد بن يعقوب الأصم، حدثنا أبى ، سمعت ابن راهويه فذكره.

«وفى الفوائد»: سقطت : (حدثنا أبي): وهى ثابتة فالأصم لم يسمع من ابن راهويه.

● **قلت** : يعقوب بن يوسف بن معقل أبو الفضل النيسابورى - والد الأصم - مجهول الحال، فقد ترجمه الخطيب فى« تاريخه» (١٤/ ٢٨٦) فما زاد على قوله:

« قدم بغداد وحدّث بها عن إسحاق بن راهويه ، روى عنه محمد بن مخلد».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً ، وله ذكر فى ترجمة ابنه من «السير» (١٥/ ٤٥٣) ، ولم يذكر فيه الذهبى أيضًا جرحاً ، ولا تعديلاً ، وذكر فى الرواة عنه : عبد الرحمن بن أبى حاتم ، ولم أجده فى« الجرح والتعديل» ، ولا فى «ثقات» ابن حبان .



اتهام السقاف لمعاوية بن أبي سفيان بشرب الخمر وحاشاه أن يفعل ذلك - رضي الله عنه -

وقد اتهم السقاف معاوية بن أبى سفيان -رضى الله عنهما - بشرب الخمر ، واستدل بما رواه الإمام أحمد (٥/ ٣٤٧) بسند رجاله رجال مسلم -كما قال السقاف- عن عبد الله بن بريدة ، قال :

« دخلت أنا وأبى على معاوية ، فأجلسنا على الفرش ، ثم أُتينا بالطعام فأكلنا ، ثم أُتينا بالشراب ، فشرب معاوية ، ثم ناول أبى ، ثم قال : ما شربته منذ حرَّمه رسول الله ﷺ . . » .

ولم يذكر السقاف سند الحديث ، ولا تتمة متنه .

● **فأما سنده:**

فقال أحمد : حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنى حسين ، حدثنا عبد الله بن بريدة . . . .

● **وأما تتمة المتن:**

« ثم قال معاوية: وكنت أجمل شباب قريش وأجوده ثغرًا ، وما شىء كنت أجد له لذة كما كنت أجده وأنا شاب غير اللبن، أو إنسان حسن الحديث يحدثنى» .

وقد حاول السقاف بهذا الخبر التلبيس على القارئ بأن معاوية كان ممن يشرب الخمر بعد إسلامه وبعد ثبوت تحريم شرب الخمر .

● وهذا مندفع بأمور:

■ **أولها** : أن لفظ الشراب لا يقتضى أن يكون المشروب خمرًا .

■ **ثانيـها** : مناولتـه لبريدة بن الحصـيب الشراب ، فلو كـان خمـرًا لما أخذه بريدة، ولأنكر عليه ذلك.

■ **ثالثها** : أن قوله : « ما شـربته منذ حرَّمه رسـول الله. . . » هو من قول معـاوية وليس من قـول بريدة، يدل على ذلك ما حـذفه السـقاف من متن الخـبر والذى أشرنا إليه سابقًا، فدل على أن الشراب لم يكن خمرًا، بل لعله كان لبناً .

● **وكذلك فإسناد الخبر فيه لين .**

فزيد بن الحباب فى حفظه ضعف ، ومثله حسين بن واقد ، ولذلك لم يجرؤ السقاف على تصحيحه أو حتى تحسينه لئلا ينكشف تلاعبه.



دعوى السقاف : أن معاوية بن أبى سفيان هو الذى سنَّ للناس لعن علي بن أبى طالب - رضى الله عنهما وعن الصحابة أجمعين - والجواب عن ذلك

وقد ادعى السقاف أن معاوية بن أبى سفيان هو الذى سن للناس لعن على بن أبى طالب -رضى الله عنهما- فقال فى تعليقه على كتاب ابن الجوزى (ص: ٢٣٦):

(وكان معاوية بن أبى سفيان هو الذى سن للناس لعن الخليفة الراشد ابن عم رسول الله ﷺ على المنابر يوم الجمعة ، فجعل لعنه كأنه أحد أركان الخطبة ، ففى صحيح مسلم (٤/ ١٨٧٤) برقم٢٤٠٩عن سيدنا سهل بن سعد ﷺ قال:

استعمل على المدينة رجل من آل مروان ، قال : فدعا سهل بن سعد ، فأمره أن يشتم عليًا ، قال : فأبى سهل ، فقال له : أما إذ أبيت فقل : لعن الله أبا تراب ..»

ولم يمتثل لأمره سهل -رضى الله عنه- .

قلت : ولما ولى معاوية المغيرة بن شعبة على الكوفة قال له : «ولست تاركًا إيصاءك بخصلة : لا تترك شتم علي وذمه » انتهى من الكامل ٣/ ٤٧٢).

● **قلت** : أما الحديث الذى أخرجه مسلم والذى ذكره السقاف فلا يفيد بحال أن معاوية بن أبى سفيان هو الذى أمر هذا الوالى أن يلعن عليًا ، أو أن يدعو عليه.

ولو صح أن معاوية بن أبى سفيان أمر هذا الوالى أن يدعو على علي ، فقد احتج السقاف على جواز القنوت بدعاء علي بن أبى طالب على معاوية وأشياعه.

فقال في« صحيح صفة صلاة النبي ﷺ » (ص: ٢٢٧):

(وعن عبد الرحمن بن معقل قال : صليت مع علي رضي الله عنه صلاة الغداة، قال : فقنت ، فقال في قنوته: اللهم عليك بمعاوية وأشياعه ، وعمرو بن العاص وأشياعه ، وأبي - الأعور - السلمى وأشياعه ، وعبد الله بن قيس وأشياعه).

فظهر بذلك أن الدعاء وقع من الخصمين بعضهما على بعض -إذا صح ذلك عنهما - لأن كلاً منهما كان يرى نفسه على الحق ، فرضى الله عنهما.

وأما ما نقله عنه من « الكامل» لابن الأثير فدعوى مجردة لا دليل عليها، فما إسناد هذا الخبر الذى احتج به حتى نسلم له بذلك؟!!

ولكن يبقى الجواب عن الأثر الذى أورده من « سير أعلام النبلاء» للذهبى (١٤٧/٥) ، حيث قال :

قال ابن سعد : أخبرنا على بن محمد،عن لوط بن يحيى ، قال : كان الولاة من بنى أمية قبل عمر بن عبد العزيز يشتمون رجلاً رضى الله عنه ، فلما ولي هو - عمر بن عبد العزيز - أمسك عن ذلك ، فقال كثير عزة الخزاعى :

وليت فلم تشتم عليًا ولم تخف
بريا ولم تتبع مقالة مجرم
تكلمت بالحق المبين وإنما
تبين آيات الهدى بالتكلم
فصدَّقت معروف الذى قلت
بالذى فعلت فأضحى راضيا كل مسلم

● **قلت** : وهذا الأثر الذى أورده فى الاحتجاج لما ادعى من لعن معاوية لعلى وسن ذلك للولاة من بعده فلا حجة فيه لوهائه.

فعلى بن محمد شيخ ابن سعد هو المدائنى فيه ضعف كما سوف يأتى بيانه ، وشيخه لوط بن يحيى واه بمرة ، فقد ترجم له الذهبى فى « السير» (٧/ ٣٠٢) وقال:

« قال يحيى بن معين : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، وقال الدارقطنى : أخبارى ضعيف».

ووصفه فى « الميزان » (٣/ ٤١٩) بـ :

« أخبارى تالف لا يوثق به».

وعامة روايته عن الضعفاء والهلكى والمجاهيل.



الجواب عما ذكره السقاف من قتل الصحابى حجر بن عدى[1] بأمر معاوية - رضى الله عنه -

وقد حاول السقاف الطعن فى معاوية - رضى الله عنه - بطريقة أخرى، وهى اتهامه بقتل الصحابى حجر بن عدى - رضى الله عنه - بغير علة ، وإنما كان ذلك إرساءً لملكه - فيما أوهم -؟!.

هكذا ادعى ، وحاشا لله أن يصدر هذا من صحابى جليل كمعاوية ابن أبى سفيان - رضى الله عنه -.

قال ابن سعد - رحمه الله - فى « الطبقات »(٦/ ١٥١):

وكان حجر بن عدى جاهليًا إسلاميًا ، قال وذكر بعض رواة العلم أنه وفد إلى النبى ﷺ ، مع أخيه هانئ بن عدى ، وشهد القادسية ، وهو الذى افتتح مرج عذرى ، وكان فى ألفين وخمس مائة من العطاء وكان من أصحاب علي ابن أبى طالب ، وشهد معه الجمل وصفين ، فلما قدم زياد بن أبى سفيان واليًا على الكوفة دعا بحجر بن عدى فقال : تعلم أنى أعرفك ، وقد كنت أنا وإياك على ما قد علمت -يعنى من حب على بن أبى طالب - وإنه قد جاء غير ذلك ، وإنى أنشدك الله أن تقطر لى من دمك قطرة فأستفرغه كله ، املك عليك لسانك، وليسعك منزلك ، وهذا سريرى فهو مجلسك،وحوائجك مقضية لدىّ ،فاكفنى نفسك فإنى أعرف عجلتك ، فأنشدك الله ياأبا عبد الرحمن فى نفسك ، وإياك وهذه السفلة وهؤلاء السفهاء أن يستزلوك عن رأيك فإنك لو هنت عليَّ واستخففت بحقك لم أخصك بهذا من نفسى ، فقال حجر : قد فهمت ، ثم

(١) إن ثبتت صحبته .

انصرف إلى منزله ، فأتاه إخوانه من الشيعة، فقالوا : ما قال لك الأمير ؟ قال : قال لى كذا وكذا ، قالوا : ما نصح لك ، فأقام وفيه بعض الاعتراض .

وكانت الشيعة يختلفون إليه ويقولون : إنك شيخنا وأحق الناس بإنكار هذا الأمر ، وكان إذا جاء إلى المسجد مشوا معه ، فأرسل إليه عمرو بن حريث ، وهو يومئذ خليفة زياد على الكوفة وزياد بالبصرة : أبا عبد الرحمن ما هذه الجماعة وقد أعطيت الأمير من نفسك ما قد علمت ؟ فقال للرسول : تنكرون ما أنتم فيه ، إليك وراءك أوسع لك ، فكتب عمرو بن حريث بذلك إلى زياد ، وكتب إليه : إن كانت لك حاجة بالكوفة فالعجل ، فأخذ زياد السير حتى قدم الكوفة ، فأرسل إلى عدى بن حاتم ، وجرير بن عبد الله البجلى ، وخالد بن عرفطة العذرى ، حليف بنى زهرة ، وإلى عدة من أشراف أهل الكوفة ، فأرسلهم إلى حجر بن عدى ليعذر إليه ، وينهاه عن هذه الجماعة ، وأن يكف لسانه عما يتكلم به ، فأتوه فلم يجبهم إلى شىء ، ولم يكلم أحدًا منهم وجعل يقول : يا غلام اعلف البكر ، قال : وبكر فى ناحية الدار ، فقال له عدى بن حاتم : أمجنون أنت ؟ أكلمك بما أكلمك به وأنت تقول يا غلام اعلف البكر ؟ فقال عدى لأصحابه : ما كنت أظن هذا البائس بلغ به الضعف كل ما أرى ، فنهض القوم عنه وأتوا زيادًا فأخبروه ببعض وخزنوا بعضا ، وحسنوا أمره وسألوا زيادًا الرفق به فقال : لست إذا لأبى سفيان.

فأرسل إليه الشرط والبخارية فقاتلهم بمن معه ، ثم انفضوا عنه وأتى به زياد وبأصحابه فقال له : ويلك ما لك ؟ فقال : إنى على بيعتى لمعاوية لا أقيلها ولا أستقيلها ، فجمع زياد سبعين من وجوه أهل الكوفة، فقال : اكتبوا شهادتكم على حجر وأصحابه ، ففعلوا ثم وفدهم على معاوية وبعث بحجر وأصحابه إليه .

وبلغ عائشة الخبر فبعثت عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى إلى معاوية فسأله أن يخلى سبيلهم ، فقال عبد الرحمن بن عثمان الثقفى: يا أمير

المؤمنين جـدادها جدادها ، لا تعن بعـد العام أبدًا، فـقال معـاوية : لا أحب أن أراهم ولكن اعـرضوا عليَّ كـتاب زياد ، فـقُرِئ عليـه الكتاب، وجـاء الشـهود فشهدوا، فقال معاوية بن أبى سفيان: أخرجوهم إلى عذرى فاقتلوهم هنالك، قال فحملوا إليها.

● **فدلت هذه الحكاية على أن معاوية أمر بقـتله لما شهد عنده الشهود بأنه ألب على عامله بالعراق ، وحصـبه وهو على المنبـر، وخلع البيعـة لمعاوية نفـسه ، وهو آنذاك أمير المؤمنين** ، وقد قال رسول الله ﷺ - فيمـا أخرجه مسلم من حديث عرفجة -:

« إنه ستكون هنات وهنات ، فـمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة ، وهى جـميع فاضـربوه بالسيف كائناً من كان».

قال الإمام النووى -رحمه الله - (١٢/ ٢٤١):

«فيه الأمـر بقتال من خرج على الإمام ، أو أراد تفـريق كلمة المسلمين ونحو ذلك ، وينهى عن ذلك ، فإن لم ينتـه قوتل ، وإن لم يندفع شره إلا بقتلـه فقتل كان هدرًا» .

● **قلت** : وفى القصة التى ذكـرها ابن سعد ما يدل على أن الشيعـة قد ألبوه على معـاوية وعامله ، وأن زيادًا والى العراق قـد راجعه فى ذلك قـبل أن يبعث بالشهود إلى معاوية - رضى الله عنه - فلمـا علم معاوية من حاله ، وشهد عنده الشهود بذلك ، أمر بقتله عملاً بنص هذا الحديث ، خصوصًا وأن البيعة كانت قد استقرت له ، والتأليب عليه مما يضر بالدولة الإسلامية آنذاك.

وقد أمرنا النبى ﷺ بالسمع والطاعة ولو لعبد حبشى ، فكيف بمن كان من صحابته الذين آزروه ونصروه ، وبمن دعا له النبى ﷺ بالهداية؟!! .

● **وأمر أخير أذكره:** أن حجر بن عـدى هذا مختلف فى صحبتـه، والأكثر

على أنه تابعى ، قال الحافظ ابن حجر فى « الإصابة» (١/ ٣١٣): «وأما البخارى، وابن أبى حاتم ، عن أبيه ، وخليفة بن خياط ، وابن حبان فذكروه فى التابعين وكذا ذكره ابن سعد فى الطبقة الأولى من أهل الكوفة».

وعلى فرض التسليم له بالصحبة فالواجب علينا عدم الخوض فيما شجر بين الصحابة ، بل الترحم عليهم ، والتصديق بعدالتهم.

قال ابن حجر فى مقدمة « الإصابة» (١/ ١٧):

« اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ، ولم يخالف فى ذلك إلا شذوذ من المبتدعة» .



الجواب عما ذكره السقاف من أمر معاوية - رضى الله عنه - بقتل عبد الرحمن بن خالد بن الوليد

وأما ما ذكره السقاف من أن معاوية جعل لابن أثال جعلاً على أن يقتل عبدالرحمن بن خالد بن الوليد ، فلا يصح عنه.

فقد أخرج الطبرى فى «تاريخه » (٣/ ٢٠٢) هذا الخبر عن عمر بن شبة ، عن على ، عن مسلمة بن محارب بهذه القصة.

وأورده ابن الأثير في« الكامل» (٣/ ٤٥٣) من غير إسناد ، ولا أراه إلا اعتمد على ما أورده الطبرى فى تاريخه.

● **قلت** : وعلي شيخ عمر بن شبة هو على بن محمد بن عبد الله بن أبى سيف أبو الحسن المدائنى، أخبارى صدوق، إلا أنه ضعيف فى الرواية، قال ابن عدى فى « الكامل» (٥/ ١٨٥٥): «ليس بالقوى فى الحديث وهو صاحب أخبار».

وأما قول ابن معين فيه : « ثقة ، ثقة» ، فابن معين قد يطلق هذا الوصف على العدالة لا الضبط ، فهذا الوصف محمول على عدالته لا ضبطه، وقد يطلقه مقارنة بمن هو أضعف منه ، إلا أن هذا الخبر قد أسنده ، فيحكم عليه بقوانين الرواية ، ثم إن القارئ لترجمته فى «السير» للذهبى يجد أنه كان يحدِّث بأخبار الشيعة ، ففى «السير» (١٠/ ٤٠٢): « حكى المدائنى أنه أدخل على المأمون ، فحدثه بأحاديث فى على ، فلعن بنى أمية ».

وفى ترجمته من « الكامل» أورد له ابن عدى حديثًا فى فضل الحسن بن على، فمثله يُخشى أن يكون من الشيعة فيتساهل فى أخبار ذم معاوية.

وأمر آخر أذكره للسقاف جهله أو تجاهله ، وهو أن الطبرى لما أورد ذكر هذه الحادثة مَرَّضَها فقال:

« وفيها انصرف عبد الرحمن بن خالد بن الوليد من بلاد الروم إلى حمص ، فدس ابن أثال النصرانى إليه شربة مسمومة - **فيما قيل** - فشربها فقتلته ».

فقول الطبرى :« **فيما قيل** » يدل على ضعف الرواية فى ذلك عنده .

● **وأقول للسقاف..**

هل وجدت ترجمة لشيخ المدائنى مسلمة بن محارب ؟!! أنا فى شك من ذلك ، فقد اجتهدت فى الوقوف على ترجمة له فلم أوفق فمالك ترد فضائل معاوية لأقل مغمز في الراوى، ولا تعل أخبارًا ، وردت فى ذمه رواتها مجاهيل ؟

أرى أن سبب ذلك كله تشيعك المفرط ، وبغضك الشديد لمعاوية رضى الله عنه.



الجواب عما ذكره السقاف من ذم الحسن البصرى لمعاوية بن أبى سفيان - رضى الله عنه -

ويبقى الآن الجواب عما أورده السقاف من خبر ذم الحسن البصرى لمعاوية رضى الله عنه-.

والجواب عن هذا سهل هين ، فإنه إنما اعتمد في ذلك على ما نقله ابن الأثير فى « الكامل» (٣/ ٤٨٧) عن الحسن ، وقد رجعت إلى «الكامل» فوجدت أن ابن الأثير قد أورد هذا الخبر بغير إسناد .

فكيف نُسَلِّم بصحة خبر مثل هذا ورد فى ذم صحابى لمجرد وروده فى كتاب « الكامل» لابن الأثير ، والمعروف أن المغازى والسير من الأبواب التى لم تسلم من الأخبار الضعيفة والموضوعة ؟!!



فتوى الإمام أحمد - رحمه الله - فيمن يطعن في معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه -

وأخيرًا نورد هذه الفتوى العزيزة للإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في حكم من يطعن في الصحابى الجليل معاوية بن أبي سفيان -رضي الله عنه - .

وفي حكم من يقول : إنه ليس بخال المؤمنين ، وإنه ليس بكاتب الوحي ، أو يقدم أحد التابعين عليه في الفضل.

● قال الخلال في « السنة » (٦٥٩):

أخبرني محمد بن أبي هارون، ومحمد بن جعفر، أن أبا الحارث حدَّثهم، قال: وجهنا رقعة إلى أبى عبدالله، ماتقول رحمك الله فيمن قال: لا أقول: إن معاوية كاتب الوحي ، ولا أقول: إنه خال المؤمنين ، فإنه أخذها بالسيف غصبًا ؟

قال أبو عبد الله: هذا قول سوء رديء، يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون، ونبين أمرهم للناس .

وسنده صحيح.

● وروى الخلال (٦٦٠) :

أخبرنا أبو بكر المرُّوذي ، قال :

قلت لأبي عبدالله أيما أفضل : معاوية أو عمر بن عبد العزيز ؟

فقال: معاوية أفضل ، لسنا نقيس بأصحاب رسول الله ﷺ أحدًا .

قال النبي ﷺ : « خير الناس قرني الذي بعثت فيهم ».

وسنده صحيح.

ففي الفتوى الأولى رد على السقاف فيـما نفاه من خؤولة معاوية للمؤمنين ، وادعاؤه أنه ليس من كُتَّاب الوحي .

وفي الثانية رد عليه في تقديمه عمر بن عبد العزيز عليه.

* * *

احتجاج السقاف بمن تُكُلِّمَ في اعتقاده أمثال: ابن الجوزي، والسيوطي، والغزَّالي، وابن حزم

ثم من المهم جدًا أن نذكر للقارئ الكريم بعض النبذ عن اعتقادات من احتج بكلامهم السقاف في كتبه من المشار إليهم بالعلم، أمثال:

(١) **ابن الجوزي** صاحب: «دفع شبه التشبيه».

(٢) **السيوطي**، والذي احتج بكلامه في مواضع عديدة، منها الكلام على مسألة والدي النبي ﷺ.

(٣) **الغزَّالي**، والذي نشر أصول اعتقاده تحت اسم: «**عقيدة أهل السنة والجماعة**».

(٤) **ابن حزم**، فقد أثنى على اعتقاده كما سوف يأتي ذكره وبيانه.

وهؤلاء جميعًا مُتكلم في اعتقادهم، كما سوف يأتي تقريره.

وأما أبو الحسن الأشعري الذي ينسب نفسه إليه، فقد مرَّ الكلام عليه في فصل منفرد.

وأترك الكلام على مشايخه كجماعة الغماريين والكوثري المتهالك الهالك وغيرهم، لشهرة فساد اعتقادهم بما يغني عن ذكره هنا.

وأما من ذكرتهم أولاً، فأذكر ما أُخذ عليهم في باب الاعتقاد من كلام أهل العلم، دفعًا لتوهم: «**كل قديم سلفي**»، بل هؤلاء من الخلف، وممن نابذ طريقة السلف في الاعتقاد، فريحهم ريح الخلف، وليس في كلامهم على الاعتقاد نَفَس السلف، والله الموعد، وهو يجازي كلاً بما يستحق.

اعتقاد أبي الفرج ابن الجوزي(*)

مع أن ابن الجوزي كان إمامًا من أئمة الوعظ والتذكير ومع أنه كان منسوبًا إلى الحنابلة إلا أنه كان أشعري المعتقد، ويناقح عن مذهبه هذا منافحة شديدة، ويذب عنه ذب المستميت، ويبدِّع من خالفه، وكثيرًا ما يصف أهل السنة بالحشوية، ويتكلم بكلام شديد في أبي يعلى القاضي كما يظهر من كتابه: «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه» ، ولو لم يكن صنفه لكان خيرًا له، فإن أحاديث الصفات لم تسلم فيه من الرد والتأويل، وقد خالف فيه هدي السلف ومذهبهم في الصفات، وليس فيه نَفَسُهم، وإنما هي ريح الخلف، وقد عاتبه الأئمة على كلامه هذا في السنة، وأنكروا عليه .

● قال موفق الدين المقدسي - رحمه الله - :

«لم نرض تصانيفه في السنة، ولا طريقته فيها، وكانت العامة يعظمونه، وكانت تنفلت منه في بعض الأوقات كلمات تُنكر عليه في السنة فَيُستفتى عليه فيها، ويضيق صدره من أجلها» .

● وقال: «كان أبو المظفر ابن حمدي ينكر على أبي الفرج كثيرًا من كلمات يخالف فيها السنَّة» .

● وكان أبو إسحاق العَلْثي - كذلك - يكاتبه ، وينكر عليه .

وله رسالة قوية جدًا في الإنكار عليه مذهبه في الصفات والاعتقاد، ومبالغته في رد الأحاديث المروية في الصفات، وتجهيله من لا يوافقه من العلماء، وسوف

(*) انظر ما ذكرناه هنا في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢١/ ٣٨٣) ، و «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٢٠٥) ضمن ترجمة العلثي .

أورد جملاً منها بيانًا لاعتقاد الرجل لئلا يغتر بكلامه مغتر، فسقطاته في الاعتقاد كبيرة، ووقيعته في أهل السنة والجماعة عظيمة .

قال - رحمه الله - :

«واعلم أنه قد كثر النكير عليك من العلماء والفضلاء والأخيار في الآفاق بمقالتك الفاسدة في الصفات، وقد أبانوا وَهاء مقالتك، وحكوا عنك أنك أبيت النصيحة، فعندك من الأقوال التي لا تليق بالسنة ما يضيق الوقت من ذكرها، فذُكر عنك: أنك ذكرت في الملائكة المقربين، الكرام الكاتبين، فصلاً زعمت أنه مواعظ، وهو تشقيق وتفهيق، وتكلف بشع، خلا أحاديث رسول الله ﷺ ، وكلام السلف الصالح الذي لا يخالف سنة، فعمدت وجعلتها مناظرة معهم، فمن أذن لك في ذلك؟ وهم مستغفرون للذين آمنوا، ولا يستكبرون عن عبادة الله ، وقد قرن شهادته بشهادتهم قبل أولي العلم، وما علينا كان الآدمي أفضل منهم أم لا ، فتلك مسألة أخرى .

فشرعت تقول: إذا ثارت نار الحسد فمن يطفيها؟ وفي الغيبة ما فيها، مع كلام غث، أليس منا فلان؟ ومنا الأنبياء والأولياء، من فعل هذا من السلف قبلك؟ ولو قال لك قائل من الملائكة : أليس منكم فرعون وهامان؟ أليس منكم من ادعى الربوبية؟ .

فعمن أخذت هذه الأقوال المحدثة؟ والعبارات المزوقة التي لا طائل تحتها؟ وقد شغلت بها الناس عن الاشتغال بالعلم النافع، أحدهم قد أُنسي القرآن وهو يعيد فضل الملائكة ومناظرتهم، ويتكلم به في الآفاق .

فأين الوعظ والتذكير من هذه الأقوال الشنيعة البشعة؟ .

ثم تعرضت لصفات الخالق تعالى، كأنها صدرت لا من صدر سكن فيه احتشام العلي العظيم، ولا أملاها قلب مليء بالهيبة والتعظيم، بل من واقعات النفوس البهرجية الزيوف .

وزعمت أن طائفة من أهل السنة والأخيار تلقوها ومـا فهموا، وحاشاهم من ذلك، بل كـفّوا عن الثـرثرة والتـشدق، لا عـجزًا - بحـمد الله - عن الجـدال والخصام، ولا جهلاً بطرق الكلام، وإنما أمسكوا عن الله - عن الجدال والخصام، ولا جهـلاً بطرق الكلام، وإنما أمسكوا عن الخـوض في ذلك عن علم ودراية، لا عن جهل وعماية .

وذكرت الكلام المحدث على الحديث، ثم قلت: والذي يقع لـي، فبهذا تقدِّم على الله، وتقـول قـال علمـاؤنا، والذي يقع لي، تتكلمـون في الله عـز وجل بواقعـاتكم تخبرون عن صـفاته؟ ثم ما كـفاك حتى قلـت: هذا من تحريف بعض الرواة، تحكمًا من غير دليل، وما رويت عن ثقة آخر أنه قال: قد غيَّره الراوي فلا ينبغي بالرواة العدول: أنهم حرفـوا، ولو جوزتم لهم الرواية بالمعنى ، فهم أقرب إلى الإصـابة منكم، وأهل البـدع إذًا كلما رويتم حـديثًـا ينفرون منه، يقـولون: يحتمل أنه من تغيير بعض الرواة، فإذا كان المذكور في الصحيح المنقول من تحريف بعض الرواة، فقولكم هذا يحتمل أنه من رأي بعض الغواة .

وتقول : قد انزعج الخطابي لهذه الألفاظ، فما الذي أزعجه دون غيره؟ ونراك تبني شيئًا ثم تنقضه، وتقول: قـد قال فلان وفلان،وتنسب ذلك إلى إمامنا أحمد ﷺ ومذهبه معروف في السكوت عن مـثل هذه الأشياء، ولا يفسره، بل صحح الحديث، ومنع من تأويله .

وندّعي أن الأصحـاب خلطوا في الصـفات، فقـد قبـحت أكثر مـنهم، وما وسعـتك السنة، فاتق الله سبـحانه، ولا تتكلم فيـه برأيك فهذا خبـر غيب، ولا يسمع إلا من الرسول المعصـوم، فقد نصبتم حربًا للأحاديث الصـحيحة، والذين نقلوها نقلوا شرائع الإسلام .

وإذا تأولت الصفات على اللغة وسوغته لنفسك، وأبيت النصيحة، فليس هو مذهب الإمام الكبير أحمد بن حنبل - قدّس الله روحه- فلا يمكنك الانتساب إليه

بهذا، فاختر لنفسك مذهبًا - إن مكنت من ذلك- وما زال أصحابنا يجهرون بصريح الحق في كل وقت ولو ضُرِبوا بالسيوف، لا يخافون في الله لومة لائم، ولا يبالون بشناعة مشنع، ولا كذب كاذب، ولهم من الاسم العذب الهني، وتركهم الدنيا وإعراضهم عنها اشتغالاً بالآخرة؛ ما هو معلوم معروف..» .



اعتقاد أبي الفضل السيوطي(*)

والسيوطي مثله مثل ابن الجوزي في التأويل والتفويض، والوقيعة في أهل السنة والجماعة، ووصفهم بالحشوية .

وله شعر سيئ يدعو فيه إلى التأويل والتفويض، يقول فيه:

فوِّض أحاديث الصفات ... ولا تشبه أو تعطل

إن رمت إلا الخوض ... في تحقيق معضلة فأول

إنّ المفوض سالم ... مما تكلفه المؤول

وكذلك عيب عليه مغالاته في التصوف، وكل من يطالع كتبه، لاسيما الحاوي في الفتاوي، يظهر له صدق ذلك .

وعيب عليه كذلك كثرة ما يقع له من الوهم والتصحيف والتحريف والنقل من الكتب دون العزو .

قال السخاوي:

«إن له مؤلفات كثيرة مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف فيها، وما ينشأ عن عدم فهم المراد لكونه لم يزاحم الفضلاء في دروسهم، ولا جلس بينهم في مسائلهم وتعريسهم، بل استبد بالأخذ من بطون الدفاتر والكتب، وأخذ من كتب المحمودية وغيرها كثيراً من التصانيف القديمة التي لا عهد لكثير من العصريين بها في فنون، فغيّر شيئًا يسيراً، وقدَّم وأخَّر، ونسبها لنفسه، وهوّل في مقدماتها» .

(*) انظر ما ذكرناه هنا في «مصنفات السيوطي» ، و «حسن المحاضرة» (٢/ ٢٩٦)، و «شذرات الذهب» (٨/ ٥١) .

اعتقاد أبي حامد الغزَّالي (*)

وأما أبو حامد الغزالي فغارق في بحور التأويل، بل التعطيل في الصفات، وفيه اعتزال، بل وتجهم، وانظر إن شئت أيسر كتبه: «المستصفى في أصول الفقه»، فإنه قد بدأه بتقديم العقل على النقل، وثناه بأن القرآن حكاية، وأن كلام الرب معنى قائم بذاته، تعالى الله عن هذه المقالة علواً كبيراً .

وأما كتابه المشهور: «إحياء علوم الدين»، فهو فيه غارق في بحور التصوف، مكثر فيه من الواهيات والموضوعات والذوقيات، والرجل مسكين في الحديث، بضاعته فيه مزجاة .

ثم تمم البلية، فخاض غمار الكلام، فهي بضاعة كل مفلس، وصناعة أهل الأهواء والبدع، وقد أجمع أهل العلم على ذمه، ووجوب ترك تعلمه، أو الخوض فيه .

قال الذهبي:

«أخذ في تأليف الأصول والفقه والكلام والحكمة، وأدخله سيلان ذهنه في مضايق الكلام، ومزالِّ الأقدام» .

وقال عبد الغافر الفارسي في «السياق»:

«ومما نُقم عليه ما ذكر من الألفاظ المستبشعة بالفارسية في كتاب «كيمياء السعادة والعلوم» وشرح بعض الصور والمسائل بحيث لا توافق مراسم الشرع وظواهر ما عليه قواعد الملة» .

(*) انظر ما ذكرناه هنا في «مصنفات الغزالي» ، لاسيما «الإحياء» و «السير» للذهبي (١٩/ ٣٢٢) .

فتعقبه الذهبي بقوله:

«ما نقمه عبد الغافر على أبي حامد في الكيمياء، فله أمثاله في غضون تواليفه، حتى قال أبو بكر ابن العربي: شيخنا أبو حامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيأهم فما استطاع».

ثم إن له وقوع في الصحابة ﷺ بل وقع في عمر بن الخطاب ﷺ كما في «السير» للذهبي (١٩/٣٢٨).

فإن قيل: قد رجع، فأين البرهان، وهذه كتبه ما تبرأ منها، ولا أصلح ما فيها.

وقال أبو عمرو ابن الصلاح - رحمه الله -:

«في تواليفه أشياءُ لم يرتضها أهل مذهبه من الشذوذ، منها قوله في المنطق: هو مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط به فلا ثقة له بمعلوم أصلاً».

وقد أمر بكتبه فحرقت لما حوته من ضلالات وشذوذات والعياذ بالله، وقد استفاض الذهبي - رحمه الله - في «السير» في ذكر ما تقشعر له أبدان الموحدين من أخباره، وجمل من كلامه الذي لا يوافق رسم الشرع، فالله يعصمنا من الضلال بالكتاب والسنة.



اعتقاد ابن حزم الأندلسي(*)

وأما ابن حزم فإنه وإن كانت له قدم راسخة في الفقه والفروع إلا أنه مُتَكَلِّم في عقيدته بكلام شديد، حتى نسبه بعض أهل العلم إلى التجهم .

والسقاف وإن لم يحتج بكلامه فيما بين يدي من كتبه، إلا أنه أثنى على اعتقاده خيرًا، وزعم موافقته فيه .

وقد قال في تعليقه على كتاب «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص:٢٦٣) حاشية : السطر التاسع :

(قلت: ابن حزم توفي سنة (٥٤٨) هـ والذي يظهر لنا أنه سليم العقيدة، وأنه في هذا الأمر صاحب فهم ومعرفة، إلا في مسألة واحدة، وهي الولد، فإنه قال: إن الله قادر على أن يتخذ ولدًا ... وأما الفروع الفقهية فلا يُعوَّل على ما يقوله ابن حزم البتة، إلا ما وافق الدليل بعد التمحيص، ... وهو [أي ابن حزم] - وإن عاب الأشاعرة إلا أنه موافق لهم في الجملة) .

● **قلت:** ما دخل أحد في علوم الفلاسفة والكلام إلا ابتلي بالوسواس في الاعتقاد، وحار عقله، نسأل الله الهداية والثبات على السنة .

وقد دخل ابن حزم في كتب الفلاسفة، وخاض غمارهم الفارغة، فآذى نفسه، وأفسد عقيدته .

قال ابن عبد الهادي في «طبقات علوم الحديث»:

«وقد طالعت أكثر كتاب الملل والنحل لابن حزم فرأيته قد ذكر فيه عجائب

(*) انظر ما ذكرناه هنا في «مصنفات ابن حزم» ، و «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (٣/ ٣٥٠) ، و«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٤/ ١٩) .

كثيرة، ونقولاً غريبة، وهو يدل على قوة ذكاء مؤلفه وكثرة اطلاعه، لكن تبين لي أنه جهمي جلد، لا يُثبت من معاني أسماء الله الحسنى إلا القليل، كالخالق والحق، وسائر الأسماء عنده لا تدل على معنى أصلاً كالرحيم والعليم والقدير ونحوها .

بل العلم عنده هو القدرة، والقدرة هي العلم، وهما عين الذات، ولا يدل العلم على معنى زائد على الذات المجردة أصلاً، وهذا عين السفسطة والمكابرة» .

وذكر له أشياءً أخرى منها رد الأحاديث الصحيحة التي في الصفات، وفجاجته في العبارة، لاسيما مع المخالفين .

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في ابن حزم:

«قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى .

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا لباطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب » .

● **قلت**: ونحن لم نسع هنا إلى نشر سيئات القوم - والعياذ بالله - للوله بالازدراء أو الطعن، فما هذا من مذهب أهل السنة والجماعة، وإنما ذكرناهم بما عليهم في الاعتقاد - مع فشو جهل العامة وجماعة من الطلاب - حتى لا يغتر طالب علم بعبارات هؤلاء العلماء في الاعتقاد فيسلِّم لهم بصحتها، جريًا على الإعجاب بطريقتهم في الفروع كالفقه والأصول والحديث وإيراد الآثار، فيضل بذلك، والله يرحم المسلمين .



ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - من «السير» للحافظ الذهبي

وقد حاول السقاف بشتى الطرق أن ينزل من قدر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الذي هو شوكة في حلوق أهل الأهواء والبدع من لدن عصره إلى اليوم، فمصنفاته لسان ناطق يرد عليهم، ويبين أباطيلهم، ويكشف زيغهم، ويرد كيدهم، وسيف صقيل على أعناقهم، فهي حجة عليهم يوم القيامة، والله الموعد، وهو ولينا، فنعم المولى ونعم النصير .

وقد دلَّس السقاف أيما تدليس، وغرر بالقرَّاء الكرام، حينما قال في تعليقه (ص: ٦١): **(فرجوع الذهبي عن عقيدة الشيخ الحراني المخالفة لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وإجماع الأمة وتركه لترهات الحراني، وتعدل مزاجه وطبعه وعلو منزلته هو الواقع، وهو الذي ندَّعيه ونستطيع أن نبرهن عليه، فالحمد لله الذي منَّ على الحافظ الذهبي بذلك، ... ونورد كلامه وأقواله في «سير أعلام النبلاء» لأنها آخر كلامه واختياره الأخير، ورجوعه للحق، وخصوصًا بعد تأملي في سير أعلام النبلاء ومطالعتي له كاملاً، ولا سيما أن الجزء الأخير منه الذي لم يطبع، ويقال إنه مفقود فيه ذم الشيخ الحراني كما نتوقع، وكما يفيده كلام ابن الوزير والذي ينقل عنه..)** .

● **قلت**: هذا الذي ذكره السقاف منقوض بما نقله ابن الوزير في كتابه القاصم «العواصم والقواصم» من ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من سير أعلام النبلاء، وهي مطبوعة ضمن هذا الكتاب، إلا أن المحقق - شعيب الأرناؤوط - قد أثبتها في الحاشية، ولا أدري ما الداعي وراء ذلك؟!

مع أنها مثبتة في إحدى النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق .

وموقعها من هذا الكتاب (٥/ ٢٦٢) ، ونصها:

«وهذه ترجمة الإمام العلاَّمة ابن تيمية من «النبلاء» للذهبي، نقلتها إلى هنا لأني قد أكثرت عنه النقل في هذا الكتاب خاصة في هذا المجلد، قال أبو عبد الله الذهبي فيه:

الشيخ الإمام العالم المفسِّر الفقيه المجتهد الحافظ المحدِّث شيخ الإسلام، نادرة العصر، ذو التصانيف الباهرة، والذكاء المفرط تقي الدين أبو العباس أحمد بن العالم المفتي شهاب الدين عبد الحليم ابن الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام مؤلف «الأحكام» (يعني كتاب المنتقى) ابن عبد الله بن أبي القاسم الحراني . . . إلى قوله: سمع من فلان وفلان وخلق كثير، وأكثر وبالغ وقرأ بنفسه على جماعة، ونسخ عدة أجزاء و «سنن أبي داود» ونظر في الرجال والعلل ، **وصار من أئمة النقد، من علماء الأثر مع التدين، والتأله، والذكر، والصيانة، ثم أقبل على الفقه ودقائقه وقواعده، وحججه، والإجماع، والاختلاف، حتى كان يقتضي منه العجب** إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف، ثم يستدل، ويرجح، ويجتهد، وحق له ذلك، فإن شروط الاجتهاد كانت قد اجتمعت فيه، **فإنني ما رأيت أحدًا أسرع انتزاعًا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه ولا أشد استحضاراً لمتون الأحاديث .. صحيح أو إلى المسند .. كأن الكتاب والسنن نصب عينه، وعلى طرف لسانه بعبارة رشيقة .. آيات الله في التفسير والتوسع فيه لعلة .. الديانة ومعرفتها ومعرفة أحوال الخوارج والروافض والمعتزلة .. المبتدعة، فكان لا يسبق فيه غباره، ولا يلحق شأوه هذا .. من الكرم الذي لم يشاهد مثله، والشجاعة المفرطة التي يضرب بها المثل، والفراغ عن ميلان النفس من اللباس الجميل، والمأكل الطيب، والراحة الدنيوية،** ولقد سارت بتصانيفه في فنون من العلم وألوان بعد تواليفه وفتاويه (كذا) في الأصول، والفروع، والزهد، واليقين،

والتوكل، والإخلاص، وغير ذلك تبلغ ثلاث مئة مجلد، لا بل أكثر، **كان قوَّالاً بالحق نهاء عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، ذا سطوة وإقدام وعدم مداراة للأغيار، ومن خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير في وصفه، ومن نابذه وخالفه ينسبني إلى التغالي** .. مع أني لا أعتقد فيه العصمة، كلا فإنه مع سعة علمه وفرط شجاعته وسيلان ذهنه وتعظيمه لحرمات الدين، بشر من البشر تعتريه حدة في البحث وغضب .. يزرع له عداوة في النفوس ونفوراً عنه، وإلا والله فلو لاطف الخصوم، ورفق، ولزم المجاملة، وحسن المكالمة، لكان كلمة إجماع، **فإن كبارهم وأئمتهم .. خاضعون بعلومه وفقهه، معترفون بشنوفه، وكأنهم مقرون بندور خطئه،** لست أعني بعض العلماء الذين شعارهم وهجيراهم الاستخفاف به، والازدراء بفضله، والمقت له، حتى استجهلوه وكفروه ونالوا منه من غير أن ينظروا في تصانيفه، ولا فهموا كلامه، ولا لهم حظ تام من التوسع في المعارف، والعالم منهم قد ينصفه .. بعلم، وطريق العقل السكوت عما شجر بين الأقران، رحم الله الجميع .

وأنا أقل من أن ينبه على قدره كلمي، أو أن يوضح بناءه قلمي، وأصحابه وأعداؤه خاضعون بعلمه، مقرون بسرعة فهمه، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له، وأن جوده حاتمي، وشجاعته خالدية ، ولكن قد ينقمون عليه أخلاقًا وأفعالاً منصفهم فيها مأجور، ومقتصدهم فيها معذور، وظالمهم فيها مأزور، وغالبهم مغرور، وإلى الله ترجع الأمور، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، والكمال للرسل، والحجة في الإجماع، فرحم الله امرأ تكلم بعلم، وأمعن في مضايق أقاويلهم بتؤدة وفهم، ثم استغفر لهم، ووسع نطاق المعذرة، وإلا فهو ممن لايدري أنه لا يدري .

وإن أنت عذرت كبار الأئمة في معضلاتهم، ولم تعذر ابن تيمية في مفرداته، فقد أقررت على نفسك بالهوى وعدم الإنصاف، وإن قلت: لا أعذره لأنه كافر،

عدو الله ورسوله، قال لك خلق من أهل العلم والدين: ما علمناه والله إلا مؤمنًا، محافظًا على الصلاة والوضوء وصوم رمضان، معظمًا للشريعة ظاهرًا وباطنًا، لا يؤتى من سوء فهم، بل له الذكاء المفرط، ولا من قلة علم فإنه بحر زخار، بصير بالكتاب والسنة، عديم النظير في ذلك ولا هو بملاعب بالدين ، فلو كان كذلك لكان أسرع شيء إلى مداهنة خصومه وموافقتهم ومناقضتهم، ولا هو يتفرد بمسائل بالتشهي، ولا يفتي بما اتفق، بل مسائله المفردة يحتج لها بالقرآن أو بالحديث وبالقياس، ويبرهنها ويناظر عليها، وينقل فيها الخلاف، ويطيل البحث أسوة من تقدمه من الأئمة، **فإن كان قد أخطأ فيها فله أجر المجتهد من العلماء، وإن كان قد أصاب فله أجران**، وإنما الذم والمقت لأحد رجلين: رجل أفتى في مسألة بالهوى ولم يبد حجة، ورجل تكلم في مسألة بلا خميرة من علم، ولا توسع في نقل، فنعوذ بالله من الهوى والجهل .

ولا ريب أنه لا اعتبار بمدح خواصه والغلاة فيه، فإن الحب يحملهم على تغطية هناته، بل قد يعدونها له محاسن، وإنما العبرة لأهل الورع والتقوى من الطرفين الذين يتكلمون بالقسط ويقومون لله ولو على أنفسهم ، وآبائهم .

فهذا الرجل لا أرجو على ما قلته فيه دنيا ولا مالاً ولا جاهًا بوجه أصلاً مع خبرتي التامة به، ولكن لا يسعني في ديني ولا عقلي أن أكتم محاسنه، وأدفن فضائله، وأبرز ذنوبًا له مغفورة في سعة كرم الله، وصفحة مغمورة في بحر علمه وجوده، فالله يغفر له ويرضى عنه، ويرحمنا إذا صرنا إلى ما صار إليه .

مع أني مخالف له في مسائل أصلية وفرعية، **فقد أبديت آنفًا أن خطأه فيها مغفور، بل يثيبه الله فيها على حسن قصده وبذل وسعه**، والله الموعد، مع أني قد أوذيت لكلامي فيه من أصحابه . . فحسبي الله .

وكان الشيخ أبيض، أسود الرأس واللحية، قليل الشيب، كأن عينيه لسانان ناطقان، ربعة من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، جهوري الصوت، فصيحًا،

سريع القراءة، تعتـريه حدة، ثم يقهرها بحلم وصفح، وإليه كـان المنتهى في فرط الشجاعة والسمـاحة وقوة الذكاء، ولم أر مثله في ابتهاله واستـعانته بالله، وكثرة توجهه .

وقد تعبت بين الفريقين، فـأنا عند محبه مقصر، وعند عـدوه مسرف مكثر، كلا والله .

توفي إلى رحمـة الله في ذي القعدة سنة ثمـان وعشرين وسبع مـئة، وصُلِّيَ عليه بجامع دمشق عقـيب الظهر، وامتلأ الجامع بالمصلين كهيئـة يوم الجمعة حتى خرج الناس لتشيـيعه من أربعـة أبواب البلد، وأقل ما قـيل في عدد من شـهده خمسون ألفًا وقيل أكثر من ذلك، وحمل على الرؤوس إلى مقابر الصوفية، ودفن إلى جانب أخيه الإمام شرف الدين رحمهما الله تعالى وإيانا .

وقد صنف جـماعة من الفـضلاء له تراجم مطولة، ورثي بقـصائد كثـيرة . انتهى» .

فمن ينظـر إلى هذه الترجمـة العظيمـة الفريدة، يجد فـيهـا عين الإنصاف، والترفع عن الإجحاف، فرحم الله الحافظ الذهبي، وبصر المسلمين في هذا العصر بما يكيد به أهل البدع أهل السنة والجماعة عامة، والإمام ابن تيمية خاصة .



الجزء الثاني

ويتناول مسائل الفقه والفروع في :

(١) كتاب : « *صحيح صفة صلاة النبي* ﷺ » .

(٢) كتاب : « *الأدلة الجلية لسنة الجمعة القبلية* » .

وكلاهما من تأليف : الحسن بن علي السقاف.

الرد عليه في تصحيحه حديث أبي أمامة في الدعاء دبر المكتوبات

قال في كتابه « صحيح صفة صلاة النبي ﷺ » (ص: ٢٣٥) - بعد أن ذكر جملة من الأذكار المسنونة عقب الصلاة -: **ويسن أن يدعو الله تعالى بعد هذه الأذكار ، فالدعاء بعد الصلوات المكتوبات أشد إجابة ، فعن سيدنا أبي أمامة رضي الله عنه قال :**

قيل لرسول الله ﷺ : أي الدعاء أسمع ؟ قال:

« جوف الليل الآخر ، ودبر الصلوات المكتوبات ».

وقال في الحاشية (رقم :٤٩٦):

(رواه الترمذي في « السنن» (٥/ ٥٢٧ برقم ٣٤٩٩) وهو صحيح).

● قلت : هذا الحديث رواه الترمذي (٣٤٩٩) - كما ذكر السقاف - والنسائي في« عمل اليوم والليلة » (١٠٨) من طريق:

ابن جريج ، عن عبد الرحمن بن سابط ، عن أبي أمامة به.

وهذا إسناد **ضعيف لإرساله** ، فعبد الرحمن بن سابط لم يسمع من أبي أمامة رضي الله عنه وهو قول ابن معين في«التاريخ » (رواية الدوري:٣٦٥) ، وانظر«تهذيب الكمال»(١٧ / ١٢٥)دار الرسالة.

وكذلك فابن جريج فاحش التدليس ، مشهور به ، ولا يحتج إلا بما صرح فيه بالسماع - في غير روايته عن عطاء - وقد عنعن هذا الإسناد ، **فلا أدري كيف صححه هذا السخاف من هذا الطريق .**

□ وكذلك فقد اختلف فى رواية هذا الحديث على أبى أمامة :

فرواه أبو داود فى « السنن» (١٢٧٧): حدثنا الربيع بن نافع، حدثنا محمد بن المهاجر، عن العباس بن سالم، عن أبى سلام، عن أبى أمامة، عن عمرو بن عبسة السلمى أنه قال: قلت : يا رسول الله ، أى الليل أسمع؟

قال : « جوف الليل الآخر ، فصل ما شئت ، فإن الصلاة مشهودة مكتوبة ..».

ثم ذكر حديثًا طويلاً ليس فيه ذكر : « **دبر الصلوات المكتوبات**».

● قلت : وهذا **إسناد صحيح** ، وأبو سلام هو ممطور ، وقد تكلم أبو حاتم فى روايته عن أبى أمامة ، فقال : «مرسل» .

وهذا متعقب بأن سماعه من أبى أمامة ثابت بما رواه مسلم فى «صحيحه» [صلاة المسافرين / باب : فضل قراءة القرآن وسورة البقرة] (١/ ٥٥٣) من طريقه قال : حدثنى أبو أمامة الباهلى ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«**اقرأوا القرآن ، فإنه يأتى يوم القيامة شفيعًا لأصحابه ...**» الحديث.

ورواه الترمذى (٣٥٧٩) من طريق:

معاوية بن صالح ، عن ضمرة بن حبيب ، قال : سمعت أبا أمامة - رضى الله عنه - يقول : حدثنى عمرو بن عبسة ، أنه سمع النبى ﷺ يقول:

« أقرب ما يكون الرب من العبد فى جوف الليل الآخر ، فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله فى تلك الليلة فكن».

فهذا الطريق يدل على نكارة لفظة : « **ودبر الصلوات المكتوبات** ».

فلا أدرى كيف صححها هذا المتهالك ؟!!

وللحديث طريق آخر عند أحمد بإسناد منكر وليس فيه ذكر هذا الحرف من الحديث وهو مخرَّج فى كتابنا : « **بدع الدعاء**» (ص: ٤٥).

نقد قوله بسنية التسبيح بالمسبحة

لقد حاول هذا المتهالك الأثيم أن يقلل من شأن سنة التسبيح بالأنامل، والتعظيم من شأن التسبيح بالمسبحة جريًا على طريقة المتصوفة، فقال (ص: ٢٣٧):

(يجوز أن يسبح بيديه فيستعمل أصابع اليمنى واليسرى ...).

وقال (ص: ٢٣٨):

(ويجوز أيضًا بل يسن التسبيح بالسبحة).

فحكم على التسبيح بالأصابع بالجواز فقط، ووصف التسبيح بالسبحة بأنه سنة، مع أن كل الآثار والأخبار الواردة في استحبابها ضعيفة وسوف يأتي ذكرها والكلام عليها قريبًا إن شاء الله تعالى.

□ **فصل:**

وقال أيضًا (ص: ٢٣٧):

(لحديث عبد الله بن عمرو، قال: «رأيت النبي ﷺ يعقد التسبيح بيده» رواه ابن حبان في «صحيحه» (٣/ ١٢٣)، وقوله بيده معناه بكلتا يديه، ولا يُرَاد بذلك الحصر في يد دون أخرى، وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث أن بعض الرواة فسره من عنده، فقال: «بيمينه»!! وهو محمد بن قدامة شيخ أبي داود!!).

ثم علَّق على كلامه السخيف هذا في الحاشية فقال:

(فأدخله متناقض عصرنا - (يقصد الألباني) -!! في متن الحديث في «صحيح أبي داود» برقم (١٣٣٠) محرفًا!).

قلت : بل هذا الكلام لا ينم إلا على جهل متأصل فـيك ، أو تجاهل تدعيه لتثبت بدعك أيها المتهالك.

فقول أبي داود عقب رواية الحديث : « **قال ابن قدامة: بيمينه** » أى أنه زاد فى روايته بيمينه ، وهى من أصل الحديث ، فيكون لفظه :

رأيت رسول الله ﷺ يعقد التسبيح بيمينه .

وليس كما ادعيت أنــه من تفسير ابن قدامة ، فمن المتناقـض أيها المتهالك ، أنت أم من لا يبلغ شــيوخك قـدر قلامـة ظفره علمًـا وورعًا وتقـوى وعبـادة - الألبانى -؟!!



الأحاديث المرفوعة الواردة فى فضل المسبحة وبيان ضعفها

وبيانًا لما سبق ، أذكــر لك أخي القارئ ماورد في فضل التسبيــح بالمسبحة من أحاديث مع بيان علل ضعفها ، دفعًا لتلبيس السقاف في وصفه هذا الفعل بالسنة، وهذه الأحاديث هي :

• الحديث الأول :

عن عائشة بنت سعد بن أبى وقاص ، عن أبيها:

أنه دخل مع رســول الله ﷺ على امــرأة وبين يديهــا نوى ، أو حــصى ، تسبح به ، فقال :

«أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا ، أو أفـضل ؟» .

فقال :

« سبحان الله عدد ما خلق فى السماء ، وسبحان الله عدد ما خلق فى الأرض ، وسبحان الله عدد ما خلق بين ذلك ، وسبـحان الله عدد ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك ، والحمـد لله مثل ذلك ، ولا إله إلا الله مثل ذلك ، ولا حـول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك» .

أخرجه أبو داود (١٥٠٠) ، والترمـذى (٣٥٦٨) ، والنسائى فى «عمل اليوم والليلة » (تحفة : ٣/ ٣٢٥) ، والحـاكم (١/ ٥٤٧) ، والمزى فى«تهذيب الكمال» (٨/ ٢٤٦) من طريق : سعيد بن أبى هلال ،عن خزيمة، عن عائشة به .

قال الترمذى : « حسن غريب من حديث سعد» .

وقال الحاكم : « صحيح الإسناد» ووافقه الذهبى .

قلت : بل إسناده منكر ، خزيمة هذا مجهول العين ، قال الحافظ الذهبى فى «الميزان » (١/ ٦٣٥) :

« لا يعرف ، تفرد عنه سعيد بن أبى هلال.

وتبعه الحافظ ابن حجر فى « التقريب» (٢/ ٢٢٣) ، فقال : « لا يُعرف».

والعجيب أن يحتج السقاف بتصحيح الذهبى لهذا الحديث ، ويناقض نفسه فى موضع آخر من كتبه ، فيقول فى « **إلقام الحجر للمتطاول على الأشاعرة من البشر**» (ص: ٣٠) : « **والكل يعرف أنه لا عبرة بتصحيح الحاكم فى المستدرك خاصة ، ولا بإقرار الذهبى له هناك ، لأنه لم يحرره مالم يطابق الواقع ، أو يوافق على ذلك الحفاظ**».

فأين الحفاظ الذين وافقوا الحاكم ، والذهبي فى تصحيح هذا الحديث، إلا إن كنت تعتبر نفسك حافظًا عالمًا بالحديث ، وعلله ورجاله .

وأما قول الترمذى : « حسن غريب» ، فكثيرًا ما يطلق هذا الوصف على الحديث المنكر.

والسقاف على دراية تامة بذلك ، فقد صرح في مواضع من كتبه أن هذا الوصف يعنى أن الحديث ضعيف عند الترمذي ، فليس هو إذًا ممن وافق الذهبي في تصحيحه - أو حتى تحسينه - لهذا الحديث.

● **الحديث الثانى:**

عن كنانة - مولى صفية - قال : سمعت صفية تقول:

دخل عليَّ رسول الله ﷺ وبين يدى أربعة آلاف نواة أسبح بها ، فقلت : لقد سبحت بهذه ، فقال : « **ألا أعلمك بأكثر مما سبحت ؟ فقلت: علمنى ، فقال: « قولى :سبحان الله عدد خلقه** » .

أخرجه الترمـذى (٣٥٥٤) ، والحاكم (١/ ٥٤٧) ، وابن عدى (١/ ١١٥) - وليس فيه قصة النوى - من طريق هاشم بن سعيد الكوفى ، حدثنى كنانة به.

قال الترمذى : « **هذا حديث غريب** ، لا نعرفه من حديـث صفية إلا من هذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفى ، وليس إسناده بمعروف».

قلت : وهو كما قال .

فكنانة مولى صفية مجهول الحال ، وهاشم بن سعيد الكوفى ضعيف جدًا ، قال أحمد : « لا أعرفه» ، وقـال ابن معين : « ليس بشىء » ، وضعفه أبو زرعة وأبوحاتم ، وقال ابن عدى : « مقدار ما يرويه لا يتابع عليه».

● **الحديث الثالث :**

عن على بن أبى طالب رضى الله عنه :

عن النبى ﷺ : « **نعم المذكر السبحة**».

أخرجه الديلمى فى « مسند الفردوس» - (الحاوى فى الفتاوى - للسيوطى - ٢/ ١٤١) - قال : أخبرنا عبدوس بن عبـد الله ، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن فتحويه الثقفى ، حدثنا على بن محـمد بن نصرويه ، حدثنا محمد بن هارون بن عيسى بن منصور الهاشمى ، حدثنى مـحمد بن على بن حمزة العلوى ، حدثنى عبد الصمد بن موسى ، حـدثتنى زينب بنت سليمان بن على، حدثتنى أم الحسن بنت جعفر بن الحسن ، عن أبيها، عن جدها ، عن على به.

قلت : وهذا **حديث موضوع** على رسول الله ﷺ ، والمتهم به محمد بن هارون بن عـيسى بن مـنصـور الهـاشـمى ، ترجم له الخطـيب فى « تاريخـه» (٣/ ٣٥٦) ، فقال :

« فى حديثه مناكير كثيـرة ، . . . ، حمزة بن يوسف السهمى يقول : سألت الدارقطنى عن محمد بن بريه الهاشمى ، فقال : لا شىء » .

وقال فى « تاريخه» (٧/ ٣-٤):

« والهاشمى يعرف بابن بريه ذاهب الحديث يتهم بالوضع» .

قال ابن عساكر فى «تاريخه»: «يضع الحديث».

وفى إسناده مجاهيل ، والله أعلم.

● **الحديث الرابع:**

عن أبى هريرة - رضى الله عنه -:

أن النبى ﷺ كان يسبح بالحصى.

أخرجه أبو القاسم السهمى فى «تاريخ جرجان» (ص :١٠٨) ، قال:

أخبرنى أبو سعيد أحمد بن عراق بن أحيد ، حدثنا أبو على شعبة ، حدثنا أحمد بن الخليل بن عبد الله بن مهران الحافظ ، حدثنا صالح بن على النوفلى ، حدثنا عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى ، حدثنا ابن المبارك، عن سفيان الثورى ، عن سمى ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة به .

قلت : وهذا إسناد **واه بمرة** ، فيه عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامى ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (٢/ ٣٨-٣٩):

« كان تُقلب له الأخبار فيجيب فيها، كان آفته ابنه، . . ،لعله أقلب له على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثًا، فحدَّث بها كلها».

وقال أبو نعيم فى « الضعفاء » (رقم: ١١٤) :

« يروى عن مالك وإبراهيم بن سعد المناكير » .

وقال الذهبى فى « الميزان » (٢/ ٤٨٨) :

«أحد الضعفاء ، أتى عن مالك بمصائب » .

الآثار الواردة عن السلف فى إباحة المسبحة وبيان ضعفها

وقد أورد السقاف أثر أبي هريرة في اتخاذه المسبحة ، وأشار إلى الآثار التى أودعها السيوطي كتابه الذي وضعه في فضل اتخاذ المسبحة ، والموجود ضمن أبواب « الحاوي في الفتاوي » ، وكأن هذه الآثار صحيحة يُحتج بها على ماذكر ، وهذا تلبيس وتدليس ، فالآثار الواردة في ذلك ضعيفة ، وسوف تجد بيان ضعفها في هذا الباب ، وهي على النحو التالي:

(١) أثر أبي الدرداء - رضي الله عنه - :

قال الإمام أحمد - رحمه الله - فى « الزهد» (ص: ١٧٥):

حدثنا مسكين بن بكير ، أنبأنا ثابت بن عجلان ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، قال : كان لأبى الدرداء نوىً من نوى العجوة - حسبت عشرًا أو نحوها- فى كيس، وكان إذا صلى الغداة أقعى على فراشه ، فأخذ الكيس فأخرجهن واحدة واحدة يسبح بهن ، فإذا نفذن أعادهن واحدة واحدة ، كل ذلك يسبح بهن ، قال: حتى تأتيه أم الدرداء ، فتقول : يا أبا الدرداء إن غداءك قد حضر ، فربما قال : ارفعوه فإنى صائم.

وهذا إسناد **معلول بالانقطاع** بين القاسم بن عبد الرحمن وأبى الدرداء ، وكذلك فالقاسم هذا مُتكلم فيه.

(٢) أثر سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - :

قال الحافظ الكبير ابن أبى شيبة فى « المصنف » (٢/ ٣٩٠):

حدثنا يحيى بن سعيد ، عن سفيان ، عن حكيم بن الديلمى ، عن مولاة لسعد : أن سعداً كان يسبح بالحصى والنوى.

وإسناده **ضعيف** لجهالة مولاة سعد.

(٣) أثر أبي سعيد - رضي الله عنه - :

وقال - ابن أبي شيبة - : حدثنى يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، عن ابن الأخنس ، قال : حدثنى مولى لأبى سعيد، عن أبى سعيد: أنه كان يأخذ ثلاث حصيات، فيضعهن على فخذه ، فيسبح ، ويضع واحدة ، ثم يسبح ويضع أخرى ، ثم يرفعهن ويضع مثل ذلك ، وقال : **لا تسبحوا بالتسبيح صفيراً.**

وإسناده كذلك **معلول** بجهالة مولى أبى سعيد.

(٤) أثر أبي هريرة - رضي الله عنه - :

وقال - أيضًا -: حدثنا ابن علية ، عن الجريرى ، عن أبى نضرة، عن رجل من الظفار ، قال : نزلت على أبى هريرة ومعه كيس وفيه حصى أو نوى، فيقول: سبحان الله ، سبحان الله ، حتى إذا نفد ما فى الكيس ألقاه إلى جارية سوداء ، فجمعته ، ثم دفعته إليه.

قلت : وهذا إسناد **ضعيف** لجهالة الرجل المبهم - شيخ أبى نضرة- والجريرى هو سعيد بن إياس ، صدوق اختلط بأخرة ، إلا أن رواية ابن علية عنه قبل الاختلاط .

ذكره الأبناسى ، كما فى « الكواكب النيرات » لابن الكيال الذهبى (ص:٣٦) ، وهو في الشذا الفياح للأبناسي .

والأثر أخرجه أبو داود (٢١٧٤) إلا أنه قال : حدثنى شيخ من طفاوة.

(٥) أثر أبي صفية :

وقال الإمام أحمد فى «الزهد» (نيل الأوطار: ٣/ ٢٠٤):

حدثنا عفان ، حدثنا عبـد الواحد بن زياد ، عن يونس بن عبيد، عن أمه ، قالت :

رأيت **أبا صفية** رجلاً من أصحاب النبى ﷺ وكـان خازنًا ، قالت: فكان يسبح بالحصى .

وهذا الإسناد معلول بجهالة أم يونس بن عبيد.

وقد أخـرجه البـخاري فـي « الكنى » (ص : ٤٤) من طريق : المعلى بن الأعلم ، سمعت يونس بن عبيد ، . . .به.

وذكر الحافظ في « الإصـابة » : أن البغوي قد أخرجـه من وجه آخر عن أُبي ابن كعب ، عن أبي صفية بنحوه.

ولم يذكر إسناده هناك ، فلا يُظن أن هذا الطريق يعضد الأول ؛

أولاً: لأن الطريق الأول شديد الضعف .

وثانيًا: لعدم تبين السند الثاني.

(٦) أثر فاطمة بنت الحسين بن علي :

وقال ابن سعد فى «الطبقات» (٨/ ٣٤٨).

أخبرنا عبد الله بن موسى، أخبـرنا إسرائيل، عن جابر ، عن امرأة خدمته ، عن فاطمـة بنت الحسين بن على بن أبى طالب، أنها كـانت تسبح بخيط معـقود فيه.

قلت : وهذا أثر موضوع .

جابر هو ابن يزيد الجعـفى الرافضى الخبيث ، متروك الحـديث ، وكذبه غير واحـد من أهل العلم ، وفى الإسناد علة أخـرى ، وهى جـهـالة المرأة التى روى عنها جابر بن يزيد هذا الخبر .

وبهذا يظهـر لك أخى القارئ ضعف الأخـبار المرفوعة والموقـوفة الواردة فى استحباب التسبيح بالمسبحة ، وأنه **لا يصح فى هذا الباب شىء.**

فالسنة فى ذلك التسبيح بأنامل اليد اليمنى لصحة الخبر الوارد فى ذلك.

● ونزيد السقـاف بيانًا بأن هناك مـجموعـة من الآثار الواردة عن السلف فى كراهة التـسبيح بالمسـبحة ، وهى وإن كان فى أسـانيدها ضعف ، إلا أنهـا أقوى إسنادًا من أسانيد الآثار الواردة فى سنية المسبحة ، وإليك جملة منها:



الآثار الواردة في كراهة التسبيح بالمسبحة وبيان أن ضعفها أخف من ضعف الآثار الدالة على الاستحباب

(١) عن يسار - أبى الحكم - أن عبد الله بن مسعود حُدِّث أن أناسًا بالكوفة يسبحون بالحصا فى المسجد فأتاهم ، وقد كَوّم كل رجل منهم بين يديه كومة حصى ، قال : فلم يزل يحصبهم بالحصا حتى أخرجهم من المسجد ، ويقول : **لقد أحدثتم بدعة ظلمًا ، أوقد فضلتم أصحاب محمد ﷺ علمًا .**

أخرجه ابن وضاح فى « البدع والنهى عنها» (ص:١١).

حدثنا أسد ، عن عبد الله بن رجاء ، عن عبيد الله بن عمر ، عن يسار به .

قلت : وهذا **إسناد رجاله ثقات** ، إلا يسار هذا؛ فإنى لم أقف على ترجمته، ولم أر من ترجم له ، وأخشى أن يكون محرفًا عن سيار أبى الحكم، وهو ثقة إلا أن روايته عن ابن مسعود منقطعة والله أعلم .

وقد أورد ابن وضاح عدة متابعات لهذا الأثر ، بألفاظ مختلفة، منها:

(٢) ما رواه جرير بن حازم ، عن الصلت بن بهرام ، قال :

مر ابن مسعود بامرأة معها تسبيح تسبح به فقطعه وألقاه ، ثم مر برجل يسبح بحصا فضربه برجله ، ثم قال : **لقد سبقتم ، ركبتم بدعة ظلمًا ، أو لقد غلبتم أصحاب محمد ﷺ علمًا** .

رواه ابن وضاح (ص:١٢) ، عن أسد ، عن جرير به .

قلت : **وهذا إسناد صحيح** إلى الصلت بن بهرام ، إلا أنه معلول بالانقطاع بين الصلت وابن مسعود.

(٣) وعن امرأة من بنى كليب ، قالت :

رأتنى عائشة أسبح بتسابيح معى فقالت : أين الشواهد - تعنى الأصابع -.

أخرجه ابن أبى شيبة (٢/ ٣٩٠) : حدثنا يحيى بن سعيد القطان ، عن التيمى ، عن أبى تميمة ، عن امرأة من بنى كليب به .

وإسناده ضعيف لجهالة المرأة من بنى كليب.

وهناك آثار أخرى مجموعة عندى إلا أن أسانيدها واهية ، ولا تقوم بها حجة.

* * *

الرد عليه فيما ذكره من سنية قراءة الفاتحة بعد الدعاء

وقد ذكر فى ذلك آثارًا عدة لا تفيد بحال من الأحوال سنية قراءة الفاتحة بعد الدعاء ، بل غاية ما تفيده عظم قدر هذه السورة ، وعلو مكانتها، أما التزام قراءتها عقب الدعاء فهى بدعة لم يرد عنه ﷺ أو عن أحد من أصحابه أنه كان يفعلها ، وإنما ذكر هذه الأخبار تلبيساً على القارئ وإيهامًا له بسنيتها ، وسوف نأتى على نقد كلامه ، إن شاء الله تعالى.

قال (ص: ٢٤٠):

(ومن السنة أن يختم الداعى دعاءه بالصلاة على النبى ، ثم يقرأ سورة الفاتحة، فأما الصلاة على النبى ﷺ فلحديث سيدنا علي رضى الله تعالى عنه وأرضاه : قال رسول الله ﷺ : كل دعاء محجوب حتى يصلى على محمد ﷺ وعلى آل محمد).

قلت: قد ابتدأ تخريج حديثه هذا الذى استدل به بتصحيف فقال فى الحاشية:

(رواه محمد بن مخلد العطار الدورى فى «جزئه» ، قال : حدثنا سليمان بن بويه ..)

والصحيح أن اسم شيخ محمد بن مخلد العطار سليمان بن توبة، وانظر ترجمته فى « تاريخ بغداد» (٩/ ٢٠٧) ، و«تهذيب الكمال» (١١/ ٣٧٦).

ومدار هذا الحديث على الحارث الأعور ، وهو ضعيف كما سوف يأتى الاستفاضة فى بيان حاله.

زد إلى ذلك أن فى طريق محمد بن مخلد العطار سلام بن سليمان وهو المدائنى ، فإن كان أبا أيوب الطويل فهو متروك الحديث ، بل كذبه عبد الرحمن ابن يوسف بن خراش.

وإن كان الضرير ، فهو ضعيف الحديث ، ولا يحتج بحديثه.

وترجمة الأول - ومثلها ترجمة الثانى - مبسوطة فى « تهذيب الكمال» (جزء:١٢) .

وشيخه فيه قيس - هو ابن الربيع - وهو حسن الحديث فيما لا يتفرد بروايته، لتغيره فى آخر أمره ، ولأن ابنه كان يدس له فى كتبه ما ليس من حديثه فيحدث بها وهو لا يعلم .

وأما إسناد الديلمى ، فتصحف فيه على السقاف اسم شيخ الوليد بن بكير فأثبته : سالم الحرار ، والصواب سلام الخزاز - كما فى ترجمة الوليد من «تهذيب الكمال» (٣١/ ٥)-

والخزاز هذا لم أقف له على ترجمة ، والوليد بن بكير هذا لين الحديث كمافى « التقريب»(٢/ ٣٣٢) ، والمتن فيه نكارة واضحة.

وأما روايتى البيهقى فى« الشعب » (٢/ ٢١٦) - الموقوفة والمرفوعة- فضعيفتان أيضًا.

□ **فأما الموقوفة** ، فقال البيهقى:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف المصرى بمكة ، أخبرنا أبو الفضل العباس بن محمد بن نصر الرافقى إملاءً ، حدثنا الحسن بن على بن زرعة الحيرلائى ، حدثنا عامر بن سيال ، حدثنا عبد الكريم ، عن أبى إسحاق الهمدانى ، عن الحارث ، وعاصم بن ضمرة ، عن على بن أبى طالب قال:

كل دعاء محجوب عن السماء حتى يصلى على محمد وعلى آل محمد ﷺ .

● **قلت** : العباس بن محمد بن نصر الرافقى ترجمه الذهبى فى «السير» (١٦/ ٤٥) ، وقال : « قال يحيى بن على الطحان : تكلموا فيه » ، والحسن بن على بن زرعة وعامر بن سيال لم أقف لهما على تراجم.

□ **وأما الرواية المرفوعة :**

فأخرجها من طريق : نوفل بن سليمان ، عن عبد الكريم الجزرى، عن ابن إسحاق - كذا وقع في« الشعب» ، والصواب أبى إسحاق - عن الحارث ، عن على مرفوعاً به .

ونوفل بن سليمان هذا ضعفه الدارقطنى وأبو حاتم ، وقال ابن عدى: «حدث عنه ابن أمية بأحاديث غير محفوظة ، ويشبه أن يكون ضعيفا » ، وانظر ترجمته فى « الميزان » (٤/ ٢٨١).

وتجمع هذه الطرق علة أخرى وهى اختلاط أبى إسحاق السبيعى.

بل وهناك **علة ثالثة** تجاهلها هذا الأفَّاك الأثيم وهى **عنعنة أبى إسحاق السبيعى** ، فهو مدلس مشهور بالتدليس ، ولو نظر إلى كتاب شيخه الغمارى ، «بيان نكث الناكث » - والذى أشار إليه فى معرض كلامه على إسناد هذا الحديث - لتبين أنه أعل حديثًا رواه الحارث الأعور عن علي بعنعنة السبيعى، حيث قال (ص:٤٨) -رداً على الألبانى -:

« وحتى لو سلمنا له أن الحارث ضعيف وكذاب - كما قال - ولكن من يثبت لنا أنه هو صاحب الحديث ما دام الطريق إليه فيه متروك - في الأصل : متروكًا!!- وغير ثقة.

ولو سلمنا له سلامة السند من كل هذا ، وأن التهمة فيه من جهة الحارث وحده ، ولكن ما زالت فى الطريق إلى إلصاق التهمة بالحارث علة أخرى تحول عند أهل الحديث دون إلصاق التهمة به ، **وهذه العلة هى تدليس أبى إسحاق**

السبيعى ، فإنه كان مدلسًا ، وقد عنعن فى روايته عن الحارث ، وعنعنة المدلس لايقبلها أحد من أهل العلم مطلقًا ، لاعند المحدثين ولا عند غيرهم.

وأبو إسحاق السبيعى ذكره الحافظ - رحمه الله تعالى - فى المرتبة الثالثة من «طبقات المدلسين» :١٤ ، وقال : مشهور بالتدليس».

ثم نقل قول الجوزجانى فيه: «فأما أبو إسحاق ، فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم . .».

وقال : « فيجب على قوله هذا ترك عنعنته - كما هو معلوم - لاحتمال أنه أخذه عمن لا يعرف ، ولهذا قال معن : أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق للتدليس » .



فصل في بيان حال الحارث الأعور
والرد على الغماري في توثيقه إياه

وأما حال الحارث الأعور ، فهو كما سبق أن ذكرت **ضعيف الحديث**، وهو فيما تفرد به أشد ضعفًا، خلافًا لما قرره هذا المتهالك تبعًا لشيخه عبد العزيز الغماري الذي ألف في الدفاع عنه رسالتين، دفعه إلى تأليفهما **تشيعه المفرط** .

● وإليك أقوال من عدله:

■ قال الدوري عن **ابن معين**: «الحارث قد سمع من ابن مسعود، **وليس به بأس**» .

■ وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: «**ثقة**» .

■ وقال النسائي في رواية عنه: «**ليس به بأس**» .

■ وقال علي بن مجاهد، عن أبي جناب الكلبي، عن **الشعبي**: «شهد عندي ثمانية من التابعين الخير، فالخير منهم، سويد غفلة، والحارث الهمداني، حتى عد ثمانية» .

■ وقال ابن أبي داود: «**كان الحارث أفقه الناس، وأحسب الناس، وأفرض الناس، تعلم الفرائض من علي**» .

■ وفي «مسند أحمد» عن وكيع ، عن أبيه، قال حبيب بن أبي ثابت لأبي إسحاق حين حدث عن الحارث، عن علي في الوتر، يا أبا إسحاق، يساوي حديثك هذا ملء مسجدك ذهبًا .

■ وقال ابن أبي خيثمة: قيل **ليحيى**: يحتج بالحارث، فقال: **مازال المحدثون يتقبلون حديثه** .

■ وقال **أحمد بن صالح المصري**: «الحارث الأعور **ثقة**، ما أحفظه، وما أحسن ما روى عن علي، وأثنى عليه».

■ وعن الشعبي، قال: لقد رأيت الحسن والحسين يسألان الحارث الأعور عن حديث علي[1].

● الجواب عن أقوال من عدَّله:

■ **قلت: أما ما ورد عن ابن معين من توثيقه:**

فقد ورد عنه أيضًا أنه ضعفه - كما سوف يأتي ذكره في أقوال مجرحيه - زد إلى هذا أن ابن معين قد يطلق لفظ «ثقة» لا يريد به إلا إثبات صفة الصدق والعدالة للراوي، ومن تتبع أقواله في الجرح والتعديل ظهر له ذلك، فإذا أطلق التوثيق عند المقارنة بينه وبين راوٍ آخر أشد ضعفًا منه، يريد بذلك أنه أفضل حالاً من المقارن به، فإذا سئل عنه على حدة، ذكره بما يقتضيه حاله، وهو الضعف.

وقد نبه على ذلك غير واحد من أهل العلم، منهم أبو الوليد الباجي، في «الجرح والتعديل»، والحافظ في «اللسان»، قال:

«ينبغي أن يُتأمل أيضًا أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المعدل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يُحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب المتوسط في حديثه، فيُقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان، وفلان، وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قُرن به، فإذا سئل عنه بمفرده، بيَّن حاله في التوسط، فمن ذلك:

أن الدوري قال عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي، أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحاق ثقة، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده، فقال: صدوق، وليس بحجة».

---

(١) هذه الأخبار هي التي احتج بها الغماري في رسالتيه على توثيق الحارث الأعور.

● ولو سلمنا أنه قد أطلق هذا الوصف يقصد به العدالـة والضبط جميعًا لرده قول عثـمان الدارمي «**ليس يتابع ابن معين على هذا**» ، لأن أكثر أهل العلم على ضعفه بل ووهائه، كما سوف يأتي من ذكر أقوالهم إن شاء الله تعالى .

■ **وأما ما روي عن أبي جناب الكلبي عن الشعبي،** قال:

«شهد عندي ثمانية» .

فـمعـلول بضعف أبـي جناب الكلبي، وعلي بن مـجـاهد - راويه عن أبي جناب- متـروك كما في «التقريـب» (٤٧٩٠ تحقيق: عوامة) ، بـل هو موصوف بالكذب والوضع .

■ **وأما قول ابن أبي داود:** «كان الحارث أفقه الناس، . . .» فلا يعد تعديلاً، ولا يحتج به على توثيقه .

■ **وأمـا ما روي عن الـشعـبي** أنه قـال: لقد رأيت الحـسن والحسين بسـألان الحارث الأعور عن حديث علي .

فقـد أبان إيراد الغمـاري لهذا الأثر والاحـتجاج به في «بيـان نكث الناكث» (ص: ٣٤) تدليسه وتعميته للحقائق حيث قال:

(فهـذا الشعبي نفـسه يخبـر أنه رأى الحسن والحسين عليـهما السـلام يسألان الحارث عن حديث علي عليه السلام) .

وفي هذا أعظم دليل وأكبـر حجة وأقوى برهان على أنه ثقـة عندهما، عنده من حديث علي والدهما - عليه السلام - ما لا يوجد عند غيره .

قد يقول قائل: إن الرواية عن شيخ لا تدل على كون الراوي عنه يوثقه .

إلا أنا نقـول: مثـل الحسن والحـسين في العلم والجـلالة في الدين لا يأخـذ الحديث عمن عرف بالكذب وعدم الصدق في الرواية .

لأنهما يعلمان قبح ذلك، وأنه لا فائدة في الأخذ عن الكذاب، بل فيه الإثم .

لأن رسول الله ﷺ يقول: «من حدَّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين» ، ومن روى عن الكذاب ونشر حديثه بين الناس فهو داخل في هذا الوعيد .

وحاشا الحسن والحسين - عليهما السلام - أن يجهلا هذا الوعيد أو يستخفا بهذه الكبيرة حتى يستجيزا الرواية عن الكذاب .

فرواية الحسن والحسين عن الحارث ترد طعن الشعبي فيه بالكذب، وتظهر أنه أراد به - إن سلم ذلك له - الكذب في الرأي، كما قال أحمد بن صالح المصري.

ولهذا قال الحافظ الكبير أبو حفص بن شاهين في : (الجزء الذي ذكر فيه من اختلف فيه العلماء ونقاد الحديث، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومن قيل فيه قولان) وهو مطبوع في آخر تاريخ جرجان: ٥٥٩ ، قال بعد أن ذكر قول الشعبي: الحارث الأعور أحد الكذابين، ما نصه:

قال أبو حفص: وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر، لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي .

وهذا يدل على أن الحارث صحيح في الرواية عن علي، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين - مع علمهما وفضلهما - يسألان الحارث، لأنه كان في وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي ، فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته» اهـ كلام الغماري .

فانظر إلى هذه الهالة التي نسجها حول هذا الخبر عن الشعبي، وقد أورده في كتابه المذكور محيلاً إلى من خرَّجه دون أن يذكر إسناده عندهم لئلا تنكشف حيلته، وتظهر لنا عورة مذهبه، وخبث طويته .

■ **فأقول لك أخي القارئ:**

هذا الخبر رواه ابن سعد في الطبقات (٦/ ١١٦) الطبعة المصرية - كما ذكر الغماري دون الإشارة إلى سنده عنده - قال:

أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا شريك، عن جابر، عن عامر به .

ورواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢/ ٧٩) :

حدثنا أبي، حدثنا أبو نعيم، حدثنا شريك، عن جابر، عن عامر به .

ورواه عبد الله بن الإمام أحمد في «العلل» (١٩٩) : حدثني أبي، حدثنا أسود بن عامر ، قال: حدثنا شريك ، عن جابر عن عامر : فذكره .

ورواه ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (ص: ٦٩) :

حدثنا عبد الله بن سليمان ، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، فذكره بإسناده ومتنه .

قلت: شريك سيئ الحفظ، وشيخه هو **جابر بن يزيد الجعفي الرافضي الخبيث، وهو كذاب متهم في روايته، فلا يستبعد أن يكون هذا الخبر موضوعًا .**

■ **وأما قول النسائي** - في رواية عنه - : «ليس به بأس» .

فهذا مختص بالعدالة، لا بالضبط، لأنه وصفه في كتابه «المتروكين» بـ: «ليس بالقوي» ، وهذا الوصف متعلق بالضبط .

وإلا فالقول بتضعيفه متأخر عن القول بتوثيقه، لأن القول بتضعيفه فيه زيادة علم لا تتأتى إلا بالوقوف على جديد من حاله، أو بسبر روايات أخرى معلولة لم يقف عليها عند تعديله ، ويكون الحمل فيها عليه .

■ **تنبيه هام:**

ويجب التنبيه هنا على ما لبَّس به الغماري في كتابه «بيان نكث الناكث» على القراء ، حيث قال (ص: ٣٦):

«ومما لا شك فيه أن الحارث كان عنده من حديث علي - عليه السلام - ما لا يوجد عند غيره، كما يدل على ذلك ما رواه ابن سعد (٦/ ١٦٨) عن علباء بن

أحمر أن علي بن أبي طالب عليه السلام خطب الناس، فقال: من يشتري علمًا بدرهم، فاشترى الحارث الأعور صحفًا بدرهم، ثم جاء بها عليًا، فكتب له علمًا كثيرًا، ثم إن عليًا خطب الناس بعد فقال: يا أهل الكوفة، غلبكم نصف رجل .

وهذه أيضًا شهادة من علي - عليه السلام - بفضل الحارث، وأنه من أهل العلم الذي يؤخذ عنهم، وأنه غلب أهل الكوفة في العلم، ولو كان متهمًا في ذلك لبين عليّ أمره ، وحذرهم منه .

ولم يوثق أحد على لسان علي بن أبي طالب - عليه السلام - فوق المنبر على رؤوس الناس كما وُثِّقَ الحارث، وهذا هو السبب في كون أهل الكوفة كانوا يقدمون الحارث الأعور في صلاتهم، لأنه كان أعلمهم بالسنة .

ومن كان كذلك، فهو أولى بالإمامة، وكانوا يقدمونه في صلاتهم على الجنائز لأنه أفضلهم، وأهل الفضل أولى بالصلاة على الجنازة» اهـ كلام الغماري .

● **قلت**: أما الخبر الذي احتج به الغماري على شهادة علي ﷺ للحارث الأعور فمعلول بالإرسال، لأن علباء بن أحمر لا يصح له سماع من علي بن أبي طالب ﷺ ولا حتى لقاء .

فقد عدَّه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٤٦٧٤ - تحقيق عوامة) من الطبقة الرابعة : وهي - كما قال في مقدمة التقريب (ص: ٧٥) :

«طبقه تليها - (أي الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين) جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة» .

بل دعواه الباطلة بأنه حاز علم علي بن أبي طالب مردودة بما رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٢٢) : سمعت محمد بن إسحاق الثقفي، يقول: سمعت محمد بن عثمان بن كرامة، يقول: سمعت أبا نعيم يقول: **سمع الحارث من علي عليه السلام أربع أحاديث .**

وسنده صحيح ، فشيخ ابن حبان هو أبو العباس السراج الحافظ الكبير، الثقة، ومحمد بن عثمان بن كرامة ثقة من رجال «التهذيب» .

■ وأما ما رواه المزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٥٠) من طريق: بكر بن خنيس، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن بكير الطائي، قال:

لما أصيب علي ﷺ فشت أحاديث، ففزع لها من شاء الله من الناس، فقالوا: من أعلم الناس بحديث علي؟ فقالوا: الحارث الأعور، فوجدوا الحارث قد مات، فقالوا: من أعلم الناس بحديث الحارث؟ قالوا: ابن أخيه، فأتوه، فقالوا: هل سمعت الحارث يذكر في هذا شيئًا، وأخبروه بما سمعوا؟ فقال: نعم، سمعت الحارث يقول: فشت أحاديث في زمن علي ﷺ ففزعت فأتيت عليًا فقال: ما جاء بك يا أعور؟ فقلت: فشت أحاديث، فجئت لها، أنا من بعضها على يقين، ومن بعضها في شك، فقال: أما ما كنت منه على يقين فدعه، وأما ما كنت منه في شك فهات، فأخبرته بما يقولون من الإفراط، . . . الخبر .

قلت: وهذا لا يدل على أن الحارث قد حاز علم علي بن أبي طالب، وهو لم يحدِّثه إلا بحديث واحد، ولا هو دليل - لو أنه سمع من علي بن أبي طالب بالكثرة التي يدعيها الغماري وتلميذه السقاف - على أنه قد ضبط عن علي ﷺ أو عن غيره ما حُدِّث به .

ثم إن **هذا الخبر ضعيف** ، فإن فيه بكر بن خنيس وهو ضعيف الحديث .

■ وأما ما نقله الغماري في كتابه المذكور (ص:٣٦) عن ابن سيرين أنه قال:

«أدركت الكوفة وهم يقدمون خمسة، من بدأ بالحارث ثنى بعبيدة، ومن بدأ بعبيدة ثنى بالحارث، ثم علقمة الثالث لا شك فيه، ثم مسروق، قال ابن سيرين: إن قومًا آخرهم شريح لقوم لهم شأن» .

فمعلول بضعف الإسناد إلى ابن سيرين .

فقد رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦٠٥) من طريق:

نجيح بن إبراهيم، حدثنا علي بن حكيم، حدثنا حفص، عن أشعث، عن ابن سيرين به .

ورواه يعقوب بن سفيان الفسوي في «تاريخه» (٢/ ٥٥٧) :

حدثنا ابن نمير، حدثنا حفص، عن أشعث، عن محمد بن سيرين به .

وأشعث هذا هو ابن سوار وهو ضعيف كما في «التقريب» (١/ ٧٩) .

ووهم د. أكرم ضياء العمري فقال: «أحسبه أشعث بن عبد الملك» ، فقد ورد في «تهذيب الكمال» التصريح باسمه أشعث بن سوار .

ونجيح بن إبراهيم له ترجمة في «اللسان» (٦/ ١٧٨) وفيها:

«ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: يغرب، وقال مسلمة بن قاسم: أخبرنا عنه ابن الأعرابي، وكان بالكوفة قاضيًا، وهو **ضعيف**» .

● ومن هذا يستبين لك تدليس الغماري وتزويره في قوله (ص: ٣٧) :

«وهذا أيضًا توثيق من ابن سيرين - التابعي الجليل - للحارث، وشهادته له بالفضل على عبيدة، ومسروق وعلقمة وشريح، فَيُضم إلى من وثقه من أئمة التابعين المعاصرين له » .

■ **وأما قول أحمد بن صالح:**

«الحارث الأعور ثقة، وما أحفظه ، وما أحسن ما روي عن علي وأثنى عليه».

فتمام لفظه كما نقله ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (ص: ٧١ ، رقم : ٢٨٢) :

«الحارث الأعور ثقة ما أحفظه، وأحسن ما روي عن علي ، وأثنى عليه،

سمع عليًا رضي الله عنه يقول: من يشتري علمي بدرهم، فذهب الحارث فاشترى صحيفة فجاء بها إلى علي فأملى عليه» .

● **قلت**: إنما بنى توثيقه له على ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أملى عليه، وأنه قال:

يا أهل الكوفة غلبكم نصف رجل - أي الحارث - .

وهذه الرواية كما سبق أن ذكرنا معلولة بالإرسال ، فعلى هذا لا يقبل مثل هذا التعديل منه **لضعف مستند التعديل** .

■ **وأما ما ورد في «مسند أحمد»** عن حبيب بن أبي ثابت أنه قال لأبي إسحاق حين حدَّث عن الحارث عن علي في الوتر:

يا أبا إسحاق يساوي حديثك هذا ملء مسجدك ذهبًا .

فليس فيه ما يدل على توثيق الحارث الأعور بحال، فضلاً عن أن في الإسناد إلى حبيب بن أبي ثابت: الجراح بن مليح والد وكيع، وفيه ضعف ولين .

○ **وأما أقوال من جرحه فهي كثيرة جدًا** :

● **قال الشعبي**: «حدثني الحارث الأعور الهمداني وكان **كذابًا**» .

● **وعن إبراهيم النخعي**: **«أن الحارث اتهم»** .

● **وعن جرير**: «كان الحارث الأعور **زيفًا**» .

● وقال **أبو بكر بن عياش**: «لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيره أرضى منه، وكانوا يقولون: إنه صاحب كتب **كذَّاب** » .

● وقال **سفيان**: «كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث **الحارث**» .

● وقال **عمرو بن علي**: «كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن أبي

إسحاق، عن الحارث، عن علي، . . . ، وكان يحيى يحدث عن الحارث من حديث أبي إسحاق، عن عبد الله بن مرة، عن الحارث، ومن حديث **الشعبي**».

● وقال **بندار** : «أخذ يحيى وعبد الرحمن العلم من يدي فضربا على نحو أربعين حديثًا من حديث الحارث عن علي» .

● وقال إبراهيم بن يعقوب **الجوزجاني** : «سألت علي بن المديني عن عاصم والحارث، فقال: يا أبا إسحاق، مثلك يسأل عن ذا، الحارث **كذاب**» .

● وقال **أبو خيثمة**: «الحارث الأعور **كذاب**» .

● وقال **ابن معين**: «**ضعيف**» .

● وقال **أبو زرعة**: «**لا يحتج بحديثه**» .

● وقال **أبو حاتم**: «**ليس بقوي، ولا ممن يحتج بحديثه**» .

● وقال **النسائي**: «**ليس بالقوي**» .

● وقال **ابن سعد**: «**كان له قول سوء ، وهو ضعيف في روايته**» .

وهذه الأقوال شاهدة على ضعفه في الرواية ، وعدم الاحتجاج به .



طعن الغماري في الشعبي
لتكذيبه الحارث الأعور

ولكن حاول الغماري بلتبيساته وتدليساته أن يطعن في حكم الشعبي عليه بطعنه في عدالة الشعبي نفسه، فقال (ص: ٣٩):

«والشعبي - رحمه الله تعالى - كان سريع التكذيب والطعن في كل من حدّث بما لم يسمعه من الحديث ولم يبلغه.

ومعلوم أن الحارث كان أعلم بحديث علي - عليه السلام - من الشعبي، فلما سمع منه ما لم يبلغه من حديث علي - عليه السلام - سارع إلى تكذيبه، وهكذا حاله حتى مع الصحابة، فكيف بالحارث؟ فقد نقل الحافظ الذهبي في ترجمة الشعبي من «تذكرة الحفاظ» (١/ ٨٣) عن الحاكم، عن ربيعة بن يزيد، قال: قعدت إلى الشعبي بدمشق في خلافة عبد الملك.

فحدث رجل من الصحابة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اعبدوا ربكم ولا تشركوا به شيئًا، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأطيعوا الأمراء، فإن كان خيرًا فلكم، وإن كان شرًا فعليكم وأنتم منه براء».

فقال له الشعبي: كذبت.

فهذه القصة فيها دليل بين على أن الشعبي كان سريع التكذيب لمن حدَّث بما لم يبلغه، فمن جعل طعن الشعبي في الحارث بالكذب حجة، فليجعله في تكذيب هذا الصحابي كذلك، مع أني أكاد أجزم بأن تكذيب الشعبي للحارث إنما هو من جهة رأيه لا غير » اهـ كلام الغماري.

● قلت: كان الأولى به أن يورد إسناد هذا الأثر عند الحاكم فقد ذكره الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» - في الموضع الذي أشار إليه الغماري - وفي «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٠٩) ، وهو:

قال الحاكم - في ترجمة الشعبي - :

حدثنا إبراهيم بن مضارب القمري - كذا في «التذكرة» وفي «السير» العمري، وهو الصواب - حدثنا محمد بن إسماعيل بن مهران، حدثنا عبد الواحد بن نجدة الحوطي - كذا في «التذكرة» ، وفي «السير» عبد الوهاب بن نجدة الحوطي - أخبرنا بقية، أخبرنا سعيد بن عبد العزيز، حدثني ربيعة بن يزيد به .

قلت: إبراهيم بن مضارب - شيخ الحاكم لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من المصادر مع اجتهادي في ذلك .

ولو سلمنا بصحة إسناد هذا الخبر فقول الشعبي فيه محمول على الخطأ وليس الكذب، قال الذهبي في «السير» (٤/ ٣٠٩) - بعد إيراده هذا الخبر - :

«كأنه أراد بها أخطأت» .

● **قلت: ولذلك شواهد من السنة، من ذلك:**

ما رواه مسلم وغيره من حديث مجاهد بن جبر، قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة والناس يصلون الضحى في المسجد، فسألناه عن صلاتهم؟

فقال: بدعة، فقال عروة: يا أبا عبد الرحمن! كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ فقال: أربع عُمر، إحداهن في رجب، فكرهنا أن نكذبه ونرد عليه ... الحديث .

وحاشا لله أن يُكَذِّب مجاهد بن جبر وابن الزبير ابن عمر رضي الله عنه وإنما قصدا بذلك أن يخطآه .

● قال الخطابي في «معالم السنن» (١/ ١٣٥):

«العرب تضع الكذب موضع الخطأ فتقول كذب سمعي، وكذب بصري، أي زل ولم يدرك ما رأى وما سمع، ولم يحط به، قال الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ملس الظلام من الرباب خيالاً

■ **قلت:** أما إذا وصف الراوي بالكذب، فقال: «كذاب»، فهذا معناه الكذب ولا ريب.

فمما سبق يتبين لنا ضعف الحارث الأعور، وأنه ليس ممن يحتج بحديثه عند أهل النقل، ولا هو صاحب علم علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما ادعى متشيعة العصر.

ومن هذا تعلم ولَه السقاف بالاحتجاج بالأحاديث الضعيفة، فقد أورد حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو ضعيف مصدراً به الباب، وأشار في الحاشية (ص: ٢٤١) إلى حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه وهو حديث صحيح عمدة في الباب، والعجيب أنه احتج به في باب: (الصلاة على الحبيب صلى الله عليه وسلم ركن في التشهد الأخير) (ص: ٢١١).

وأما باقي الأحاديث التي وردت في فضل سورة الفاتحة - والتي أورد جملة منها - في باب: **(قراءة الفاتحة بعد الدعاء سنة مشروعة)** (ص: ٢٤٠-٢٤٢) فليس فيها ما يدل على سنية قراءتها بعد الدعاء، **ووصف فعل بالسنة يلزمه دليل شرعي ثابت معمول به.**

* * *

الرد على السقاف في تجويزه هبة الفاتحة إلى الأموات وبيان جهله بالحكم على الأحاديث

قال في نفس الباب من الكتاب المذكور (ص: ٢٤٣) :

(قلت: وبعض الناس أيضًا يهبون الفاتحة إلى أمواتهم عقيب الدعاء، فيقولون: إلى حضرة نبينا محمد ﷺ وإلى أمواتنا وأمواتكم الفاتحة، أو نحو هذا الكلام، وهذا أمر حسن، وقد وردت السنة الصحيحة بذلك:

فعن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه، قال: قال لي أبي: «يا بني: إذا أنا مت فألحدني، فإذا وضعتني في لحدي، فقل: بسم الله، وعلى ملة رسول الله، ثم شن على التراث شنًا، ثم اقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك .

فمن جادل في هذا الموضوع بعد هذا البيان، والإيضاح فإنه يكون قد عاند السنة، وحاول أن يرد الأحاديث الصحيحة لرأيه) .

وقال في الحاشية:

(رواه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٢١) قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٤٤) : «ورجاله موثقون» ، قلت: وهو حديث حسن، وحسنه شيخنا الإمام المحدث سيدي عبد الله بن الصديق في كتابه «توضيح البيان لوصول ثواب القرآن» المطبوع مع إتقان الصنعة (ص:١١٠) ، قلت: بل هو حديث صحيح احتج به يحيى بن معين كما في «تهذيب الكمال» للمزي (٢٢/ ٥٣٧ - ٥٣٨) ، والإمام أحمد، وعلي بن موسى الحداد كما روى ذلك الخلال) .

● قلت: حديث اللجلاج هذا:

رواه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٢١) - كما قال السقاف - من طريق:

مبشر بن إسماعيل، حدثني عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه به.

قلت: **وهذا الإسناد منكر،** فقد تفرد بروايته عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه، عن اللجلاج.

وعبد الرحمن بن العلاء هذا لم يرو عنه غير مبشر بن إسماعيل، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٩٠)، وقال: «من أهل الشام»، وقال الحافظ في «التقريب» (٣٩٧٥ - تحقيق: عوامة): «مقبول» فأفضل أحواله أن يكون مجهول الحال، وإن كنت أرجح جهالة عينه، لتفرد مبشر بالرواية عنه.

■ وليست هذه هي العلة الوحيدة في هذا السند، بل هناك **علة أخرى وهي الاضطراب،** فقد اختلف في إسناد هذا الحديث من حيث الوقف والرفع.

فرواه الدوري في «التاريخ» (٥٢٣٨)، ومن طريقه الخلال في جزء «القراءة عند القبور» - وهو جزء من كتاب «الجامع» في مسائل الإمام أحمد - (ق: ٢٥ / أ) (رقم ١ : بتحقيقي):

عن ابن معين، قال: حدثنا مبشر الحلبي، قال: حدثني عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه، قال: إني إذا أنا مت فضعني في اللحد، وقل بسم الله وعلى سنة رسول الله، وسن عليَّ التراب سنًا، واقرأ عند رأسي بفاتحة الكتاب - كذا في «القراءة عند القبور»، ولم تذكر الفاتحة في «التاريخ» - وأول البقرة وخاتمتها فإني سمعت عبد الله بن عمر يقول ذلك.

والحديث عند الطبراني عن مبشر الحلبي بثلاثة أسانيد.

قال الطبراني:

حدثنا أبو أسامة عبد الله بن محمد بن أبي أسامة الحلبي، حدثنا أبي ح.

وحدثنا إبراهيم بن دحيم الدمشقي، حدثنا أبي ح .

وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري، حدثنا علي بن بحر، قالا: حدثنا مبشر به .

قلت: شيخا الطبراني في الطريقين الأول والثاني لم أجد من ترجم لهما .

قلت: كذا كنت قلت، ثم وقفت على ترجمة للأول، في «تاريخ الإسلام» للذهبي، (وفيات: ٢٨١-٢٩٠هـ) (ص:٢٠٩) ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وأما الثاني فهو إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (وفيات: ٢٩١-٣٠٠هـ) (ص: ١٠٠) ، وقال: «ثقة» .

والفضل في ذلك يرجع إلى كتاب العلامة المحدِّث حماد الأنصاري - حفظه الله - الموسوم بـ :

«بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني» .

فتكون المخالفة بين ابن معين من جهة، وبين علي بن بحر ودحيم الحافظ من جهة أخرى، وابن معين حافظ كبير لا يقارن به من مثل علي بن بحز في الضبط، والإتقان، ولكن معارضه الآخر حافظ كبير أيضًا، جلس عنده أحمد بن حنبل وابن معين وغيرهما للسماع، فهذا يؤكد الاضطراب في السند، بل وفي المتن أيضًا، **فإن الفاتحة لم تذكر في رواية ابن معين، وإنما وردت عند الخلال في «القراءة عند القبور» وأشير فوقها بعلامة (صح) ، فلعلها صحت في السماع .**

وقد صح عن ابن عمر موقوفًا أنه كان إذا وضع الميت في القبر، قال: **«بسم الله، وعلى سنة رسول الله ﷺ»** .

ولم يذكر عنه القراءة بالفاتحة عند رأس الميت .

وهو مخرج في مقدمة تعليقي على «جزء القراءة عند القبور» للخلال (ص: ٤٣) .

وللحديث طريق آخر عن ابن عمر بنحوه:

أخرجه الخلال (ق: ٢٥ / أ - ٢٥ / ب) من طريق يحيى بن عبد الله بن الضحاك، عن أيوب بن نهيك الحلبي، قال: سمعت عطاء بن أبي رباح المكي، قال: سمعت ابن عمر، قال: سمعت النبي ﷺ، يقول:

«إذا مات أحدكم فلا تجلسوا، وأسرعوا به إلى قبره، وليقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة، وعند رجليه بخاتمتها في قبره».

● **قلت:** أيوب بن نهيك ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٢٥٩)، وقال: سمعت أبي يقول: «هو ضعيف الحديث، وسمعت أبا زرعة يقول: لا أحدث عن أيوب بن نهيك، ولم يقرأ علينا حديثه، وقال: هو منكر الحديث» فمثله لا يفيده ذكر ابن حبان له في الثقات (٦/ ٦١)، بل قوله فيه هناك: «يخطئ» دال على مخالفته.

ويحيى بن عبد الله بن الضحاك ضعيف الحديث والله أعلم.

وهذه الرواية قال عنها السقاف في الحاشية:

(وفي معناه حديث آخر ضعيف الإسناد إلا أنه حسن لهذا الشاهد، وهو ما رواه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٤٤٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ١٦) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره وليقرأ عند رأسه فاتحة الكتاب».

فانظر إلى هذا التلبيس على القراء، والوله بالاستدلال بالضعيف وغير الثابت عن النبي ﷺ.

وأما ما ذكره من تصحيح ابن معين وأحمد وعلي بن موسى الحداد لحديث اللجلاج السابق ذكره فمردود عليه، بل هو من تدليساته، بل ومن كذبه على الأئمة الأعلام - رحمهم الله - يدفعه إلى ذلك الترويج لبدعته، والافتتان بطريقة مشايخه المغاربة.

● **وأقول:**

إن ابن معين لم يصحح هذا الحديث، وإنما غاية أمره أن الدوري سأله: تحفظ في القراءة على القبور شيئًا فحدَّثه بهذا الحديث كما في «التاريخ» (٥٤١٣)، ومجرد تحديثه بالحديث في الباب لا يدل بأي حال من الأحوال على أنه يصححه، **ولو سلمنا له بذلك فليس في رواية الدوري عن ابن معين ذكر الفاتحة، فبطل الاستدلال بهذا الحديث على ما ادعاه من سنية ذلك.**

وأما ما ذكره من تصحيح الإمام أحمد وعلي بن موسى الحداد لهذا الحديث، فمأخوذ مما رواه الخلال في «القراءة عند القبور» (٢٥ / ب):

أخبرني الحسن بن أحمد الوراق، قال: حدثني علي بن موسى الحداد - وكان صدوقًا، وكان ابن حماد المقرئ يرشد إليه، فأخبرني، قال:

كنت مع أحمد بن حنبل، ومحمد بن قدامة الجوهري في جنازة، فلما دفن الميت جلس رجل ضرير يقرأ عند القبر، فقال له أحمد: يا هذا، إن القراءة عند القبر بدعة.

فلما خرجنا من المقابر، قال محمد بن قدامة لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، ما تقول في مبشر الحلبي؟

قال: ثقة، قال: كتبت عنه شيئًا؟ قال: نعم، قال: فأخبرني مبشر، عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج، عن أبيه، أنه أوصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بفاتحة البقرة وخاتمتها، وقال: سمعت ابن عمر يوصي بذلك، فقال له أحمد: فارجع فقل للرجل يقرأ.

قلت: وهذا الأثر لا يصح عن الإمام أحمد - رحمه الله - وسؤال أوجهه إلى السقاف: من هو علي بن موسى الحداد هذا الذي ادعيت أنه قد صحح هذا الحديث، وما علمه بالجرح والتعديل وأحوال الرواة وعلل الحديث؟ وما مكانته بين أهل العلم المعتبرين في هذه الصنعة؟

وهل وجدت له ترجمة تروي الظمآن أو تشفي العليل؟

ثم أين ما يفيد في هذا الخبر أنه قد صحح هذا الحديث؟

وأمر آخر جهله أو تجاهله السقاف في هذا الخبر أن راوي الحديث هو محمد ابن قدامة الجوهري وهو ضعيف جداً، قال فيه أبو داود: «ضعيف لم أكتب عنه شيئًا قط» ، وقال ابن معين: «ليس بشيء» وهو جرح شديد جداً عنده .

● وأما وجه عدم ثبوت هذا الأثر عن أحمد فلأن شيخ الخلال فيه - الحسن ابن أحمد الوراق - لم أقف له على ترجمة، ومثله علي بن موسى الحداد، فإن كان قد وقف لهما على تراجم فليرشدنا إلى ذلك - بعيداً عن التدليس والتلبيس!!

ولو سلمنا له بتصحيح هذا الخبر عن علي بن موسى الحداد وعن الإمام أحمد فليس في هذه الرواية ذكر فاتحة الكتاب التي يستدل لها بهذا الأثر .

■ **بل الثابت عن أحمد أنه لم يصحح في باب القراءة عند القبور حديثًا، بل ولم يستحبها .**

● قال الدوري في «التاريخ» (٥٤١٤) :

«سألت أحمد بن حنبل: ما يقرأ عند القبر؟ فقال: ما أحفظ فيه شيئًا» .

● وقال أبو داود في «المسائل» (ص:١٥٨):

«سمعت أحمد سئل عن القراءة عند القبر، فقال: لا» .

● وقال عبد الله في «المسائل» (ص:١٤٥/ ٥٤٤):

سألت أبي عن الرجل يحمل معه المصحف إلى القبر يقرأ عليه؟

قال: لا، يجيء ويسلم، ويدعو ، وينصرف .

فعلم بذلك وهاء ما ذكره السقاف من أدلة لإثبات ذلك .



قوله ببطلان صلاة من مسح على جوربيه والرد عليه في ذلك

قال في كتابه « **صحيح صفة صلاة النبي ﷺ** » (ص : ٢٧٠) :

(لا يجوز المسح على الجوربين ألبتة) .

وقال في (ص : ٢٧٣) :

(وأما أحاديث المسح على الجوربين المروية عن النبي ﷺ فكلها ضعيفة ، لا يصح الاحتجاج بها ..) .

حتى قال :

(فإذا علمت ما ذكرناه جيداً وتمعنت في الأدلة والبراهين التى أوردناها المفصلة لأحكام الخفين تعلم وتتحقق بأن المسح على الجوربين باطل ، وأن صلاة الماسح على جوربيه غير صحيحة) .

قلت :

■ **وأول** المآخذ عليه فى هذا الكلام :

أنه لما ذكر أحاديث المسح لم يستوعبها إيهامًا للقارئ بأن الأحاديث الواردة في ذلك هي فقط الحديثان اللذان أوردهما وهما : حديث المغيرة ، وحديث ثوبان رضي الله عنهما .

● والصحيح أن الأحاديث الواردة في هذا الباب أربعة أحاديث وسوف يأتي ذكرها إن شاء الله .

وأما **المأخذ الثاني**: فإنه لم ينقل ما روى في حكم المسح على الجوربين عن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - وهي كثيرة ، وبها احتج الإمام أحمد على جواز المسح على الجوربين .

وتفصيل ذلك كما سوف يأتي.

* * *

ذكر الأحاديث الواردة في جواز المسح على الجوربين

أما الأحاديث التي وردت في جواز المسح على الجوربين فهي أربعة أحاديث ، خلافًا لما لبَّس به السقاف على القراء ، وهي :

● **الحديث الأول :**

عن بلال بن رباح - رضي الله عنه - قال :

كان رسول الله ﷺ يمسح على الخفين والجوربين

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١/ ٣٥٠) قال :

حدثنا إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي ،حدثني أبي ،حدثنا ابن فضيل ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن ابن أبى ليلى ،عن كعب بن عجرة ،عن بلال به .

قلت : إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعى ، وأبوه أحمد بن عمر الوكيعي ، ثقتان ، ترجم لهما الخطيب البغدادي في «تاريخه » (٤/ ٢٨٤ ، ٦/ ٥) .

إلا أن فيه يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي وهو ضعيف ، قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «هدي الساري » (ص:٤٥٩) :

« يزيد بن أبي زياد الكوفي مختلف فيه ، والجمهور على تضعيف حديثه إلا أنه ليس بمتروك » .

وقد خالف يزيد بن أبى زياد الحكم بن عتيبة - وهو ثقة ثبت - فرواه يزيد بلفظ :

« **كان رسول الله ﷺ يمسح على الخفين والجوربين** ».

ورواه الحكم بلفظ :

« كان رسول الله ﷺ يمسح على الخفين والخمار » .

أخرجه مسلم(١/ ٢٣١)، والترمذي(١٠١)،والنسائي (١/ ٧٥) ، وابن ماجة (٥٦١) ، وأبوعوانة فى«المستخرج»(١/ ٢٦٠) ، والطبراني في « الكبير » (١/ ٣٥٠) من طريق الحكم به .

والأصح رواية الحكم بن عتيبة، فعلى هذا فلفظ :(والجوربين) زيادة منكرة، والله أعلم.

وقال الزيلعي في « نصب الراية » (١/ ١٨٥) : «رواه الطبراني في معجمه من طريق ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن كعب بن عجرة عن بلال قال :

كان رسول الله ﷺ يمسح عى الخفين والجوربين.

قلت : وهذا وهم ، فزيادة (والجوربين) لم تأت إلامن طريق يزيد بن أبي زياد والذي في «المعجم » للطبراني (١/ ٣٥٠) من رواية الحكم أنه كان يمسح على الموقين والخمار ، وفي رواية على الخفين والخمار ، ولا ذكر للرواية التي ذكرها الزيلعى . والله أعلم .

□ □ □

● **الحديث الثاني :**

عن هزيل بن شُرَحْبيل ، عن المغيرة بن شعبة قال :

توضأ النبي ﷺ ومسح على الجوربين والنعلين .

أخرجه أبوداود (١٥٩) ، والترمذي (٩٩) ، والنسائي في «الكبرى » (تحفة ٨/ ٤٩٣)، وابن ماجة (٥٥٩)، وأحمد (٤/ ٢٥٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ١٧١) ، وابن المنذر في « الأوسط » (١/ ٤٦٥) ، وابن خزيمة في «صحيحه » (١/ ٩٩) ، وابن حبان (موارد الظمآن : ر قم ١٧٦)، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١/ ٩٧)، والطبراني في « الكبير » (٢/ ٤١٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٢٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٢٨٣)، وابن حزم في«المحلى» (١/ ٣٢٢)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢٧٢) من طرق : عن سفيان الثوري، عن أبى قيس الأودي - عبدالرحمن بن ثروان - عن هزيل بن شرحبيل به .

وكذلك أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٠/ ٤١٤) قال :

حدثنا أبومسلم الكشي ، حدثنا أبو عاصم ، عن سفيان ، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل ، عن المغيرة بن شعبة : **أن النبي ﷺ مسح على الخفين.**

وأبو مسلم الكشي هو إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن المهاجر، ترجمه الخطيب في « تاريخه » (٦/ ١٢٠) ، ووثقه موسى بن هارون ، وقال الدارقطني: « صدوق ثقة » ، وقال الحافظ عبد الغني بن سعيد: « ثقة نبيل»، وقال السمعاني في« الأنساب »(٥/ ٣٦) : « كان من ثقات المحدثين وكبارهم » .

قلت : إلا أنه خالف كلاً من على بن الحسن ، وأبي بكرة بكار بن قتيبة، وإبراهيم بن مرزوق ، وبندار ، ومحمد بن الوليد ، فرووه بلفظ: أنه كان يمسح على الجوربين والنعلين .

ورواه هو بلفظ: أنه كان يمسح على الخفين .

• والمحفوظ عن أبي عاصم،عن أبي قيس،عن هزيل ، عن المغيرة:

أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الجوربين والنعلين .

□ ذكرما أُعِلَّ به الحديث من العلل ، والجواب عنها :

وقد أعل غير واحد من أهل العلم هذا الحديث :

• فقال أبو داود السجستاني - رحمه الله- في سننه(١/ ٨٩):

« كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين » .

• وقال النسائي في « الكبرى » :

«ما نعلم أحدًا تابع أبا قيس على هذه الرواية ، والصحيح عن المغيرة : أن النبي ﷺ مسح على الخفين » .

• وقال على بن المديني :

« حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة، وأهل البصرة ، ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة إلا أنه قال : ومسح على الجوربين ، وخالف الناس » .

• وقال يحيى بن معين :

« الناس كلهم يروونه على الخفين غير أبي قيس» .

• وقال أبو محمد يحيى بن منصور :

رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر ، وقال : أبو قيس الأودي وهزيل ابن شرحبيل لا يحتملان، هذا مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا : مسح على الخفين، وقال : لا نترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل ، فذكرت هذه الحكاية عن مسلم لأبي العباس محمد بن عبد الرحمن

الدغولي ، فسمعته يقول : علي بن شيبان يقول : سمعت أبا قدامة السرخسي يقول : قال عبد الرحمن بن مهدي : قلت لسفيان الثوري : لو حدثني بحديث أبي قيس عن هزيل ماقبلته منك ، فقال سفيان: الحديث ضعيف ، أو واهٍ ، أو كلمة نحوها » .

● وقال العقيلي في « الضعفاء » (٢/ ٣٢٧) :

« الرواية في الجوربين فيها لين » .

□ **الجواب عما أعل به هذا الحديث :**

أما الجواب عما أعل به هذا الحديث من ضعف أبي قيس الأودي وهزيل بن شرحبيل : فنقول وبالله التوفيق :

أبو قيس الأودي - عبد الرحمن بن ثروان - بفتح المثلثة وسكون الراء فواو مفتوحة - وثقه ابن معين والدارقطني ، وقال النسائي: «ليس به بأس » وقال العجلي : « ثقة ثبت » ، ونقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه ، وأخرج له البخاري في صحيحه حديثين في الفرائض عن هزيل بن شرحبيل ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وقال أبو حاتم الرازي: « ليس بقوى ، وهو قليل الحديث ، وليس بحافظ»، قيل له : كيف حديثه ؟ قال : « صالح ، هو لين الحديث » .

وقال أحمد : « يخالف في أحاديث » وفي رواية عنه قال : « لا بأس به » .

● **قلت** : قد وثقه ابن معين والنسائي وهما من المتشددين ، فمثل هذا التوثيق يعض عليه بالنواجذ ، أما قول أبي حاتم : « ليس بقوي» فهو ليس بالجرح الشديد ،إنما معناه أنه لم يبلغ درجة القوي الثبت ولذا عبر عنه بقوله : « قليل الحديث ، وليس بحافظ » .

قال الحافظ الذهبي - رحمه الله - في « الموقظة » (ص:٨٣) : «وبالاستقراء

إذا قال أبوحاتم (ليس بالقوي) يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت ».

أما قوله : « صالح، هو لين الحديث » فمعناه أنه صالح في المتابعات والشواهد، لين إذا تفرد، وإنما بنى رأيه هذا على ما رآه من تفرده بحديث المغيرة هذا في المسح على الجوربين، وإلافكلام أبي حاتم الرازي مندفع في تليين حديثه.

أولاً : لتشدده .

ثانيًا : لأن البخاري قد احتج به في الأصول في صحيحه ، وهذا يقتضي أنه ثقة عنده ، فإذا أضيف ذلك إلى توثيق ابن معين والنسائي تبين أنه حجة .

- **فإن قيل**: قد اختار له البخاري ما صح من حديثه.
- **قلنا**: إنما اختار له ما رواه عن هزيل بن شرحبيل ، وحديثه المسح على الجوربين هذا إنما هو من روايته عن هزيل بن شرحبيل.
- ولذلك ألزم الإسماعيلي البخاري تخريج هذا الحديث ، كما ذكر الحافظ ابن حجر في « النكت الظراف» (٨/ ٤٩٣) .

أما قول أحمد : « يخالف في أحاديث» - كذا في رواية العقيلي جاءت نكرة غير معرفة - بمعنى أنه قد يخالف في بعض الأحاديث دون بعض ، وإنما هذا أيضًا - على الأغلب - محمول على ما توهموه من المخالفة في حديث المسح على الجوربين ، وإلا فهو ثقة عنده لما روي عنه أنه قال فيه : « لا بأس به » .

- **وبهذا يندفع القول بتضعيف أبي قيس الأودي** إن شاء الله على مابيناه، وعلى ماسوف يأتي بيانه من أن المخالفة في رواية الحديث بذكر الجوربين لا الخفين توهم غير صحيح.
- وأما هزيل بن شرحبيل : فقد وثقه الدار قطني ،وذكره ابن حبان في «الثقات » وقال العجلي « كان ثقة » ، وقال ابن سعد: «كان ثقة »، وأخرج له

البخاري في «صحيحه» في الفرائض ،وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» : «ثقة مخضرم » .

قلت : فبما ذكرناه من حال عبد الرحمن بن ثروان ، وهزيل بن شرحبيل ، يندفع القول بتضعيفهما أو بتضعيف أحدهما .

وأما القول بمخالفة هزيل بن شرحبيل أهل المدينة والكوفة والبصرة ، فمندفع.

فقد روى مسلم حديث المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين بتمامه.

● **قال المغيرة بن شعبة:**

كنت مع النبى ﷺ ذات ليلة فى مسير ، فقال لى: «**أمعك ماء؟**» قلت : نعم ، فنزل عن راحلته ، فمشى حتى توارى فى سواد الليل ، ثم جاء فأفرغت عليه من الإداوة ، فغسل وجهه ، وعليه جبة من صوف ، فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها ، حتى أخرجهما من أسفل الجبة ، فغسل ذراعيه ، ومسح برأسه ، ثم أهويت لأنزع خفيه فقال :

« **دعهما ، فإنى أدخلتهما طاهرتين** » ومسح عليهما .

● وحديث المغيرة هذا رواه عنه الأسود بن هلال المحاربى ، وحمزة بن المغيرة ابن شعبة ، وزرارة بن أوفى ، والحسن بن أبى الحسن البصرى ، وعباد بن زياد ، وعروة بن المغيرة بن شعبة ، وعبد الرحمن بن أبى نعم - بضم النون - البجلى ، وعروة بن الزبير ، ومسروق بن الأجدع الهمدانى ، وغيرهم .

قال الحافظ ابن حجر «فى التلخيص الحبير» (١/ ١٦٦):

« وله طرق كثيرة عن المغيرة ، ذكر البزار : أنه روى عنه من نحو ستين طريقًا، وذكر ابن منده منها خمسة وأربعين » .

● فحديث المغيرة صريح فى أنه ﷺ مسح على الخفين ولا ذكر لمسحه على

نعليه فى هذا الحديث ، فلو سلمنا بشذوذ لفظة : (الجوربين) لمخالفة هزيل الجماعة ، فعلى هذا فلفظة : (والنعلين) زيادة على حديث المسح على الخفين ، وزيادة الثقة مقبولة ما دامت لا توجب قيدًا فى إطلاق أو تخصيصًا لعموم[1] ، بل غاية ما أثبتته حكم شرعى فى جواز المسح على النعلين ، مثلها مثل ز يادة لفظة (الخمار) أو (العمامة) فى بعض طرق الحديث .

وهذا إن ثبت فخلاف ظاهر حديث المغيرة ، فالمغيرة لم يذكر المسح على النعلين ، بل الحديث صريح فى المسح على الخفين دون النعلين ، فعلى هذا فحديث المسح على الجوربين والنعلين حديث آخر غير حديث المسح على الخفين ، فلم لا نعتبره من أحاديث باب المسح على النعلين ، والتى منها حديث ابن عباس، وابن عمر ، وأبى أوس حذيفة الثقفى رضى الله عنهم أجمعين أن رسول الله ﷺ مسح على النعلين ، بدلا من اعتباره رواية شاذة من روايات المسح على الخفين؟!

وبهذا الجواب تندفع علة المخالفة ، وشذوذ الرواية، والله أعلم .



(١) انظر « النكت على كتاب ابن الصلاح » للحافظ ابن حجر (٢/ ٦٨٧).

□ **طريق آخر:**

وللحديث طريق آخر عن المغيرة بن شعبة ، قال :

رأيت رسول الله ﷺ يمسح على العمامة والجوربين والخفين.

أخرجه أبو الشيخ - ابن حيان - فى « طبقات المحدثين بأصبهان»(٤/ ٢٦٤) قال :

حدثنا أحمد بن محمد - (هو ابن سهل أبو العباس الجيرانى)- قال : حدثنا إسماعيل بن يزيد ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، عن ابن سيرين ، عن عمرو بن وهب ، عن المغيرة به .

قلت: إنما أخرج هذا الحديث يونس بن حبيب، عن الطيالسى ، أبى داود - كما فى مسنده (رقم ٦٩٩) - عن سعيد بن عبد الرحمن. . . . .

بلفظ: رأيت رسول الله ﷺ مسح على العمامة والخفين .

ولم يذكر فيها « والجوربين » ، إنما زادها إسماعيل بن يزيد بن مردابنة القطان - أبو أحمد -، قال أبو الشيخ فى طبقاته (٢/ ٢٥٩):

« يروى عن ابن عيينة ، وسمع منه ، وسمع من الحميدى عن ابن عيينة ، فاختلط حديثه، ولم يتعمد الكذب ».

وقال أبو نعيم فى « أخبار أصبهان» (١/ ٢٠٩):

« اختلط عليه بعض حديثه فى آخر أيامه، . . . ، حسن الحديث ، كثير الغرائب والفوائد».

● قلت: فالظاهر أن هذا الحديث كان من روايته بعد الاختلاط ، فعلى هذا فزيادة « والجوربين » شاذة من هذا الطريق والله أعلم .

وقد روى غير واحد هذا الحديث من طريق ابن سيرين ، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة: من غير ذكر زيادة والجوربين .

أخرجه ابن أبى شيبـة (١/ ١٦٣) ، والنسائى فى «الكبرى » (تحفة ٨/ ٤٨٨) كلاهما من طريق : أيوب السختيانى .

والنسائى فى «المجتبى » (١/ ٧٧) من طريق: يونس بن عبيد.

وابن حبان (٢/ ٣١٥) من طريق: هشام بن حسان .

ثلاثتهم عن ابن سيرين به .

□ □ □

● **الحديث الثالث :**

عن أبى موسى الأشعرى -رضى الله عنه - :

أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الجوربين والنعلين .

أخرجه البخارى فى « التاريخ الكبير » (٢/ ٢/ ٣٣٣) ، وابن ماجة (٥٦٠)، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار»(١/ ١٩٧) والعقيلى فى «الضعفاء » (٣/ ٣٨٣)، وابن الجوزى فى « التحقيق » (٢٧٣) من طريق :

عيسى بن سنان ،عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عَرْزَب -بفتح المهملة وسكون الراء فزاى فموحدة - عن أبى موسى الأشعرى به .

وسنده ضعيف.

ففيه عيسى بن سنان الحنفى ، ضعفه أحمد وابن معين والنسائى وابن شاهين وقال أبو زرعة :« مخلط ، ضعيف الحديث » ، وقال أبو حاتم :«ليس بقوى فى الحديث » ، وقال العجلى :« لا بأس به » ، وقال ابن خراش : «صدوق » وقال مرة : « فى حديثه نكرة» ، وذكره ابن حبان فى « الثقات»

قلت : فأفضل أحواله أنه ليِّن الحديث .

أما ما ذكره العلامة أحمد شاكر رحمه الله [١] من تحسين حديثه، بحجة ذكر ابن حبان له فى « الثقات» ، وسكوت البخارى عن هذا الحديث ، ففيه نظر.

فالبخارى **أولاً** لم يشترط الصحة فيما يورده من الآثار أو الأحاديث فى «تاريخه الكبير » ،كما أنه **ثانيًا** : لا يُعَد سكوته على حديث أورده فى غير الصحيح تحسينًا لإسناده فضلا عن تصحيحه ، فكم أخرج من الأحاديث فى «الأدب المفرد » مثلاً أو فى « التاريخ الكبير » أو «الصغير» وسكت عنها ، ولا تسلم أسانيد بعضها من علة ظاهرة أو خفية.

---

(١) فى مقدمته - رحمه الله - على رسالة القاسمى فى المسح على الجوربين (ص١٢).

وأما توثيق ابن حبان ، أوذكره الراوي فى كتابه « الثقات» لايعتد به على إطلاقه لتساهله - رحمه الله - فى شرطه فى التعديل.

والأحاديث الثلاثة السابقة أقل أحوالها أن يُقال: إن ضعفها محتمل ، ولا شك أنها تعضد بعضها البعض - جريًا على منهج السقاف فى تصحيح الأحاديث والذى اتبعه فى معظم كتبه تبعًا لمذهب المتأخرين - فلا أدرى ما الدافع وراء تبديعه المسح على الجوربين، وهو ثابت عن النبي ﷺ من وجه قائم بذاته ، ومن وجوه تعضد بعضها البعض ، هذا بالإضافة إلى ماورد عن الصحابة في ذلك كما سوف يأتي ذكره ، وقال به جماعة كثيرة من أهل العلم المعتبرين، حتى قال ابن حزم - رحمه الله - فى «المحلى» (١/ ٣٢٤):

« المنع من المسح على الجوربين خطأ لأنه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وخلاف الآثار».

□ □ □

وثمة حديث رابع فى هذا الباب ، إلا أنه موضوع ، وهو:

● **حديث أنس -رضى الله عنه - قال :**

رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الجوربين ، عليهما النعلان.

أخرجه الحافظ الذهبى فى الميزان (٤/ ٢١٠) ، قال :

أخبرنا إسماعيل بن الفراء ، وأحمد بن العماد ، قالا: أخبرنا محمد بن أبى لقمة ، أخبرنا أبو المعالى محمد بن يحيى القاضى ، أخبرنا على بن محمد المصيصى ، أخبرنا طلحة بن على ، حدثنا أبو الطيب أحمد بن ثابت، حدثنا محمد بن مسلمة ، حدثنا موسى الطويل ، حدثنا أنس به .

وفيه موسى بن عبد الله الطويل ؛

قال ابن عدى « روى عن أنس منا كير ، وهو مجهول » .

وقال ابن حبان :« روى عن أنس أشياء موضوعة» .

وروى الذهبى بإسناده إليه أنه رأى عائشة -رضى الله عنها - بالبصرة على جمل أورق فى هودج أخضر .

ثم قال :« انظر إلى هذا الحيوان المتهم ، كيف يقول فى حدود سنة مائتين إنه رأى عائشة ، فمن الذى يصدقه » .

وقيل: إن موسى الطويل هذا مولى لأنس بن مالك، ونفاه الذهبى، وقيل: إنه أتى عليه مائة ونيف وثمانون سنة.

فهذه هى أحاديث المسح على الجوربين ، أربعة أحاديث ذكر منها هذا السخاف حديثًا واحداً فقط صريح الدلالة .

ثم قال فى تبجح وتدليس (ص: ٢٧٤):

« هذه أحاديث المسح على الجوربين التى احتج بها من أجاز المسح عليهما وهى لا تصلح للحجة كما رأيت»!!!

* * *

الآثار الصحيحة الواردة عن الصحابة في جواز المسح على الجوربين

● **الأثر الأول : عن علي - رضي الله عنه - :**

أنه بال ثم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين .

وقد ورد عنه هذا الأثر من ثلاثة طرق :

● **الأول** : ما أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٧٢) :

حدثنا أبوبكر بن عياش ،عن عبد الله بن سعيد ، عن خلاس به.

وسماع خلاس وهو ابن عمرو من علي متكلم فيه، وكان يحيى بن سعيد القطان يقول: «هو كتاب».

● **الثاني** :

ما أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١/ ٤/ ٢٨) ، وعبد الرزاق في «مصنفه » - كما في « نصب الراية » (١/ ١٨٦) - وابن أبي شيبة (١/ ١٧٢) ، والبيهقي (١/ ٢٨٥) من طريق :

كعب بن عبد الله العبدي عن علي به .

وكعب العبدي مجهول الحال .

● **الثالث** : ما أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٧٢) ، وابن المنذر في « الأوسط» (١/ ٤٦٢) من طريق : عمرو بن حريث ، قال : رأيت عليًّا بال ،ثم توضأ ، ومسح على الجوربين .

وسنده صحيح .

● **الأثر الثاني : عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - :**

أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨) ، وابن أبي شيبة (١/ ١٧٢) ، وابن المنذر في«الأوسط»(١/ ٤٦٣)، والبيهقي (١/ ٢٨٥)من طريق:

الأعمش ، عن إسماعيل بن رجاء ،عن رجاء بن ربيعة الزبيدي ، قال :

رأيت البراء توضأ فمسح على الجوربين .

وسنده حسن .

● **الأثر الثالث : عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - :**

أخرجه عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة (١/ ١٧٢) ،وابن المنذر (١/ ٤٦٢)، والطبراني في « الكبير » (١/ ٢٤٤) من طريق :

قتادة : **أن أنسًا كان يمسح على الجوربين .**

وسنده صحيح .

● وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق آخر عن أنس (١/ ١٧٢) ، وفيه **ضعف، إلا أنه حسن بما قبله.**

● **الأثر الرابع : عن أبي مسعود - رضي الله عنه - :**

أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧)، وابن المنذر (١/ ٤٦٢) من طريق: الأعمش ، عن إبراهيم ،عن همام بن الحارث ،عن أبي مسعود:

أنه كان يمسح على الجوربين .

وسنده صحيح .

● ورواه ابن أبي شيبة (١/ ١٧٢) من طريق : الأعمش ،عن المسيب بن رافع ،عن بشير بن عقبة بن عمرو ، قال :

رأيت أبا مسعود بال ، ثم توضأ ، ومسح على الجوربين.

والأعمش حافظ كبير يحتمل تعدد الأسانيد عنه .

● **الأثر الخامس : عن أبي أمامة الباهلي - رضى الله عنه - :**

أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٧٢) ، وابن المنذر (١/ ٤٦٣) من طريق : حماد بن سلمة ،عن أبي غالب ،قال :

رأيت أبا أمامة يمسح على الجوربين .

وسنده حسن .

❑ **{ من قال المسح على الجوربين بمنزلة المسح على الخفين }:**

ونُقِلَ عن بعض التابعين:

أن المسح على الجوربين بمنزلة المسح على الخفين ، وهو مروي عن:

● **نافع مولى ابن عمر :**

أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٧٣) **بسند حسن** .

● وعن **إبراهيم النخعي :**

أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ١٧٣) **وسنده صحيح** .

❑ **{ من أجاز المسح على الجوربين من أهل العلم }:**

ونقل ابن المنذر في « الأوسط » (١/ ٤٦٥) :

● عن عطاء ، وابن المسيب ، والنخعي ، وسعيد بن جبير ، والأعمش ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وابن المبارك ، وزفر ، وإسحاق بن راهويه جواز المسح على الجوربين .

● **واستدل الإمام أحمد - رحمه الله - بآثار الصحابة على جواز ذلك.**

فقد نقل ابن المنذر في « الأوسط » (١/ ٤٦٤) عن الإمام أحمد قوله :

« **قد فعله سبعة أو ثمانية من أصحاب النبي ﷺ** » .

- وروى ابن هانئ النيسابوري في مسائله عن أحمد (١/ ١٧١) قال :

سألت أبا عبد الله عن الرجل يكون في رجله جورب بلانعل، أيمسح عليه ؟

قال: « **نعم ، إذا كان لا يسترخي ، مسح عليه** » .

فالسقاف على هذا يحكم بالبطلان على صلاة الصحابة الذين صح عنهم جواز المسح على الجوربين .

ولا أدري : هل قلة علمه حالت بينه وبين الوقوف على هذه الآثار الصحيحة، أم أن مشربه العكر الذي قام على محض العقل ، والتعصب المذهبي، والولَه بطمس الحقائق منعه من ذكرها؟!!

مع أنه ذكر الآثار التي ظن أنها تثبت ما ذهب إليه من سنية القنوت في صلاة الصبح .

ولا أدرى : ما الباعث عنده على إقحام هذه المسألة في كتابه هذا الذي يتناول فيه فقه صلاته وسننها!! - بدعها - كما يدعي ؟!!



قوله : بسنية القنوت في صلاة الصبح والرد عليه في ذلك

قال فى كتابه المذكور :(ص :٢٢٤):

(وَيُسنُّ أن يقنت المصلى بعد اعتداله فى الركعة الثانية من فرض الصبح لما روى مسلم فى «صحيحه» عن محمد بن سيرين ، قال: قلت لأنس بن مالك : هل قنت رسول الله ﷺ فى صلاة الصبح ؟ قال : نعم بعد الركوع يسيراً.

وعن سيدنا أنس أيضًا قال :

« ما زال رسول الله ﷺ يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا » .

وعن سيدنا أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ :

كان إذا رفع رأسه من الركوع فى صلاة الصبح فى آخر ركعة قنت).

● **قلت** : أما الحديث الأول والحديث الثالث فليس فيهما ما يدل على اختصاصه صلاة الصبح بالقنوت.

فذكرهما قنوته فى صلاة الصبح لا يمنع من كونه قنت فى غيرها، ولا يفيد اختصاصه ﷺ صلاة الصبح بالقنوت.

وأما ما احتاط به ذلك السخاف لنفسه من معترضه، حيث قال (ص:٢٢٥) :

(وأما حديث قنت ﷺ شهراً يدعو على أحياء من العرب ثم تركه، فلا يعارض هذا الحديث لأن المراد به أنه ﷺ ترك لعن أولئك القوم فى القنوت ولم يترك القنوت من أصله ، فافهم ..).

● **فمردود عليه :**

بأن الصحابيين اللذين رويا حديث القنوت الذى استدل به -وهما أبو هريرة وأنس بن مالك - ذكرا **العلة فى قنوت النبي** ﷺ ، **وهى الدعاء لأحد أو على أحد .**

● فعن أبى هريرة - رضى الله عنه - :

أن النبى ﷺ كان لا يقنت إلا أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد.

أخرجه ابن خزيمة (٦١٩) من طريق :

الزهرى ، عن سعيد وأبى سلمة ، عن أبى هريرة به .

وسنده صحيح.

● وعن أنس - رضى الله عنه - :

أن النبى ﷺ كان لا يقنت إلا إذا دعا لقوم ، أو دعا على قوم.

أخرجه ابن خزيمة (٦٢٠) من طريق : سعيد بن أبى عروبة ، عن قتادة، عن أنس به .

وسنده صحيح.

فدل الخبران على أن علة القنوت: النوازل ، ولم يكن من هديه اختصاص صلاة دون صلاة بدعاء القنوت ، **بل الثابت عنه أنه كان إذا قنت ، قنت فى الصلوات كلها عند نزول نازلة بالمسلمين، حتى تُرفع .**

● فعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : **قنت رسول الله ﷺ شهرًا متتابعًا فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح ، فى دبر كل صلاة .**

أخرجه أبو داود (١٤٤٣) من طريق :

هلال بن خباب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس به .

وسنده صحيح.

• بل فى رواية لحديث أنس - أخرجها ابن أبى شيبة فى «المصنف» (١/ ١٠٢) **بسند صحيح** - قال أنس :

إنما قنت رسول الله ﷺ فى صلاة الصبح شهراً بعد الركوع.

ففسرت قوله فى الحديث الثالث : (تركه) ، أى ترك القنوت ، وليس تَرْك اللعن كما ادَّعى السقاف.

• وإذا سلَّمنا بكلام هذا المتعالم بأن لفظ حديث أنس يقتضى اختصاصه ﷺ صلاة الفجر بالقنوت ، وأن حديث ابن عباس لا يصرفه إلى الاحتمال الذى نرجحه لزمه آنذاك أن يقول بسنية التزام القنوت فى صلاة المغرب، لحديث البراء بن عازب رضى الله عنه:

أن رسول الله ﷺ كان يقنت فى الصبح والمغرب.

أخرجه مسلم (١/ ٤٧٠) ، وأبو داود (١٤٤١)، والترمذى (٤٠١)، والنسائى (٢/ ٢٠٢) من طريق : عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن البراء به .

ولزمه أيضًا أن يقول بسنية القنوت فى الظهر والعشاء ، للحديث الذى فى «مسلم » (١/ ٤٦٨) من طريق: أبى سلمة بن عبد الرحمن، أنه سمع أبا هريرة يقول: والله لأقربن بكم صلاة رسول الله ﷺ .

فكان أبو هريرة يقنت فى الظهر ، والعشاء الآخرة ، وصلاة الصبح، ويدعو للمؤمنين ويلعن الكافرين.

• وأما الحديث الثانى - وهو حديث أنس - الذى احتج به :

ما زال رسول الله ﷺ يقنت فى الفجر حتى فارق الدنيا.

فلا حجة فيه لنكارته.

وسوف أذكر لك طرق هذا الحديث ، وأبيِّن لك عللها ، وأظهر لك تدليسات هذا المحرف الأثيم.

علل حديث أنس - رضي الله عنه - في التزام القنوت في صلاة الصبح

○ **حديث أنس هذا :**

● رواه الإمام أحمد (٣/ ١٦٢) ، والطحاوى فى « شرح معانى الآثار » (٢/ ٢٤٤) ، والدارقطنى فى « السنن»(٢/ ٣٩) ، والبيهقى فى « الكبرى » (٢/ ٢٠١) من طريق :

أبى جعفر الرازى ، عن الربيع بن أنس ، عن أنس بن مالك به.

وأبو جعفر الرازى هذا ضعيف من قبل حفظه ، بل هو صاحب مناكير وعجائب ،وقد حاول السقاف تقوية حاله بتدليساته وترقيعاته، وسوف يأتى الرد عليه قريبًا ، إن شاء الله تعالى .

● وللحديث طريق آخر عن أنس :

وهو ما أخرجه الطحاوى فى « شرح معانى الآثار»(١/ ٢٣٤) ، والدارقطنى فى « السنن » (٢/ ٤٠) من طريق :

عمرو بن عبيد ، عن الحسن، عن أنس بنحوه .

وفيه عمرو بن عبيد وهو متهم .

● وتابعه على هذا الإسناد إسماعيل بن مسلم المكى - عند الدارقطنى - وهذه المتابعة مما لا يفرح بها، فإسماعيل المكى ضعيف جداً.

● وله طريق ثالث عن أنس :

أخرجه الطحاوى (١/ ٢٤٤) من رواية :

أبى هلال الراسبى ، عن حنظلة السدوسى ، عن أنس بنحوه .

وحنظلة السدوسى هذا ضعيف ، صاحب مناكير عن أنس ، وأبو هلال الراسبى هو محمد بن سليم ، فيه لين .

فمثل هذه المتابعات لا تقوي بعضها البعض لشدة ضعفها.

* * *

فصل : في بيان حال أبي جعفر الرازي وتحقيق القول فيه

وقد حاول هذا المتعالم أن يقوى حال أبى جعفر الرازى ، حتى يصفو له تصحيح الحديث ، فقال فى هامش (ص/ ٢٢٤) رقم (٤٥٩) :

(قد أخطأ من ضعف هذا الحديث بأبى جعفر الرازى عيسى بن ماهان الذى فى إسناده، وذلك لأن أبا جعفر ضعيف فى روايته عن مغيرة فقط كما قال أئمة أهل الحديث الذين وثقوه كيحيى بن معين ، وعلى بن المدينى ، وهذا الحديث لم يروه عن مغيرة ، وإنما رواه عن الربيع بن أنس فحديثه صحيح هنا).

● قلت : من أين تنصيصك على كلمة (**فقط**) التى صدرتها قولك هذا، فأقوال أهل العلم شاهدة بضعفه فى المغيرة وغيره ، وإليك أقوالهم فى ذلك :

قال الإمام أحمد : « ليس بقوى فى الحديث »

وقال عمرو بن على الفلاس: « فيه ضعف ، وهو من أهل الصدق سيئ الحفظ » .

وقال أبو زرعة :« شيخ يهم كثيراً » .

وقال النسائى :« ليس بالقوى » .

وقال الساجى :« صدوق ليس بمتقن » .

وقال ابن حبان :« كان ينفرد عن المشاهير بالمناكير لا يعجبنى الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات» .

فهؤلاء الأئمة لم يقيِّدوا ضعفه بروايته عن مغيرة ، بل أطلقوا عليه وصف الضعف .

بل قال ابن حبان في ترجمة الربيع بن أنس من « الثقات» - كما في «تهذيب التهذيب»(٣/ ٢٠٧)-:

« الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه ، لأن في أحاديثه عنه اضطرابًا كثيرًا» .

زد إلى هذا أن أبا جعفر هذا قد روى حديث الإسراء والمعراج الطويل والذى فيه من الغرائب والمناكير والبلايا والعجائب والشيء الكثير ، عن الربيع بن أنس ، وقد رُوِىَ عنه بأسانيد محفوظة إليه ، فالحمل فيه عليه ، مما يدلك على ضعفه فى روايته عن مغيرة وغيره . وقد ذكر له الحافظ الذهبى هذين الحديثين ضمن مناكيره من ترجمته فى « الميزان » (٣/ ٣٢٠) .

وقال ابن كثير فى « تفسيره» (٣/ ٢١) - بعد إيراده حديثه فى الإسراء والمعراج :

« وأبو جعفر الرازى قال فيه الحافظ أبو زرعة الرازى : «يهم فى الحديث كثيرًا» ، وقد ضعفه غيره أيضًا ، ووثقه بعضهم، والظاهر أنه سيئ الحفظ، ففيما تفرد به نظر ، وهذا الحديث فى بعض ألفاظه غرابة ونكارة شديدة، وفيه شيء من حديث المنام من رواية سمرة بن جندب فى المنام الطويل عند البخارى، ويشبه أن يكون مجموعًا من أحاديث شتى ، أو منام، أو قصة أخرى غير الإسراء» .

● و العجيب حقا أن يوثق هذا الضعيف ، ويضعف عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو أفضل منه حالاً، فقد احتج به أحمد وإسحاق بن راهويه والحميدى، وقال البخارى : « مقارب الحديث » ، وثبَّت له حديثًا ، وعلقه له في الصحيح بصيغة الجزم عن صحابيه،كما سوف يأتي ذكره وبيانه .

□ **فصل:**

وأما ما ذكره بعد ذلك من آثار يلبس بها على القراء لإثبات بدعته فسوف نذكرها جميعاً، مع الجواب عن كل واحد منها فنقول :

● **أولها**: عن العوام بن حمزة، قال: سألت أبا عثمان النهدى عن القنوت فقال:

بعد الركوع ، فقلت : عمن ، فقال : عن أبى بكر وعثمان .

□ قلت : وليس فى هذا الأثر ما يدل على سنية التزام القنوت فى صلاة الفجر ،والظاهر من نص الخبر أن السؤال كان عن موضع القنوت من الصلاة ، وليس عن مناسبته أو وقته ، وهذا عام.

● **والثانى** : عن عبد الله بن معقل ، قال:

قنت فى الفجر رجلان من أصحاب النبى ﷺ على وأبو موسى.

□ وهذا اللفظ لا يقتضى بحال أنهما قنتا فى الفجر دون باقى الصلوات، أو أنهما التزما القنوت فى هذه الصلاة كما بيناه سابقًا عند الجواب عن حديث أنس ابن مالك - رضى الله عنه - الأول ، كما لا يدل على قنوتهما فى غير النازلة ، بل هو عام أيضًا كالذي قبله.

● **والثالث** : عن أبى عثمان النهدى قال:

كان عمر يقنت بنا بعد الركوع ، ويرفع يديه حتى يبدو ضبعاه، ويسمع صوته من وراء المسجد .

● **والرابع**: عن أبى عثمان النهدى :

أن عمر رفع يديه فى قنوت الفجر .

□ **قلت** : هذان الأثران ليسا بحجة على ما ترجم له السقاف ، فهما

محمولان على القنوت عند النازلة ، وليس فيهما ما يدل على اختصاصه القنوت بالفجر دائمًا على سبيل السنة ، بل روى ابن أبى شيبة (٢/ ١٠١) **بسند صحيح:**

عن الأسود بن يزيد وعمرو بن ميمون **أنهما صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت .**

ومثله عن سعيد بن جبير ، عن عمر.

فدل ذلك على أن ما نقل عنه فى ذلك كان فى نازلة ، وليس على الدوام.

● **والخامس** : عن أبى رجاء العطاردى ، قال :

صلى بنا ابن عباس الفجر بالبصرة فقنت.

□ **قلت** : والجواب على هذا كالجواب على سابقيه ، فقد روى ابن أبى شيبة (٢/ ١٠٢) **بسند صحيح عن سعيد بن جبير :**

عن ابن عباس وابن عمر أنهما كانا لا يقنتان فى الفجر.

وروى ابن أبى شيبة(٢/ ١٠٢) بسند صحيح عن عمران بن الحارث ، قال : صليت مع ابن عباس فى داره صلاة الصبح فلم يقنت قبل الركوع ولا بعده .

● **والسادس** : عن ابن أبى ليلى قال:

القنوت فى الفجر سنة ماضية .

وهذا الأثر يحمل على أنه سنة ماضية فى النازلة ، وليس على الإطلاق ، كما أنه لو صح أنه يقصد فى ذلك الإطلاق لردته الأحاديث الصحيحة المرفوعة المخالفة لذلك .

وقد ضرب هذا المدلس صفحًا عن ذكر أقوال الصحابة المخالفة ، وأفعالهم التى **تقيد** ما ورد عنهم من فعل ذلك .

□ وقد روى ابن أبى شـيبة فى « المصنـف » (٢/ ١٠٢) الآثار التالية بأسـانيد صحيحة :

① **عن علقمة بن قيس :**

أن ابن مسعود لم يكن يقنت فى الفجر.

② **وعن سليم بن أبى الشعثاء المحاربى** قال :

سألت ابن عمر عن القنوت فى الفجر؟

فقال : فأى شىء القنوت؟!

قلت : يقوم الرجل ساعة بعد القراءة .

فقال ابن عمر: ما شعرت .

③ **وعن عمرو بن دينار:**

أن ابن الزبير صلى بهم الصبح فلم يقنت .

وهذا هو ما كان عليه الصحابة جميعًا ، وما كان عليه أبو بكر وعمر وعثمان وعلى - رضوان الله عليهم أجمعين - .

● **ويدل على ذلك :**

ماروواه ابن أبي شيبـة (٢/ ١٠٢)، والترمذي (٤٠٢)، والنسائي (٢/ ٢٠٤)، وابن ماجة (١٢٤١) من طرق :

عن أبي مالك الأشجعي ، قال :

قلت لأبي : يا أبه إنـك قد صلـيت خلف رسـول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعـثمان ، وعلي بن أبي طالب هاهنا بالكوفة نـحوًا من خمس سنين ، أكانوا يقنتون ؟ قال :

أي بني **محدث** - وفي رواية : **بدعة** -.

وسنده صحيح.

وليس في هذا نفي لأصل القنوت الذي هو سنة عند النازلة كما يتوهم متوهم، وإنما هونفي للقنوت في غير النازلة ، إذ كيف ينفيه عن النبي عليه السلام والخلفاء الأربعة، وهو ثابت عنهم في النوازل، فتنبه.

● وقد ذهب الإمام أحمد وابن راهويه وغيرهما إلى ترك القنوت إلا في النازلة.

قال عبدالله بن أحمد في «المسائل» (ص: ٩١/ ٣٢٣):

سألت أبي عن القنوت في صلاة الصبح أحب إليك قبل الركوع أم بعد الركوع ؟......

قال أبي: **أما القنوت في صلاة الغداة فإن كان الإمام يقنت مستنصراً لعدو حضره فلا بأس بذلك على معنى ماروي عن النبي ﷺ أنه دعا لقوم ودعا على قوم، فلا بأس بالقنوت في الفجر، وأما غير ذلك فلا.**

* * *

قوله : باستحباب مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء والرد عليه في ذلك

قال فى نفس الباب من كتابه المذكور (ص :٢٢٦):

(ومن هذه الأحاديث والآثار يؤخذ استحباب مد اليدين فى دعاء القنوت ، ولو مسح بهما وجهه جاز ، لكن لم يرد فى القنوت ، وورد فى مطلق الدعاء ، ومع أنه لم يرد فى القنوت ، فلا يعنى أنه محرم أو بدعة ، لا سيما وقد ثبت عن رسول الله ﷺ مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ، فعن سيدنا عمر رضي الله عنه قال:

كان رسول الله ﷺ إذا مد يديه فى الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه) .

● قلت : الأحاديث التى وردت فى هذا الباب منكرة، ولا تقوم بها حجة، وقد توسعت فى تخريجها وبيان علل طرقها فى كتابى «بدع الدعاء » (ص: ١٠)، وسوف نكتفى بالإشارة هنا إلى علة ضعف كل خبر من هذه الأخبار ، لئلا يغتر القارئ الكريم بما يبثه هذا الأفاك الأثيم.

■ **أما حديث عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - :**

فقد نقل السقاف فى تخريجه قول الترمذى فيه :

« حديث صحيح غريب » .

● قلت : هكذا وقعت فى المطبوعة وهذا الجزء من المطبوعة من تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، وهو جزء فيه كثير من التحريفات والتصحيفات ، وهذا القول المنقول عنه أحدها.

ففى « تحفة الأشراف » - للحافظ المزى - قال الترمذى :

«هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى، وقد تفرد به» .

قلت : حماد بن عيسى هذا ضعيف جداً من قبل حفظه ، فقد ضعفه أبو حاتم وأبو داود ، زاد أبو داود:

« روى أحاديث مناكير» ، ووهاه الحاكم والنقاش ، فقالا :

« يروى عن ابن جريج ، وجعفر الصادق أحاديث موضوعة» .

فمثله لا يتابع على روايته ، ولا يحتمل تفرده .

وقد نقل ابن الجوزى فى « العلل » (٢/ ٨٤٠) عن ابن معين قوله : «هو حديث منكر»

■ **وأما حديث يزيد بن سعيد الكندى :**

● ففى إسناده حفص بن هاشم بن عتبة بن أبى وقاص وهو مجهول العين ، وابن لهيعة، وفى حاله تفصيل، وهو موصوف بالتدليس عن الهلكى والمجاهيل، وقد عنعن هذا الإسناد .

وقد اختلف عليه فى إسناد هذا الحديث.

قال المزى فى « تحفة الأشراف »(٩/ ١٠٧) :

« رواه يحيى بن إسحاق السيلحينى عن ابن لهيعة ، عن حبان بن واسع بن حبان ، عن خلاد بن السائب ، عن النبى ﷺ .

وقال غيره : عن خلاد بن السائب ، عن النبى ﷺ ، وقال غيره : وعن خلاد بن السائب ، عن أبيه ، عن النبى ﷺ » .

قلت : قتيبة بن سعيد من قدماء أصحابه ، وممن سمع منه قبل الاختلاط ، والأصح عندى روايته ، وفيها ذلك المجهول.

وإن كان يحيى بن إسحاق السيلحينى من قدماء أصحابه أيضًا -كما قال الحافظ ابن حجر فى «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٦١) - إلا أن قتيبة بن سعيد أثبت منه ، ولو سلمنا بصحة رواية السيلحينى فهى معلولة بالإرسال، فخلاد بن السائب لم يلحق النبى ﷺ .

وقد حمل الحافظ ابن حجر فى هذه الرواية على ابن لهيعة ، والاختلاف عليه فيه يقتضى اضطرابه فى رواية هذا الحديث.

■ **وأما حديث ابن عباس**- رضي الله عنه -:

فأخرجه أبو داود (١٤٨٥):

حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبى ، حدثنا عبد الملك بن محمد بن أيمن ، عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق ، عمن حدثه ، عن محمد بن كعب القرظى، حدثنى عبد الله بن عباس:

أن رسول الله ﷺ قال: «**سلوا الله عز وجل ببطون أكفكم ، ولا تسألوه بظهورها ، فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم**».

قال أبو داود: «روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية ، وهذا الطريق أمثلها ، وهو ضعيف أيضًا».

● قلت : وضعف هذا الإسناد مرده إلى جهالة راويه عن محمد بن كعب القرظى ، وجهالة حال عبد الله بن يعقوب بن إسحاق ، وأما عبد الملك بن أيمن فقال الحافظ فى «التقريب» (١/ ٥٢٢) : « مجهول ».

فهذا الإسناد مسلسل بالمجاهيل.

والغريب حقًا أن يحتج هذا الأفاك بحديث ابن عباس من طريق:

صالح بن حسان .

ومن طريق : عيسى بن ميمون ، عن محمد بن كعب ، عنه.

● **فأما طريق صالح بن حسان:**

فأخرجه محمد بن نصر المروزي كما في « مختصر قيام الليل » (ص : ١٤١) ، وابن حبان في « المجروحين » (١/٣٦٨) - ومن طريقه ابن الجوزى في«العلل» (٢/ ٨٤٠) - والحاكم (١/٥٣٦).

وصالح بن حسان هذا **متروك الحديث** .

وقد نقل ابن أبى حاتم فى« العلل» (٢٥٧٢) عن أبيه قوله:

«**هذا حديث منكر**».

● **وأما طريق عيسى بن ميمون:**

فأخرجه ابن نصر.

وعيسى بن ميمون هذا ، **واه بل متهم** ، فقد قال فيه ابن معين : «ليس بشيء» ، وابن معين لا يطلق هذا الوصف إلا على المتهم عنده ، وقال البخاري: « منكر الحديث » ، وهو من قبيل الجرح الشديد عند البخارى ، وقال النسائى : « ليس بثقة» ، وقال أبو زرعة :«واهى الحديث».

والأغرب من ذلك أنه ضرب صفحًا عن ذكر ما أورده ابن نصر المروزى من كلام العلماء فى نقد هذا الحديث بعد أن رواه ، حيث قال - أى ابن نصر -:

«وعن المعتمر : رأيت أبا كعب صاحب الحرير يدعو رافعًا يديه فإذا فرغ من دعائه يمسح بهما وجهه ، فقلت له :من رأيت يفعل هذا؟ فقال : **الحسن**.

قال محمد بن نصر : ورأيت إسحاق يستحسن العمل بهذه الأحاديث ، **وأما أحمد بن حنبل ، فحدثنى أبو داود ، قال : سمعت أحمد وسئل عن الرجل يمسح وجهه بيديه إذا فرغ فى الوتر ، فقال : لم أسمع فيه بشيء ، ورأيت أحمد لا يفعله.**

قال : وعيسى بن ميمون هذا الذى روى حديث ابن عباس ليس هو ممن يحتج بحديثه ، وكذلك صالح بن حسان.

وسئل مالك : عن الرجل يمسح بكفيه وجهه عند الدعاء فأنكر ذلك ، وقال: ما علمت.

وسئل عبد الله : عن الرجل يبسط يديه ، فيدعو ثم يمسح بهما وجهه ، فقال كره ذلك سفيان» . اهـ كلام ابن نصر.

فانظر أخى القارئ إلى تلبيسات هذا المدلس الأثيم ، الذى لا يتورع عن بتر الكلام ، ونقل ما يعضد بدعته فقط.

ثم إنه بعد ذلك أوهم القارئ بأن الأحاديث الواردة فى ذلك تعضد بعضها البعض لكثرتها ، فقال :

(وغيرهم عن جماعة من الصحابة).

فلا أدرى من هم هؤلاء الجماعة من الصحابة الذين قصدهم هذا السخاف.

هل منهم الوليد بن عبد الله الذى أخرج حديثه الطبرانى فى «الدعاء» (٢١٤) من طريق : إبراهيم بن يزيد ، عنه.

أن النبى ﷺ قال:

« **إذا رفع أحدكم يديه يدعو ، فإن الله عز وجل جاعل فيهما بركة ورحمة، فإذا فرغ من دعائه فليمسح بهما وجهه»** ؟!!.

لا أظن أن تلبيسه وتدليسه وصل إلى هذا الحد!!.

فالوليد بن عبد الله هذا قال فيه الحافظ فى« التقريب» (٢/ ٣٣٣) : « من السادسة » ، بل وعامة روايته عن التابعين.

زد إلى ذلك أن راويه عنه، وهو إبراهيم بن يزيد الخوزى، ضعيف بل متروك.

أم أنه قصد بهؤلاء الجماعة ابن عمرو وابن الزبير ، اللذين رُوِيَ عنهما أنهما كانا يدعوان ، فيديران بالراحتين على الوجه.

فإن كان كذلك ، فقد دلَّس ولبَّس.

فهذا الأثر أخرجه البخارى في « الأدب المفرد» (٦٢٤):

حدثني إبراهيم بن المنذر ، قال : حدثنا محمد بن فليح ، قال : أخبرنى أبى، عن أبى نعيم - وهو وهب بن كيسان - عنهما به.

وفيه فليح بن سليمان - والد محمد- وهو ضعيف الحديث.

وأما ما ذكره من مرسل الزهري فى إثبات ذلك ، فلا حجة فيه ، فمراسيل الزهرى واهية.

قال الإمام الحافظ الذهبى- رحمه الله - فى«الموقظة» (ص: ٤٠):

«ومن أوهى المراسيل عندهم مراسيل الحسن، **وأوهى من ذلك: مراسيل الزهرى** ، وقتادة ، وحميد الطويل من صغار التابعين ، فغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات ، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعى كبير ، عن صحابى ، فالظن بمرسله أنه أسقط من إسناده اثنين».

ولكن هذا المحرف قال فى حاشيته : (رقم: ٤٧٢):

« روى عبد الرزاق (٣/ ١٢٣) بإسناد صحيح مرسل ، وهو يشد من تلك الأحاديث وتشده فتؤكد صحته ويؤكدها».

قلت : أنى لهذه الصحة المزعومة من تأكيد وجميع هذه الأخبار ضعفها شديد لا تفيد ها متابعة ، ولا يشهد لها شاهد.

فحديث عمر تفرد به واه ، وحديث يزيد الكندى تفرد بروايته مجهول عين واضطرب فيه ابن لهيعة ، وحديث ابن عباس تفرد بروايته مجاهيل ومتروكون ، وحديث الوليد تفرد بروايته متروك وهو مع ذلك معضل ، فأنى لهذه الأخبار الواهية الصحة أو حتى الحسن ، بل هى لا ترتقى إلى درجة الضعف المحتمل.

فكمـا ترى أخى القـارئ لا يصح خبـر عن النبى ﷺ ، أو عن أحـد من صحابته في استحباب ذلك أو مجرد جوازه.

بل نقل ابن الجوزى فى« العلل» (٢/ ٨٤١) عن الإمام أحمد أنه قال:

« لا يعرف هذا أنه كان يمسح وجهه بعد الدعاء إلا عن الحسن»

وهو عنه في «المسائل» لابنه عبدالله (ص: ٩١/ ٣٢٢).

وقال العز بن عبد السلام الشافعى (فتاويه: مسألة : ١٥ : ص: ٤٧):

« لا يمسح وجهه بيديه عقيب الدعاء إلا جاهل».



فصل : في بيان ضعف زيادة الصلاة على النبي ﷺ في دعاء القنوت

قال السقاف في كتابه المذكور: (ص: ٢٢٨):

(**نص دعاء القنوت:**

عن سيدنا الحسن بن سيدنا علي ﵄ وأرضاهما قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر: «اللهم اهدني .. وصلى الله على نبينا محمد») .

● **قلت:** زيادة الصلاة على النبي ﷺ في هذا الحديث غير ثابتة .

وهذه الزيادة تفرد بإخراجها النسائي (٣/ ٢٤٨) من طريق:

ابن وهب ، عن يحيى بن عبد الله بن سالم، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن علي، عن الحسن بن علي، قال: علمني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات، فذكر حديث القنوت في الوتر، وزاد في آخره :

«وصلى الله على النبي محمد» .

قال الحافظ في «التخليص» (١/ ٢٦٤) :

«قال النووي في شرح المهذب: إنها زيادة بسند صحيح أو حسن .

قلت - القائل: هو ابن حجر - : وليس كذلك، فإنه منقطع **فإن عبد الله بن علي وهو ابن الحسين بن علي لم يلحق الحسن بن علي»** .

وقد رد السقاف هذا القول في حاشية كتابه رقم (٤٧٦) فقال:

«ولفظة (وصلى الله على نبينا محمد) ثابتة فيه، لأن سيدنا علي بن الحسين

ﷺ لما توفي سيدنا الحسن عمه كان عمره (٢١سنة) على الأصح، وحديث ابنه عبد الله حديث أهل بيته وهم أهل بيت النبوة، ومن زعم أن أباه كان لما توفي سيدنا الحسن دون سن البلوغ فقد أخطأ، لأنه ولد سنة (٣٣هـ)، وتوفي سيدنا الحسن سنة (٥٩) على الأصح، لأن هذا هو قول سيدنا محمد الباقر، وهو أدرى بذلك، لأنه من أهل بيته، وكذلك أخطأ من قال عن سيدنا عبد الله بن علي بن الحسين بأنه مقبول بل هو إمام فوق الثقة» .

● قلت: فما أدرانا أن عبد الله بن علي قد سمع هذا الحديث من أبيه، عن الحسن بن علي، إذا ما سلمنا بصحة كلامك هذا، فمثل هذا **إحالة على جهالة**.

وأما قولك (أخطأ من قال عن سيدنا عبد الله بن علي بن الحسين بأنه مقبول، بل هو إمام فوق الثقة) **ففيه ما فيه من لوائح تشيعك الذي شببت عليه عند مشايخك الغماريين**، ولا أدري من أين وصفك له بأنه إمام فوق الثقة؟!!.

بل أزيدك علمًا حول هذا الإسناد، فأقول لك أيها المتحذلق:

إن في الإسناد علة أخرى غير علة الإرسال والجهالة، **وهي علة الشذوذ**، فقد اختلف في رواية هذا الحديث على موسى بن عقبة .

فقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ١٧٢) ، وفي «فوائد أبي بكر الأصبهاني» - كما في «التلخيص الحبير» (١/ ٢٦٥) - من طريق:

إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ، عن الحسن به .

وليس فيه ذكر الصلاة على النبي ﷺ .

فالاختلاف في رواية هذا الحديث وقع بين إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وبين يحيى بن عبد الله بن سالم، والأصح رواية إسماعيل فهو أثبت من يحيى.

فقد قال فيه ابن معين «ثقة» ، وكذا النسائي، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وهو من المتشددين، فمثل هذا التعديل منه يعض عليه بالنواجذ .

وأما يحيى بن عبد الله، فقال النسائي: «مستقيم الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال: «ربما أغرب» .

● فعلى هذا تكون زيادة الصلاة على النبي ﷺ شاذة، والله أعلم .

ولكنه لم يكتف بهذا التلبيس والتدليس الذي ذكره لإثبات بدعته، بل قال في حاشيته :

(وللحديث شواهد تأتي في استحباب الصلاة على النبي ﷺ بعد الدعاء في الذكر، والدعاء بعد الصلاة، ولكن يسن هنا أن يقول أدبًا ، وصلى الله على نبينا محمد وآله) .

قلت: سوف نأتي على نقد ما ذكره هناك إن شاء الله في فصل مستقل، ولكن ينبغي التنبيه على قوله: (ولكن يُسن هنا أن يقول أدبًا : . .) .

فمن أين سَنَّنَ السقاف هذا وقد صدر كتابه بحديث النبي ﷺ : **«صلوا كما رأيتموني أصلي»** .

ففي هذه الزيادات مخالفة لنص الحديث، هذا إذا كانت زيادة الصلاة على النبي ﷺ ثابتة أصلاً .

فليعتبر أولو الألباب .

* * *

ادعاءه أن قنوت الوتر يكون في آخر ركعة من الوتر بعد الاعتدال

وَلِفُحْشِ جهله أو تجاهله احتج على ذلك بما ورد عن عمر بن الخطاب أنه قنت بعد الركوع، وكان هذا في صلاة الصبح، وليس في الوتر .

قال هذا الجاهل (ص: ٢٢٨):

(فعلى هذا يسن القنوت أيضًا في آخر ركعة من الوتر بعد الاعتدال) .

ثم أورد خبر عمر هذا .

قلت: في إحدى الروايات الثابتة لحديث الحسن بن علي الذي احتججت بإحدى رواياته الشاذة، لإثبات بدعتك:

قال رضي الله عنه :

علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول في الوتر قبل الركوع .... الحديث .

وهذه الرواية أخرجها الحاكم في «فوائد أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني» كما في «التخليص الحبير» (١/ ٢٦٥) - **بسند حسن .**

وقد سبق الكلام على إسنادها .

وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بـ **﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾** وفي الثانية بـ **﴿قل يا أيها الكافرون﴾** ، وفي الثالثة بـ **﴿قل هو الله أحد﴾**، ويقنت **قبل الركوع** .

رواه ابن نصر في «الوتر» (ص: ١٣٥) :

حدثنا إسحاق (هو ابن راهويه) ، أخبرنا عيسى بن يونس، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أُبي بن كعب به .

وسنده صحيح .

ورواه النسائي (٣/ ٢٣٥) ، وابن ماجه (١١٨٢) من طريق:

سفيان ، عن زبيد اليامي، عن سعيد بسنده:

أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع .

وسنده حسن .

● **وأما سر اختيار السقاف لهذا القول:** فلتشيعه المشهور به هو ومشايخه، فالقنوت في الوتر بعد الركوع منقول عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

قال الترمذي في «الجامع» (٢/ ٣٢٩):

«وقد روي عن علي بن أبي طالب: أنه كان لا يقنت إلا في النصف الآخر من رمضان، وكان يقنت **بعد الركوع**» .

نعم : هذا القول ثابت عن أحمد، ولكن السبب في ذلك أن حديث القنوت الوارد في الوتر والذي احتج به من ذهب إلى جواز القنوت في الوتر ضعيف عنده، ومذهبه الاحتجاج بأقوال الصحابة وأفعالهم فيما لم يثبت فيه نص، يدل على ذلك:

ما ذكره ابنه في «المسائل» (ص: ٩١-٩٢):

«وقنوت الوتر أيضًا اختاره بعد الركوع .

قال أبي: **وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قنت في الوتر بعد الركوع، ولم يصح عن النبي ﷺ في قنوت الوتر قبل أو بعد شيء**» .

● قلت: وأما السقاف فقد صحح حديث الحسن بن علي في قنوت الوتر **والذي في إحدى رواياته ذكر القنوت قبل الركوع**، فلا حاجة له حينئذ للأخذ بالموقوف لصحة المرفوع عنده.

فإن قيل: لعل هذه الرواية تكون معلولة عنده.

فالجواب: إن حديث أبي بن كعب فيه ذكر القنوت قبل الركوع في الوتر أيضًا.

فالذي يجب أن يُسار إليه ما صح عن النبي ﷺ وهو القنوت في الوتر قبل الركوع، لثبوت ذلك عن النبي ﷺ.

***

فصل: في حكم سجود السهو لمن نسي القنوت في الفجر

قال في كتابه المذكور (ص:٢٢٩):

(عن الحسن البصري قال: إذا نسي القنوت في الفجر فعليه سجدتا السهو.

وعن عطاء قال: من رأى القنوت فلم يقنت فعليه سجدتا السهو).

● قلت: أما أثر الحسن، فقد حسنه السقاف في الحاشية رقم (٤٨١)، والأولى أن يقول:

ورجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة هشيم بن بشير وهو مدلس، ولا يقبل **إلا ما** صرح فيه بالسماع.

فإذا لم تكن عنعنة هشيم مؤثرة عنده في إسناد هذا الأثر، لكان الأولى به أن يصححه، لا أن يحسنه.

وأما أثر عطاء فهو محمول على من رأى وجوب القنوت في الفجر، **لا على** من رأى سنيته، ثم إن قول التابعي ومن بعده لا يوجب شرعًا.

وقد سئل الإمام أحمد - كما في «مسائل أبي داود» (ص:٢٧٦)-:

إذا جاء الشيء عن التابعين لا يوجد فيه عن النبي ﷺ يلزم الرجل أن يأخذ به؟ قال: لا.

* * *

فصل: في الجهر بدعاء القنوت للمنفرد

قال في كتابه المذكور (ص: ٢٢٩):

(والمنفرد يسر به) .

● قلت: لا دليل على ما ذكر، بل ظاهر الأحاديث الواردة في قنوت الوتر أنه كان يجهر بدعائه، إذ الغالب في صلاة الوتر أن تكون على انفراد .

وقد نقل أُبي بن كعب رضي الله عنه قنوته صلى الله عليه وسلم في الوتر ، مما يدل على أنه قد سمعه منه .

وفي قنوت النوازل ورد في رواية أخرجها أحمد (٢/ ٢٥٥) والبغوي في «شرح السنة» (٦٣٧) **بسند صحيح** عن أبي هريرة في حديث القنوت: قال: **يجهر بذلك** .



قوله : بسنية الجهر بالذكر الجماعي عقيب الصلاة والرد عليه في ذلك

وقد سلك السقاف في هذا الباب مسلكًا خبيثًا، وسار فيه سيرًا معوّجًا، خلط فيه الحق بالباطل، والراجح بالمرجوح، والصواب بالخطأ تلبيسًا على القراء الذين سوف يُسأل عن إضلالهم يوم القيامة بما أودعه في كتابه **عديم النفع** من بدع وضلالات .

وقد ابتدأ هذه الباب بذكر فضل الذكر، والأدلة على جواز الجهر به، وهذا حق أريد به باطل، وهذا الباطل هو إثبات مشروعية ما يفعله كثير من الطرقيين والمتصوفة من الذكر الجماعي بصوت واحد، وهو أمر لم يرد في شرعنا الحنيف ما يثبته، استحبابًا أو حتى جوازًا ، **بل ورد عن بعض الصحابة ما يدل على أنه بدعة منكرة، لم تكن معروفة أو مستحبة على عصر النبي ﷺ**

فعن عبدة بن أبي لبابة:

أن رجلاً كان يجمع الناس، فيقول: رحم الله من قال كذا وكذا مرة سبحان الله، قال: فيقول القوم، فيقول: رحم الله من قال كذا وكذا مرة الحمد لله، قال: فيقول القوم، قال: فمر بهم عبد الله بن مسعود، فقال: **لقد هديتم لما لم يهتد له نبيكم أوَ إنكم لتمسكون بذنب ضلالة.**

أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص: ١٢) **بسند صحيح إلى عبدة ابن أبي لبابة .**

● والجواب عن الأحاديث التي أوردها في هذا الباب للاحتجاج بها على ما بوبه من وجهين :

● **أحدهما**: أن دلالة الذكر - المذكور - في هذه الأحاديث في ملأ أو في جماعة لا يعني به الذكر بصوت واحد مجتمعين.

يدل على ذلك ما أورده (ص:٢٤٨) أن النبي ﷺ خرج على حلقة من أصحابه فقال: «**ما أجلسكم؟**» قالوا: جلسنا نذكر الله تعالى ونحمده على ما هدانا للإسلام، ومنّ به علينا، قال: «**آلله ما أجلسكم إلا ذاك؟**» قالوا: والله ما أجلسنا إلا ذاك.. الحديث.

فهذا الحديث لا يعني أنهم اجتمعوا على الطريقة المبتدعة التي يروّج لها هذا المبتدع من التسبيح بصوت جماعي جهراً عدداً من المرات، أو الاستغفار، أو التكبير، وإنما كان ذلك منهم بتذكر ما كان من أحوالهم وطريقتهم في الجاهلية وكيف منّ الله عليهم بالإيمان، وأنجاهم بالإسلام ومثل هذه المجالس لا شك أنه يتخللها التسبيح، والاستغفار، والحمد، ولا يكون على تلك الصفة المبتدعة.

ومجالس الذكر قد تطلق على مجالس العلم، وتدارس القرآن، وقراءة الحديث، وليس كما يظن السقاف أنها تطلق على ما يفعله أرباب الطرق وجهلة الصوفية من الاجتماع على الذكر الواحد مع الجهر به.

● **ثانيهما**: أنه احتج بأحاديث صريحة تعضد مذهبه، إلا أنها معلولة، منها: حديث شداد بن أوس مرفوعاً: «**ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله**»، فرفعنا أيدينا ساعة، ثم وضع رسول الله ﷺ يده، ثم قال: «**الحمد لله، اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة، وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة إنك لا تخلف الميعاد**»، ثم قال: «**أبشروا، فإن الله قد غفر لكم**».

وهذا الحديث قال عنه السقاف في حاشيته (ص: ٢٤٦) رقم (٥٠٦):

(رواه الإمام أحمد (٤/ ١٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٩٠) برقم ٧١٦٣)، والبزار (١/ ١٣ كشف الأستار)، والحاكم (١/ ٥٠١)، وهو صحيح، وحسنه الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٤١٥)، وقال الحافظ

الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٩): «رواه أحمد والطبراني والبزار ورجاله موثقون».

● قلت: مدار الحديث على راشد بن داود، وقد قال فيه ابن معين: «ليس به بأس ثقة»، وقال دحيم: «هو ثقة عندي»، ولكن خالفهم جبل الحفظ وأمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري، فقال: «فيه نظر» **وهذا جرح شديد عنده**.

قال الذهبي في «الموقظة» (ص:٨٣):

«**كذا عادته - أي البخاري - إذا قال: (فيه نظر) بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف**».

وقال الدارقطني: «ضعيف لا يعتبر به»، وهذا الجرح مقدم على التعديل، لأن فيه زيادة علم، لم يقف عليها المعدل، خصوصًا إذا صدر عن إمام عارف معتدل غير متشدد ورع في تجريحه الرواة مثل الإمام البخاري.

وكذلك فابن معين قد يطلق التوثيق على مجرد العدالة وليس الضبط كما بيناه في غير هذا الموضع.

ولو سلمنا للسقاف بصحة هذا الحديث فليس فيه ما يدل على جواز الجهر بالذكر الجماعي الذي يذهب إليه السقاف.

فقد ورد في طريق البزار، عن شداد قوله: **بايعنا رسول الله ﷺ فقال: فيكم غريب ... الحديث**.

فرفعهم الأيدي وقولهم لا إله إلا الله إنما هي للبيعة، ولم يكن المقصود منها الذكر الجماعي كما ادعى السقاف.

وأكثر الأحاديث التي أوردها السقاف ألفاظها محتملة وليست دالة على مقصده بحال من الأحوال، ولو كان الأمر كما ذكر لنقل إلينا ذلك صريحًا، **فهمم** الصحابة ﷺ متوافرة لذلك.

قوله: بسنية التلفظ بالنية عند تكبيرة الإحرام والرد عليه في ذلك

قال (ص: ٦٨):

(والتلفظ بالنية عند تكبيرة الإحرام سنة، لأن النبي ﷺ لما قال: «إنما الأعمال بالنيات» لم يقل اجهروا بها، كما أنه لم يقل أسروا بها، فمن أتى بالنية بقلبه - أي استحضرها عند تكبيرة الإحرام بذهنه ولم ينطق بها - صحت صلاته، ومن زاد على ذلك فتلفظ بها بلسانه صح أيضًا، وأتى بالسنة، خلافًا لمن يقول بأن التلفظ بها بدعة، مذمومة:

وكيف يكون التلفظ بالنية بدعة.

وقد ثبت أن النبي ﷺ تلفظ بها في بعض العبادات منها قوله مُسْمِعًا الناس في إحرامه بالحج: «لبيك بعمرة وحج»، ومنها: أنه ﷺ دخل ذات يوم على السيدة عائشة فقال وهو يريد أن يأكل طعامًا: «هل عندكم شيء؟» فقالت: لا، فقال: «فإني إذًا صائم».

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (٨/ ٣٨):

«وفيه دليل لمذهب الجمهور على أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس» اهـ.

قلت: أي أن قوله ﷺ: «فإني إذًا صائم» هو نية الصوم بنظر العلماء»).

وقال في الحاشية:

(وقول بعضهم بأن النبي ﷺ ما تلفظ بها مستدلاً بذلك على تحريم أو

بدعية التلفظ بالنية! لا طائل من ورائه وهو استدلال خطأ لأن الترك - على فرض تسليمنا به - ليس من دلائل التحريم كما هو مقرر في علم الأصول كما بين ذلك الإمام المحدث سيدي عبد الله بن الصديق في رسالته: «حسن التفهم والدرك لمسألة الترك» .

ولأن السنة لا تؤخذ من الفعل فقط بل تؤخذ من القول، والقول «إنما الأعمال بالنيات» مطلق غير مقيد وهو كاف لأن يكون دليلاً على الجهر بالنية) .

● قلت:

النية معناها: قصد الشيء واعتقاده، ومحلها القلب .

وإن كان السقاف قد احتج بأن النبي ﷺ لم يقل اجهروا بها أو أسروا بها وبجهره عليه السلام بالتلبية في الحج، وفي صوم التطوع - كما فهم جهلاً أو تجاهلاً - فعليه أن يقول بجواز التلفظ بالنية في كل عمل يعمله الإنسان، ومن ذلك دخوله الخلاء، فيقول: «نويت أن أدخل الخلاء لقضاء الحاجة» ، وإذا احتسب تخليه لله، فليقل: «نويت أن أدخل الخلاء لقضاء الحاجة احتسابًا لله تعالى»؟ !! ولينو بلسانه إخراج الزكاة، فيقول: نويت إخراج زكاتي، ومثله في الطعام والشراب، بل والجماع، والنوم ، وسائر شأنه، **هذا من جهة العقل** .

وأما من جهة النقل: فإن النبي لما قال: «**إنما الأعمال بالنيات**» لم يذكر الجهر أو الإسرار بالنية **لأنه معلوم لدى العقلاء** أن النية لا يُتلفظ بها، ولو كان التلفظ بها سرًا أو جهرًا في الصلاة لنقلها لنا أصحابه ﷺ أو حتى أزواجه، ولما لم ينقل هذا عنه في صلاته دل على أنه لم يكن يتلفظ بها ﷺ ، فإن قيل: الترك لا يعني التحريم أو البدعة، قلنا: فكيف يكون الاتباع للحديث الذي صَدَّرت به كتابك: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**» ؟!!

والسقاف في ذلك تبع جماعة من متأخري الشافعية الذين خرجوا للشافعي قولاً باشتراط التلفظ بالنية للصلاة، ولا دليل لهم على ذلك .

قال الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص: ٢٠):

«لا نعلم في هذه المسائل نقلاً خاصًا عن السلف ولا عن الأئمة» .

وقد تناقض هذا السقاف فادعى أن ترك النبي ﷺ للتلفظ بالنية لا يدل على التحريم أو البدعة، ثم جاء في باب الاعتدال من الركوع، وقال (ص: ١٦٣):

(وكذلك يكره للمصلي أن يضع يده اليمنى على اليسرى حالة الاعتدال من الركوع كما يفعله بعض الناس تقليدًا!! دون دليل لأن ذلك لم يرد في أي حديث قط، والذي ورد أن النبي كان يضع يمناه على يسراه في القيام الذي يقرأ فيه الفاتحة، والسورة، فأما الاعتدال في الركوع فلم يرد، مع كونه لا يسمى شرعًا قيامًا، وإنما سمي اعتدالاً، ولم ينقل أحد من الصحابة عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه كان يفعله مع دقة نقولهم ، ووصفهم لصلاته ﷺ بكل وضوح، ففاعل ذلك مخطئ مبتدع ومعرض عن السنة بلا شك» .

قلت: وكذلك التلفظ بالنية لم ينقل عن النبي ﷺ ، وهمم الصحابة متوافرة لنقل ما صح عنه ﷺ في أدق أموره، حتى قضاء الحاجة، وهو من الآداب، فكيف بالعبادات؟!

ولم ينقل كذلك عن أحد من الأئمة المتبوعين .

وأما احتجاجه على جواز التلفظ بالنية بقول النبي ﷺ في إحرامه بالحج: «لبيك بعمرة وحج» فلا حجة فيه، فإنما كان النبي ﷺ يذكر نسكه في تلبيته، وليس كما ادعى السقاف أنه يتلفظ بالنية، فإنه لو كان يريد التلفظ بالنية، لقال: «إني أريد العمرة والحج» أو «نويت العمرة والحج» .

وقد ورد عن ابن عمر أنه أنكر على من تلفظ بنيته عند الخروج للحج .

قال ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - في «جامع العلوم» (ص: ٢٠):

«وصح عن ابن عـمر أنه سـمع رجـلاً عند إحرامـه يقـول: اللهم إني أريد الحج والعمرة، فقال له: **أتعلم الناس، أو ليس الله يعلم ما في نفسك**».

وأما استدلاله بقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها:

«**فإني إذًا صائم**».

فليس بحجـة ، فهذا لا يفـيد التلفظ بالنيـة، بل هو إخبار بحـاله، فلو كان تلفظًا بنية لقال: «فإنني إذًا نويت الصيام» ، أو ما شابه .

* * *

الرد عليه في وصف من خالفه بالبدعة والتنطع وادعاء العلم

وقد بدأ السقاف كتابه الذي وضعه في ذكر أدلة سنة الجمعة القبلية؟! بكيل من السباب لمن خالف مذهبه، وشرب من غير مشربه فقال: (ص:٢٣):

(أما بعد: فقد أحببت أن أصنف جزءاً أذكر فيه سنة الجمعة القبلية من جهة ثبوتها وأدلتها، ورد كلام من أنكرها ووصفها بالبدعة من المتنطعين أدعياء معرفة الحديث الذين خالفوا المحققين) .

● قلت: في هذا تصريح منه بأن من خالف منهجه، وأخذ بغير قوله مبتدع متنطع مدع للعلم، فعلى هذا يكون الصحابة ﷺ من المبتدعة، أدعياء للعلم والعياذ بالله، لمخالفتهم ذلك، ومثلهم أئمة الدين الذين قالوا بعدم ثبوت سنة الجمعة القبلية - والذين سوف يأتي ذكرهم قريباً إن شاء الله تعالى - .

والغريب حقًا أن ينصح هذا المتهالك **الإمام العلامة المحدِّث شوكة أهل السنة في نحر الأشاعرة والماتريدية وسائر المبتدعة محمد ناصر الدين الألباني** - حفظه الله ومتع بحياته وعلمه - في خاتمة كتابه «تناقضات الألباني الواضحات» (ص:٢٠١) ، فيقول له:

(نصيحة أقدمها للشيخ الألباني:

عليك أن تؤلف وتنقح وتهذب، ثم تعرض هذا على المسلمين، وتقول: هذا ما عندي وأعتقده صوابًا، ولا يحل لك أن تضلل مخالفك وتصفه بعدو السنة والتوحيد البتة كما هو ثابت عنك، ولا تحمل الناس على وجوب اتباع كلامك، وذلك:

لأن إمام أهل الحديث في عصره مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - رفض من الخليفة المنصور ومن الخليفة هارون الرشيد أن يحملا الناس على كتابه الموطأ لما عرضا ذلك عليه، ففي ذلك أكبر عبرة لك، ولمن اعتبر) .

ثم يناقض نفسه في هذا الكتاب فيصف مخالفه بالبدعة والتنطع وادعاء العلم، مع أن أدلته التي أوردها ضعيفة، ولا تنهض لإثبات ما بَوَّب له، كما سوف يأتي بيانه .



فصل: في بيان ضعف الأدلة التي احتج بها على ثبوت السنة القبلية للجمعة

وسوف أورد كل دليل من أدلته، ثم أبين وجه الضعف الذي فيه، والجواب عنه.

○ الدليل الأول:

قال: (ص: ٣٦):

(روى الإمام الحافظ أبو الحسن الخلعي في فوائده بإسناد جيد من طريق: أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي ﷺ: «كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعًا وبعدها أربعًا».

قال الحافظ ولي الدين العراقي في طرح التثريب: «إسناده جيد» وكذلك نص عليه ونقله عن العراقي الإمام المحدث المناوي في فيض القدير (٥/ ٢١٦)، ففي هذا الحديث تصريح بسنة الجمعة القبلية).

■ **قلت:** هذا الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» - كما في «نصب الراية» (٢/ ٢٠٦):

حدثنا أحمد بن الحسين البغدادي، حدثنا سفيان العصفري[1]، حدثنا محمد ابن عبد الرحمن السهمي[2]، حدثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي، عن عاصم ابن ضمرة، عن علي، قال:

---

(١) في المطبوعة: القصعري.

(٢) في المطبوعة: التيمي.

كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعًا، يجعل التسليم في آخرهن ركعة .

ثم وجدته في المعجم - بعد طبعه كاملاً - (١٦١٧) .

وعزاه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٣٤١) إلى الأثرم، وقال:

«وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي، وهو ضعيف عند البخاري وغيره، وقال الأثرم: **إنه حديث واه**» .

قلت: محمد بن عبد الرحمن السهمي هذا له ترجمة في «الميزان» (٣/ ٦١٨) ونقل الذهبي عن البخاري قوله: «لا يتابع على روايته»، وقال ابن عدي: «عندي لا بأس به» ، ونقل الحافظ في «اللسان» (٥/ ٢٧٧) تضعيف ابن معين له، ثم قال:

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال: يروي عن حصين بن نصر أبي جعفر، حدثنا خليفة، حدثنا محمد بن عبد الرحمن السهمي، حدثنا حصين، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعًا، وبعدها أربعًا، يجعل التسليم في آخرهن ركعة» .

قلت: والذي في المطبوعة من «الثقات» (٧٢٩) ترجمته فقط دون الرواية التي ذكرها الحافظ ابن حجر في «اللسان» .

وعاصم بن ضمرة، ضعيف في روايته عن علي رضي الله عنه قال ابن عدي: «يتفرد عن علي بأحاديث، والبلية منه» ، وقال ابن حبان : «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يرفع عن علي قوله كثيراً فاستحق الترك، على أنه أحسن حالاً من الحارث».

وكذلك ففي الإسناد عنعنة السبيعي - أبي إسحاق - وهو مدلس، وشيوخ السقاف على تضعيف حديث أبي إسحاق السبيعي إذا عنعن!!

زد إلى ذلك **نكارة متن هذا الحديث** .

فقد روى عبد الرزاق في «المصنف» (٥٥٢٥) **بسند صحيح** عن أبي عبد الرحمن السلمي : قال:

كان عبد الله يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة أربعًا ، وبعدها أربعًا، حتى جاءنا علي فأمرنا أن نصلي بعدها ركعتين، ثم أربعًا .

وفي رواية لابن أبي شيبة (١/ ٤٦٤): **فأخذنا بقول علي، وتركنا قول عبد الله .**

فلو كان الحديث المرفوع صحيحًا لما أمر علي بن أبي طالب بخلافه، ولورد عنه العمل به .

وكذلك فالاختلاف في الحديث على محمد بن عبد الرحمن السهمي يدل على اضطرابه فيه .



○ الدليل الثاني:

قال (ص: ٣٦):

(وروى ابن ماجه بإسناد صحيح عن أبي هريرة ﷺ قال: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له رسول الله ﷺ : «أصليت قبل أن تجيء؟» قال: لا ، قال: «فصل ركعتين وتجوز فيهما» قال المجد ابن تيمية في الأحكام: رجال إسناده ثقات، وقال الحافظ العراقي في شرح الترمذي: إسناده صحيح، نقل ذلك الحافظ ولي الدين العراقي في طرح التثريب (٣/ ٤٢)) .

■ **قلت:** هذا الحديث إسناده صحيح إلا قوله: **(قبل أن تجيء)** فهي زيادة شاذة ، فالحديث رواه أبو داود (١١١٦):

حدثنا محمد بن محبوب وإسماعيل بن إبراهيم، المعنى، قالا : حدثنا حفص ابن غياث ، بإسناده سواء، إلا أنه قال: **«أصليت شيئًا؟»** .

وليس فيه: **(قبل أن تجيء)** .

ورواه البخاري في «جزء القراءة خلف الإمام» (ص: ٤٤):

حدثنا عمر بن حفص، قال: حدثني أبي، فذكره بإسناده سواء، ولكن بلفظ:

جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب، فجلس، فقال النبي ﷺ : **«يا سليك قم فصل ركعتين خفيفتين، تجوز بهما»** .

ثم قال: **«إذا جاء أحدكم والإمام يخطب، فليصل ركعتين خفيفتين يتجوز فيهما»** .

وسنده صحيح، بل هذه الرواية دلت على أن الركعتين اللتين أمر النبي ﷺ سليكًا بصلاتهما هما ركعتا تحية المسجد .

وليس كما قال السقاف:

(الظاهر أن سليكًا كان بقرب المسجد، فظنه النبي ﷺ قد صلى قبل مجيئه إلى المسجد، فلما أخبره بأنه لم يصل أمره بصلاتهما) .

فإنه إن كان كذلك لم يكن هناك ثمة حاجة لسؤال النبي ﷺ له عن صلاته، ولكان السؤال منه عن ذلك لغير واحد - غير سليك - من الصحابة .

والعجيب حقًا أن السقاف ادعى في مقدمة كتابه هذا:

«أن سنة الجمعة القبلية ركعتان أو أربعًا» .

ثم ناقض نفسه فقال:

«وقد كان رسول الله ﷺ بعد أن تزول الشمس يصلي أربع ركعات سنة للجمعة قبلها في بيته، وكان بيته في مسجده كما هو معلوم» .

لن أناقشه الآن فيما أدعاه - بل كذب به على رسول الله - من أن النبي

ﷺ كان يتسنن قبل الجمعة في بيته، بل الذي سوف أناقشه فيه هو كيف كان النبي ﷺ يصلي أربعًا في بيته، ويأمر صاحبه سليكًا بصلاة ركعتين.

بل إنك ادعيت أن سليكًا كان يعلم أن السنة القبلية للجمعة ركعتان - لقولك: (فظنه النبي قد صلى قبل مجيئه) - ؟!! .

ولو كان ما أمر به النبي ﷺ سليكًا هما سنة الجمعة القبلية، لكان الأولى أن يؤمر بها القاعدون أولاً .

ooo

■ فصل : في بيان تعريضه بالحافظ المزي:

وقد ضعف هذه الرواية جمع من الحفاظ، وكيف لا وقد خالف داود بن رشيد - راويها عند ابن ماجه - كلاً من عمر بن حفص بن غياث، ومحمد بن محبوب، وإسماعيل بن إبراهيم، فرواه عن حفص بن غياث بزيادة «قبل أن تجيء»، ورووه عن حفص من غير هذه الزيادة.

بل أصل الحديث عن جابر في «الصحيحين» من طرق كثيرة من غير هذه الزيادة .

والعجيب أنك قبل إيرادك هذه الرسالة أوردت جزءًا بينت فيه كما تدعي شذوذ لفظه «يحركها» - تحريك الأصابع - في التشهد، فأين هذا التحقيق في حديث سليك هذا؟!!

أم هو التعصب، للرأي واتباع الهوى؟!!

وممن ضعف هذه الرواية الحافظ جمال الدين المزي - رحمه الله -.

وقد نقل عنه الإمام ابن القيم قوله في «زاد المعاد» (١/ ٤٣٥):

«هذا تصحيف من الرواة، إنما هو (أصليت قبل أن تجلس)، فغلط فيه الناسخ،

وقال: كتاب ابن ماجه إنما تداولته شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيحي البخاري ومسلم، فإن الحفاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما، قال: ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف».

وقد عرَّض هذا المتهالك بكلام الحافظ المزي ، فقال (ص:٣٩):

«ومن قال أن حديث سليك مصحف فهو صاحب دعوى لا دليل له عليها، لذلك لم يعرج عليها الحفاظ كالزيلعي».

فقوله: (لذلك لم يعرج عليها الحفاظ كالزيلعي) يدل على أن الحافظ المزي عنده دون الزيلعي في الحفظ والعلم، بل كلامه يدل على أنه لا يعد المزي حافظًا أصلاً، وهذا من قلة باعه في العلم، وسوء تأدبه مع العلماء المعروف عنه، فالمزي كتبه شاهدة له بعظم علمه، وسعة اطلاعه، وقوة تحقيقه، رحمة الله عليه وعلى علماء أهل السنة والجماعة أجمعين .



■ فصل: في بيان تدليسه في نقل كلام العلماء لإثبات مذهبه:

ومن تدليسات هذا السقاف أنه يورد جزءًا من كلام بعض العلماء على أنه من إنشائه، ولا يأتي بجواب العالم عنه، ومثال ذلك، قوله على لسان نفسه (ص:٣٦):

(فقوله ﷺ قبل أن تجيء دليل صريح على سنة الجمعة القبلية، لأن تحية المسجد لا تفعل قبل المجيء).

قلت: هذا الكلام منقول - بتصرف بسيط جدًا - عن دعوى ذكرها الحافظ ولي الدين العراقي في «طرح التثريب» (٣/ ٤٢)، ورد عليها، إلا أن السقاف نقل هذه الدعوى، ولم ينقل الرد عليها، لئلا ينهدم بنيانه .

● قال الحافظ ولي الدين العراقي:

«قالوا: فقوله قبل أن تجيء يدل على أن الصلاة المأمور بها ليست تحية المسجد، لأن فعلها في البيت لا يقوم مقام فعلها في المسجد، فتعين أنها سنة الجمعة .

وفيه نظر ، فلم يتعين ذلك، فلا يجوز إثبات سنة الجمعة لمجرد هذا، إذ يحتمل أن معناه قبل أن تقترب مني لسماع الخطبة، وليس المراد قبل أن يجيء إلى المسجد، لأن صلاته قبل مجيء المسجد غير مشروعة، فكيف يسأله عنها، إذ المأمور به بعد دخول وقت الجمعة السعي إلى مكان الجمعة، وقبله لا يصح فعلها بتقدير ثبوتها».



○ **الدليل الثالث:**

قال (ﷺ : ٣٧):

(وعن نافع قال: كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلي ركعتين في بيته، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه، وقد استدل واحتج به الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها ..) .

■ **قلت:** أثر ابن عمر هذا رواه أبو داود (١١٢٨) ، وابن حبان (٥٧٠) من طريق: أيوب، عن نافع به .

ورواه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٣٥) - **بسند صحيح** - من طريق:

عبيد الله بن عمر الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن جبلة بن سحيم، عن عبد الله بن عمر:

أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعًا، لا يفصل بينهن بسلام، ثم بعد الجمعة ركعتين، ثم أربعًا .

قلت: قوله في رواية نافع: «**ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك**».

معناه أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين، ثم أربعًا، وليس أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعًا .

يدل على ذلك:

ما رواه أبو داود (١١٢٧) من طريق: حماد بن زيد، عن أيوب عن نافع: أن ابن عمر رأى رجلاً يصلي ركعتين يوم الجمعة في مقامه فدفعه، وقال: أتصلي الجمعة أربعًا؟!!

وكان عبد الله يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته، ويقول: هكذا فعل رسول الله ﷺ .

وسنده صحيح .

ومثله:

ما رواه أبو داود (١١٣) ، والحاكم (١/٢٩٠) من طريق: يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: كان إذا كان بمكة فصلى تقدم فصلى ركعتين، ثم تقدم فصلى أربعًا، وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة، ثم رجع إلى بيته فصلى ركعتين، ولم يصل في المسجد، فقيل له، فقال:

كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك .

وإسناده حسن .

وقد استظهر الحافظ ابن حجر - رحمه الله - هذا الوجه - فقال في «الفتح» (٢/ ٣٤١):

«وأما قوله: (كان يطيل الصلاة قبل الجمعة) فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعًا لأنه ﷺ كان يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة، ثم بصلاة الجمعة، وإن كان المراد قبل دخول الوقت، فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبة، فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها، بل هو تنفل مطلق، وقد ورد الترغيب فيه» .

قلت: قد أخرج البخاري في «صحيحه» (١/ ٢٠٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال:

صليت مع النبي ﷺ سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعد الظهر، وسجدتين بعد المغرب، وسجدتين بعد العشاء، وسجدتين بعد الجمعة .

فلم يذكر فيه سنة قبلية للجمعة، بل ذكر فقط سنتها البعدية، فلو كان يقصد بقوله: (**أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك**) ، صلاته قبل الجمعة ، لكان صرح بذلك - أو ذكره - في هذا الحديث .

وقد أجاب العراقي عن أثر ابن عمر فقال - فيما نقله عنه ابنه في «طرح التثريب» (٣/ ٤٢) - :

«في الاستدلال به نظر من وجهين:

أحدهما: أنه لا يلزم من إطالته الصلاة قبل الجمعة أن يكون ذلك سنة للجمعة، بل قد يكون قبل الزوال في انتظاره للصلاة .

والوجه الثاني: أن الظاهر أن المراد بالمرفوع منه صلاة ركعتين بعدها في بيته على وفق حديثه المتفق عليه في الصحيحين، فأما إطالة الصلاة قبلها فلم ينقل عنه فعله لأنه كان يخرج إلى صلاة الجمعة فيؤذن بين يديه ثم يخطب» .

○ ○ ○

● **الدليل الرابع:**

قال: (ص: ٣٧):

«وفي الصحيحين ثبت أن النبي ﷺ قال: «بين كل أذانين صلاة»».

● **قلت**: قد أجاب عن هذا الحديث الحافظ العراقي - فيما نقله عنه ابنه في «طرح التثريب» (٣/ ٤٢) - فقال:

«ولقائل أن يعترض على الاستدلال به بأن ذلك كان متعذراً في حياته ﷺ لأنه كان بين الأذان والإقامة الخطبة، فلا صلاة حينئذٍ بينهما، نعم بعد أن جدد عثمان الأذان على الزوراء يمكن أن يصلي سنة الجمعة قبل خروج الإمام للخطبة».

● قلت: المراد بالأذانين في هذا الحديث: الأذان والإقامة - كما ذكر النووي في «شرح صحيح مسلم» (٢/ ٤٨٧) - فيكون على عهده ﷺ من ساعة صعوده - فإنه لم يكن يؤذن حتى يصعد المنبر كما بينته بأدلته التفصيلية في كتابي «صفة خطبة النبي ﷺ»[١] - وحتى الإقامة، ولم ينقل إلينا بإسناد صحيح أو حتى ضعيف أن النبي ﷺ كان ينزل عن المنبر ليصلي ركعتين، ثم يصعد فيخطب الناس، بل هديه في ذلك كما قال الإمام أبو شامة المقدسي - رحمه الله- في «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص: ١٢١)، أنه:

«كان يخرج من بيته يوم الجمعة فيصعد المنبر، ثم يؤذن المؤذن فإذا فرغ، أخذ النبي ﷺ في خطبته».

وأما ما توهمه السقاف أنه ﷺ كان إذا دخل الوقت بزوال الشمس يصلي أربع ركعات سنة للجمعة قبلها في بيته؛ مجرد دعوى عارية عن الصحة.

قال أبو شامة المقدسي: «**لو جرى ذلك لنقلة أزواجه** رضي الله عنهن **كما نقلن سائر صلواته في بيته ليلاً ونهاراً وكيفية تهجده وقيامه بالليل، وحيث لم ينقل شيء من ذلك فالأصل عدمه ودل على أنه لم يقع، وأنه غير مشروع**».

---

(١) وقد طبعته دار الإيمان بالأسكندرية، فانظره لزاماً (ص: ٣٢).

قلت: بل لنقله عنه أصحابه رضي الله عنهم أيضًا، فها هو ابن عمر رضي الله عنه يروي عنه صلى الله عليه وسلم هديه في النوافل، حتى ما كان يصليه في بيته، فقال:

صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعد الظهر، وسجدتين بعد المغرب، وسجدتين بعد العشاء، وسجدتين بعد الجمعة، فأما المغرب والعشاء ففي بيته .

رواه البخاري (فتح: ٣/ ٣٩) ، ومسلم (١/ ٥٠٤) من طريق: يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، قال: أخبرنا نافع ، عن ابن عمر به .

وقد كانت همم الصحابة رضي الله عنهم متوافرة لنقل كل فعل يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل قول، أو تقرير، فلما لم ينقلوا في ذلك شيئًا عُلِمَ أنه لم يكن ثمة سنة قبلية للجمعة .

تنبيه: في الباب أحاديث أخرى ضعيفة لا يحتج بها لشدة ضعفها ، وقد خرجتها وذكرت طرقها وبينت عللها في كتابي «**السنة القبلية للجمعة**» .



○ الدليل الخامس:

قال (ص: ٣٧):

(وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعًا: «ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان» ، فهذا فيه دلالة قوية على أن صلاة الجمعة لها ركعتان راتبتان قبلها كباقي الصلوات المفروضات) .

■ قلت: هذا الدليل ضعيف من حيث الاستدلال لضعفه من جهة الإسناد.

فالحديث رواه ابن حبان في «صحيحه» (موارد : ٦١٥) ، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٢٤) ، والدارقطني في «سننه» (١/ ٢٦٧) من طريق: ثابت بن عجلان، عن سليم بن عامر، عن عبد الله بن الزبير به .

● قلت: **وهذا سند منكر**، تفرد به ثابت بن عجلان، وفيه لين ..

فقد توقف فيه الإمام أحمد، وقال أبو حاتم: «صالح» ، وذكره ابن عدي في «الكامل» وذكر هذا الحديث من غرائبه، وقال العقيلي: «لا يتابع في حديثه» .

وقد حاول ابن القطان رد تضعيف العقيلي له، فقال:

«قول العقيلي فيه تحامل عليه»، وقال: «إنما يمس بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقًا، أما من عرف بها فانفرداه لا يضره، إلا أن يكثر ذلك منه» .

فتعقبه الذهبي بتعقيباته السديدة فقال - رحمه الله - :

«أما من عُرِفَ بالثقة فنعم، وأما من وُثِّق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه، ومثل أبي حاتم يقول: صالح الحديث، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكرًا، فرجح قول العقيلي» .



● **الدليل السادس:**

قال: (ص: ٣٧):

(ولذلك عقد البخاري بابًا في الصحيح في كتاب الجمعة سماه (باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها) أود فيه حديث ابن عمر: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين» يشير كما قال الحافظ ابن المنير إلى أن الأصل استواء الظهر والجمعة، حتى يدل دليل على خلافه، لأن الجمعة بدل الظهر، فقاس البخاري الجمعة على الظهر) .

● قلت: هذا من التلبيسات السقافية؟!! فإن البخاري قال: (باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها) ، ولم يقل: (باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها) فهذا خطأ من أخطاء النقل كما يقولون، **وهو مقصود**، فإن البخاري لما قدَّم ذكر السنة البعدية دل

على أنها ثابتة عنده، بخلاف القبلية، إذ لو كانت السنة القبلية ثابتة عنده لقال: (الصلاة قبل الجمعة وبعدها) ، فقدم ذكر ما أثبته حديث الباب، وأخَّر ما لم يدل عليه الحديث وهي السنة القبلية، وقد قال في أبواب العيدين: باب (الصلاة قبل العيد وبعدها) ، فقدَّم ذكر القبلية على البعدية - أي على الترتيب الطبيعي للسابق واللاحق - لأن حديث الباب دل على أنه ليس ثمة صلاة قبل أو بعد صلاة العيد، فلو كان الأمر كما ادعى ابن المنير لقال البخاري (الصلاة قبل الجمعة وبعدها) ونظره في ذلك دقيق جدًا - رحمه الله - .

ثم أورد بعد ذلك جزءًا من حديث ابن عمر ولم يتمه لئلا يظهر رجحان قول ابن المنير، وهو ما استدل به السقاف .

وتمام لفظ الحديث:

أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين ، وبعدها ركعتين، وبعد المغرب، ركعتين في بيته، وبعد العشاء ركعتين، وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين .

وهو نفسه حديث ابن عمر الذي رواه البخاري في باب: (التطوع بعد المكتوبة) بلفظ:

صليت مع النبي ﷺ سجدتين قبل الظهر، وسجدتين بعد الظهر، وسجدتين بعد المغرب، وسجدتين بعد العشاء، وسجدتين بعد الجمعة، فأما المغرب والعشاء ففي بيته .

قال أبو شامة المقدسي - رحمه الله - في «الباعث» (ص: ١٢٢):

هذا دليل على أن الجمعة عندهم غير الظهر، وإلا ما كان يحتاج إلى ذكرها لدخولها تحت اسم الظهر» .

وأجاب عن ترجمة البخاري بقوله:

«مراده من هذه الترجمة أنه: هل ورد في الصلاة قبلها وبعدها شيء؟ ثم ذكر هذا الحديث، أي أنه لم يرد إلا بعدها، ولم يرد قبلها شيء، والدليل على أن هذا مراده، أنه قال في أبواب العيد: (باب الصلاة قبل العيد وبعدها وقال أبو المعلى: سمعت سعيدًا، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كره الصلاة قبل العيد).

حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة، قال: حدثني عدي بن ثابت، قال: سمعت سعيد بن جبير، عن ابن عباس:

أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين، لم يصل قبلها ولا بعدها ومعه بلال.

قلت: فترجم البخاري للعيد مثل ما ترجم للجمعة، ولم يذكر للعيد إلا حديثًا دالاً على أنه لا تسوغ الصلاة قبلها ولا بعدها، فدل ذلك على أن مراده من الجمعة ما ذكرناه».



○ الدليل السابع:

قال: (ص: ٣٨):

(ولقد ترجم أيضًا الحفاظ من السلف في مصنفاتهم في الحديث كما ترجم البخاري أن هناك صلاة قبل الجمعة وبعدها، ففي مصنف الحافظ عبد الرزاق المتوفي سنة ٢١١هـ باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها، وفي مصنف ابن أبي شيبة المتوفي سنة ٢٣٥هـ باب الصلاة قبل الجمعة، وفي سنن الترمذي المتوفي سنة ٢٧٩هـ باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها وهؤلاء من أئمة السلف).

قلت: هذا ليس بدليل على أن أصحاب هذه المصنفات يذهبون إلى ثبوت سنة الجمعة القبلية، وإنما هي من تبويبات العلم التي يوردون تحت كل باب من أبواب الكتاب ما يؤيده من الأدلة أو يخالفه، والمعلوم أن هذه المصنفات لم يشترط

مصنفوها الصحة فيما يوردونه فيها من أخبار، فقد يوردون تحت هذه الأبواب الأخبار الواردة في الباب الواحد وإن كانت كلها ضعيفة، تدليلاً على أنه لا يصح في الباب حديث، ومثل هذا يسمى تقسيم موضوعي للأخبار .

وهم فيما أوردوه في هذا الموضوع أثبتوا أن الصلاة بعد الجمعة ثابتة، وأما قبلها فالأخبار الواردة فيها ضعيفة .



○ **الدليل الثامن:**

قال (ص: ٣٨):

(وقد وردت آثار عن الصحابة في ذلك، منها ما رواه الإمام الحافظ عبد الرزاق في مصنفه: «كان عبد الله بن مسعود يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة وبعدها أربعًا» .

وصح عند الحافظ عبد الرزاق أيضًا: أن عبد الله بن مسعود ﷺ : كان يصلي قبلها أي الجمعة أربع ركعات وبعدها أربع ركعات .

وكذا رواه ابن أبي شيبة من وجه آخر .

وأخرج ابن سعد عن صفية بنت حيي ﷺ : «أنها صلت قبل الجمعة أربعًا» وحكاه الحافظ ابن حجر في الدراية صحيفة ١٤٣) .

■ **قلت:** قد أورد السقاف جزءًا من الأثر، وهو ما يثبت مذهبه، ولم يذكر الجزء الثاني من الأثر والذي يهدم عليه مذهبه .

فتمام الأثر عند عبد الرزاق (٥٥٢٥) - ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩/ ٣٥٩): عن الثوري، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال:

كان عبد الله يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة أربعًا وبعدها أربعًا، **حتى جاءنا علي فأمرنا أن نصلي بعدها ركعتين، ثم أربعًا** .

وفي رواية لابن أبي شيبة (١/ ٤٦٤) **بسند صحيح** :

فأخذنا بقول علي، وتركنا قول عبد الله .

فأثر ابن مسعود لا يدل بحال من الأحوال على أنه كان عنده عن النبي ﷺ فيه شيء مرفوع، إذ لو كان كذلك لما تُرِكَ الأخذ به إلى الأخذ بما أمر به علي، ولأنكر عليهم ابن مسعود رضي الله عنه ذلك .

وقد أجاب الحافظ ولي الدين العراقي عن هذا الأثر فقال (٣/ ٤٣) - بعد أن ذكر عدة آثار أخر - :

«ليس في شيء منها دليل على سنة الجمعة، فلعل ذلك قبل الزوال» .

● قلت: هذا من مطلق التنفل قبل الجمعة الذي حَثَّ عليه رسول الله ﷺ بقوله:

«من اغتسل، ثم أتى الجمعة، فصلى ما قدِّر له، ثم أنصت حتى يفرغ من خطبته، ثم يصلي معه، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى، وفضل ثلاثة أيام» [(١)].

وأما أثر صفية بنت حيي رضي الله عنها فأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٣٦٠ - ٣٦١) : أخبرنا يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن صافية سمعها وهي تقول: رأيت صفية بنت حيي . . . الأثر .

وفي إسناد صافية، وهي مجهولة العين، لم يرو عنها إلا حماد بن سلمة، ولم أجد من ترجم لها إلا ابن سعد، ولم يذكر إلا رواية حماد بن سلمة عنها، فلا يصح الاستدلال بهذا الخبر لضعفه .

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٥٨٧) من طريق: روح، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه به .

والعجيب أن السقاف يضعف حماد بن سلمة تارة ويوثقه تارة أخرى بحسب ما رواه، فإن كان ما رواه موافقًا لمذهبه وثقه، وإلا فهو عنده ضعيف، وكنت قد أفردت بابًا من هذا الكتاب للرد عليه في تضعيفه حماد بن سلمة، ورد شبهه التي نسجها حوله .



○ **الدليل التاسع:**

قال (ص:٣٨): «**ذكر أئمة أهل العلم ثبوت هذه السنة، واعتمدوها كالإمام النووي في كتبه، والحافظ المجد ابن تيمية في المنتقى، وقال: قوله ﷺ لسليك أصليت قبل أن تجيء دليل على أنها سنة الجمعة التي قبلها لا تحية المسجد**» .

● **قلت:** مجرد ذكر أهل العلم لها، ومحاولة إثباتها بما لا ينهض من الأدلة لا يعد دليلاً على ثبوتها، بل إنك لم تعتد بأقوال أهل العلم في إثبات صفة علو الله سبحانه وتعالى، وذكرت أن أقوالهم ليست حججًا شرعية .

ألم تقل في كتابك «إلقام الحجر» (ص:١٧) :

«وأما نقله عن جماعة من السلف أن الله في السماء فقد بيّنا أنه كذب على الإمام أبي حنيفة، والباقي لم يعنوا أن الله حال في السماء أو جالس، وإنما عنوا العلو المعنوي، **مع أن أقوالهم ليست حججًا شرعية**» .

فكيف تأتي الآن لتجعلها حججًا شرعية يُستدل بها على ثبوت السنة القبلية للجمعة .

والغريب أنك ادعيت في ختام رسالتك هذه (ص:٤٠) أن :

«**سنة الجمعة القبلية ثابتة في المذاهب الأربعة المتبوعة، ونصت كتبهم على سنيتها، وهي مذهب الإمام البخاري أيضًا وغيره**» .

وهذا تدليس على العامة، وكذب على الأئمة ، فقد قال الحافظ ولي الدين العراقي في «طرح التثريب» (ص: ٤١) - **وهو الكتاب الذي سرقت منه بحثك هذا دون الإشارة إلى ذلك** - :

«**لم أر في كلام الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة استحباب سنة للجمعة قبلها**، وذهب آخرون إلى أن لها سنة قبلية منهم النووي» .

وها هي كتبهم بين يديك تدل على صحة ما قال هذا الإمام الحافظ النحرير، وتثبت كذب ادعائك ، وصفة تدليسك، وتلبيسك .

بل قال أبو بكر ابن المنذر النيسابوري - وهو حافظ كبير فقيه مجتهد منسوب إلى الشافعية - في كتابه الممتع «الأوسط» (٤/ ٩٧):

«ذكر الصلاة قبل صلاة الجمعة:

ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه أمر الذي دخل المسجد وهو يخطب أن يصلي ركعتين[١]، وثبتت الأخبار عنه أنه كان يصلي قبل الظهر ركعتين، وليس في الباب شيء يثبت غير الذي ذكرت، وقد روينا في هذا الباب حديثين، وقد ذكرتهما مع عللهما في الكتاب الذي اختصرت منه هذا الكتاب» .

وأما ما ادعيته من كونه مذهب البخاري، فقد سبق الجواب عنه والله أعلم .



(١) وقال في الفصل الذي قبله (٤/ ٩٥) :

«قال أبو بكر : يصلي إذا دخل والإمام يخطب ركعتين خفيفتين، صلى في منزله أو لم يصل» ، فدل بذلك أنه لا يحتج برواية ابن ماجه والتي فيها زيادة: «قبل أن تجيء» فإنه إن كان كذلك لما قال: (صلى في منزله أو لم يصل) .

الجزء الثالث

ويتناول دراسة ونقد كتاب :

« تناقضات الألباني الواضحات »

رمتني بدائها وانسلت

ومن طُرف هذا السقاف أنه عاب على شيخ الشام ومحدثها العلامة النحرير ، والبحـر الواسع فى علوم الحديث وسائر علوم الشـريعة الشيخ الألبـانى - حفظه الله- تضعيفه بعض الأحاديث فى صحيحى البخارى ومسلم، وعقد لذلك بابًا فى كتابه « تناقضات الألبانى الواضحات» (ص:٩).

ثم جاء فضعَّف حديث الجارية الذى فى مسلم.

فقال فى كتابه « إلقام الحجر» (ص:١٦): **(وأما حديث الجارية الذى تتشدقون به ، فلا استدلال به البتة عـلى حلول الله فى مكان فوق العرش، أو جلوسه عليه ، وخصـوصًا أنكم تؤولون (فى السـماء) بـ(على السمـاء) ، والحديث شـاذ بهذا اللفظ الذى فى مسلم).**

وانظر كـتـابه « عـقيـدة أهل السنة والجـمـاعـة» (ص:٣٦) و«إلقام الحـجـر» (ص:٤٦).

وضعَّف ما أخرجه البخارى ومسلم فى « صحيحيهما » من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - مرفوعًا :

« **يجمع الله الناس ، فيـقول : من كان يعبد شيئاً فليتبـعه ، فيتبعـون ما كانوا يعبدون ، وتبـقى هذه الأمة فيها منافقـوها ، فيأتيهم الله عز وجل فى غـير الصورة التى كانوا يعرفـون ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولـون نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جـاء ربنا عرفناه ، فيـأتيهم فى الصورة التى يـعرفون ، فيـقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ..** » .

قال السقاف فى حاشيته على « دفع شبه التشبيه» لابن الجوزى (ص:١٥٧) رقم (٨٧) :(**وهذا الحديث شاذ عندنا بمرة ، لأن فيه إشكالات تعارض القرآن والسنة الصحيحة المتواترة والمشهورة ، وغيرها ، والقواعد الثابتة فى الكتاب والسنة**).

بل وتعرَّض لأحاديث الصفات الواردة في الصحيحين والتي لا توافق مذهبه الرديء بالطعن والرد والتأويل ، مع العلم أنه لم يتابع على مثل هذا الإعلال من الحفاظ الذين انتقدوا بعض الأحرف اليسيرة التي في الصحيحين .

ولشيوخه الغماريين كلام عريض فى تضعيف أحاديث الصحيحين ، وأمثلة ذلك متوافرة فى كتاب شيخه عبد الله بن الصديق الغمارى :

« **فتح المعين بنقد كتاب الأربعين** » .

فما أشبه هذا بقول القائل : « **رمتني بدائها وانسلت** » .

وأما كتابه التناقضات فقد حشده بالتدليس والتلبيس والتناقض ليحط من قدر الشيخ الألباني ومن علمه ، وهيهات هيهات !!

ولن أنبري لتمحيص كل ما أورده في كتابه المذكور ، وإنما سوف أذكر جملة من الأحاديث من أول الكتاب أبين من خلالها كيف دفعه حسده الشديد وغله الكبير إلى التلبيس والتدليس إيهامًا للقراء بتناقض الشيخ - حفظه الله -. فأقول وبالله التوفيق.

* * *

(١) حديث عن محمود بن لبيد قال : (أُخْبِرَ رسول الله ﷺ عن رجل طلَّق امرأته ثلاث تطليقات جميعًا ، فقام غضبان ، ثم قال : «أَيُلعب بكتاب الله عزوجل وأنا بين أظهركم ؟! حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقتله ؟!) رواه النسائي.

ضعفه الألباني في تخريج « مشكاة المصابيح » الطبعة الثالثة ، بيروت - سنة ١٤٠٥هـ المكتب الإسلامي (٢/ ٩٨١) فقال : ورجاله ثقات لكنه من رواية مخرمة عن أبيه ولم يسمع منه.اهـ. ثم تناقض فصححه في كتاب «غاية المرام تخريج أحاديث الحلال والحرام » طبعة المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ صفحة (١٦٤) حديث رقم (٢٦١) .

■ الجواب :

قلت : قول العلاَّمة الألباني -حفظه الله - في «تخريج المشكاة » لا يدل بحال أنه يذهب إلى تضعيف الحديث ، بل قوله : « **رجاله ثقات ، لكنه من رواية مخرمة عن أبيه ولم يسمع منه** » احتراز منه من تصحيح الحديث أو تضعيفه ، للكلام الوارد في ترجمة مخرمة في عدم سماعه من أبيه ، فلم يحكم بشيء على هذا الإسناد من حيث الصحة والضعف في « تخريج المشكاة ».

ثم أتى في تخريجه « غاية المرام » فصححه ، واستدل على اتصال السند ، وهو ما احترز منه في « تخريج المشكاة » ، بقول ابن حجر في « التقريب » فقال (ص ١٦٥) :

«هذا إسناد صحيح رجاله ثقات على خلاف في سماع مخرمة وهو ابن بكير من أبيه ، وفي « التقريب » : صدوق ، وروايته عن أبيه وجادة من كتابه ، قاله أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال ابن المديني : سمع من أبيه قليلاً » .

فقوله فى « تخريج المشكاة » :

«مخرمة عن أبيه ولم يسمع منه » صحيح .

و هو قــول عامــة أهل العلم الذين ذكــروه بجــرح أو تعــديل ، ولكنه رجح الاتصال لأنه روى عن أبيه وجادة .

فليس ثمة تعــارض بين ما حكم به على الحديث فى « تخــريج المشكاة ، وما حكم به عليه فى « غاية المرام ».

* * *

(٢) حديث : « إذا كـان أحدكم فى الشـمس فقلص عنه الـظل وصار بعضه فى الظل وبعضه فى الشمس فليقم » .

أقول : صححه الألبانى .

فقـال فى صحـيح الجامع الصغـير وزيادته (١/ ٢٦٦/ ٧٦١) صـحيح، الأحاديث الصحيحة : ٨٣٥ . اهـ.

ثم تناقض فضعفه فى :

تخريج « مشكاة المصابيح » (٣/ ١٣٣٧/ برقم ٤٧٢٥ الطبـعة الثالثة) وقد عزاه فى كل من الموضعين إلى سنن أبى داود .

■ الجواب :

قلت : هذا الحـديث الذى اتخـذه السقـاف دليـلاً على تناقض الألبـانى - وهيهات أن يكون كذلك - دليل قوى على دقـة نظر العلامة الألبانى حفظه الله ، فـإنه - حـفظه الله - ضعـف هذا الحديث فـى «تخريج المـشكاة» من طريق أبى داود، وأعاد تضعيفه فى «الصـحيحة » (٨٣٧) من نفس الوجه، وصحح المتن من طريق الإمام أحمد ،فقال فى «الصحيحة » (٨٣٧) :

« أخرجه أبو داود (٤٨٢٢)، والحـميدى فى « المسند » (١١٣٨) من طريق سفيان، قال: حدثنا محمد بن المنكدر - وهو متكئ على يدى فى الطواف- قال: أخبرنى من سمع أبا هريرة يقول: قال أبو القاسم ﷺ : . . . . . فذكره .

قلت: **وهذا إسناد صـحيح،لولا الـرجل الذى لم يسم** ،وقد أسـقطه بعض الرواة عن ابن المنكدر ، فـقـال الإمـام أحـمد (٢/ ٣٨٣) : حـدثنا عـفـان،نا عبدالوارث حدثنا محمد بن المنكدر، عن أبى هريرة مرفوعًا .

وهذا إسناد على شرط الشيخين ..»

فقـول الألبانى : « وهـذا إسناد صحـيح ، لولا الرجُل الذى لم يسم»؛ يدل على تضعيفه هذا الطريق ، وتصحيحه الحديث من طريق عبدالوارث .

* * *

(٣) حديث :« الجمعة حق واجب على كل مسلم ..... ».

ضعفه الألبانى فى :

تخـريج « مشكاة المـصابيح » (١/ ٤٣٤) : فـقـال : رجاله ثقـات وهو منقطع كما أشار أبو داود . اهـ . بمعناه .

ومن التناقضات أنه :

أورد الحديث فى إرواء الغليل (٣/ ٥٤ برقم ٥٩٢) وقـال : صحيح . اهـ

فتدبروا يا أولى الألباب .

■ الجواب :

قلت : شـتان بين مـانقله السـقـاف عن الألبانى ، وبين مـا سطره الألبـانى فى«تخريج المشكاة » فإنه قال هناك :

« رجاله ثقات من رجال مسلم ، غـير أن أبا داود أشار إلى أنه منقطع ، فقال : طارق بن شهاب قد رأى النبى ﷺ ولم يسمع منه شيئًا» .

فقـول الألبانى هذا لا يدل على أنه حكم على السند بالانقطاع ، كمـا دل ما دلسه هذا السقاف عنه ، وما حرفه من قوله، بل غاية الأمر أنه ذكر قول أبي داود ولم يتعرض له ، فكأنه استقر عنده الحكم الأول الذي ذكره .

ثم إن الألبانى - حفظه الله - لما خرج هذا الحديث فى«الإرواء» ذكر قول أبى داود هذا فى إعلال الحديث ، ورده ، فقال :

(قلت : قال الزيلعى (٢/ ١٩٩) :« قـال النووى فى الخلاصة : وهذا غـير

قادح فى صحتـه ، فإنه يكون مرسل صحابى ، وهو حجـة والحديث على شرط الشيخين ».

قلت : وكأنه لـذلك صححـه غير واحـد كما فى « الـتلخيص » (١٣٧) ، ومنهم الحاكم . .) .

ثم إن الألبانى زيادة فى الاحتياط أورد متـابعات وشواهدا لهذا الحديث ، ثم قال (٣/ ٥٨) :

« وبالجملة فالحديث صحيح بهذه الشواهد والطرق » .

فتأمل - أخى القارئ - إلى تحريف هذا المحرِّف ، وتلبيسه !!



(٤) ومن تناقضات الأستاذ الألباني أنه :

وثق المحــرر بن أبى هريرة فى حـديث فصـحح ذلك الحـديث ، ثم فى موضع آخر جعله علة فى السند فضعف الحديث .

أما توثيقه وتصحيح حديثه :

ففى « إرواء الغليل » (٤/ ٣٠١) قال عن المحرر ما نصه :

فهو ثقة إن شاء الله ، فـقول الحافظ فيه : « مقبول » غيـر مقبول ، وعليه فالإسناد صحيح . اهـ

وأما جعله المحرر علة في السند وتضعيفه :

ففى الصحيحة (٤/ ١٥٦) قال ما نصه :

هذا إسناد رجاله كلهم رجال البخارى ، غير المحرر بن أبى هريرة، فإنه من رجال النسائي وابن ماجة فـقط ، ولذلك لـم يوثقه الحافظ ابن حجر ، بل اكتفى بقوله :مقبول ، يعني عند المتابعة . اهـ

فتدبروا يا ذوى الألباب !!

■ الجواب :

قلت : قد بتر السـقاف كلام العلاَّمة الألبـاني الذي نقله من الإرواء ، وتمامه كما هو في « الإرواء» :

«ورجاله ثقـات رجال الشـيخين غـير المحرر بن أبي هـريرة ، وقد أورده ابن حبان في « الثقات»(١/ ٢٣٥) ، وقال:

«روى عنه الشعبي وأهل الكوفة » .

قلت : وروى عنه غيرهم من الكبار كـالزهري وعطاء وعكرمة ، فهو ثقة إن

شاء الله ، فقول الحافظ فيه :«مقبول » غير مقبول ، وعليه فالإسناد صحيح» . اهـ. كلام الألباني .

ولابد هنا من وقفة : فالعلامة الألباني قد حرر حال هذا الراوي هنا جريًا على قاعدته التي قعدها في مقدمة كتابه « تمام المنة » (ص:٢٥) حيث قال :

« ينبغي أن يضم إلى كلام المعلمي أمر آخر هام ، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلَّ من نبه عليه ، وغفل عنه جماهير الطلاب ، وهو : **أن من وثقه ابن حبان ، وقد روى عنه جمع من الثقات ، ولم يأت بما يُنكر عليه ، فهو صدوق يحتج به**» .

فاشترط الألباني لتوثيق هذا النوع من الرواة شرطين :

الأول : أن يروي عنه جمع .

الثاني : أن يروي ما لا ينكر عليه .

والمحرر هذا قد استوفى هذين الشرطين في الحديث المخرَّج في الإرواء ، وهو متابع هناك على حديثه بلفظه وسنده .

وأما في حديثه الذي خرَّجه في « الصحيحة» فلم يستوف فيه الشرط الثاني ، فقد خالف الأوثق والأضبط ، في المتن ، فرواه بلفظ :

« **ما أهل مُهِل قط إلا آبت الشمس بذنوبه**» .

واللفظ المحفوظ كما بينه الألباني: «**ما أهل مُهِل قط إلا بُشر ، ولا كبر مكبر قط إلا بشر ، قيل: بالجنة؟ قال : نعم**» .

فهذا الصنف من الرواة لايحسن الحكم عليهم بحكم كلي ، وإنما هم بحسب ماروَوه ، يدل على ذلك قول الحافظ في « النزهة» (ص:١٠٧):

«التحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها ، بل يقال هي موقوفة إلى استبانة حاله » .

قلت : وهذا هو الذي فعله العلامة الألباني في حال المحرر هذا ، فإنه حكم عليه بالنسبة إلى مارواه ، والمعلوم عند مـبتدئة هذا العلم أن المستور إذا توبع على روايته من وجوه صحيحة كان حديثه صحيحًا ، وإلا كان حديثه منكرًا مردودًا.

فهل هذا إلا دقـة نظر من الألباني - حـفظه الله - وسعـة علم وتمام معـرفة بقوانين هذا العلم الذي حار فيه السقاف ، فصار يضرب ضرب عشواء !!.



(٥) حديث :عبدالله بن عمرو مرفوعًا:

« الجمعة على من سمع النداء » رواه أبو داود .

صححه الألبانى فى :

« إرواء الغليل » (٣/ ٥٨) فقال : حسن . اهـ

وناقض نفسه فضعفه فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٤٣٤ / برقم ١٣٧٥) فيقول : سنده ضعيف . اهـ

■ **الجواب :**

قلت : إنما ضعف العلامة الألبانى هذا الحديث فى « تخريج المشكاة » (١/ ٤٣٤) من رواية أبى داود ، لأن فى سنده عنده أبا سلمه بن نبيه وهو مجهول، وقد ضعف الحديث من رواية أبى داود أيضًا فى « الإرواء » (٣/ ٥٨) ، وأعله هناك بنفس العلة .

ولكن أورد له متابعات أخرى على أساسها حَسَّن الحديث ، فإنما حسن المتن فى « الإرواء » ، وضعف أحد أسانيد المتن وهو سند أبى داود فى « تخريج المشكاة » .

فأين التناقض فى هذا ؟!!



(٦) حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان يقول :

« لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم فإن قومًا شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم ... » رواه أبو داود .

ضعفه الألبانى فى : « تخريج المشكاة » (١/ ٦٤) فقال : بسند ضعيف اهـ.

ثم تناقض فحسَّنه فى آخر تخريجه في « غاية المرام » ص (١٤١) بعد أن حكم عليه هناك أيضًا بالضعف فقال :

فلعلَّ حديثه هذا حسن بشاهده المرسل عن أبى قلابة . اهـ

■ الجواب :

قلت : كذب والله السقاف فى قوله : (ثم تناقض فحسَّنه فى آخر تخريجه فى « غاية المرام ») فإن الألبانى حفظه الله ورعاه صدَّر هذا الحديث بحكمه عليه بخط مخالف ، فقال : (**ضعيف**).

ولكنه - سدد الله خطاه - أورد لهذا الخبر الضعيف عاضدًا مرسلاً ، فقال : « **فلعل حديثه هذا حسن بشاهده المرسل عن أبى قلابة** » .

جريًا على ما قرره متأخرى العلماء من أن الضعيف المحتمل الضعف إذا عضده مثيله حسن بهذا العاضد .

ولكنه - أى الألباني - احترز لنفسه - ويا لسداد ما فعل - فقال: (**فلعل** حديثه هذا حسن . .) ذلك لأن الشطر الأول من خبر أبى قلابة - وهو المعني بالتخريج - وهو قوله : « أراد أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن يرفضوا الدنيا ويتركوا النساء ويترهبوا » لم يرد فى رواية أبى داود ، فهذا الشطر من الحديث ضعيف لا ريب ، وباقى الحديث مُتَابع عليه .

ثم إن قوله : (**فلعل حديثه هذا حسن ..**) يدل على توقفه فى تحسين هذا المرسل بهذا الشاهد لعلة ما ، وهى وإن لم يذكرها فشاهدة على أنه متوقف عن تحسين هذا الخبر .

* * *

(٧) حديث السيدة عائشة رضى الله عنها قالت : « من حدَّثكم أن النبى ﷺ كان يبول قائمًا فلا تصدقوه ما كان يبول إلا قاعدًا » .

رواه أحمد والترمذى والنسائى .

ضعفه الألبانى فى : تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ١١٧) فقال : إسناده ضعيف اهـ.

ثم من تناقضاته أنه صححه فى : سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٣٤٥ برقم ٢٠١) فتأمل أخى القارئ .

■ **الجواب :**

قلت: هذا الحديث ضعفه العلامة الألبانى فى « تخريج المشكاة » من رواية أحمد والترمذى والنسائى ، وأعله فى « تخريج المشكاة » وفى « الصحيحة» أيضًا بضعف شريك بن عبدالله القاضى .

ولكن صحح المتن فى « الصحيحة » لمتابعة عند أبى عوانة(١/ ١٩٨) ، والحاكم (١/ ١٨١)، والبيهقى (١/ ١٠١)، وأحمد (١/ ١٣٦ و١٩٢ و٢١٣) من طرق عن سفيان الثورى - وهو متابع شريك - عن المقدام بن شريح ، عن أبيه ، عن عائشة به .

ونقل تصحيح الذهبى له ، ثم قال - حفظه الله -:

« فتبين مما سبق أن الحديث صحيح بهذه المتابعة ».

ولا شك أن هناك فرقًا شاسعًا بين تصحيح المتن ، وإن ورد من طرق ضعيفة، لوروده من طريق آخر صحيح ، وبين تضعيف إسناد بعينه مع ورود متنه من طرق أخرى صحيحة .

(٨) حديث :«ثلاثة لا تقربهم الملائكة جيفة الكافر والمتضمخ بالخلوق والجنب إلا أن يتوضأ » رواه أبو داود .

صححه الألبانى فى « صحيح الجامع الصغير وزيادته » (٣/ ٧١ برقم ٣٠٥٦) فقال : حسن تخريج الترغيب (١/ ٩١) . اهـ

ومن تناقضاته أنه ضعفه فى تخريج «مشكاة المصابيح» (١/ ١٤٤ برقم ٤٦٤) فقال :

ورجاله ثقات لكنه منقطع بين الحسن البصرى وعمار فإنه لم يسمع منه كما قال المنذرى فى الترغيب (١/ ٩١) .

■ الجواب :

قلت :

إنما صحح الألباني -حفظه الله - متن الحديث في «صحيح الجامع» ، وضعَّف سندًا بعينه في تخريج «المشكاة» ، ولا تعارض ألبتة في هذا.

فإنما صحح المتن لشواهد عضدت السند المذكور ، كما بيَّن ذلك جليًا في كتابه «آداب الزفاف» (ص: ١١٥) حيث قال:

« لكن متن الطريق الأولى وهو هذا له شاهدان أوردهما الهيثمي في«المجمع» (٥/ ١٥٦) ، ولهذا حسنته ، وأحدهما عند الطبراني في «الكبير»(٣/ ١٤٣/ ٢) من حديث ابن عباس ».



(٩) حديث : «من قال قبل أن ينصرف ويثنى رجليه من صلاة المغرب والصبح لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد بيده الخير يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له بكل واحدة عشر حسنات ومحيت عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكانت له حرزاً من كل مكروه وحرزاً من الشيطان الرجيم ..» الحديث.

رواه أحمد ورواه الترمذى بنحو هذه الالفاظ وقال : حديث حسن صحيح غريب

ضعفه الألبانى فى : تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٣٠٩) حيث قال: «فهو إسناد ضعيف لتفرد شهر به ، وإنما صح هذا الورد فى الصباح والمساء مطلقًا غير مقيد بالصلاة ولا بثنى الرجل كما حققته فى « التعليق الرغيب » اهـ

ثم تناقض فقواه أثناء كلامه على الحديث بدون قيد المغرب والصبح فى صحيحته (١/ ١٧٩ السطر ٧ من أسفل) فتأمل ، مع أنه قال فى الصحيحة أيضًا (١/ ١٨١) فهذا القيد لا يصح ، ثم رجع فحسنه فى صحيح الترغيب (١/ ١٩٠ ، ١٩١).

■ الجواب :

من نَظَر في المصادر التي عزى إليها السقاف لتبين له تدليس السقاف وتلبيسه على القراء.

فأمـا الحديث الذي في « المشكاة» فهـو من رواية عبدالـرحمن بن غنم ، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وهو الذي عزاه التبريزي إلى أحمد ، وهو مرقم برقم (٩٧٥).

ثم أورده من وجه آخر برقم (٩٧٦) فقال التبريزي :

« وروى الترمذي نحوه عن أبي ذر إلى قوله : « إلا الشرك » ، ولم يذكر صلاة المغرب ، ولا « بيده الخير » ، وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب »اهـ . كلام التبريزي .

فعلّق عليه الألباني بالكلام الذي أورده السقاف ، ولكن زاد مالم يذكره السقاف في أول الكلام ، وهو ذكر الخلاف في السند ، فقال :

«أخرجه الترمذي من طريق : شهر بن حوشب ، عن عبدالرحمن بن غنم ، عن أبي ذر .

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد عن ابن غنم - كما ذكر المؤلف - لم يقول : عن أبي ذر ، فهو إسناد ضعيف لتفرد شهر به» . اهـ . كلام الألباني

قلت : فهذا يدل على أن الألباني قد أعل الرواية الأولى بالإرسال والرواية الثانية بالنكارة ، لتفرد شهر - وهو ضعيف عنده - به على الوصل ، فهذا دقة نظر لا يتسامى إليها السقاف .

وأما الحديث الذي في « الصحيحة » (١/ ١٧٩) فقد خرّجه من حديث أبي هريرة وصححه بلفظ :

« **من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير بعد ما يصلي الغداة عشر مرات كتب الله عز وجل له عشر حسنات ، ومحى عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، وكن له بعدل عتق رقبتين من ولد إسماعيل ، فإن قالها حين يمسي كان له مثل ذلك ، وكن له حجابًا من الشيطان حتى يصبح** » .

فهذا حديث غير ذلك الحديث الذي ضعفه الألباني حفظه الله .

وأما الحديث الذي قال إن الألباني قد صححه في نفس موضع الصحيحة السابق ، فهذا ليس بصحيح .

فـإنما هو من رواية أبي أيوب الأنصاري وهو بـنحو اللفظ المصـحح ، وليس بنحو لفظ أبي ذر ، ثم إنه لم يصححه كما ادعى السقاف، بل قال هناك :«رجاله ثقات غيـر ابن يعيش هذا ، فلم يوثقه غـير ابن حبان، ولم يرو عنه غـير القاسم هذا ، ولذلك قال الحسيني : مجهول».

فهـذا يدل على أن الألباني قد ضعف هـذا السند ، ولم يصححه كـما ادعى السقاف.

ثم عاد الألبـاني حفظه الله فأكد مـاذكره من ضعف خبر أبـي ذر ، فقال في «الصحيحة» (١/ ١٨٠ - ١٨١) :

« وقد رويت مـن حديث أبي ذر وعمـارة بن شبـيب وحسنهـما التـرمذي ، وإسنادهما ضـعيف كما بينتـه في « التعليق الرغيب على الترغـيب والترهيب» ، وفي حديث الأول منهما : «من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثان رجليه قبل أن يتكلم لا إله إلا الله. . » فـهذا القـيد :« وهو ثان . . » لا يصح في الحـديث لأنه تفرد به شهر بن حوشـب ، وقد اضطرب في إسناد الحديث ، وفي متنه اضطرابًا كثيرًا كما أوضحته في المصدر المذكور».

فهذا يبين لك أيها القارئ الكريم براءة الألباني من تجني السقاف.



(١٠) عن مالك رحمه الله بلغه أن ابن عباس :

« كان يقصر في الصلاة في مثل ما يكون بين مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعُسْفان وفي مثل ما بين مكة وجدة .... »

ضعفه الألباني في تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٤٢٦ برقم ١٣٥١) فقال: بلاغًا بدون اسناد ، فلا يصح عن ابن عباس . اهـ

ومن تناقضاته أنه قال في « إرواء الغليل » (٣/ ١٤) :

قال ابن ابي شيبة (٢/ ١٠٩/ ١) : ابن عيينة عن عمرو قال : أخبرني عطاء عن ابن عباس قال :«لا تقصروا إلى عرفة وبطن نخلة ، واقصروا إلى عسفان والطائف وجدة فاذا قدمت على أهل أو ماشية فأتم» وإسناده صحيح.اهـ

فتدبروا ! فكان عليه أن ينبه على ذلك في تخريج « مشكاة المصابيح» !

■ الجواب :

قلت : الجواب عن هذا من وجهين :

الأول : أنه ضعف الخبر من رواية مالك ، فإنما ضعف هذا السند بعينه ، ولم يضعف سندًا غيره .

والثاني : أنه ضعف هذا الخبر من فعل ابن عباس - وهو ما رواه مالك بلاغًا- وصححه من قوله ، وليس فيه ذكر « مكة » .

فليس ثمة تناقض بينهما .



(١١) حديث عبدالله بن عمرو بن العاص: « أن النبى ﷺ أمره أن يجهز جيشًا فنفذت الإبل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة» رواه أبو داود والحاكم والبيهقى وغيرهم.

حكم الألبانى بحسنه فى « إرواء الغليل » (٥/ ٢٠٥ برقم ١٣٥٨) فقال : حسن . اهـ وذكر طريق أبو داود - كذا قال المتجني ، والصواب : أبي داود - وغيره .

وتناقض فحكم بضعفه فى تخريج « مشكاة المصابيح » (٢/ ٨٥٨) برقم ٢٨٢٣) فقال : وإسناده ضعيف.اهـ. فتأملوا .

■ الجواب :

قلت : إنما ضعف العلامة الألبانى هذا الحديث من رواية أبى داود فى «تخريج المشكاة » ، وكذا فعل فى « الإرواء » (٥/ ٢٠٥) ، وزاد فى الإرواء ، فبين علة تضعيفه ، فقال :(**إسناده ضعيف ، فيه عنعنة ابن إسحاق ، ومسلم بن جبير ، وعمرو بن حريش مجهولان كما فى « التقريب »**).

ولكن أشار عند ابتداء تخريج هذا الحديث إلى أن للحديث طريقين ، فذكر رواية أبى داود طريقًا أولاً ، ثم ذكر رواية الدارقطنى (٥/ ٢٨٧ - ٢٨٨) من طريق : ابن جريج ، أن عمرو بن شعيب ، أخبره عن أبيه ، عن عبدالله بن عمرو بن العاص به طريقًا ثانيًا ، وقال :

(وهو حسن الإسناد للخلاف فى رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه ، عن جده).

فغاية الأمر أنه ضعف إسناد أبى داود ، وحسن المتن من طريق ابن جريج .

فأين التناقض فى هذا ؟!!

(١٢) حديث : « اتركوا الحبشة ما تركوكم فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة ».

ضعفه الألبانى فى : تخريج « مشكاة المصابيح » (٣/ ١٤٩٥ برقم ٥٤٢٩) فقال :بسند ضعيف . اهـ.

ثم وجدنا أنه متناقض حيث صححه فى صحيحته (٢/ ٤١٥ حديث رقم ٧٧٢) فتدبروا يا أولى الألباب !

■ الجواب :

قلت : والجواب عن هذا كالجواب عن سابقه ، فإنما ضعف العلامة الألبانى هذا الحديث من رواية أبى داود فى « تخريج المشكاة » وكذا فعل فى « الصحيحة» عند ابتداء تخريج هذا الحديث هناك ، وزاد هناك فأعله بضعف زهير بن محمد وجهالة موسى بن جبير ، وهذا دليل على أنه لم يغفل عن علة هذا الطريق.

ثم أورد لهذا الإسناد - الضعيف - عدة شواهد ، وبمجموعها صحح الحديث.

وليس فى هذا تناقض !!

* * *

(١٣) حديث : جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال : سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أينام أهل الجنة فقال :

« النوم أخو الموت ولا يموت أهل الجنة » رواه البيهقي في شعب الإيمان، ضعفه الألباني في : تخريج « مشكاة المصابيح » (٣/ ١٥٧٣ برقم ٥٦٥٤) فقال: وإسناده ضعيف . ا.هـ.

قلت : وهو متناقض ، فقد صححه في الصحيحة (٣/ ٧٤ برقم ١٠٨٧) فتدبروا .

■ **الجواب :**

قلت : هذا الحديث ضعفه الألباني في « تخريج المشكاة » من رواية البيهقي في « الشعب » ، ولفظه عنده : « **النوم أخو الموت ، ولا يموت أهل الجنة** » ، وصححه في « الصحيحة » بلفظ آخر - ومن طرق أخرى غير طريق البيهقي - فترجمه في « الصحيحة » بلفظ : « **النوم أخو الموت ، ولا ينام أهل الجنة** » .

فهذا دليل أول على عدم تناقضه ، إذ اختلاف لفظ المصحح عن لفظ المضعَّف يدل على أنه قد صححه من طريق آخر ، وإلا لذكره باللفظ الأول .

والدليل الثاني على عدم تناقضه - سدد الله خطاه - أنه أورد طريق البيهقي عند تخريج هذا الحديث في « الصحيحة » (٣/ ٧٦) فقال : « ثم رأيت البيهقي أخرجه في « شعب الإيمان »(٢/ ٣٦/ ٢) من طريق أخرى فقال : حدثنا أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي ، أخبرنا عبدالله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، حدثنا عبدالله بن هاشم . . . . »

وكان قد أعل ترجمة عبدالله بن محمد بن الحسن بن الشرقي، حدثنا عبدالله ابن هاشم. . . . قبل إيراد هذا الطريق مباشرة بعبدالله بن محمد بن الحسن بن

الشرقى ، وإنما أورد هذا الطريق إبراءً لذمة راويه عن ابن الشـرقى وهو ابن حامد - عند أبى عـثمان الـنجيرمـى فى «الفوائد » - وقـد علَّق هناك على هذا الإسناد بقوله : « **ولذلك فإنى أقول : لولا أن فى سند الحديث ابن الشرقى هذا - واسمه : عـبدالله بن مـحـمد بن الحـسن - والراوى عنه ابن حـامـد ولـم أجـد له ترجمـة ، لحكمت على هذا الإسناد بالصحة** ».

فدل بذلك أنه - حـفظه الله - لم يغفل عن علة هذا الإسناد ، وأن تضعـيفه للحديث فى « تخريج المشـكاة » مختص بإسناد البيهـقى ويدل عليه قوله هناك : «وإسناده ضعيف » ، وأن تصحيحه لهذا الحـديث فى « الصحيحة » مختص بالمتن لوروده من طرق أخرى .

فيالدقة نظر العلاَّمة الألبانى -حفظه الله ورعاه - .



(١٤) حديث : عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال :

« كان رسول الله ﷺ اذا اتّبع جنازة لم يقعد حتى توضع فى اللحد ، فعرض له حبر من اليهود فقال له : إنا هكذا نصنع يا محمد قال فجلس رسول الله ﷺ وقال خالفوهم » رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجة وقال الترمذى : هذا حديث غريب ، وبشر بن رافع الراوى ليس بالقوى .

قلت : ضعف الألبانى الحديث فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٥٢٩ رقم ١٦٨١) حيث زاد على ما ذكرناه من قول التبريزى فقال :

قلت : لكنه عند أبى داود من طريق أخرى وفيها عبدالله بن سليمان بن جنادة بن أمية عن أبيه وهما ضعيفان . اهـ فضعفه بإقراره كلام الترمذى على طريق من طرقه ، وبنصه على ضعف الطريق الأخرى .

ثم تناقض فوجدته حسن الحديث فى صحيح ابن ماجة (١/ ٢٥٨ برقم ١٢٥٦) وعزاه الى تخريج « مشكاة المصابيح » و«إرواء الغليل » فعجبًا له!! .

■ الجواب :

قلت : نظر الألبانى فى ذلك قوى ، ورأيه سديد مما يدل على جلالته فى هذا العلم ، ورسوخ قدمه فيه .

فإنه - أيها السقاف - لم يضعف الحديث فى « تخريج المشكاة» كما ادعيت بل استدرك على التبريزى تضعيفه هذا الحديث واحتجاجه لذلك بقول الترمذى : « هذا حديث غريب ، وبشر بن رافع الراوى ليس بالقوى » ، فصدر كلامه بلفظة : « **ولكنه** .... »، وهو لفظ يستخدم **للاستدراك** - كما هو مقرر فى اللغة - ثم قال :

« عند أبى داود من طريق أخرى ، وفيها عبدالله بن سليمان بن جنادة بن أبى أمية ، عن أبيه وهما ضعيفان » .

فهو بذلك يورد متابعًا لبشر بن رافع ، ولما لم ترتفع العلة التى تجمع بين الطريقين وهى ضعف سليمان بن جنادة بن أمية ، ذكر له شاهدًا فى « صحيح ابن ماجة » بإشارته إلى ما فى « الإرواء » (٣/ ١٩٣) وهو حديث على بن أبى طالب رضي الله عنه المخرَّج هناك ، وهو شاهد صحيح ، وقد صدر الألبانى حكمه على حديث على هذا فى « الإرواء » بقوله : « **صحيح ، من حديث علي رضي الله عنه** » .

وحسَّن حديث عبادة بن الصامت بمتابعة سليمان بن جنادة ، وبشاهد علي ، ولذلك قال فى « صحيح ابن ماجة » بعد إيراده حديث عبادة بن الصامت -:

« (حسن) - المشكاة ١٦٨١ ، الإرواء ٣/ ١٩٣ ».

فأشار بالعزو إلى المشكاة إلى المتابعة ، وبالعزو إلى الإرواء إلى الشاهد ، ونظره فى ذلك دقيق - حفظه الله - .



(١٥) عن عروة بن الزبير قال :

« كان بالمدينة رجلان أحدهما يلحد والآخر لا يلحد ، فقالوا أيهما جاء أولاً عمل عمله ، فجاء الذى يلحد لرسول الله ﷺ » .

رواه البغوى فى « شرح السنة » (٥/ ٣٨٨/ برقم ١٥١٠) وهو صحيح ، وحسنه الحافظ ابن حجر فى التلخيص الحبير (٢/ ١٢٨) .

قلت : ضعفه الألبانى فى تخريج «مشكاة المصابيح» (١/ ٥٣٣ برقم ١٧٠٠) فقال :

وإسناده ضعيف لإرساله وقد رواه ابن ماجة (١٥٥٨) من طريق أخرى عن عائشة نحوه ، وإسناده ضعيف أيضا فيه عبدالرحمن بن أبى مليكة القرشى ، وهو عبدالرحمن بن أبى بكر بن عبيدالله القرشى ، وهو ضعيف كما فى « التقريب » . اهـ قلت : فضعفه مطلقًا.

ثم وجدناه متناقضًا جدًا حيث صحح الحديث فى صحيح ابن ماجة(١/ ٢٥٩ - ٢٦٠ برقم ١٢٦٤ و ١٢٦٥) فسبحان الله !

■ الجواب :

قلت : نعم قد ضعف الألبانى فى « تخريج المشكاة » الإسنادين - إسناد خبر عروة بن الزبير ، وإسناد خبر عائشة رضى الله عنها - ولكن تضعيفه لهذه الأسانيد كل على حدة ، فلم يضعف الحديث مطلقًا كما ادعى السقاف .

ثم حسَّنه فى « صحيح ابن ماجة » بمجموع الطريقين الضعيفين، فليس ثمة تعارض أو تناقض بين حكمه على المتن فى « صحيح ابن ماجة » وبين حكمه على أسانيد المتن - كل على حدة - فى « تخريج المشكاة » ، **اللهم إلا فى نظر السقاف .**

بل لو نظر السقاف إلى الخبر رقم (١٥٥٧) من سنن ابن ماجة ، وهو قبل خبر عائشة مباشرة فى « السنن » وفى « صحيح ابن ماجة » لظهر له دقة نظر الألبانى فيما فعل ، فهو شاهد حسن لخبر عائشة السابق ، من رواية أنس بن مالك وفى إسناده عند ابن ماجة مبارك بن فضالة ، حدثنى حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، قال : لما توفى النبى ﷺ كان بالمدينة رجل يلحد وآخر يضرح، فقالوا : نستخير ربنا ونبعث إليهما ، فأيهما سبق تركناه ، فأرسل إليهما، فسبق صاحب اللحد ، فلحدوا للنبى صلى الله عليه وسلم .

قلت : وهذا الخبر سنده حسن على مقتضى قول الحافظ في مبارك بن فضالة فى « التقريب » : « صدوق يدلس ويسوي ».

فقد صرح المبارك بالسماع من حميد فزالت تهمة التدليس كما قال البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » ،ولذلك قال الألبانى فى «صحيح ابن ماجة » : (**حسن صحيح**).

أى أنه حسن لذاته ، صحيح بمجموع طرقه الأخرى ، وهما طريقا : عروة ابن الزبير ، وعائشة - رضى الله عنها- .

فهذا يدلك على علم هذا الرجل - الألبانى - وعلى تلبيس ذلك المعترض - السقاف-.

* * *

(١٦) حديث أبى هريرة: أن رجلاً سأل النبى ﷺ عن المباشرة للصائم فرخَّص له وأتاه آخر فسأله فنهاه فإذا الذى رخص له شيخ وإذا الذى نهاه شاب ، رواه أبو داود كما فى مشكاة المصابيح .

ضعفه الألبانى فى : « تخريج المشكاة » (١/ ٦٢٤ برقم ٢٠٠٦) إذ قال : فى إسناده ضعف . اهـ

وهو متناقض لأنه صححه من طرق أخرى فى صحيح ابن ماجة (١/ ٢٨٢ برقم ١٣٦٩) فقال : صحيح ، صحيح أبى داود ٢٠٦٥. اهـ فسبحان الله !

■ الجواب :

قلت: الحديث الذي ضعفه الألباني في المشكاة إنما هو من رواية أبي هريرة ، وإنما ضعفه من الوجه الذي ورد به عند أبي داود .

وثمة فرق كبير بين تضعيف المتن ، وتضعيف السند ، فرب سند ضعيف لمتن صحيح ، كما هو الحال في هذا المثال ، ولا إخال السقاف يجهل ذلك ، فإن جهله فتلك مصيبة ، فقد خاض غمار مالم يبلغه علمه ، وإن علم ذلك فالمصيبة أعظم ، فقد شغب وشنَّع ولبَّس ودلَّس وعمَّى ، فيا للعجب!!

ثم إن الحديث الذي صححه الألباني في « صحيح ابن ماجة » إنما هو من رواية ابن عباس - رضي الله عنه - فهذا يدل على اختلاف الوجوه والأسانيد ، **فإن لم يفعل الألباني مافعله ، فما فائدة المتابعات والشواهد إذًا؟!!**



(١٧) حديث ابن عمر رضى الله عنهما قال :

« نهى رسـول الله ﷺ عن مطعمين عـن الجلوس على مائدة يشـرب عليـها الخـمر وأن يأكل وهو مـنبطح على وجهـه » رواه أبو داود (٣٧٧٤) وابن ماجة (٣٣٧٠) .

قلت: ضعفه الألبانى فى:« إرواء الغليل» (٧/ ٤٠ برقم ١٩٨٢) فقال: منكر ، أخرجـه أبو داود (٣٧٧٤) وابن ماجة (٣٣٧٠) الشـطر الثانى منه من طريق:كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن الزهرى عن سالم عن أبيه به ، وقال أبو داود :

« هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهرى ، وهو منكر » ... اهـ كلام الألبانى .

قلت : وبنفس هذا السند الذى نقل الطعن فيـه ونقده عند ابـن ماجـة وبنفس الرقم أدخله فى صـحيح ابن ماجـة (٢/ ٢٤٠ برقم ٢٧١٦) وعزاه لبعض كـتبه متناقـضًا منها صحـيحته (٢٣٩٤) فـسبحان الله !! ومـا أشد تناقضه !

■ الجواب :

قلت : لم يتناقض الألبـانى - حفظه الله - فى ذلك ألبتة ، فإنـه قد حكم على حديث ابن عمر بالنكارة فى « إرواء الغليل » ، وكذا فعل فى « الصحيحة»، وإنما حسنه فى «صحيح ابن ماجة» لورود شواهد لكل شطر من شطرى الحديث .

قـال - حفظه الله - فى « الـصحـيحـة » (٥/ ٥١٤) - بعـد أن حكم على حديث ابن عمر هذا بالنكارة - :

« قلت : لكن الحديث ثابت ، فشطره الأول له شواهد من حديث جابر وغيره

وهو مخرَّج فى « الإرواء » رقم (١٩٤٩ و ١٩٨٢) ، و«تخريج الحلال » .

والشطر الثانى له شاهد من حديث علي .... ، ووجدت له شاهدًا آخر .... ».

فدل ذلك على أنه حكم بالنكارة على سند حديث ابن عمر ، وحكم بالحسن على متنه لورود شواهد تؤيده من السنة .



(١٨) حديث : « التائب من الذنب ، كمن لا ذنب له ».

ذكره الألباني فى الضعيفة (٢/ ٨٢ برقم ٦١٥ و ٦١٦) وضعفه وقال : أما حديث ابن مسعود فرواه ابن ماجة (٤٢٥٠) ... ورجال إسناده ثقات لكنه منقطع .اهـ

ثم تناقض فأورده فى صحيح ابن ماجة (٢/ ٤١٨ برقم ٣٤٢٧) مشيراً لنفس رقم الحديث فى ابن ماجة (٤٢٥٠) . فسبحان الله !

■ الجواب :

قلت : الحديث قد أورده الألباني في « صحيح ابن ماجة» ، وأشار إلى مصادر تخريجه ، فقال :

« (**حسن) - الضعيفة تحت الحديث (٦١٥-٦١٦)**».

فهذا دليل على أنه لم يغفل عن كونه قد ذكره في « الضعيفة».

وأما الذي ضعفه الألباني في « الضعيفة » فهو بلفظ أطول من هذا ، وهو :

« **التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وإذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب** » ، والحديث بهذا التمام منكر كما يظهر من الزيادة ، ثم إن الألباني قد خرجه هناك بهذا اللفظ المطول من حديث أنس بن مالك، وحكم عليه بالضعف ، ثم بيَّن أن اللفظ المختصر صحيحٌ ، فقال (٢/ ٨٣) :

«والنصف الأول من الحديث له شواهد من حديث عبدالله بن مسعود وأبي سعيد الأنصاري ».

ثم بيَّن علل كل خبر من الخبرين ، ثم قال :

« وجملة القول : أن الحديث المذكور أعلاه ضعيف بهذا التمام ، وطرفه الأول منه حسن بمجموع طرقه » .

فهذا يبين ما دلس به السقاف ، ويثبت براءة الألباني من جناية العلوي .

* * *

(١٩) حديث : « التجار يحشرون يوم القيامة فجاراً إلا من اتقى وبر وصدق» رواه الترمذى وابن ماجة والدارمى عن عبيد بن رفاعة عن أبيه عن النبى ﷺ ورواه البيهقى فى شعب الإيمان عن البراء وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

قال الألبانى مضعفًا للحديث فى تخريج « مشكاة المصابيح » (٢/ ٨٥٢ برقم ٢٧٩٩ و ..٢٨):قلت: وإسناده ضعيف. اهـ كلامه

قلت : الرجل متناقض على عادته ، فقد أورده فى صحيحته (٢/ ٧٢٩ برقم٩٩٤) !

■ الجواب :

قلت : إنما ضعفه هناك - أى فى « تخريج المشكاة » - من حديث عبيد بن رفاعة ، عن أبيه ، ثم أورده فى « الصحيحة » (٢/ ٧٢٩ / رقم : ٩٩٤) وذكر علته هناك ثم قال :

« وللحديث شاهد يرتقى به إلى درجة الحسن إن شاء الله ، ولفظه: « إن التجار هم الفجار ، قالوا : يا رسول الله : أليس قد أحل الله البيع ؟ قال : بلى ، ولكنهم يحلفون فيأثمون ، ويحدثون فيكذبون».

وقد مضى تخريجه برقم (٣٦٥) فراجعه ».

قلت : وهذا الشاهد أورده فى الموضع المشار إليه من حديث عبدالرحمن بن شبل ، وصححه هناك لذاته ، موافقًا فى ذلك الحاكم والذهبى والمنذرى .

فإنما حسَّنه فى الموضع الأول (٩٩٤) بشاهده الصحيح المخرَّج برقم (٣٦٥). **فلا تناقض فى ذلك .**

(٢٠) حديث « الدواوين ثلاثة : ديوان لا يغفره الله : الإشراك بالله يقول الله عزوجل : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ﴾ ، وديوان لا يتركه الله : ظلم العباد فيما بينهم حتى يقتص بعضهم من بعض، وديوان لا يعبأ الله به ظلم العباد فيما بينهم وبين الله فذاك إلى الله ، إن شاء تجاوز عنه » قال صاحب «مشكاة المصابيح » رواه البيهقى في «شعب الإيمان » .

قلت : ضعفه الألبانى فى « تخريج المشكاة » (٣/ ١٤١٩ برقم ٥١٣٣) فقال: ورواه أحمد أيضًا ، وسنده ضعيف. اهـ .

ثم من العجيب الغريب أنا وجدناه قد ذكره فى صحيحته (٤/ ٥٦. برقم ١٩٢٧).

والحديث فى « شعب الايمان » للإمام الحافظ البيهقى (٦/ ٥٢ برقم ٧٤٧٣ و ٧٤٧٤) . فتأمل .

■ الجواب :

قلت : إنما ضعف فى « تخريج المشكاة » حديث عائشة - رضى الله عنها - مرفوعًا : « **الدواوين ثلاثة** . . . . . » بعينه وبإسناده عند البيهقى وأحمد ولم يضعف المتن ، بل جعل هذا الحديث الضعيف شاهدًا لحديث أنس الذى حسَّنه فى « الصحيحة » (٤/ ٥٦. رقم ١٩٢٧) ، فقال بعد أن أعل حديث أنس بضعف راويين من رواته :

« لكن الحديث عندى حسن ، فإن له شاهدًا من حديث السيدة عائشة - رضى الله عنها - مرفوعًا به نحوه ...... ».

ولذلك ترجم له بلفظ حديث أنس ولم يترجم له بلفظ حديث عائشة

● ومما يجب التنبيه عليه هنا :

أن الألبانى إذا حكم على حديث بالصحة أو بالحسن فى «الصحيحة» فإنما يقصد بذلك المتن ، فلعله يصحح المتن أو يحسنه بمجموع الطرق ، وإن كان بعض طرق المتن ضعيفة .

وأما إذا حكم على حديث بالضعف فى « تخريج المشكاة» فغالبًا ما يطلق ذلك على إسناد بعينه - أو أسانيد بعينها - عند من خرج الحديث ممن عزاه إليهم التبريزى فى « المشكاة » .

فحكمه على سند معين لمتن بالضعف ، لا يناقض حكمه على نفس المتن بالصحة لوروده من طرق أخرى محتج بها ، أو لوروده من طرق تعضد بعضها البعض وهذا ظاهر من صنيع الألبانى - حفظه الله - فى هذين الكتابين والله أعلم .



(٢١) حـديث : « من هجر أخـاه سنة ، فـهو كـسفك دمـه » رواه أبو داود،ضـعفـه الألبـانى فى تخـريج «مـشكاة المصـابيح» (٣/ ١٤٠١/ رقم ٥٠٦٣) فقال : إسناده لين.

ثم ذكره مصـححًا إياه في «صحيح الجامع الصـغير وزيادته»(٥/ ٣٦٥ برقم ٦٤٥٧) وفى « سلـسلتـه الصـحيـحـة » (٢/ ٦٣٥ برقم ٩٢٨) ، واعتذر هنالك حيث لم ينفعه الاعتذار .

■ الجواب :

قلت : قـد اعـتـذر الألبـانى - حـفظه الله ورعـاه - عـن هذا الحكم فى «الصحيحة »، كـما أشار السقاف بقلة أدبه وسماجة لفـظه حيث قال : « واعتذر هنالك ، حيث لم ينفعه الاعتذار » ، فلماذا لم ينفعه الاعتذار ؟!!

أليس الرجوع عن الخطأ من شيم الكرام ، ومن صفات المنصفين؟!!

فإن قلت : هذا من تسرعه فى الحكم ، وقلة اطلاعه ورجوعه إلى المصادر ، فحرى بك أيضاً أن تصف بهذا الوصـف صاحب « الكمال » والمزى ، وابن حجر فكل هؤلاء فاتهم ما فات الألبانى - حفظه الله -.

فقـد قال الألبانى فى « الصـحيحـة » (٢/ ٦٣٥) بعد تخـريج الحديث من طريق : الوليد بن أبى الوليد ، عن عمران بن أبى أنس ، عن أبى خراش مرفوعًا به :

« قال الحاكم : « صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبى ، قلت :

وكذلك قـال العراقى فـى « تخريج الإحـياء » (٢/ ١٩٩) ، والعلامـة ابن المرتضى اليمانى فى « إيثار الحق على الخلق » (٤٢٥).

ويبدو لى الآن أنه كذلك ، فـإن رجاله كلهم - عدا الصحـابى- رجال مسلم وقد كنت قلت فى تعليقى على « المشكاة » (٥ / ٣٦) : «إسناده لين » وذلك بناءً على قول الحافظ ابن حجر فى ترجمة الوليد هذا من « التقريب » : «لين الحديث»، وهو أخذ ذلك مما ذكره فى ترجمته من « التهـذيب » ، وليس فيها من التوثيق غير قول ابن حبان فى « الثقات » : « ربما خالف على قلة روايته »

قلت : وقـد فـاته قـول ابن أبى حاتم فـى « الجرح والتـعـديل » (٤/ ٢/ ٢.): «سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال « ثقة ».

فلما وقـفت على هذا التوثـيق من مثل هذا الإمام اعـتمـدته ، لأنه أقعـد بهذا العلم من ابن حبان مع عـدم مخالفته إياه فى الجملة فى هذه التـرجمة ، وبناء على ذلك صـححـت الحديث، ورجـعت عن التليين السـابق،وقـد نبـهت على هذا في تحقيقى الثانى للمشكاة» اهـ.كلام الألباني

● قلت : فللألبانى فى ذلك حسنتان :

الأولى : أنه وقف على توثيق أبى زرعة لهذا الراوى ، وهو مما فات صاحب « الكمال » ، والمزى ، وابن حجر - رحمهم الله تعالى - وهذا التوثيق مما يفصل فى حال هذا الراوى .

والثانية : عدم تكبره على الحق، فإنه لما وقف على ما فاته مما كان له أثر فى حكمـه على الحديث بالضـعف، بيَّن مـا كان من خطئـه فى «الصحـيحـة» وفى «تخـريج المشكاة» - الطبـعة الثـانية - وهذا يـدل على تجرده - حـفظه الله - في الحق.

* * *

(٢٢) حديث : « إن أنسـابكم هذه ليست بسبـة على أحدكم كلكم بنو آدم ليس لأحد على أحد فضل إلا بدين وتقوى .....» رواه الإمام أحمد .

صحـحه الألبـانى فى « سلسلته الصـحيـحة » (٣/ ٣٢ برقم ١٠٣٨) وأخطأ فى ضبط لفظة « أنسـابكم » فذكرها « مـسابكم » غلطًا ، وزاد غلطًا قبل لفظة « ليست » واوًا .

وقال فى تخريجه هنالك :

قلت : وهذا سند صحيح عـلى شرط مسلم إلا ابن لهيعـة وهو صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة وهذا مـن رواية عبدالله بن وهب عنه فهو صحيح . اهـ كلامه .

قلت : وقد خالف كـلامه هذا فضعف نفس الحديث وأعله بابن لهـيعة فى كتـاب « غاية المرام فى تخريج أحاديث الحـلال والحرام » (ص: ١٨٩) حديث (٣١٠) حيث قال :

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل ابن لهيعـة : قال الهيثمى فى المجمع (٨/ ٨٤) رواه أحمد والطبرانى وفيه ابن لهيعة وفيه لين . اهـ

فتأملوا يا أولى الأبصار ، حيث لـم يدر الرجل أنه أورده فى صحيحته ، فسبحان الموفق !

■ الجواب :

قلت : ابتدأ السقاف نقده للعلامة الألبـانى بتخطئته فى ضبط لفظ الحديث ، فقال : « وأخطأ فى ضبط لفظة « أنسابكم » فذكرها « مسابكم » غلطًا ».

● قلت : بل أنت المخـطئ فى ذلك ، وإثبـات الألبـانى حـفظـه الله للفظة «مسابكم » يدل على نظره الدقيق فى نقـد الروايات، والاعتناء بالمتون والألفاظ،

فلفظة «مسابكم» ثابتة عند الروياني في «مسنده» - وقد راجعتها في نسخته المخطوطة - وعند الطحاوي في « مشكل الآثار »، إلا أنها تصحفت هناك إلى «مثابكم» وأما لفظة « أنسابكم» هذه فهي واردة في رواية ابن جرير، وأحمد .

● وأما عن سبب إثبات لفظة « مسابكم » وعدم إثبات لفظة «أنسابكم » ، فذلك لأن الحديث ورد باللفظة الأولى من طريق ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد، عن علي بن رباح، عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعًا به .

وحديث ابن لهيعة حسن إذا كان من رواية ابن وهب عنه ، لأنه سمع منه قبل الاختلاط ، ولذلك صححه من هذا الطريق - العلامة الألباني في «الصحيحة» - .

وأما الحديث بلفظ : « أنسابكم » فإنما ورد عند الإمام أحمد (٤/ ١٥٨)، والبيهقي في « الشعب»(٤/ ٢٩٢)من طريق: يحيى بن إسحاق ، أخبرنا ابن لهيعة به .

فهذه الرواية ليست من طريق العبادلة ، ولذلك ضعفها - بهذا اللفظ - العلامة الألباني في « غاية المرام » (٣١٠)، وهذا يدل على دقة نظره .



(٢٣) حديث : « إن الله فرض فرائض فلا تضيِّعوها وحدَّ حدوداً فلا تعتدوها ، وحرَّم أشياء فلا تنتهكوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » رواه الدارقطنى وحسنه النووى .

هذا الحديث ضعفه الألبانى فى « غاية المرام » ص (١٧) برقم (٤) فقال: ضعيف .

ثم تناقض فحسنه فى تخريج كتاب « الإيمان » لابن تيمية ص (٤٣) فقال : رواه الدارقطنى وغيره وهو حديث حسن بشاهده القوى قبله . اهـ. فما هذا التناقض ؟!

■ الجواب :

قلت :

إنما حسَّنه في «الإيمان» (ص:٤٣) بشاهد له من حديث سلمان الفارسي موقوفًا ومرفوعًا :

« الحلال ما أحلَّ الله في كتابه ، والحرام ما حرَّمه الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه » .

فهذا التحسين مختص بالمتن لا بالسند ؛ فتنبه .

* * *

(٢٤) حديث : « أحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن ، وأصدقها حارث وهمام،وأقبحها حرب ومُرَّة » . رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائى والبيهقى وغيرهم .

صححه الألبانى فذكره فى السلسلة الصحيحة (٣/ ٣٣/ برقم ١٠٤٠) ثم وجدنا أنه متناقض حيث ضعفه فى الإرواء (٤/ ٤٠٨ حديث رقم ١١٧٨) حيث قال :« ضعيف » . اهـ

وقال بعد ذلك فى الإرواء (٤/ ٤٠٨ السطر الثانى من أسفل) :

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل عقيل بن شبيب ، قال الذهبى : «لا يعرف هو ولا الصحابى إلا بهذا الحديث ». وقال الحافظ: مجهول . اهـ.

أقول يا أستاذ ألبانى : الذهبى قال عن هذا الرجل فى الكاشف (٢/ ٢٧٤ برقم ٣٩٠٩/ ١٣٩٥)وُثِّق . اهـ

وذكره ابن حبان فى الثقات كما فى تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (٧/ ٢٢٦ طبعة دار الفكر) وذكره البخارى فى تاريخه (٧/ ٥٣) فاستيقظ.

والحديث رواه مسلم فى صحيحه (٣/ ١٦٨٢ حديث رقم ٢ فى الأدب طبعة فؤاد عبدالباقى : بلفظ : إن أحب أسمائكم إلى الله عبدالله وعبدالرحمن » .

قلت : والحديث الذى أورده الألبانى فى الإرواء (٤/ ٤٠٨ / ١١٧٨) بلفظ :« تسموا بأسماء الأنبياء وأحب الأسماء إلى اللهّ عبدالله وعبدالرحمن وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرة ».

وحكم عليه بالضعف مطلقًا ، وهو صحيح بلا ريب لقول الحافظ الذهبى فى عقيل بن شبيب : « وُثِّق » كما قدمناه ولرواية مسلم له ولقول الحافظ فى الفتح (١٠/ ٥٧٨) :

أخرج مسلم من حديث المغيرة بن شعبة عن النبى ﷺ قال : «إنهم كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين قبلهم » ثانيهما أخرجه أبو داود والنسائى والبخارى فى الأدب المفرد من حديث ابن وهب الجشمى بضم الجيم وفتح المعجمة رفعه : « تسموا بأسماء الأنبياء ، وأحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن .... » الحديث .

ثم قال الحافظ :

وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال: « أحب الأسماء إليه أسماء الأنبياء».اهـ.

■ الجواب :

قلت : إنما ترجم فى الصحيحة لمطلق المتن وهو : « **خير الأسماء عبدالله وعبدالرحمن ، وأصدق الأسماء همام وحارث ، وشر الأسماء حرب ومرة**» ، وصححه بمجموع الطرق .

وترجم فى « الإرواء » لحديث أبى وهب الجشمى - بعينه - ولفظه « **تسموا بأسماء الأنبياء ...**» وفيه : « **وأحب الأسماء إلى الله عبدالله وعبدالرحمن ، وأصدقها حارث ، وهمام ، وأقبحها حرب ومرة** » ، وضعف إسناد هذا الخبر بعينه ، ولم يضعف المتن ، بل أشار فى « الإرواء » إلى تصحيحه المتن فى «الصحيحة » ، فقال (٤/ ٤٠٩):

« **ولتمام الحديث شاهد مرسل صحيح ، خرجته فى « الصحيحة » (١٠٤٠)**».

هذا جوابى عما ادعاه حسن السقاف من تناقض الإمام ناصر الدين الألبانى حفظه الله .

وأما انتقاده للألبانى فى متابعته للحافظ ابن حجر فى حكمه على عقيل بن

شبيب بالجهالة ، **فليس فى محله من وجهين :**

الأول : أن ابن حجر أولى بهذا الانتـقـاد - إن صح - من الألبانى لأنه سلفه فى ذلك ، ولكن لعلمه أن مثل هذا الانتـقـاد للحافظ قد يجعله نفـسه موضع نقد اكتفى بنقد الألبانى حفظه الله .

الثانى : وهو الأهم ، أن قول الحـافظ الذهبى فيـه : « وُثق »، لا يعنى أنه يذهب إلى تعديله ، فهذه لفظه تمريض ، لا تفيد التثبيت ، والذهبى يطلقها على من تفرد ابن حـبان بتوثيقه ، وتوثيق ابـن حبان لا يحتج به على إطلاقـه كما هو معلوم عند أهل هذا الشأن .

ومما يدلك على ما ذكرت ، أن الذهبى نفسه وصفه بالجهالة -فلم يعتد بتوثيق ابن حبان - فقال فى « الميزان » : « لا يعرف »

فعاد انتقادك على نفسك ، فتنبه !!

وأما احـتجاجك بإيـراد البخارى له فى « التـاريخ الكبيـر » ففيـه نظر ، فإن البخـارى قد يورد بعض الرواة فى « التـاريخ الكبير » ، ولا يذكـرهم بجرح ولا تعديل ويضعفهم فى مواطن أخرى من كتبه ، من هؤلاء :

- عبدالله بن محمد بن عجلان مـولى فاطمة بنت عتبة، سكت عنه البخارى فى « التاريخ الكبير »، وقال فى « الضعفاء الصغير »: « لا يتابع فى حديثه » .
- وعبدالله بن يعلى النهدى ، سكت عنه البخـارى ، وقال فى «الضعفاء »: «فيه نظر » وغيرهما.

فكتاب البخارى - « التاريخ الكبير » - وإن ذكر فيـه جماعة كبيرة من الثقات إلا أنه ذكر فيه أيضاً كثيراً من الضعفاء بل والهلكى ، فسكوته عن الراوى فى هذا الكتاب لا يُعَدُّ تعديلاً له .

فمن أولى بالإيقاظ ، الألبانى - حفظه الله - أم أنت؟!!

وأما ما حاولت تلبيسه على القـراء من أن مسلمًا قد أخرج الحديث، فالجواب عنه أن مسلمًا قد أخرج الشطر الأول فقط من الحديث، وهو « **إن أحب أسمائكم إلى الله عبدالله وعبدالرحمن** »، وقد أشار إلى ذلك العلامـة الألبانى عند تخريجه حديث أبى وهب الجشمى فى « الإرواء »، وإنما صححـه الألبانى فى « الصحيحة» بزيادة:

«**وأصدق الأسماء همام وحارث، وشر الأسماء حرب ومرة** ».

وأما حديث المغيرة بن شعبة مرفوعًا - فى صحيح مسلم -:

« **إنهم كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم والصالحين قبلهم** ».

والذى أورده السقاف شاهدًا لحديث أبى وهب الجشمى ، فلا يضر عدم إيراده خصوصـًا وأن الألبانى قد صحح متن حـديث أبى وهب الجشمى فى الصحـيحة بمجموع طرق أخـرى ذكرها هناك ،وأشار إلى تصحيحـه هذا فى « الإرواء » كما سبق وذكرنا.

فالألـبانى لم يضـعف الحديث مطلقًـا - أى متنه - وإنما ضـعف إسنادًا من أسانيـد المتن وهو إسناد خبـر أبى وهب الجشـمى ، ثم صحح المتن بمجـموع هذا الطريق وطرق أخرى مرسلة .

ثم قول السـقاف : (**وحكم عليـه بالضعف مطلقًـا ، وهو صحـيح بلا ريب لقول الحافظ الذهبي في عقيل بن شبيب : « وثق» كما قدمناه ، ولرواية مسلم له)**؛

يوهم أن مسلمًا قد أخرج لعقـيل هذا واحتج به ، وليس بصحيح، بل تحايده الشيخان في « الصحيحين».

فتنبه ، وتدبر ، وتأمل .



(٢٥) حـديث : « إخوانى لمـثل هذا اليوم فـأعـدوا » رواه الخطيب عن البراء بن عازب.

ضـعف الحـديث الألبـانى فى « ضـعـيف الجـامع الصـغـيـر وزيادته » (١/ ١١٤ برقم ٢٤٥) فقال :

ضعيف ، الأحاديث الضعيفة ٢٠٧٦

ثم وجدته أنه متناقض حيث صححه فذكره فى « السلسلة الصحيحة » (٤/ ٣٣٤ حديث رقم ١٧٥١).

فتـأملوا يا ذوى الأبصار ويا أهل الإنصـاف وهل يعول على كـلام مثل هذا .

■ **الجواب :**

قلت : من قرأ مقدمة «صـحيح أبي داود» يظهر له تمام ورع الشيخ ، حيث أفـصح فيـها عـن أنه قد يعـود عن حكمـه على بعض الأحـاديث بالصحـة إلى الضعف، وبالعكس لما جُبل عليه الإنسان من الخطأ ، قال -حفظه الله - : « هذا ولا بد لي قبل الختام من التنبيـه على أمر مهم ، وهو أنه قد يرى بعض القراء في كـتب هذا المشـروع وغـيـرها بعض الاخـتـلاف في المراتب الموضـوعـة لبـعض الأحاديث، بين كـتاب وآخـر ، فيصـحح الحديث أو الإسناد مـثلاً في كـتاب ، ويضعف في آخر ، فأرجو أن يتـذكروا أن ذلك مما لابد أن يصدر من الإنسان ، لما فُطر عليه من الخطأ والنسيان ».

وهذا ما وقع له في هذا الحديث ، ومن ذا الذي يسلم من الخطأ.



(٢٦) حديث : « ثنتان لا تردان؛الدعاء عند النداء، وعند البأس حين يلحم بعضهم بعضًا » وفى رواية « وتحت المطر » رواه أبو داود.

أقول : قال الألبانى مضعفًا للفظة « وتحت المطر » فى تخريجه على «مشكاة المصابيح » (١/ ٢١٢ برقم ٦٧٢) ما نصه :

« وهو حديث صحيح كما بينته فى « التعليق الرغيب » باستثناء رواية «وتحت المطر» فإنها ضعيفة وفى سندها رجل مجهول » . اهـ

قلت : ومن عجيب تناقضه وتخبطه أنه أورد الحديث مصححًا له بلفظ « المطر » فى سلسلته الصحيحة (٣/ ٤٥٣ / برقم ١٤٦٩) بمعناه . فسبحان الله ! !

■ الجواب :

قلت : الزيادة التي ضعفها الألباني في « تخريج المشكاة » إنما هي من حديث سهل بن سعد - رضي الله عنه - .

فهذا التضعيف مختص بوجه واحد ، وهو السند الذي ورد به عن سهل.

وأما تصحيحه حفظه الله لهذه الزيادة في « الصحيحة» فبمجموع الطرق ، ولذلك فقد ذكرها هناك بلفظ :

«اطلبوا إجابة الدعاء عند التقاء الجيوش ، وإقامة الصلاة ، ونزول المطر».

وهو بهذا اللفظ من وجه مرسل عند الشافعي في «الأم» ، ثم قال الألباني - حفظه الله - :

«لكن الحديث له شواهد من حديث سهل بن سعد وابن عمر وأبي أمامة خرجتها في « التعليق الرغيب» (١/ ١١٦) ، وهي وإن كانت مفرداتها ضعيفة ،

إلا أنها إذا ضمت إلى هذا المرسل أخذ بها قوة ، وارتقى إلى مرتبة الحسن إن شاء الله ».

فالألباني حفظه الله لم يغفل في الصحيحة عما سطره في «التعليق الرغيب» ، ولا عما ذكره في « تخريج المشكاة».

فتدبر وتأمل وتنبه.

* * *

(٢٧) حديث : « كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت » رواه أبو داود والنسائى والحاكم .

قال الألبانى مضعفًا للحديث فى « غاية المرام فى تخريج أحاديث الحلال والحرام»ص (١٥٣) برقم (٢٤٥): ضعيف بهذا اللفظ ... اهـ

قلت : وجدته متناقضًا حيث حسنه فى « «إرواء الغليل » (٣/ ٤٠٧) بهذا اللفظ حيث قال فى آخر سطر :

« فالحديث حسن » اهـ . فتأملوا يا قوم ! !

■ **الجواب :**

قلت : إنما ضعفه فى « غاية المرام » من رواية أبى داود والنسائى والحاكم وهو عندهم من طريق :

وهب بن جابر الخيوانى ، عن ابن عمرو مرفوعًا به .

ووهب هذا مجهول،وقد بيَّن الألبانى -حفظه الله- هذه العلة فى«الإرواء» إلا أنه حسنه هناك بشاهد عن ابن عمر -رضى الله عنه -.

فأين التناقض فيما فعل ؟!!

فإنما ضعف فى «غاية المرام» الحديث من طريق بعينه ، وصحح متنه فى «الإرواء » بمجموع الطرق ، إذ أنه قد اقتصر فى « غاية المرام » - ومثله « تخريج المشكاة » - على الكلام على الرواية المذكورة بعينها،ولم يتوسع إلى تخريج المتن، فإن زاد فى بعض المواضع فتكلم على المتن فهو زيادة فضل منه - حفظه الله -.



(٢٨) حديث : أن معاذًا ﷺ قال : يا رسول الله وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به فقال ﷺ :« وهل يكب الناس فى النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ؟! »

قلت : ضعف الألبانى الحديث فى تخريج « شرح الطحاوية » ص ١٨٥ من الطبعة الثامنة فقال :

« رواه الترمذى وغيره بسند فيه انقطاع وقد بين ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلى فى شرح الأربعين بيانًا شافيًا فيراجعه من شاء » اهـ .

قلت : ومن عجيب وغريب تناقضاته أنه صححه فى « صحيح الجامع وزياداته » وهو قطعة من حديث طويل .

انظر (٥/ ٣٠ حديث ٥٠١٢) السطر الخامس وقال :

« صحيح ، تخريج إيمان ابن أبى شيبة ١و ٢ الإرواء٤١٢ » فتدبروا!

■ الجواب :

قلت: إنما ضعف الحديث - فى تخريج « شرح الطحاوية» - من رواية الترمذى، فتكلم على سند الترمذى وحده ، وهو من طريق أبى وائل،عن معاذ .

وقد ذكر فى « الإرواء » (٢/ ١٣٨) علة هذا الإسناد ، وما أعله به الحافظ ابن رجب ، فهو لم يغفل إذًا عن هذه العلة ، ولم يتناقض كما ادعى السقاف .

ثم أورد طرقًا أخرى تعضد هذا المرسل، منها طريق الإمام أحمد فى «المسند» (٥/ ٢٤٦) من رواية: شهر بن حوشب، حدثنا ابن غنم، عن معاذ بن جبل به .

بالإضافة إلى طرق أخرى مرسلة ، منها :

ما رواه ابن أبى شيبة فى « الإيمان » - وعلّق عليه الألبانى هناك برقم (١) و

(٢) - ولذلك أشار عند الحكم على هذا الحديث بالصحـة فى « صحيح الجامع » إلى :

(تخريج إيمان بن أبى شيبة ١ و ٢ ، الإرواء ٤١٢) .

فأين التناقض المزعوم؟!!

* * *

(٢٩) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا :

« إذا زوَّج - وفى لفظ أنكح - أحدكم جاريتـه - وفى لفظ عبده - فلا ينظرن إلى ما دون السرة والركبة فإنه عورة » رواه أبو داود .

صـحـحـه الأستـاذ الألبانى فـقـال فى « إرواء الغليل » (٦/ ٢٠٧ برقم ١٨٠٣): حسن . اهـ

وقد حكم على الحديث بالصـحة أيضا في « الإرواء » (١/ ٢٦٦ برقم ٢٤٧ اقرأ كامـل الصفحة) علمًـا بأنه قال فى الموضع الأول فى الإرواء هو برقم (٢٤٤).

ثم رأيتـه قد حكم بضـعفـه فى « السلسلة الضعـيفـة » (٢/ ٣٧٢ برقم ٩٥٦) فقال : ضعيف مضطرب . اهـ فسبحان الله !!

وضعفـه أيضا فى « ضعيف الجامع الصـغير وزيادته » (١/ ١٩٠ برقم ٦٣٢).

■ **الجواب :**

قلت: لم يتناقض العلاَّمة الألباني - حفظه الله - في ذلك ألبتة.

فإنما صـحح الحديث في الإرواء(رقم :٢٤٧) بلفظه المختصـر العام : « **مروا أبناءكم بالصلاة لسبع** » ، وذلك لوروده من وجهين أحدهما حسن.

فأما الوجـه الأول : فهو حديث عـبدالله بن عمرو ، وقـد حسنه لذاته هناك بهذا اللفظ المختصر.

وأما الوجه الثاني: فهو حديث سبرة بن معبد.

وقد قـوى الطريقين بعضـهـمـا ببعض إلى درجة الـصحة كـما هو مـقرر في مصطلح الحديث.

ثم حكم على أصل حديث عـبدالله بن عمـرو في الموضع الثاني (١٨٠٣) بالحسن فـقط كمـا قرره في الموضع الأول ، وإنما صـحح عمـوم الحديث ، ولم يصحح الزيادة التي ترجم بها للحديث ، والتي هي :

« إذا زوَّج أحدكم جاريته. . . ».

ثم أورد كلام البيهقـي في إعلال هذه الزيادة ، بل أنكر الألباني على صاحب « منار السبيل» الاستدلال به.

ثم أتى في « الضـعـيفـة» وتكلم بإسـهاب علـى علل هذه الزيادة ، ومن ثم ضعفها هناك ، وليس في هذا تناقض.



(٣٠) حـديث : « إن رسول الله ﷺ أكـثـر ما كـان يصـوم من الأيام السـبت والأحد وكـان يقـول إنهـما يومـا عـيد للمـشـركين ، وأنا أريد أن أخالفهم » .

صـححـه الألبـانى فى تعليـقـه على صحـيح ابن خـزيمة (٣/ ٣١٨ فى الحاشية برقم ٢١٦٨) فقال :

إسناده حسـن ، وصححـه ابن حبـان (٩٤١) من طريق المصنف وانظر كتابى « حجاب المرأة المسلمة » (ص ٦١ - ٦٢) ناصر اهـ

قلت : أشتهى أن يحـيل الشيخ الألبانى إلى كتاب من كـتبه ولا يخطئ فى رقم الصفحـة أو المجلد ، فإننى لم أتتبعه فى مـسألة إلا وجدته لم يصب فى الإحـالة على رقم الصـفحـة ، وأعـتقـد أنه يفـعل ذلك كثـيـرًا للتمـويه وإضاعة الباحث عن أن يصل إلى الهدف !

ونعود فنقول : لم نجد كلامه على حديث « صوم يوم السبت والأحد » صحيـفة ٦١-٦٢ من حجاب المرأة المسلمـة ، وإنما وجدناه ص (٩٠) وقد حسنه بل صححه هناك.

قلت : ثم تناقض الشيـخ فضعفـه فى « السلسلة الضعيـفة » (٣/ ٢١٩ برقم ١٠٩٩) فتدبروا !

■ الجواب :

قلت : قد اعتذر العلامة الألبانى - وهذا من تواضعه وإنصافه المعروف بهما - عن علة فى إسناد الحديث لم يتبينها عند تعليقه على « صحيح ابن خزيمة » .

فقال فى « الضعيفة » :

« ولم أكن قد تنبهت لهذه العلة فى تعليقى على « صحيح ابن خزيمة » ، فحسنت ثمة إسناده ، والصواب ما اعتمدته هنا » .

أى من تضعيف الحديث .

وليس هذا تناقضًا ، **بل تواضعًا منه - حفظه الله -.**

وأما الإحالات التي لم يتوصل إليها المعترض ، فإنما تكون إلى مافي يد الشيخ من نسخ وطبعات ، وليس من ذنب الشيخ عدم وقوفك أنت على هذه النسخ هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فعامة كتب الشيخ مفهرسة الأخبار ولله الحمد والمنة ، فلو كان يريد التعمية كما تدَّعي لتركها دون ما فهرسة .



(٣١) قال صاحب منار السبيل كما فى « إرواء الغليل » (٤/ ٤١ برقم ٩٢١) :

وفى الخبر « إنَّ للصائم عند فطره دعوة لا تُرد » .

قلت : قال الألبانى فى « الإرواء » فى الموضع المذكور : ضعيف .

ثم صحح ذلك فى «السلسلة الصحيحة»(٤ / ٤٠٦برقم ١٧٩٧) بلفظ « ثلاث دعوات لا ترد : دعوة الوالد ، ودعوة الصائم ، ودعوة المسافر » فتأملوا !

■ الجواب :

قلت : قد أجاب السقاف بنفسه على نفسه لما بيَّن أن الحديث المخرَّج فى «الإرواء » - والذى ضعفه الألبانى - غير الحديث الذى صححه فى «الصحيحة» .

وأزيد جوابه إيضاحًا ، فأقول : أما حديث :« **إن للصائم عند فطره دعوة لا ترد** » ، والذى ضعفه الألبانى فى «الإرواء » فإنما ضعفه من رواية عبدالله بن عمرو -رضى الله عنه -.

وأما حديث « **ثلاث دعوات لا ترد** : .... » والذى صححه الألبانى فى «الصحيحة » فإنما صححه من حديث أنس بن مالك -رضى الله عنه - بشاهد من حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - ولم يعرج ألبتة على ذكر حديث عبدالله بن عمرو هذا والذى ضعفه في «الإرواء »، **فأين تناقضه المزعوم؟!!**



(٣٢) حديث سيدنا جابر قال :

« ذبح النبى ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين فلما وجههما قال: إني وجهت وجهى للذى فطر السماوات والأرض حنيفًا وما أنا من المشركين ، إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، اللهم منك ولك ، عن محمد وأمته ، بسم الله والله أكبر ، ثم ذبح » رواه الإمام أحمد فى مسنده وأبو داود وابن ماجة والدارمى .

قلت : ضعَّف الألبانى هذا الحديث فى « تخريج المشكاة » (١/ ٤٥٩ برقم ١٤٦١) فقال :

من طريق : أبى عياش عن جابر ، وأبو عياش هذا هو المعافرى المصرى ولم يوثقه أحد ، وأشار الحافظ فى التقريب إلى تليين حديثه ، ووقع فى طريق ابن ماجة وحده أنه الزرقى وهذا آخر ، لكن السند بذلك ضعيف : فيه إسماعيل بن عياش وهو ضعيف فى غير روايته عن الشاميين وهذه منها. ثم قوله فى الحديث : على ملة إبراهيم . لم يرد إلا فى رواية أبى داود وهى شاذه عندي وكأنها مدرجة ، والله أعلم . اهـ

قلت : تناقض فحسَّن الحديث في « إرواء الغليل » (٤/ ٣٥١) حيث قال : قلت: وإسناده حسن ، رجاله ثقات رجال مسلم غير ابن عقيل وفيه كلام لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن.. اهـ كلام الألبانى .

قلت : يا شيخ ناصر كيف تقول : « لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن » وقد قال الحافظ الذهبى فى ترجمته فى « سير أعلام النبلاء » (٦/ ٢٠٥) :

قلت: - الذهبى - : لا يرتقى خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج اهـ أى الحسن .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى فى ترجمته فى تهذيب التهذيب (٦/ ١٣ دار الفكر) :

أ) ذكره ابن سعد وقال : كان منكر الحديث لا يحتجون بحديثه وكان كثير العلم.

ب) وقال بشر بن عمر : كان مالك لا يروى عنه .

ج)وقال على بن المدينى : وكان يحيى بن سعيد لا يروى عنه .

د) وقال يعقوب بن شيبة : عن ابن المدينى : لم يدخله مالك فى كتبه .

هـ) وقال يعقوب بن أبى شيبة : صدوق فى حديثه ضعف شديد جداً .

و) وقال سفيان بن عيينة : متروك الحديث .

ز) وقال الإمام أحمد : منكر الحديث .

ح) وقال ابن معين : لا يحتج بحديثه .

ط) وقال أبو زرعة : مختلف عنه فى الأسانيد .

ى) وقال أبو حاتم: لين الحديث ليس بالقوى ، ولا ممن يحتج بحديثه.

ك) وقال النسائى : ضعيف .

ل) وقال ابن خزيمة : لا أحتج به لسوء حفظه .

م) وقال ابن المدينى : كان ضعيفًا .

ن) وقال الخطيب : كان سيئ الحفظ .

ص) وقال ابن حبان : كان ردىء الحفظ يحدث على التوهم فيجىء بالخبر على غير سننه ، فوجب مجانبة أخباره . اهـ من تهذيب التهذيب باختصار .

فأقول : فهل يُقال لهذا أن حديثه لا ينزل عن الحسن ؟!!!

■ الجواب :

قلت : إنما حسن الألبـانى - حفظه الله - حديث جابر هذا من روايــةعبدالله ابن محــمد بن عــقيل فى « الإرواء » ، ولـم يصحــحه من رواية أبى عــياش عنه هناك ،بل أعله هناك (٤/ ٣٥٠) بما أعله به فى «تخريج المشكاة »، **فلم يتناقض - حفظه الله - كما ادعى السقاف !!**

وأما تضعـيف السقاف لحال عـبدالله بن محمـد بن عقيل فقـد أجبت عنه بما يغنى عن الإعادة هنا فى « الجزء الأول» من هذا الكتـاب، ولكن لا يفوتنى تذكير القراء هنا **بأن ممن حسن حـديث عبدالله بن محـمد بن عقـيل شيخ السقاف نفسه عـبدالله بن الـصديق الغـمـارى فى كـتابه « الرد المحكـم المتين على كـتاب القـول المبين»**[1]، **حيث قـال (ص: ١٨٠) - تعليقا على حـديث على - رضى الله عنه - مرفوعًا: « مفتاح الصلاة الطهور ... »** :

« رواه الشـافعى وأحـمـد وإسحـاق بن راهويه وابن أبى شـيـبة والأربعـة إلا النسائى والحاكم والبزار وابن السكن من طريق : عبـدالله بن محمد بن عقيل ، عن مـحمـد بن الحنفـية ، عـن على كرّم الله وجـهـه عن النبى صلى الله عليـه وسلم .. الحديث ، قـال الترمذى : « هذا أصح شىء فـى هذا الباب وأحسن ، وعـبدالله بن محـمد بن عـقيل هو صدوق ، وقـد تكلم فيـه بعض أهل العلم من قبـل حفظه ، وسمعت محـمد بن إسماعيل يقول : كأن أحمـد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم - يعنى ابن راهويه ، والحميـدى يحتجون بحديث عـبدالله بن محمد بن عـقيل ، قال محـمد : وهو مقـارب الحديث » اهـ وصرح الحـافظ الهيـثمى فى غيـر موضع من

---

(١) وهو كتاب قديم جـدًا للغمارى ، مطبوع سنة (١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦) كما هو مـثبت على طرة الكتاب ، وهو من مطبوعات « مطبعة دار إحياء المؤلفات الإسلامية » ، وعلى الصفحة الأولى منه إجازة من أحد تلاميذ المؤلف واسمه محمد مراد إلى أحد تلاميذه، وتاريخ الإجازة ١٤ / رمضان ١٣٧٤ هـ ٧/ ٥/ ١٩٥٥م ، وقد وقع لأحد إخواننا شراء من بائع للكتب القـديمة ، فاحتفظت به عندى سنوات ، وكنت اتصفحـه عند كتابتى للجزء الأول من هذا الكتاب فوقعت على هذا الحكم ، ولله فى ذلك حكمة .

«مجمع الزوائد » : أن عبدالله بن محمـد بن عقيل حديثه حسن : (وبناء على ذلك يكون هذا الطريق وحده على شرط الحسن) اهـ كلام الغمارى .

ففيم النكير على الألبانى فى تحسينه حديث ابن عقيل ؟!!

* * *

(٣٣) حديث : « إن الله تـعالى خلق آدم عليـه السلام ، ثم مسـح ظهره بيـمينه فـاستـخرج منه ذرية ، قـال : خلقت هؤلاء للجنة وبعـمل أهل الجنة يعملون . ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية ، قال : هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون » فقال رجل : يا رسول الله ، ففيم العمل؟ فقال ﷺ : « إن الله تعالى إذا خـلق العبد للجـنة استعـمله بعمل أهل الجنة حـتى يموت على عمل من أعـمال أهل الجنة فـيدخل الجنة ، وإذا خلق العبـد للنار استـعمله بعـمل أهل النار ، حتـى يموت على عمل من أعـمـال أهل النار فيـدخل به النار» . رواه أبو داود والترمذى وابن حبان فى صحيحه وغيرهم .

أقول : ضعَّفه الألبانى فى تخريج أحاديث « مشكاة المصابيح » (١/ ٣٥ حديث رقم ٩٥) حيث قال :ورجال إسناده ثقات ، رجال الشيخين غير أنه منقطع بين مسلم بن يسار وعمر ، لكن له شواهد كثـيرة سيأتى بعضها. اهـ ثم صـحـحـه فى تخـريج أحـاديث « شـرح الطحـاوية » ص (٢٤٠) رقم (٢٢٠)حيث قال:صحيح لغيره،إلا مسح الظهر فلم أجد له شاهدًا.. اهـ

قلت : سـبحان الله ذكـر بعده مـباشرة فـى شرح الطحاوية حـديث أبى هريرة وفيه « مـسح الظهر » وهو شاهد للأول وقال فى تخريجـه : «صحيح وجدت له أربعة طرق ......»!!!

■ الجواب :

قلت : ليس فـيه تناقض ، فـإنما حكم على إسناد حديث عـمر بعـينه ، ثم حكم على عموم المتن في «شرح الطحاوية» ، فصـححه إلا «مسح الظهر» ، فإنه لم يجد له شاهدًا يصح به ، وأما شاهد أبي هريرة فـلا يُفهم من تصحيحه له أنه يذهب إلى تصحـيح مسح الظهر ، بل هو مقـيد بالذي قبله ، والذي فـيه إعلال هذه الزيادة.

(٣٤) حديث سيدنا أبى سعيد الخدرى مرفوعًا :

« إن الناس لكم تبع وإن رجالاً يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً » رواه الترمذى برقم (٢٦٥٠) طبعة شاكر .

قلت : صحح الألبانى الحديث فى « السلسلة الصحيحة » (١/ ٥٠٣ برقم ٢٨٠ من حديث أبى سعيد الخدرى).

ثم وجدته قد ضعَّفه فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٧٥ برقم ٢١٥) من حديث أبى سعيد حيث قال ما نصه :

وَصَفَهُ الترمذى بأن فيه أبا هارون العبدى كان شعبة يضعفه ، قلت : واسمه عمارة بن جوين وهو ضعيف جداً ، وقد كذبه بعض الأئمة . اهـ !! فياللتناقض !

■ **الجواب :**

قلت : إنما ضعف الألبانى حديث أبى سعيد من طريق أبى هارون العبدى عند الترمذى فى « تخريج المشكاة » ، فقصد بذلك تضعيف إسناد معين من أسانيد هذا الحديث .

وصحح المتن فى « الصحيحة » ، وذكر له طرقًا كثيرة عن أبى سعيد هناك ، منها طريق أبى نضرة ، عن أبى سعيد الخدرى وهو صحيح لذاته عنده .

فلا تناقض فيما فعل - حفظه الله -.



(٣٥) حـديث : علي بن طلق مرفـوعًـا : «إذا فسـا أحدكم فى الصـلاة فلينصرف وليُعد الصلاة ، ولا تأتوا النسـاء فى أعجازهن فإن الله لا يستحى من الحق » رواه ابن حبـان فى صحيحـه والإمام أحمد والتـرمذى وأبو داود وغيرهم .

قلت : حَسَّن الألبانى حـديث على بن طلق هذا بإقـراره الترمـذى فى تحسينه فى تخريج « المشكاة » (١/ ١٠٣ برقم ٣١٤) ، وزعم أن له شواهد أيضًا .

ثم رأيته قد حكم عليـه بالضعف فى « ضعيف الجامع الصـغير وزيادته (١/ ٢٠٩ برقم ٧٠٦) من حديث على بن طلق فقال :

ضعيف ، ضعيف أبى داود ٢٦. اهـ !! فتأملوا !

■ **الجواب :**

قلت : الذي قاله الألباني في «المشكاة » (١/ ١٠٣) :

« وقال - أي التـرمذي - في الرضاع (١/ ٢١٨) : حـديث حسن ، قلت : ويشهد له الحديث ٣٠٦».

والحديث (٣٠٦) هو ما أخـرجه مسلم من حديث أبي هريرة مـرفوعًا : «**إذا وجد أحـدكم في بطنه شـيئًا فـأشكل عليه أخـرج منه شيء أم لا فلا يخـرجن من المسجد حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا**».

وهذا إن دل على شيء فيـدل على أن الشيخ الألبـاني لم يقر التـرمذي على حكمه بالحسن ، ولذا فقد أورد للحديث شاهدًا يؤيده.

وكـذلك فـهذا دال على أنه إنمـا قوى المتن ، ولم يـتكلم على السند المنفـرد بالتقوية - الذي عند الترمذي -.

فكونه قد ضعف السند في موضع ، وصحح المتن في موطن آخر لتوافر الشواهد المرقية للسند الضعيف فهذا لا يعد تناقضًا ألبتة على طريقة المتأخرين في تقوية الضعيف بمثيله.

ونرجع ونقول : ثمة فرق بين الكلام على سند منفرد ، وبين الكلام على متن السند إذا ورد مايؤيده من طرق أخرى ، فتنبه .



(٣٦) حديث عبدالله بن عكيم رضي الله عنه قال :أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه : « أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » رواه الترمذى وغيره .

قلت : ضعَّف الألبانى الحديث فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ١٥٧ برقم ٥٠٨) فقال فى آخر كلامه عليه : والقول فى هذا الحديث طويل الذيل ، وقد أطنب فيه الحازمى فى « الاعتبار » وخلاصة القول فيه أنه مضطرب فى إسناده ومتنه ، فمن شاء البسط والتفصيل فليرجع إليه أو إلى : « تلخيص الحبير » . اهـ

قلت: والكل يعرف أن المضطرب من أقسام الضعيف بشكل عام.

ثم رأيت أنه - الألبانى - متناقض حيث صحح نفس الحديث من رواية عبد الله بن عكيم فى الإرواء (١/ ٧٦ برقم ٣٨) ورد على من قال باضطراب الحديث ثم قال ص ٧٩:

« فثبت الحديث ثبوتًا لاشك فيه ، وقد حسنه الترمذى والحازمى . . » اهـ ! فسبحان الله !!

■ الجواب :

قلت : ماذكره الألباني في « تخريج المشكاة» إنما هو مختص بما تكلَّم به العلماء ، ولذلك فقد نقل كلامهم هناك في إعلاله، ثم قال : « وخلاصة القول فيه أنه مضطرب في إسناده ومتنه » ثم أحال القارئ إلى المراجع ، فقال : « فمن شاء البسط فليرجع إليه - أي « الاعتبار» للحازمي - أو إلى « تلخيص الحبير» ». فهو لم يحكم هنا عليه بحكم ، وإنما غاية أمره أنه نقل كلام أهل العلم ، وبيَّن صفة الحديث عندهم.

ثم تكلَّم عليه بإسهاب في « الإرواء» وأثبت صحته هناك ، ورد على من أعله بالاضطراب. **فلا تناقض في ذلك إن شاء الله .**

(٣٧) حديث :أن النبى ﷺ أتى مسجد بنى عبد الأشهل فصلى فيه المغرب ، فلما قضوا صلاتهم رآهم يسبحون بعدها فقال : «هذه صلاة البيوت » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة .

قلت : ضعف الحديث الألبانى فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٣٧٠ برقم ١١٨٢) فقال :

قلت : وفيه عندهم جميعا إسحاق بن كعب بن عجرة ، وهو مجهول الحال كما فى التقريب . اهـ

ثم رأيته صححه إذ أورده فى « صحيح ابن ماجة » (١/ ١٩٢ برقم ٩٥٦) فقال : «حسن » . اهـ !!!

■ الجواب :

قلت : إنما ضعف الألبانى هذا الخبر فى « تخريج المشكاة » من رواية كعب ابن عجرة - رضى الله عنه - وحسنه عند ابن ماجة من حديث رافع بن خديج فلا تناقض فى ذلك .

بل أشار فى « صحيح ابن ماجة » إلى شاهد آخر له عند ابن خزيمة رقم (١٢٠٠) من حديث محمود بن لبيد ، وحسنه لذاته .



(٣٨) عن ابن جريج عن عطاء قال :

« كـان ابن عمـر رضى الله عنهمـا إذا صلى الجـمعـة بمكة تقدم فـصلى ركعتين ، ثم يتقدم فيـصلى أربعًا ، وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ، ثم رجع إلى بيته فصلى ركعتين ، ولم يصل فى المسجد . فقيل له . فقال:كان رسول الله ﷺ يفعله » رواه الترمذى (٢/ ٤٠٢) وغيره .

ضـعف رواية التـرمذى هـذه الألبانى بـعنعنة ابن جـريج عن عطاء فى تخـريج « مـشكاة المصابـيح » (١/ ٣٧٢ آخر سطر فى الحـاشـيـة) فقـال: ورجاله ثقات ، فهو صحيح لولا أن فيه عنعنة ابن جريج . اهـ !

قلت : الألبـانى مـتناقض لأنه صـحح عنعـنة ابن جـريـج عن عطاء واعتـبرها محمـولة على السماع حـتى يتبين تدليـسه فيهـا إذ قال فى «إرواء الغليل » (٣/ ٩٧ / السطر السادس من تحت) :

وعلى هذا فكل روايات ابن جريج عن عطاء محـمولة على السماع إلا ما تبين تدليسه فيه . اهـ

قلت : وهذا الحـديث لم يتبين أن ابن جـريج قد دلس فـيه ، والألبـانى أعله فى تخريـج « المشكاة » بعنعنته ، ثم تناقض فـصححـه بنفس السند فى صـحيح التـرمـذى (١/ ١٦٢ برقم ٤٣٣) وفـى صـحـيح أبى داود برقم (١٠٠٠) فياللعجب !!!

■ الجواب :

قلت : هذا محتمل منه ، فإنه إنما ضعف عنعنة ابن جريج لأنه مدلس ، بل وفاحش التدلس ، والعلماء على رد رواية المدلس مـا لم يصرح بالسماع ، وعلى هذه القاعدة سار الألبانى فى مـصنفاته ، ولما وقف على قرينة تدل على أن عنعنة

ابن جريج عن عطاء محمولة على السماع ما لم يتبين أنه قد دلس حديثًا بعينه ، أخذ بها ، فصحح حديثه المعنعن عن عطاء إلا أن يتبين له أنه دلسه .

يدل عل ذلك أنه قال عند كلامه فى « الصحيحة » (١/ ٥٠) على حديث ابن عباس : « الأذنان من الرأس » وبعد إعلاله لرواية ابن جريج عن عطاء بالعنعنة :

« ثم رأيت الزيلعى نقل فى « نصب الراية » (١/ ١٩) عن ابن القطان أنه قال : « إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواته » . . . . ثم رأيت فى ترجمة ابن جريج من « التهذيب » أنه قال : « إذا قلت : قال عطاء، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل : سمعت فهذه فائدة هامة ، ولكن ابن جريج لم يقل هنا : « قال عطاء»، وإنما قال: «عن عطاء» فهل حكمها واحدة ، أم يختلف ؟ الظاهر عندى الأول » .

هذا من وجه .

ومن وجه آخر : فقد أشار عند تصحيحه لهذا الحديث فى «صحيح الترمذى» إلى رواية أبى داود لهذا الحديث ، وفيه تصريح ابن جريج بالسماع من عطاء.

فبطل بذلك ادعاء السقاف بتناقض الألبانى .



(٣٩) حديث سيدنا علي رضى الله عنه وكرم وجهه مرفوعًا :

« إن الله وتر يحب الوتر فأوتروا يا أهل القرآن » رواه أبو داود وابن ماجة والنسائى والترمذى .

ضعف حديث سيدنا علي هذا الألبانى فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٣٩٧ برقم ١٢٦٦) حيث قال :

ورجالهم ثقات غير أن أبا إسحاق وهو السبيعى كان قد اختلط ومع ذلك قال الترمذى حديث حسن . اهـ

قلت : وقد صحح الحديث - حديث على - متناقضا فى صحيح ابن ماجة(١/ ١٩٣ برقم ٩٥٩ - ١١٦٩) فتأملوا !

■ **الجواب :**

قلت : قد ضعف الألبانى هذا الحديث فى « تخريج المشكاة » من طريق أبى إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن على - بعينه - وصرح فى تعليقه على «صحيح ابن خزيمة » بأنه إنما صحح الحديث بشواهد له، فقال (٢/ ١٣٦/ برقم: ١٠٦٧) :

« إسناده ضعيف لاختلاط أبى إسحاق السبيعى ، وعنعنته ، وفى ابن ضمرة كلام يسير ، لكن الحديث حسن بل صحيح له ما يشهد له ، ولذلك أوردته فى «صحيح أبى داود » (١٢٧٤) ».

وقد أحال إلى « صحيح أبى داود » بعد تصحيحه هذا الحديث فى « صحيح ابن ماجة » إشارة إلى أنه قد صححه بشواهده ، فتأمل ، وتنبه .

وقد أشار الألبانى فى مقدمة « صحيح ابن ماجة » أنه قد يصحح الحديث أو

يحسنه وإن كـان سنده ضعيـفًا عند ابن ماجة ، لـورود متابعات أو شـواهد أخرى تعضده .

قال - حفظه الله - (١/ ز) :

« لقد قويت أحاديث كـثيرة أسانيدها فى هذا الكتاب ضـعيفة ، وذلك لطرق أخرى أو شواهد فـيه أو فى غيره من كتب الحديث ، فـهى من النوع الذى يعبر عنه أهل الحديث بأنه صـحيح لغيره ، أو حـسن لغيره ، **أذكر هذا لكى لا يبادر أحد إلى الانتقاد ، ولا سـيما إذا وجد حكمى مخالفًا لحكم الحـافظ البوصيرى فى زوائد ابن ماجة** » .

فلا أدرى هل عمى السقاف عن هذه القاعـدة التى سار عليها الألبانى فى هذا الكتاب ، أم تعامى عنها ليصفو له انتقاد الألبانى حفظه الله ؟!!

* * *

(٤٠) حديث : « إن الله أمدكم بصلاة ، لهى خير لكم من حمر النعم ، الوتر جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر » رواه الترمذى وأبو داود وغيرهم

قلت: صحح الحديث فى «إرواء الغليل» (٢/ ١٥٦ برقم ٤٢٣) فقال: « صحيح » اهـ.

وتناقض على عاداته فضعفه فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٣٩٧ برقم ١٢٦٧) فقال فى التعليق رقم (٢) فى الحاشية : وضعفه الترمذى بقوله حديث غريب ، قلت : وعلته : عبدالله بن راشد الزوفى قال الذهبى : (ليس بالمعروف ، وذكره ابن حبان فى الثقات) قلت : وقال (يروى عن عبد الله ابن أبى مرة إن كان سمع منه ، ومن اعتمده فقد اعتمد إسنادًا مشوشًا) قلت: وعن ابن أبى مرة يروى هذا الحديث الزوفى . اهـ.كلام الألبانى .

قلت :فتأمل !

■ الجواب :

قلت : إنما ضعفه العلامة الألبانى فى « تخريج المشكاة » من رواية خارجة ابن حذافة ، وكذا فعل فى « الإرواء » **فلم يتناقض كما ادعى السقاف** .

وإنما صحح متن الحديث فى « الإرواء » بشواهده التى ذكرها هناك ، ولذلك ترجم للحديث فى « الإرواء » بقوله :

(٤٢٣-حديث : « إن الله قد أمدكم بصلاة هى خير لكم من حمر النعم ،وهى الوتر ، فصلوها فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر » رواه أبو داود والترمذى وابن ماجة) .

فترجم للحديث بالمتن، ولم يترجمه برواية معينة من رواياته ، فدل ذلك على أنه صحح المتن، ولم يـصحح رواية خارجـة بن حذافة، وفى هذا دقـة نظر منه، حفظه الله .



(٤١) حديث جابر قال :

« ولما استوى رسول الله ﷺ يوم الجمعة على المنبر قال اجلسوا فسمع ذلك ابن مسعود فجلس على باب المسجد فرآه رسول الله ﷺ فقال : تعال يا عبدالله بن مسعود » رواه أبو داود .

قال الألباني مضعفا للحديث في تخريج « المشكاة » (١/ ٤٤٥ برقم ١٤١٨): ورجاله ثقات غير أن ابن جريج مدلس كما قال الدارقطني وغيره، وقد عنعنه . اهـ

قلت : تناقض حيث صحح عنعنة ابن جريج عن عطاء في «الإرواء » (٣/ ٩٧) !! وصححه في صحيح أبي داود (٩٦٦) .

قلت : تأملوا بالله تعالى عليكم كيف حكم على طرق الدارقطني وحديثه في تخريج « المشكاة » (١/ ٤٤٥) بالضعف وفصل ثم قال في «الإرواء » : حسن !!!

■ الجواب :

قلت : الجواب عن هذا التناقض المزعوم !! كالجواب على التناقض!! رقم (٣٨) فانظره .

* * *

(٤٢) حديث أبي هريرة- رضي الله عنه - مرفوعًا :

« من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى .....» الحديث رواه الحاكم(١/ ٢٩١ وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي ، ورواه الدارقطني .

ضعف الحديث الألباني في تخريج « مشكاة المصابيح » ١/ ٤٤٥ برقم ١٤١٩) فقال في الحاشية :رواه الدارقطني في سننه ص ١٦٧ بإسناد ضعيف فيه ياسين الزيات وهو ضعيف جدًا ، اتهمه ابن حبان بالوضع، وقد تابعه جماعة من الضعفاء عند الدارقطني وغيره ، وله طرق وشواهد كلها ضعيفة وبعضها أشد ضعفًا من بعض ، انظر « تلخيص الحبير » ص ١٢٦ - ١٢٧ . اهـ

قلت : وتناقض فصحح الحديث في « الإرواء » (٣/ ٨٤ برقم ٦٢٢) وذكر رواية الحاكم فقال :وأخرجه الحاكم (١/ ٢٩١) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي به ، ولفظه كلفظ الأثرم سواء . ثم روى الحاكم ومن طريقه البيهقي (٣/ ٢٠٣) والدارقطني (١٦٧) عن أسامة الليثي عن ابن شهاب به بلفظ : « فليصل إليها أخرى » وقال الحاكم في الإسنادين : «صحيح » ووافقه الذهبي .

قلت:الأول كما قال لولا أن الوليد بن مسلم مدلس وقد عنعنه .

والثاني : حسن . اهـ

■ الجواب :

قلت : إنما حكم الألباني على ترجمة أسامة الليثي عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبي هريرة بالحُسن تبعًا لظاهر إسناده ، وإلا فإنه قيد هذا الحكم فيما بعد فقال في « الإرواء » (٣/ ٨٦) - بعد أن ذكر الاختلاف في رواية هذا الحديث ، وما نقله عن ابن حجر في ذلك-:

« قلت : أحسن طرقه رواية سفيان بن عيينة عند النسائى ، فإنه لا علة فيها إن سلم من الشذوذ،وقد فاتت الحافظ فلم يذكرها ، فلعل هذا هو السبب فى ترجيحه رواية الأوزاعى عليها ، على أن هذا الترجيح وذاك إنما هو شكلى لا يعطى الحديث حجة مع إعلال الأئمة له وترجيحهم للفظ الآخر عليه وهوالذى ليس فيه ذكر الجمعة ، وهو الذى تطمئن إليه نفس الباحث فى طرقه فإن جميعها ضعيفة بينة الضعف ، كما تقدم غير ثلاث :

الأولى : طريق ابن عيينة .

والثانية : طريق الأوزاعى .

والثالثة : طريق أسامة بن زيد .

فهذه ظاهرة الصحة ، غير الثانية ، فقد أعلها الحافظ بالتدليس كما تقدم ، والثالثة فيها مجال لإعلالها بأسامة هذا فإنه متكلم فيه من قبل حفظه ، ولذلك اقتصرنا على تحسين إسناده ، فمثله عند الاختلاف لا يحتج به » .

قلت : وقد اختلف على الزهرى فى هذه الرواية على ذكر لفظة «الجمعة » ولذلك لم يحتج الألبانى برواية أسامة الليثى ، وقال (٣/ ٨٨) :

« فهذا يؤكد أن ذكر لفظ « الجمعة » فى الحديث عن الزهرى خطأ عليه » .

ثم أورد له شاهدًا من حديث ابن عمر ، وقال فى آخر تخريج الحديث(٣/ ٩٠) :

« وجملة القول : أن الحديث بذكر الجمعة صحيح من حديث ابن عمر مرفوعًا وموقوفًا ، لا من حديث أبى هريرة ».

فهذا يدل على مطلق تضعيفه لحديث أبى هريرة ، وأن تحسينه لطريق أسامة إنما هو تحسين لترجمته فقط ، دون اعتبار الاختلاف فى الأسانيد .



(٤٣) عن عطاء مرسلاً :

« أن النبى ﷺ كـان إذا خطب يعـتـمـد على عنزته اعـتـمـادًا » رواه الشافعى فى مسنده برقم (٤٤) .

قال الألبانى مضعفًا له فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٤٥٣ برقم ١٤٤٥):

« رواه الشافعى فى مسنده (٤٤) وهو مع إرسـاله واه جدًا ، فيه إبراهيم المذكور قريبًا عن ليث وهو ابن أبى سليم ، وهو ضعيف » . اهـ

ثم تناقض فقال فى «الإرواء »(٣/ ٧٨ السطر الثانى من تحت) :

أخرجه الشافعى(١/ ١٦٢) والبيهقى ، وهو مرسل صحيح . اهـ

فتدبروا !!

■ الجواب :

قلت : قد دلست أيـها السخـاف ولبست ، فـخبـر عطاء الذى ضعـفه فى «تخريج المشكاة » غير الذى صححه فى « الإرواء ».

فـإنه لم يذكر نفس لفظ خـبـر عطاء المروى فى « المشكاة » فى «الإرواء » ، وإنما قال تعليقـًا على حديث الحكم بن حزن الكلفى فى الاعتمـاد على العصا أو القوس :

« قلت : وهذا سند حسن وفى شهاب وشعـيب كلام يسير لا ينزل الحديث به عن رتبة الحـسن ، لا سيمـا وله شاهدان ، أحدهما عـن سعد القرظ ، أخـرجه ابن ماجة والحاكم والبيهقى ، والآخر عن عطاء مرسلاً .

أخرجه الشافعى (١/ ١٦٢) والبيهقى ، وهو مرسل صحيح ».

ولم يذكر لفظ هذا المرسل ، فإنه غير المرسل الأول .

فمرسل عطاء رواه البيهقى فى « السنن الكبرى » (٣/ ٢٠٦) من طريق : أبى أحمد محمد بن عبدالوهاب ، أنبأ جعفر بن عون ، عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم إذا خطب على عصا ، قال : نعم وكان يعتمد عليها اعتماداً .

وكذلك فهذا الطريق غير الطريق الذي أعله الألباني.

فتنبه وتأمل !!



(٤٤) حديث أبى هريرة مرفوعا :

« من عاد مريضًا نادى مناد من السماء طبت وطاب ممشاك وتبوأت من الجنة منزلا »

ضعف الحديث الألبانى فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٤٩٥ برقم ١٥٧٥) حيث ذكر أنه رواه ابن ماجة فقال : وإسناده ضعيف فيه أبو سنان القسملى واسمه عيسى بن سنان ...... اهـ

قلت : تناقض حيث صحح الحديث فأورده في « صحيح الجامع الصغير وزيادته » (٥/ ٣٢٢ برقم ٦٢٦٣ - ٢٦٣٢) بل قد أورده فى صحيح ابن ماجة (١/ ٢٤٤) !

■ **الجواب :**

قلت : إنما ضعف الحديث من طريق أبى سنان القسملى فى « تخريج المشكاة» ، فهو بذلك قد حكم على أحد أسانيد الحديث ، إلا أن لهذا السند تابعًا ذكره الترمذى بعد روايته هذا الحديث (٤/ ٣٦٥) ، فقال :

« وقد روى حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أبى رافع ، عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ شيئا من هذا »

وله شاهد من حديث أنس أورده المنذرى فى « الترغيب والترهيب (٣/ ٣٦٤) بلفظ : « **ما من عبد أتى أخاه يزوره فى الله إلا ناداه ملك من السماء ، أن طبت، وطابت لك الجنة ، وإلا قال الله فى ملكوت عرشه عبدى زار فىّ ، وعلىّ قراه فلم يرض له بثواب دون الجنة** »

قال المنذرى : « رواه البزار وأبو يعلى بإسناد جيد » .

ولذلك فـقد أحـال العلامـة الألبانى عند تحـسينه الحـديث فى «صحـيح ابن ماجة»، إلى « التعليق الرغيب على التـرغيب والترهيب» وهو غير مطبوع ، ولا شك أنه ذكر هناك طرقًا يتقوى بها الحديث .



(٤٥) ومن العجيب الغريب أنه عزا الحديث السابق فى « صحيح الجامع الصغير وزيادته » (٥/ ٣٢٢ رقم ٦٢٦٣) إلى تخريج المشكاة (٥٠١٥) وهو هنالك لم يحكم على الحديث بالحسن ، إنما حكم عليه فى المشكاة برقم (١٥٧٥) بالضعف ، فتأملوا يا ذوى القلوب والأبصار !

■ الجواب :

قلت : إنما عزاه فى « صحيح ابن ماجة » إلى «تخريج المشكاة» التحقيق الثانى وقد فصَّل الكلام عليه فى مقدمة «**صحيح ابن ماجة** » **فقال (١/ ي)**:

« تخريج مشكاة المصابيح للخطيب التبريزى : ط - ٣ مجلدات كبار ، وقد حققته تحقيقا ثانيًا أتيت فيه على الأحاديث التى لم يتيسر لى تخريجها وتحقيق الكلام عليها فى المرة الأولى ، واستدركت فيه بعض الأوهام التى وقعت فيه ».

فهو بذلك لم يحل إلى جهالة كما ادعى السقاف .



(٤٦) حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم :

« كان إذا قرأ سبح اسم ربك الأعلى قال: سبحان ربى الأعلى» رواه الإمام أحمد وأبو داود والحاكم وصححه (١/ ٢٦٤) وأقره الذهبى .

ضعفه الألبانى فى تخريج « مشكاة المصابيح» (١/ ٢٧٢ برقم ٨٥٩) فقال :

« رواه أبو داود فى سننه (٨٨٣) وأعله بالوقف على ابن عباس ، وفيه موقوفًا ومرفوعًا أبو إسحاق وهو السبيعى وكان اختلط . وأما الحاكم فقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبى » . اهـ

قلت : من عجائبه التى لا أستطيع إحصاءها أنه جزم بصحة الحديث فى كتاب آخر له ، فأورده فى « صحيح الجامع وزيادته » (٤/ ٢٢٨ برقم ٤٦٤٢) عن نفس الصحابى عند أبى داود وغيره . فيا للعجب !.

■ الجواب :

قلت : لم يضعفه الألبانى فى « تخريج المشكاة » وإنما غاية ما فعله هناك أنه ذكر إعلال أبى داود له ، وظاهر صنيعه من تصحيحه لهذا الحديث فى « صحيح الجامع » ، والإحالة هناك إلى « صحيح أبى داود» يدل على أنه يخالف أبا داود فى هذا الإعلال ، وهذا محتمل ، فأبو إسحاق مدلس ، وقد أسقط فى رواية الجراح بن مليح -والدوكيع- وشعبة الواسطة بينه وبين سعيد بن جبير ، فهو لم يسمعه من سعيد مباشرة ، ففى طريق وكيع بينه وبين سعيد مسلم البطين ، فلعله سمع هذا الموقوف من أحد الضعفاء وليس من مسلم البطين ، فدلسه .

والرواية الزائدة للمدلس تعل الرواية الناقصة ، فإنها دالة على تدليس الراوى للرواية الناقصة .

ثم إن لهذا الخبر شواهد موقوفة عن بعض الصحابة ، وشاهد مرسل من حديث قتادة ، أوردها ابن كثير فى « تفسيره » ، ، قد يُصحح بها الحديث فى حالة كونه ضعيفًا ، فكيف إذا كان صحيحًا لذاته عنده ؟!!

* * *

(٤٧) حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه مرفوعًا :

« ما من مسلمين يتوفى لهما ثلاثة إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته إياهما » فقالوا يا رسول الله أو اثنان ؟ قال : « أو اثنان » قالوا : أو واحد ؟ قال : « أو واحد » ثم قال:

« والذى نفسى بيده إن السقط ليجر أمه بسرره إلى الجنة إذا احتسبته » رواه الإمام أحمد وابن ماجة .

قال الألبانى مضعفًا للحديث فى تخريج « مشكاة المصابيح » (١/ ٥٤٩ رقم ١٧٥٤) :

رواه أحمد فى المسند وابن ماجة وإسنادهما ضعيف .. اهـ

ثم تناقض فرأيته قد أورده في صحيح ابن ماجة (١/ ٢٦٨ برقم ١٣٠٤) !!.

■ الجواب :

قلت : قد بتر السقاف باقي كلام الشيخ الألباني الذي يبين الحجة في تصحيحه لحديث ابن ماجة ، وتتمة كلام الشيخ في تخريج «المشكاة»: « ولرواية ابن ماجة شاهد في «المسند»(٥/ ٣٢٩) عن عبادة بن الصامت».

فإنما صحح رواية ابن ماجة لورود ما يشهد لها ، بخلاف رواية أحمد الأولى من حديث معاذ .



(٤٨) حديث : ابن عمر رضى الله عنهما قال :

« نهى رسـول الله ﷺ أن تتبع جنازة مـعهـا رانة » رواه الإمام أحـمد وابن ماجة ، والرانة: النائحة .

حسن الألبانى الحديث فى كتابه « أحكام الجنائز وبدعها » ص (٧٠)

وهو مـتناقض لأنه ضعـفه فى تخـريج « مشكاة المصـابيح » (١/ ٤٥٩ برقم ١٧٥٢

فسبحان الله !

■ الجواب:

قلت : قد ضعفه الألبـانى فى « تخريج المشكاة » من رواية أبى داود فحسب بسنده عنده ، فقال :

« فى « سننه » – أى أبو داود – بسـند ضعـيف فـيـه أبو يحـيى وهو القـتـات الكوفى وهو ضعيف »

وحسنه فى « أحكام الجنائز » (٧٠) من رواية أحمد وابن ماجة من طريقين مختلفين يعضد أحدهما الآخر ، حيث قال :

« أخرجه ابن ماجـة (١/ ٤٧٩ – ٤٨٠) ، وأحمد (٥٦٦٨) من طريقين عن مجاهد عنه – أى ابن عمر – وهو حسن بمجموع الطريقين » .

فضعف فى الأول إسناد بعينه للمتن وحسن فى الثانى المتن بمجموع الطرق .

فلا تناقض فى ذلك كما ترى ، إلا عند السقاف السخاف .

* * *

(٤٩) حديث شقيق بن سلمة أبو وائل قال :

« رأيت عثمان بن عفان ﷺ يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما، وغسل قدميه ثلاثاً ثلاثاً ، وغسل أنامله، وخلل لحيته، وغسل وجهه . وقال: رأيت رسول الله ﷺ يفعل كالذى رأيتمونى فعلت». رواه ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٨٦) .

ضعفه الألبانى فى تعليقه على صحيح ابن خزيمة (١/ ٨٦ برقم ١٦٧) إذ قال :

« إسناده ضعيف راجع الحديث (١٥١) ناصر » . اهـ

قلت: خالف ذلك فصحح حديث عثمان هذا فى «إرواء الغليل» (١/ ١٢٨ برقم ٨٩) وأورده في صحيح ابن ماجة (١/ ٧١ برقم ٣٣٣) .

قلت : والحديث أصله فى الصحيحين انظر فتح البارى (١/ ٢٥٩) .

■ الجواب:

قلت : إنما ضعفه عند ابن خزيمة من طريق عامر بن شقيق ، عن أبى وائل ، قال : رأيت عثمان بن عفان يتوضأ ثلاثا ، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وغسل قدميه ثلاثا ثلاثا ، وغسل أنامله ، وخلل لحيته ، وغسل وجهه ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ يفعل كالذى رأيتمونى فعلت .

وأعله هناك بضعف عامر بن شقيق .

وصححه فى « الإرواء » من طريق آخر وبسياق آخر ليس فيه ذكر تخليل اللحية ، والطريق الذي صححه فى « الإرواء » من رواية : الزهرى ، عن عطاء ابن زيد الليثى ، عن حمران بن أبان ، عن عثمان به .

وهو مخرج عند البخارى ومسلم فى «صحيحيهما» فإلى ذلك أشار الألبانى.

فأين التناقض فى ذلك .

(٥٠) حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال :

« قلت : يا رسول الله ! إنى إذا رأيتك طابت نفسى ، وقرت عينى ، فأنبئنى عن كل شىء، فقال: كل شىء خلق من ماء ، قال : قلت: يا رسول الله أنبئنى عن أمر إذا أخذت به دخلت الجنة، قال: أفشِ السلام ، وأطعم الطعام ، وصل الأرحام ، وقم بالليل والناس نيام ، ثم ادخل الجنة بسلام » رواه الإمام أحمد والحاكم وغيرهما .

قال الألبانى - مصححًا له - فى « إرواء الغليل » (٣/ ٢٣٧ - ٢٣٨): قلت: وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين غير أبى ميمونة وهو ثقة كما فى « التقريب » وقال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبى . اهـ

قلت : متناقض ، فقد أورد الحديث مضعفًا إياه فى « سلسلته الضعيفة» (٣/ ٤٩٢ السطر ٩) قائلاً :

« قلت : وهذا إسناد ضعيف » اهـ

وذكر هناك أيضا أن الحاكم صححه ووافقه الذهبى ثم رد عليهما ! ! .

■ الجواب :

قلت : إنما صححه الألباني -حفظه الله - في الإرواء اغترارًا بقول الحافظ في التقريب في أبي ميمونة - راويه عن أبي هريرة -: «ثقة»، فلما وقف على ما يخالف ذلك من كلام الدارقطني ، استدرك حكمه السابق بحكمه اللاحق في «الضعيفة» ، وبيَّن مافي السند من علل ، وهذا لا يُعد تناقضًا ألبتة ، وكم من إمام جهبذ يحكم على حديث بالصحة ، ثم يعود ليحكم عليه بالضعف لتبينه حال بعض الرواة ، أو لتبينه بعض ما فاته في حكمه الأول من العلل .

والمحدِّث إنما يعلو قدره إذا علم خطأه فعاد عنه إلى الصواب .

ولم يكن من هدي السلف الصالح -رضوان الله عليهم - تتبع زلات العلماء، أو النهش في أعراضهم ، فإن أعراض العلماء مسمومة، وإحسان الظن بهم والاعتذار عنهم واجب .

والله يوفق أئمة المسلمين ، وعامة أهل السنة والجماعة إلى ما يحبه ويرضاه ، إنه ولي ذلك ، والقادر عليه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

